

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية

منهج المفسرين في قبول القراءات والترجيح بينها

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية

تخصص: الكتاب والسنة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بوركاب

إعداد الطالبة:

فاطمة الزهرة بلبال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. داودي عبد القادر	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران
أ.د. بوركاب محمد	أستاذ	مشرفا	جامعة قسنطينة
د. صغيري نور الدين	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الأغواط
د. حوالف عكاشة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة وهران
د. بوبكر كافي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة قسنطينة
أ.د. لخضاري لخضر	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران

السنة الدراسية: 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ

أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

[سورة الكهف: 109]

الإهداء

إلى والديّ الكريمين أداءً لبعض حقهما واعترافاً بجميلهما، فجزاءهما الله عنّي
أفضل جزاء، ونجاهما من كل سوء وبلاء.

إلى رفيق دربي "أبو خولة" الذي بذل كل ما في وسعه في سبيل إنجازي لهذا
البحث، فله مني كل التقدير والثناء.

إلى كل علماء هذه الأمة وقرائها الذين شرّفهم الله بحمل كتابه فتشرّفت الأمة
بهم واستضاءت بنورهم، فكانوا أئمة يقتدى بهم، ويحضرني فيهم قول الإمام
الشاطبي صاحب "حزب الأمانى":

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أُمَّةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَدْبًا وَسَلْسَلَا

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبَعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْرًا وَكَمَلَا

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَانْجَلَا

شكر وتقدير

وبعد شكر الله عز وجل وحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يليق بجلاله
وفضله وإنعامه.

فإني أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي وقدوتي فضيلة الدكتور المشرف
محمد بوركاب، الذي كان نعم المربي والموجه والمعلم، ولا يسعني إلا أن
أتضرع لله بالدعاء أن يسدد الله خطاه ويبارك في مسعاه ويجعل الجنة مثواه.
كما أتوجه بشكري وامتناني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث
من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر منهم أخواتي في الله، الأستاذات
الفضليات: وسيلة بلعيد بن حمدة، أمينة رابع، كريمة بولخراس، حفيظة
مبارك.

والشكر موجه أيضا إلى لجنة المناقشة الموقرة التي تحملت عناء قراءة
هذه الرسالة وتصويبها، بالرغم من كل المهام الموكلة إليهم.

كما أقدم أجمل عبارات التقدير والامتنان إلى كل القائمين على كلية
العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران الذين تشرفت بالتسجيل
في جامعتهم الموقرة.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد.

إنّ القرآن الكريم هو معجزة الله الخالدة ونوره المبين وحبله المتين الذين أنعم الله به على العالمين، وأودعه كنوزا لا تنقضي على مر السنين فكان شرفا للمؤمنين ومنبعا صافيا للعلماء العاملين وذخرا للمتقين وملاذا للحائرين ونبراسا للمهتدين، فلا عجب أن ختم الله به رسالات المرسلين وتحدي به الناس أجمعين إلى يوم الدين، وقد قيض الله لكتابه الكريم ثلة من العلماء الأصفياء الذين بذلوا الغالي والنفيس في خدمة هذا الكتاب العظيم، فحفظوا حروفه وضبطوا ألفاظه وأحكامه، ونقّبوا عن معانيه وأسراره، كلٌّ بحسب طاقته واجتهاده.

وكان المفسرون من جملة أولئك العلماء الأعلام الذين اهتموا بآيات القرآن الكريم، وتتبعوا قراءاته المختلفة لما لها من أثر كبير في بيان معاني القرآن الكريم وأحكامه، إذ يعد علم القراءات من العلوم الضرورية التي لا غنى للمفسر عنها بأي حال من الأحوال، فالقرآن الكريم يفسر بعضه بعضا، وقد تفاوت المفسرون في اعتمادهم على القراءات القرآنية بين مُقل ومكثر، فكان منهم من اكتفى بعرضها ومنهم من قام بتوجيهها على المعاني المختلفة ومنهم زاد على ذلك بالحكم عليها، وهذا يظهر مدى براعة وإطلاع كل مفسر على هذا العلم.

وكان للمفسرين في تعاملهم مع القراءات منهج خاصا يختلف عن منهج القراء واللغويين، وإن كان يشترك معهم في بعض القواعد والمسائل، وهذا المنهج يندرج ضمن موقفهم من القراءات المختلفة من حيث القبول والرد أو التسوية والترجيح بينها، فكل ذلك كان في إطار أسس وضوابط معينة تتجسد من خلال نصوص المفسرين التطبيقية التي تبرز آراءهم ومواقفهم تجاه القراءات.

ومن أجل ذلك اخترت من كتب التفسير التي اعتنت بذكر القراءات المختلفة وتوجيهها على معاني الآيات مع الحكم عليها، من حيث القبول والرد أو الترجيح، وبيان علة ذلك، مما يساعدنا على استخلاص أسس منهجهم في ذلك القبول أو الترجيح.

وحرصت أن تكون التفاسير المختارة من مدارس مختلفة واتجاهات متنوعة كتفسير الطبري والزمخشري وابن عطية والقرطبي، ويغلب عليها الاتجاه اللغوي الذي له صلة وثيقة باختلاف القراءات لغويا ونحويا وما ينجم عنه من اختلاف معاني التفسير.

ويتميز موضوع هذا البحث بالدقة والشمول، بحيث استوعب أهم مصنفات القدامى في التفسير والتي تناولت موضوع القراءات حكما وتعليلا، فكان عنوان البحث: "منهج المفسرين في قبول القراءات والترجيح بينها".

وكان أبرز ما لمحتة خلال هذا الموضوع هو موقف المفسرين من بعض القراءات الصحيحة، حيث قاموا بنقدها أو الترجيح بينها، وذلك استنادا إلى أسس وضوابط محددة حكموا من خلالها على تلك القراءات.

وقد أثار هذا المسلك لدي بعض التساؤلات حول تلك الأسس والقواعد التي ارتكز عليها منهج المفسرين في قبول القراءات والترجيح بينها: هل كان ذلك على أسس عقلية أو عقلية؟

-وما مدى صحة هذا المسلك؟

-ويتفرع عن هذا بعض التساؤلات الجزئية منها:

-ما هي صلة القراءات بالتفسير؟

-كيف كان توجيه المفسرين للقراءات؟

-وما هو الفرق بين ضوابط قبول القراءة عند المفسرين وعند القراء؟

-وما هي معايير نقد القراءة عند المفسرين؟

-وما مدى تأثير المفسرين بعضهم ببعض في مجال نقد القراءات وكذا تأثيرهم باللغويين

والنحاة؟

-وما علاقة ترجيح المفسرين بين القراءات واختيار القراء؟

-وهل كان للمفسرين رؤية واحدة تجاه الترجيح بين القراءات أم اختلفت آراءهم في ذلك؟

أولاً: أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في الأمور التالية:

- يبرز هذا البحث العلاقة بين علمي القراءات والتفسير باعتبار أن القراءات تعد من أهم الوسائل التي تعين المفسر على توضيح معاني الآيات وبيان محتملاتها وتحديد أبعادها ومقاصدها ولذلك نجد اهتمام المفسرين البالغ بعرض القراءات وتوجيهها على المعاني المختلفة للآيات.
- يعرفنا هذا البحث على مقاييس المفسرين في قبول القراءات، وأنها تختلف عن مقاييس القراء والنحويين في بعض التفاصيل والجزئيات لاختلاف المناهج والغايات.
- يعرض هذا الموضوع لمسألة نقد القراءات وتضعيفها عند المفسرين، ثم يبحث في الأسس التي اتركز عليها منهجهم في ذلك، لأن معرفة المنهج هي التي تبين لنا حقيقة موقفهم من بعض القراءات قبولاً أو نقداً.
- لقد سلك المفسرون في توجيههم للقراءات مسلك الترجيح بينها اعتماداً على قواعد معينة، وبناء على ذلك اختلفت آراءهم في ذلك الترجيح، فكان لا بد من دراسة تلك الآراء وتفحصها لمعرفة منطلقاتها وبواعثها للخروج برؤية واضحة حول صحة ذلك المسلك.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

- لقد لاحظت أثناء إنجازي لبحث الماجستير الموسوم بـ"منهج ابن عطية في توجيه القراءات من خلال تفسيره المحرر الوجيز" موقف ابن عطية من بعض القراءات من حيث القبول والرد أو الترجيح بينها، سواء كانت تلك القراءات متواترة أو شاذة، فأردت أن أتعرف على مواقف المفسرين الآخرين من هذه المسألة، وأن أبحث عن دوافعهم الحقيقية ومنهجهم المعتمدة في ذلك.

وقد شجعني فضيلة المشرف -حفظه الله تعالى- على اختيار هذا الموضوع وتسجيله لمرحلة الدكتوراه.

- تطلعي الكبير لإدراك معاني اختلاف القراءات، والتي تعدّ من مظاهر إعجاز القرآن الكريم وقد لمست ذلك في كتب التفسير التي اهتمت ببيان ذلك باستعمال وسائل التفسير

وأدواته لاكتشاف أسرار القراءات وفوائدها.

-أغلب الدراسات القرآنية ركزت على مناهج المفسرين في التفسير عموماً، بما فيها القراءات التي تدخل ضمن منهجهم في التفسير، فلم تأخذ بذلك الحظ الأوفر من الدراسة والبحث وخصوصاً في علاقتها بالتفسير، وهناك دراسات أخرى تناولت موضوع مواقف المفسرين من القراءات دون الغوص في مناهجهم في القراءات من حيث القبول أو الترجيح.

ثالثاً: أهداف البحث

-إبراز أهمية القراءات في مجال التفسير وصلتها الوثيقة بهذا العلم، وخصوصاً أن علم القراءات يتضمن جانب الرواية والدراية، وهذه الأخيرة هي التي كانت موضع اهتمام المفسرين وبمجتهم.

-بيان مناهج المفسرين في تعاملهم مع القراءات، وذلك للتعرف على مواقفهم منها، ويتحقق ذلك بتوضيح أسسهم المنهجية في قبولهم أو ترجيحهم بين القراءات.

-التعرف على مدى تأثير المفسرين ببعضهم البعض أو بغيرهم من القراء واللغويين في مجال القراءات القرآنية لتوضيح منهج المفسرين الخاص في قبول القراءات والترجيح بينها.

-محاولة تقييم مواقف المفسرين -خصوصاً من تلك القراءات الصحيحة التي تعرضت للنقد والتضعيف لمقاييس معينة-، بأقوال علماء آخرين حاولوا توجيه تلك القراءات والاحتجاج لها بما يدفع عنها أي نقد أو تضعيف.

رابعاً: الدراسات السابقة

تعد مسألة قبول القراءات والترجيح بينها مسألة دقيقة، وقد تعرّض لها بعض الدارسين في بحثهم حول مناهج المفسرين فكانت القراءات ضمن أسس مناهجهم في التفسير، كما في

كتاب "منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم" لعبد الوهاب فايد، وكتاب "منهج الزمخشري في تفسير القرآن" لمصطفى الجويني، وكتاب "القرطبي ومنهجه في التفسير" لمحمود زلط، وتناولت دراسات أخرى موقف بعض المفسرين من القراءات دون التركيز على منهجهم في القراءات قبولاً وترجيحاً حتى تتضح مواقفهم منها، ومثال ذلك: كتاب "القراءات القرآنية وموقف بعض المفسرين منها" لمحمد علي مصطفى.

وقد تعرضت بحوث أخرى لمناهج المفسرين في القراءات وذلك من زوايا أخرى تختلف عن موضوع بحثي، كما في رسالة "الطبري ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية"، لرحمة الشايخي.

وهناك دراسات تطرقت لبعض جزئيات موضوعي هذا أهمها: كتاب "النحو وكتب التفسير" لإبراهيم رفيده، وهي دراسة مستفيضة تناولت مواقف النحاة والمفسرين من القراءات بأنواعها وبيّنت بعض أسسهم فيها، وكتاب "قواعد نقد القراءات" لعبد الباقي سيسي، وقد تضمن هذا الكتاب مواقف بعض المفسرين من نقد القراءات وأشار إلى منهجهم في ذلك. وأردت في بحثي هنا أن أجمع آراء المفسرين ومواقفهم المختلفة من القراءات في مصنف واحد أقوم فيه بتصنيف تلك الآراء، ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى قواعد منهجهم في كل ذلك.

خامساً: منهج البحث

اعتمدت في أغلب مسائل هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي والتي تمثلت خطواته فيما يأتي:

- تتبع نصوص المفسرين في القراءات عموماً واستخراجها من مصنفاتهم.
- اقتصرت على أهم النصوص التي تصرّح بموقف المفسر من القراءات مع الاكتفاء في الغالب بأول من ذكر النص، وذلك لأن الكثير من النصوص تناقلها المفسرون فيما بينهم.
- قمت بتصنيف هذه النصوص حسب مواضيعها لتكون عناوين الفصول ومباحث الرسالة.

- حاولت دراسة وتحليل تلك النماذج بالاستعانة بأقوال علماء القراءة واللغة وغيرهم.
- استخلاص وتقييم مناهج المفسرين في المسائل المعروضة للبحث حول قبول القراءات أو الترجيح بينها تفصيلا وإجمالا.

وقدر راعيت عند كتابة هذا البحث ما يأتي:

- كتابة الآيات القرآنية على رواية الإمام حفص.

- توثيق القراءات التي ذكرتها في متن الرسالة من الكتب المعتمدة، سواء في القراءات المتواترة ككتاب السبعة لابن مجاهد والتسيير للداني والنشر لابن الجزري، أو في القراءات الشاذة ككتاب المحتسب لابن جني، وكتاب القراءات الشاذة لابن خالوية.

- تخرّج الأحاديث النبوية مكتفية بأصحه - البخاري أو مسلم - فإن لم أجد الحديث في هاذين المصدرين خرجته من المصادر الحديثية الأخرى، ذاكرة الكتاب والباب ورقم الحديث.

- وثقت الأشعار المذكورة في البحث وذلك بالرجوع إلى أهم مصادر اللغة ككتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي وغيره.

- ترجمت لأغلب الأعلام الذين ورد ذكر أسمائهم في هذا البحث باستثناء الصحابة، وبعض الأعلام المشهورين كالأئمة الأربعة، أو تلك الأسماء التي وردت مبهمه في النصوص المنقولة، وقد رجعت في تلك التراجم إلى أهم المصنفات التي ترجمت لكل علم بحسب اختصاصه، ككتب تراجم القراء أو تراجم اللغويين والفقهاء والمحدثين.

- التزمت بكتابة اسم المؤلف والمؤلف وكل معلومات النشر في الهامش عند ذكره لأول مرة، واكتفيت بذكر اسم المؤلف وعبارة "المصدر السابق" أو "المصدر نفسه" إذا تكرر ذكر هذا المصدر في نفس الصفحة، أما إذا كان لمؤلف كتب عديدة فإنني أشير إلى عنوان الكتاب ولا أكتفي بعبارة المصدر السابق، وقد اعتمدت في بعض كتب التفسير على طبعين مختلفتين، فميزت الطبعة المحققة برمز "ط م".

سادسا: خطة البحث

التزمت في هذا البحث بالخطة التالية:

المقدمة: وتحدثت فيها عن موضوع البحث وأهميته وبعض أهدافه ودوافع اختياره ومنهجه.

مدخل تمهيدي: القراءات والتفسير.

وعرّفت فيه القراءات القرآنية وتحدثت عن نشأتها وأقسامها وفوائدها، ثم بيّنت أهمية القراءات في مجال التفسير وذلك من خلال بيان معنى التفسير وأقسامه ثم أثر القراءات في التفسير، وتكلمت أيضا على صلة القراءات بعلم العربية وأنه لا غنى لعلم العربية سواء في مجال القراءة أو التفسير.

الباب الأول: منهج المفسرين في قبول القراءات.

وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: ضوابط قبول القراءات عند المفسرين.

وفيه مبحثان.

المبحث الأول: توجيه القراءات عند المفسرين.

وكان لا بد فيه من تعريف علم توجيه القراءات وذكر نشأته وتطوره، كما عرضت فيه لنماذج من توجيه المفسرين للقراءات ووضحت منهجهم في ذلك، وهو اعتمادهم في عملية التوجيه على القرآن الكريم والسنة النبوية، وعلى القراءة الشاذة وقواعد اللغة العربية وعلى المعنى.

وكان الهدف من إيراد ذلك هو بيان أثر توجيه القراءات في قبولها عند المفسر.

المبحث الثاني: مقاييس قبول القراءات عند المفسرين.

وبيّنت فيه مقاييس قبول القراءات عند القراء أولا ثم عند المفسرين، وذلك ابتداء من مقياس تواتر القراءة وموافقتها لرسم المصحف العثماني، وكذا اللغة العربية، فأوضحت كيفية تعامل القراء والمفسرون مع هذا الضوابط من حيث القبول والاحتجاج بها، وكذا الدفاع عنها أحيانا وذلك للوصول إلى مدى اعتداد المفسرين بهذه الضوابط التي حكموا من خلالها على

القراءات قبولاً أو ردّاً.

الفصل الثاني: نقد القراءات عند المفسرين

وقد تضمن مبحثين:

المبحث الأول: نقد القراءات، نشأته، حكمه وبعض مصطلحاته.

تحدثت في هذا المبحث عن معنى نقد القراءات وتاريخ نشأته، وكذا عن حكم نقد القراءات عند العلماء، وختمت هذا المبحث بالحديث عن مصطلحات المفسرين في نقد القراءات وصنّفت تلك المصطلحات إلى: مصطلحات تفيد تضعيف القراءة، ومصطلحات أخرى تفيد رداً للقراءة وإنكارها.

المبحث الثاني: أسس نقد القراءات عند المفسرين

وتكلمت فيه عن الأسس المنهجية التي اعتمدها المفسرون في تقديمهم للقراءات سواء كانت متواترة أو شاذة.

وقسمت تلك الأسس بحسب أهميتها في استناد المفسر عليها إلى أربعة أسس:

-منها ما تعلق الأمر بنقد القراءة من حيث الرواية والسند.

-وكذا نقد القراءة من حيث رسم المصحف.

-ونقد القراءة من حيث قواعد اللغة العربية.

-ونقد القراءة من حيث المعنى.

وكل ذلك كان مدعماً بأمثلة توضح تلك الأسس.

الباب الثاني: منهج المفسرين في الترجيح بين القراءات

وتضمن فصلين:

الفصل الأول: الترجيح بين القراءات حكمه وأنواعه وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات ومصطلحاته.

عرفت فيه الترجيح بين القراءات وبيّنت الفرق بينه وبين اختيار القراء، كما ذكرت فيه مصطلحات المفسرين في الترجيح بين القراءات مع التمثيل لذلك ببعض النماذج من النصوص التفسيرية.

المبحث الثاني: حكم الترجيح بين القراءات وأنواعه.

ركزت الحديث في هذا المبحث عن حكم الترجيح بين القراءات المتواترة، حيث وقع فيها خلاف بين العلماء ومن خلال ذلك تطرقت إلى أنواع الترجيح بين القراءات وحكم كل نوع مع التدليل على ذلك بأمثلة تطبيقية.

الفصل الثاني: أسس الترجيح بين القراءات

وقسمته إلى ثلاثة أسس ضمنها المباحث التالية:

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات على أساس الرواية.

وفصّلت الحديث فيه عن الترجيح بين القراءات من حيث الرواية وتضمّن ذلك:

- الترجيح بين القراءات استنادا إلى إجماع القراء.
 - الترجيح بين القراءات استنادا إلى قراءة النبي ﷺ.
 - الترجيح بين القراءات استنادا إلى قراءات الصحابة.
 - الترجيح بين القراءات استنادا إلى رسم المصحف.
 - الترجيح بين القراءات استنادا إلى سبب النزول.
- وكل هذا هو عبارة عن مصادر نقلية اعتمد عليها المفسرون في تفضيل إحدى القراءات على الأخرى.

المبحث الثاني: الترجيح بين القراءات على أساس قواعد اللغة العربية.

وقد صنّفت تلك الأسس اللغوية التي اعتمد عليها المفسرون في الترجيح بين القراءات

إلى:

- الترجيح بين القراءات من حيث الفصاحة.

-الترجيح بين القراءات من حيث البلاغة.
-الترجيح بين القراءات من حيث القواعد اللغوية والنحوية.
وطبعا استندت في هذا التقسيم إلى نماذج من نصوص المفسرين، كما قمت بشرح وبيان تلك المصطلحات اللغوية عند أصحابها، كمصطلح البلاغة والفصاحة.
المبحث الثالث: الترجيح بين القراءات على أساس المعنى.
وارتأيت تقسيم هذا المبحث بحسب النصوص التفسيرية التي جمعتها في هذه المسألة وهي:

-الترجيح بين القراءات استنادا إلى معنى الآية في حد ذاتها.
-الترجيح بين القراءات استنادا إلى السياق العام للآيات.
واخترت أن اختتم هذا المبحث ببيان أن مسلك المفسرين لا يتجه دائما إلى الترجيح بين القراءات على أساس المعنى بل نجدهم أحيانا يجمعون بين معاني القراءات لاعتبارات مختلفة.
وخلصت في الأخير إلى خاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث وألحقت بها مجموعة من الفهارس.

وصلني اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل تمهيدي: القراءات والتفسير

أولاً: القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها وفوائدها.

ثانياً: أهمية القراءات في مجال التفسير

ثالثاً: صلة القراءات بعلوم العربية

أولاً: القراءات القرآنية، نشأتها وأقسامها.

1- التعريف بالقراءات.

أ- القراءات لغة واصطلاحاً.

القراءات في اللغة:

القراءات جمع مفردة قراءة، وقرأ الشيء بمعنى جمعه وضم بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلاقط، وما قرأت جنينا أي لم تضم رحمها ولد⁽¹⁾. ومن ذلك أيضاً القرية سميت بذلك لاجتماع الناس فيها، ومن ذلك سمي القرآن، لجمعه بين الأحكام والقصص وغير ذلك⁽²⁾.

القراءات في الاصطلاح:

اختلفت تعاريف علماء القراءات لهذا الفن غير أنها في مجملها تدور في معنى واحد ومن بين أهم هذه التعريفات ما يلي:

1. تعريف الزركشي⁽³⁾: «و اعلم أن القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كفيئتها من تخفيف وتثقيل»⁽⁴⁾.

(1)-محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ت:عبد الستار أحمد فراج، دط (دار التراث العربي،

1385هـ-1965م) (370/1).

(2)-أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن، معجم مقاييس اللغة، ت:عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ-1979م) (79-78/5).

(3)-هو محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي أبو عبد الله، أصولي محدث، له تصانيف في عدة فنون، ولد سنة 745هـ، توفي سنة 794هـ. ينظر: - عمر بن رضا بن محمد كحالة، معجم المؤلفين، (بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، دت) (175/3)، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ط5، (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، (61-60/6).

(4)-بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، دط (بيروت: دار المعرفة، 1391هـ-1972م) (318/1).

و بين لنا الزركشي هنا الفرق بين القرآن والقراءات باعتبار أن مواضع الاتفاق هي القرآن الذي نزل للإعجاز والبيان ومواضع الاختلاف بين القراءات تقل في المنزلة والقبول عن مواضع الاتفاق، التي تعد قرآنا في نظر الزركشي، والصحيح أنه إذا ثبت وصح ذلك الاختلاف بين القراءات، فلا مجال للحكم عليه بأنه أقل منزلة من مواضع الاتفاق، لأنه يعد حينئذ جزء من القرآن الكريم، ف لا يمكن الفصل بين القراءة والقرآن، على أساس مواضع الاتفاق والاختلاف.

2. تعريف ابن الجزري⁽¹⁾: «هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»⁽²⁾.

و يلاحظ على تعرف ابن الجزري للقراءات أنه كان أدق وأشمل حيث عرف القراءات كعلم مستقل بذاته له موضوع يتمثل في اختلاف ألفاظ القراءات وكيفية أداء تلك الألفاظ (و هو ما يطلق عليه بعلم الترتيل) وله مصادر وذلك عند عزو الأوجه والروايات لمن قرأها سواء كان من أصحاب القراءات المتواترة أو الشاذة، الصحيح منها مستمد من قراءة النبي ﷺ.

وقد جاءت تعاريف المتأخرين من علماء القراءات شارحة ومفصلة لما ذكرناه من التعاريف، حيث عرفها بعضهم فقال: «علم القراءة، علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع»⁽³⁾.

(1) - هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير الدمشقي، عالم بالقراءات محدث حافظ، من أشهر مصنفاته: النشر في القراءات العشر، منجد المقرئين، توفي سنة 833هـ، ينظر: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، طبقات المفسرين، ت: علي محمد عمر، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1329هـ-1972م) (2/59-61). أبو الخير شمس الدين محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ت: برجستراسر، ط3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1402هـ-1982م) (2/247-251).

(2) - شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ت: زكريا عميرات، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ-1999م)، ص09.

(3) - شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: أنس مهرة، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)، ص6.

وهذا التعريف يؤكد أن القراءة الصحيحة تشمل مواضع الاتفاق وكذا مواضع الاختلاف في ألفاظ القرآن.

ونصل من خلال تلك التعاريف لعلم القراءات للقول بأن علم القراءات هو العلم الذي يبحث في اختلاف ألفاظ القرآن الكريم وحركاتها، مما يدخل في بنية اللفظ، وذلك كقراءة: ملك ومالك، وكذلك يبحث في كيفية النطق بحروف وكلمات القرآن، مما يسمى بعلم الترتيل، ومن بين أهم مسأله: مخارج الحروف وصفاتها وأحكامها عند التركيب، كحكم الإظهار والإخفاء.

ويعنى أيضا علم القراءات بعزو الوجوه والروايات إلى من قرأ بها من القراء، مع ضبط تلك القراءات وحصرها والتمييز بين صحيحها وضعيفها، بما يسمى بنقد القراءات.

2- نشأة القراءات.

يعتبر التيسير ورفع الحرج والمشقة من خصائص شريعة الإسلام وروافده وقد شمل هذا التيسير كل مجالات حياة الإنسان، ولأن القرآن الكريم معجزة هذه الأمة الخالدة فقد طاله هذا التيسير لقوله ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: 17].

وكان العرب الذين أنزل فيهم القرآن قبائل كثيرة مختلفة في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء مما يصعب على أحدهم الانتقال من لغته إلى لغة غيره إلا بمشقة وكلفة لا سيما الشيخ والمرأة والذي لم يقرأ كتابا قط⁽¹⁾ فأذن الله لنبيه محمد ﷺ أن يقرأ أمته القرآن على سبعة أحرف كل بما سهل عليها، فجاءت الأحرف السبعة مفرقة في القرآن، غير أن العلماء اختلفوا في بيان هذه الأحرف السبعة⁽²⁾.

⁽¹⁾ -محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دط (بيروت: دار الفكر، 1408هـ/1988م) (145/1-146)

⁽²⁾ -ينظر: -شهاب الدين عبد الرحمن أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ت: وليد مساعد الطببائي، ط2 (الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 1414هـ-1993م)، ص 241-321.
-الزركشي، البرهان في علوم القرآن (1/ 211 - 227).

و القرآن في عهد النبي ﷺ لم يكتب في مصحف واحد بل كان منشورا بين الرقاع والعظام لذلك كان الاعتماد الأول في روايته وتعليمه على الحفظ في الصدور والمشاهدة في التلقي⁽¹⁾.

و قد أرسل النبي ﷺ بعض الصحابة إلى الأمصار ليعلموا الناس القرآن وتعاليم الإسلام، ولما توفي رسول الله ﷺ خرج جمع من الصحابة القراء إلى المدن التي افتتحت ليعلموا الناس القرآن فعلم كل واحد منهم أهل البلد الذي استقر فيه على ما قرأ على النبي ﷺ فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين أخذوا عنهم القراءات فقام الخليفة عثمان رضي الله عنه بالتخفيف من حدة الخلاف من خلال نسخ عدة مصاحف وأرسلها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها فقرأ أهل كل بلد مصحفهم الذي وجّه إليهم على ما كانوا يقرؤون قبل وصوله إليهم بما يوافق خط المصحف المرسل إليهم⁽²⁾ وبعد ذلك كثر القراء وتفرقوا في الأمصار ولم يكونوا على درجة واحدة من الضبط والإتقان لما تلقوا من الروايات فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف وأدى ذلك إلى الاختلاف وصعوبة التمييز بين الصحيح والشاذ من الرواية فقام علماء الأمة ممن تصدروا للإقراء بوضع قوانين وأسس ميزوا من خلالها بين المشهور والشاذ⁽³⁾. فكان أن وقع اختيار ابن مجاهد⁽⁴⁾ على القراء السبعة لشهرتهم

(1)-الزرقاني، مناهل العرفان (249/1).

(2)- مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ت: محي الدين رمضان، ط1، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1399هـ/1979م)، ص 137.

(3)- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ت: علي الضباع، دط (بيروت: دار الكتب العلمية، دت) (9/ 1)

(4)- هو أحمد بن موسى بن عباس بن مجاهد أبو بكر البغدادي، ولد سنة 245هـ، وقرأ القرآن على أبي الزعراء بن عبدوس، وقنبل المكي، وقرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد وصالح بن ادريس وغيرهم، ولع كتاب القراءات السبع، توفي سنة 324هـ. ينظر: شمس الدين أبي عبد الله محمد الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، = ت: بشار عواد وآخرون، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ-1984م) (271-269/1)، وابن الجزري، غاية النهاية، (142-139/1).

وتصديهم ولزومهم للإقراء في حدود القرن الرابع الهجري، وهم: نافع⁽¹⁾ وابن كثير⁽²⁾ وأبو عمرو البصري⁽³⁾ وابن عامر الشامي⁽⁴⁾ وعاصم⁽⁵⁾ وحمزة⁽⁶⁾ والكسائي⁽⁷⁾.

(1) - الإمام نافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي أبو رويم المقرئ المدني قرأ القرآن على الأعرج وأبي جعفر وشيبة بن نصح وغيره، فقد روى أنه أخذ القراءة من سبعين من التابعين وقرأ عليه خلق كثير منهم مالك وإسماعيل بن جعفر وغيرهما وكان ﷺ إذا تكلم بثم من فمه رائحة المسك لأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في فمه، توفي رحمه الله سنة 169 هـ وأشهر رواياه هما: ورش وقالون. (ابن الجزري، غاية النهاية (2 / 330)).

(2) - الإمام ابن كثير: هو عبد الله بن كثير بن المطلب أبو معبد أصله من فارس تصدر للإقراء بمكة حتى صار إمام وكان أيضاً من رواة الحديث، قرأ القرآن على عبد الله بن السائب المخزومي وعلي مجاهد وقرأ عليه أو عمرو بن العلاء وآخرين وأشهر رواية: أبو عمر محمد المشهور بقنبل وأبو الحسن أحمد بن محمد المشهور بالبيزي ولم يتلق هذان الراويان قراءة ابن كثير مباشرة ولكن بواسطة، توفي الإمام ابن كثير سنة 120 هـ (الذهبي، معرفة القراء الكبار (1 / 86 - 88)، وابن الجزري، غاية النهاية (1 / 443)).

(3) - الإمام أبو عمرو البصري: هو أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري ولد سنة 68 هـ وقيل 70 هـ عرض القرآن بمكة على ابن مجاهد وسعيد بن جبير وقرأ عليه الكثير منهم: اليزيدي وشجاع البلخي، وأشهر روايته أبو حفص عمر الدوري وأبو شعيب السوسي، توفي رحمه الله سنة 154 هـ (الذهبي، معرفة القراء الكبار (1/100 - 105)، وغاية النهاية (1 / 288 - 292)).

(4) - الإمام ابن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القرآن عرضاً عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان رضي الله عنه، تولى منصب القضاء، وروى القراءة على يحيى بن الحارث وغيره، أشهر روايته هشام بن عثمان الدمشقي. وعبد الله بن أحمد بن ذكوان، توفي رحمه الله سنة 118 هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية (1 / 423 - 425)، والذهبي، معرفة القراء (1 / 82 - 86)).

(5) - الإمام عاصم: هو عاصم بن بهدلة أبي النجود، شيخ القراء بالكوفة، أخذ القراءة عن زر بن حبیش وأبي عبد الرحمن السلمي الذي قرأ على الإمام علي رضي الله عنه، وروى القراءة عنه أبان بن تغلب وغيره، أشهر رواته: شعبة وهو أبو بكر بن عياش وحفص بن سليمان، توفي الإمام عاصم سنة 129 هـ. (الذهبي، المصدر السابق (1 / 88 - 93)، ابن الجزري، المصدر السابق (1 / 346 - 349)).

(6) - الإمام حمزة: هو حمزة بن حبيب أبو عمارة الكوفي الزيات ولد سنة 80 هـ، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وأبي إسحاق السبيعي، وروى عنه القراءة الكثير من التلاميذ، كان الإمام عارفاً بالفرائض والعربية وأشهر رواته: خلف وخلاد وذلك بواسطة سليم بن عيسى، توفي الإمام حمزة رحمه الله سنة 156 هـ. ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (1/261/263)، الذهبي، المصدر السابق، (1/111-118).

(7) - الإمام الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي أبو الحسن الكسائي الكوفي أخذ القراءة عن الإمام حمزة وغيره وكان عالماً في النحو وقد أخذ ذلك عن الخليل بن أحمد من مؤلفاته كتاب القراءات ومعاني القرآن. و ممن روى عنه القراءة: أبو الحارث الليث بن خالد وأبو عمر حفص الدوري، توفي الإمام الكسائي رحمه الله سنة 189 هـ. (ابن الجزري، المصدر السابق (1 / 535 - 539)، الذهبي، المصدر السابق (1 / 120 - 128)).

و تابعه على ذلك من جاء بعده، ثم رأى العلماء بعد ذلك أنه توجد قراءات أيضا توفرت فيها شروط الصحة والقبول من شهرة وعدم مخالفة رسم المصحف⁽¹⁾ فألحقت بالقراءات السبع المتواترة وهي قراءة الإمام أبي جعفر⁽²⁾ ويعقوب⁽³⁾ وخلف⁽⁴⁾.

3- أقسام القراءات

يمكننا تقسيم القراءات من حيث القبول وعدمه إلى قسمين:

(1) القراءات المقبولة: وهي بدورها يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

أ- القراءات المتواترة: وهي كل قراءة نقلها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند الذي ثبتت به القراءة عن رسول الله ﷺ⁽⁵⁾.
وقد ثبت تواتر القراءات العشر السالفة الذكر⁽⁶⁾، التي اجتمعت فيها أركان القراءة الصحيحة وهي تواتر السند وموافقة اللغة والمصحف.

(1)- مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص 64-86.

(2)- الإمام أبو جعفر: هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني قرأ على موله عبد الله عياش وعلى بن عباس وقرأ عليه الإمام نافع وغيره، كان الإمام مفتي الناس بالمدينة، ومن روى عنه عيسى بن وردان وسليمان بن، توفي رحمه الله سنة 127 هـ، وقيل 133 هـ. (الذهبي، المصدر السابق (1 / 72 - 76)، ابن الجزري، المصدر السابق (1/ 382 - 383)).

(3)- الإمام يعقوب: هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قارئ أهل البصرة في عصره، قرأ القرآن عن الإمام حمزة وغيره وكان من أعلم الناس بالقراءات والنحو وله مؤلفات منها: الجامع ووجوه القراءات، أشهر راوييه: محمد بن المتوكل الملقب ب: رويس والآخر هو روح بن عبد الله توفي الإمام يعقوب سنة 205 هـ. (الذهبي، المصدر السابق (1/ 157 - 158)).

(4)- الإمام خلف: هو خلف بن هشام أبو محمد البغدادي البزار ولد سنة 150 هـ. قرأ القرآن على سليم، له اختيار أقرأ به وخالف فيه الإمام حمزة فسمى بخلف العاشر. قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وغيره، عرف له راويين هما: إسحاق بن إبراهيم وإدريس بن عبد الكريم، وكان الإمام خلف من رواة الحديث توفي رحمه الله سنة 229 هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية (1 / 274)، الذهبي، المصدر السابق (1 / 157 - 158)).

(5)- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن وبالهامش إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني، دط (بيروت): المكتبة الثقافية، 1973م (1 / 102).

(6)- ابن الجزري، النشر، (45/1).

ب-القراءة المشهورة: وهي القراءة التي صح سندها بأن رواها العدل الضابط عن مثله وهكذا ووافقت العربية ووافقت أحد المصاحف العثمانية سواء رويت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين واشتهر عن القراء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر⁽¹⁾.

2) القراءات المردودة: وقد ردت من حيث كونها قرآنا يتعبد به، وهي عند علماء القراءة أنواع:

ا- النوع الأول: وهي القراءة التي صح سندها وخالفت الرسم العثماني أو العربية أو لم تشتهر وأغلب حروف هذا القسم مما نسب إلى بعض الصحابة وقد مثل لها ابن الجزري بقراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء "والذكر والأنتى"⁽²⁾ بدلا من ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: 3] أي بحذف "ما خلق".

فمثل هذه الأحرف لم يثبت تواترها أو صحة سندها عن النبي ﷺ فقد نسخت بالعرضة الأخيرة ومن ثم ردت هذه القراءة، مخالفة للإجماع، فلا يثبت قرآن بخبر الواحد ، فلا تجوز القراءة بها⁽³⁾، ومع ذلك يمكن الاحتجاج بها في اللغة والتفسير والأحكام.

ب- النوع الثاني: وهي القراءة التي لم يصح سندها⁽⁴⁾ كقراءة "ننجيك بيدنك" بالخاء المهملة "ننجيك" وقراءة ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: 92]، بفتح اللام "خلفك" وغير ذلك مما نقله غير ثقة فكان إسناده ضعيفا⁽⁵⁾ ويدخل في ذلك القراءات التي خالفت ركنا ركنا من أركان القراءة الصحيحة⁽⁶⁾.

(1)-الزرقاني، مناهل العرفان (386/1).

(2)- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (1/ 14-15).

(3)-المصدر نفسه، (1/14).

(4)-السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (1 / 102).

(5)-ابن الجزري، المصدر السابق (1/16).

(6)-أحمد عيسى المعصراوي، القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي ﷺ لأبي عمر الدوري، (مصر: دار

السلام للطباعة والنشر، 1427هـ-2006م)، ص 41.

ج-النوع الثالث: وهي القراءة الموضوعية، وفي الحقيقة لا تسمى قراءة لأنها لم تثبت قرآنيها بأدنى شرط من الشروط، لأنها قراءة مكذوبة لا أصل ولا سند لها، ويمثل لها بقراءات الخزاعي⁽¹⁾ التي جمعها ونسبها إلى أبي حنيفة كذبا ومنها: "إنما يخشى الله من عباده العلماء" برفع هاء اسم الجلالة ونصب الهمزة من "العلماء"⁽²⁾.

4-فوائد اختلاف القراءات:

إن الحكم والفوائد المترتبة على اختلاف القراءات كثيرة ومتعددة، سواء ما تعلق الأمر باختلاف القراءات التي لها أثر في اختلاف المعنى، أو ذلك الاختلاف اللهجي بين القراءات الذي لا يؤدي إلى اختلاف المعنى، وفيما يلي عرض لأهم فوائد اختلاف القراءات:

أ-التيسير والتخفيف على الأمة، فالعرب الذين أنزل القرآن بلغتهم لهجاتهم مختلفة، مما يصعب على أحدهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى إلا بمشقة وكلفة، لما تعودوا عليه من أداء تلك الألفاظ من الناحية الصوتية والإعرابية، فكانت القراءات القرآنية متضمنة لمختلف اللهجات العربية الفصيحة.

ودليل ذلك قول النبي ﷺ حينما أمر أن يقرأ القرآن على حرف حيث أتاه جبريل عليه السلام فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف» فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثالثة فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الرابعة، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا»⁽³⁾.

(1) - هو أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، إمام المشهور جال في الآفاق ولقي كبار العلماء، ألف كتاب "المنتهى في الخمسة عشر"، وغيره، لم يكن موثوقا في نقله، ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/380).

(2) - السيوطي المصدر السابق (1 / 101 - 102)

(3) - رواه مسلم في صحيحه، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، رقم 821، (ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

والراجع أن معنى قول النبي ﷺ أن القرآن أنزل على سبعة أحرف أي فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن.

فيعبر عن المعنى فيه مرة بعبارة قريش ومرة بعبارة هذيل ومرة بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز في اللفظة، ألا ترى أن فطر معناها عند غير قريش ابتداء خلق الشيء وعمله، فجاءت في القرآن فلم تتجه لابن عباس، حتى اختصم إليه أعربيان في بئر فقال أحدهما: «أنا فطرتها»، ففهم ابن عباس حينئذ معنى قوله تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: 1] ⁽¹⁾، وبذلك تتمكن كل قبيلة من النطق بألفاظ القرآن الكريم بما تيسر عليها من لغاتها المختلفة، «فيسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن بمعان متفقة ومختلفة، ليقرا كل قوم على لغتهم وعلى ما يسهل عليهم من لغة غيرهم، وعلى ما جرت به عاداتهم، فقوم جرت عادتهم بالهمزة، وقوم بالتخفيف، وقوم بالفتح وقوم بالإمالة، وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم، والحركات واختلافها في لغاتهم، وغير ذلك، فتفصح كل قوم، وقرءوا على طبعهم ولغتهم ولغة من قرب منهم، وكان في ذلك رفق عظيم بهم، وتيسير كثير لهم، ونظير هذا في القرآن مما رفق الله به عباده ويسر عليهم نزول الفرائض والأحكام، والأوامر والنواهي لشيء بعد شيء في أكثر من عشرين سنة، فكانوا لذلك أقبل وهو عليهم أسهل» ⁽²⁾.

فكان مبدأ التيسير في الشريعة الإسلامية ظاهرا في أحكام القرآن الكريم ومعانيه، وفي ألفاظه ومبانيه، وذلك تماشيا مع فطرة الإنسان وطبيعته التي خلق عليها.

ب- الدلالة على المعاني المختلفة للقرآن الكريم، وذلك أن الاختلاف الحاصل بين القراءات منه ما تعلق بأداء ألفاظ القرآن، وهذا لا أثر له في اختلاف معاني القرآن ومنه ما يتعلق باختلاف حركات وحروف ألفاظ القرآن، وهو الذي تتنوع من خلاله معاني القراءات وتختلف دون أن يكون بينها تضاد أو تناقض.

⁽¹⁾ - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، (بيروت: دار الكتب

العلمية، 1413هـ-1993م)، (46/1).

⁽²⁾ - مكّي، الإبانة، ص59.

وأحيانا تكون معاني القراءات متقاربة فتكمل بعضها بعضا في المعنى وتؤدي المقصود من الآية من خلال تلك القراءات، وأحيانا تكون معاني القراءات متباعدة، بحيث يتعذر الجمع بينهما، فحينئذ نعتبر كل قراءة تحمل معنى آية مستقلة، ومن هنا استفاد العلماء من القراءات المختلفة في بيان معاني وأحكام الآيات.

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة: 6].

حيث قرئ بنصب لفظ "أرجلكم" وبجرها⁽¹⁾.

والنصب في هذه الآية يحمل معنى «غسل الأرجل في الوضوء»، لأنها بذلك تكون معطوفة على لفظ "وجوهكم" المنصوب الذي فيه معنى الغسل، أما قراءة جر "أرجلكم" فتفيد معنى المسح، لأنها معطوفة على لفظ "رؤوسكم" المجرور الذي فيه طلب المسح، وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف⁽²⁾.

وبذلك جمعت هذه الآية بين حكمتين مختلفتين، يمكن أن تستقل فيه معنى كل قراءة بآية.

«فتكون الألفاظ في اختلاف بعض صورها مما يتهيأ معه استنباط حكم أو تحقيق معنى من معاني الشريعة، ولذا كانت القراءات من حجة الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد، وهذا المعنى مما انفرد به القرآن الكريم»⁽³⁾.

ومثال ما تقاربت فيه القراءات في المعنى وتكاملت ما جاء في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ

مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [سورة البقرة: 10].

⁽¹⁾ -قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب، وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقر بالخفض. ينظر: ابن الجزري، النشر، (254/2).

⁽²⁾ -الزرقاني، مناهل العرفان، (158/1).

⁽³⁾ -محمد صادق الرافي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ-1999م، ص35).

حيث اختلف القراء في لفظ "يكذبون" فقرأت بتشديد الذال وضم الياء وبتخفيفها وفتح الياء⁽¹⁾.

ومعنى قراءة "يكذبون" بتشديد الذال: أن المنافقين استحقوا العذاب الأليم بسبب تكذيبهم للرسول ﷺ.

أما معنى القراءة بالتخفيف فهو أنهم استحقوا العذاب الأليم بسبب إظهارهم الإسلام والإيمان وهم كفرون في باطنهم، فهم كاذبون في قولهم: «آمنا بالله وباليوم الآخر»⁽²⁾.

«والقراءتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد، لأنّ من كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله، ومن كذب على الله ووجد تنزيهه فهو مكذب بما أنزل الله»⁽³⁾.

وبالجمع بين القراءتين يتضح المعنى والمقصود من الآية، وهو أن من كذب أو كذب من المنافقين فجزاؤه العذاب الأليم، فسياق الآيات يتحدث عن المنافقين، وقد وقع منهم فعلا الكذب على رسول الله ﷺ والتكذيب بآياته ورسالته عموما.

ج- أنّ اختلاف القراءات من مظاهر بلاغة القرآن الكريم وإعجازه الحاصل في جمال إيجازه، إذ أنّ من تنوع واختلاف ألفاظ القرآن ما يقوم مقام تعدد الآيات، إذا اختلفت معاني القراءات فيكون في ذلك إيجازا في اللفظ وبلاغة في المعنى وتسيرا للحفظ والتلاوة لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [سورة القمر: 17]، أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله تعالى، وعلى صدق رسوله محمد ﷺ، فإنّ هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض وتضاد في المقروء، بل القرآن كله على تنوع قراءاته، يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا على نمط واحد في سمو أسلوبه وغايته، وذلك يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات، فالقرآن معجز بكل

⁽¹⁾ -قرأ الكوفيون "يكذبون" بفتح الياء مخففا، والباقون بضمها مشددا. ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ت: جمال الدين محمد شرف، (مصر: دار الصحابة للتراث، 1427هـ-2006م)، ص54.

⁽²⁾ -محمد بن عمر بازمول، المصدر السابق، (2/456).

⁽³⁾ -مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ت: عبد الرحيم الطهروني، (القاهرة: دار الحديث، 1428هـ-2007م)، (1/284).

قراءة أنزلت، وبذلك تتعدد المعجزات بتعدد القراءات⁽¹⁾.

«فالقُرآن الكريم معجز بلفظه على كل قراءة منفردة من قراءاته الصحيحة وإعجازه في كل منها ليس مقصوراً على جهة بعينها من جهات الإعجاز التي احتواها القرآن الكريم في دقته ونظمه وأسلوبه ومعانيه، في مواعظه وجدله وفي تأثيره النفسي وفي اشتماله على أسرار بليغة وحكم سامية، وفي أخباره عما كان وعما يكون، كل هذا في الوجه الواحد فكيف باللفظة القرآنية الواحدة، إذا قرئت بعدة قراءات»⁽²⁾.

د- إعظام أجور أمة محمد ﷺ من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تتبع معاني القراءات، واستنباط أحكامها واستخراج أسرارها، وهذا يدل على فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم لكتاب ربهم وإقبالهم عليه والبحث عن ألفاظه ومعانيه، لحمايته من كل خلل أو تحريف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترفيماً، حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإملات وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم فيحوزوا بذلك على شرف اتصال سندهم بكلام ربهم⁽³⁾.

⁽¹⁾-الزرقاني، المصدر السابق، (1/149).

⁽²⁾-سعيد أحمد حافظ، أضواء تجاه القراءات القرآنية والقراء، (مصر: دد، 1414هـ-1994م)، ص52.

⁽³⁾-ابن الجزري، النشر، (1/53).

ثانيا: أهمية القراءات في مجال التفسير:

1-التعريف بالتفسير، أقسامه وشروطه

أ- تعريف التفسير لغة واصطلاحا.

-لغة:

التفسير مأخوذ من الفسر وهو الإبانة والكشف وفسر الشيء يفسره - أي أبانه - والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل⁽¹⁾.

-اصطلاحا:

لقد ذكر العلماء تعريفات متعددة لهذا العلم وهي تدور كلها حول بيان معاني القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية⁽²⁾.

و قد عرّفه الإمام أبو حيان⁽³⁾ بقوله: «هو علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمّت ذلك»⁽⁴⁾.

و يشمل هذا التعريف العلوم التي تعين المفسر على البيان كعلم التجويد، الذي هو جزء من علم القراءات واللغة والبلاغة وغيرها.

⁽¹⁾-محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ) (6 / 361).

⁽²⁾-الزرقاني، مناهل العرفان (2 / 3 - 4).

⁽³⁾- هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، ولد سنة 654هـ، هو لغوي ونحوي، ومفسر، من مؤلفاته (البحر المحيط)، وهو كتاب في التفسير، توفي سنة 745هـ ينظر: الداودي، طبقات المفسرين (286/2-290). وعادل نويهض، معجم المفسرين من فجر الإسلام حتى عصرنا الحاضر، ط1، (مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1403هـ-1983م) (655/2).

⁽⁴⁾- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر المحيط وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي، ط2(دب: دار الفكر للطباعة والنشر، 1403هـ-1983م) (13/1).

وعرّفه الزركشي بقوله: «هو علم يعرف به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه»⁽¹⁾.

وفي هذا التعريف بيان لوظيفة علم التفسير والمقصد منه وطبعاً هذا لا يتأتى إلا باستخدام أدوات تعين المفسر على هذا الغرض وهي التي أشار إليها الإمام أبو حيان الأندلسي ومن هنا كانت تعريفات العلماء لهذا العلم بين مختصر ومتوسع ليشمل ما يعين المفسر على تفسيره.

وخلاصة القول أن التفسير هو علم يبحث فيه عن مراد الله عزّ وجلّ بالاستعانة بأدوات متعددة وعلوم مختلفة بقدر الطاقة البشرية.

ولا بد أن نعرج هنا إلى معنى التأويل الذي يقترن عادة بالتفسير.

- **التأويل لغة:** من الأول، وآل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأوّل الكلام وتأوله: دبره وقدّره وأوله وتأوله: فسّره⁽²⁾.

- **اصطلاحاً:** اختلف العلماء في معنى التأويل اصطلاحاً إلى عدّة أقوال منها من جعل التفسير والتأويل بمعنى واحد وإلى ذلك ذهب ثعلب⁽³⁾ وابن الأعرابي⁽⁴⁾ وأبو عبيدة⁽⁵⁾.

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن (1 / 13)

(2) - ابن منظور، لسان العرب (1 / 130 - 131).

(3) - ثعلب هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي أبو العباس، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وله معرفة بالقراءات، لازم ابن الأعرابي وسمع من محمد بن سلام الجمحي، روى عنه نفطويه والأحفش الصغير، له: كاب في القراءات، والمصون في النحو، والفصيح، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين.

ابن الجزري، غاية النهاية: (1/135)، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط1، (مصر: مطبعة السعادة، 1326م) (1/396).

(4) - محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي أبو عبد الله، كان من أكابر أئمة اللغة ويقال: لم يمكن للكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي. وكان عالماً ثقة، وكان ربيباً للمفضل الضبي، وسمع منه الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي كتاب "النوادر" وأخذ عن أبي معاوية الضرير. وأخذ عنه أبو العباس أحمد بن أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو عكرمة الضبي، وإبراهيم الحربي، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين وقيل غير ذلك.

جمال الدين أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1 (بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ)، (3/128).

(5) - معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي أبو عبيدة، كان عالماً بالشعر والغريب والأخبار والنسب، = أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأصم وعمر بن شبة؛ وهو أول من صنف

و منهم من جعل التفسير للمعنى الظاهر والتأويل للمعنى المشابه ومنهم من قال: «التأويل صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمل لدليل»⁽¹⁾.

و بعضهم جعل التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية أي أن التفسير مستمد مما روى عن رسول الله ﷺ وصحابته أي على السماع بينما التأويل يعتمد على الاستنباط وإعمال الفكر فيما يتضمن أكثر من معنى⁽²⁾ ويرى الراغب الأصفهاني⁽³⁾ أنّ التفسير أعم من التأويل وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها⁽⁴⁾.

والراجع بين هذه الأقوال ان التفسير والتأويل بمعنى واحد فالتأويل يحمل معنى البيان⁽⁵⁾ لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: 53].

و قول النبي ﷺ في دعائه لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»⁽⁶⁾.
و كذلك فإن التأويل عند قدماء المفسرين مرادف للتفسير فهذا الإمام الطبري⁽⁷⁾ جعل

في غريب الحديث، توفي سنة ثمان ومئتين.

انظر: انباه الرواة للقفطي: (276/3)، وبغية الوعاة للسيوطي: (294/2).

⁽¹⁾ - محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، دط (تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م) (1 / 16).

⁽²⁾ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن (2 / 97).

⁽³⁾ - الحسين بن محمد بن المفضل الإمام أبو القاسم الراغب الأصفهاني أديب من الحكماء العلماء، من أهل "أصبهان" سكن بغداد واشتهر، له "التفسير الكبير" و "مفردات القرآن" وغيرها توفي سنة "502هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام: (255/2).

⁽⁴⁾ - السيوطي، الإتيان (173/2).

⁽⁵⁾ - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (16/1).

⁽⁶⁾ - أخرجه احمد بن حنبل، المسند، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، دت) (225/4) رقم 2397.

⁽⁷⁾ - هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، رأس المفسرين على الإطلاق، أصله من طبرستان، من تصانيفه: جامع البيان في تفسير القرآن، تاريخ الأمم، وكتاب القراءات وغيره، ولد سنة 224هـ، وتوفي سنة 310هـ.

ينظر: - جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين، ت: علي محمد عمر، ط1 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1396م) (82-83).

عنوان تفسيره "جامع البيان عن تأويل أي القرآن" وكثير ما يستعمل عبارة: "و اختلف أهل التأويل" ويقصد به المفسرون.

ب- أقسام التفسير:

ينقسم التفسير باعتبار مصادره إلى قسمين رئيسين هما:

أولاً: التفسير بالمأثور: هو ما كان مصدره القرآن الكريم نفسه من بيان وتفصيل لبعض معاني آياته، وما نقل من تفسير عن رسول الله ﷺ وما نقل عن الصحابة والتابعين من توضيح وبيان لمراد الله تعالى.

فالتفسير بالمأثور يعتمد على هذه المصادر الرئيسية وقد مرّ هذا النوع من التفسير بمرحلتين هما:

- **مرحلة الرواية:** وكانت ابتداء من عصر النبوة حيث بين الرسول ﷺ لأصحابه ما أشكل عليهم من الآيات ومعانيها وأحكامها ثم تصدّر الصحابة وبعدهم التابعين لهذا الدور معملين آراءهم واجتهاداتهم في بعض المسائل التي أصبحت تطرح في عصور لاحقة وقد اعتمد في نقل كل ذلك على التلقي والرواية دون الكتابة والتقييد.

- **مرحلة التدوين:** جاءت هذه المرحلة إثر تضخم كم الرويات في التفسير ولقد تدرّج التدوين في التفسير من كتابته على أيدي رجال الحديث ضمن مصنفاتهم إلى أن استقل بالتدوين فكان أول من ألف فيه ما ذكر من تلك الصحيفة التي رواها علي بن أبي طلحة⁽¹⁾ عن ابن عباس⁽²⁾.

(1) - اسمه سالم بن مخارق الهاشمي، يكنى أبا الحسن، أصله من الجزيرة وانتقل إلى حمص، روى عن ابن عباس ولم يسمع منه بينهما مجاهد وأبي الوداك جبر بن نوف، وراشد بن سعد المقرئ وغيره، توفي سنة 143هـ. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1 (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ). (7/339-340).

(2) - محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (دب: مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية، 1424هـ-2004م) (1/112 - 113).

و قيل أول من صنّف فيه عبد الملك بن جريح المكي⁽¹⁾ (ت 149 هـ)⁽²⁾ وبعده ظهر ابن سلام⁽³⁾ (ت 200 هـ) وتلاه الإمام الطبري بتفسيره "جامع البيان في تأويل آي القرآن" وقد استوعب فيه كل ما سبقه من التفسير ناقلا روايات الصحابة والتابعين مرجحا بينها أحيانا ويعتمد كثيرا على اللغة وأشعار العرب⁽⁴⁾ ثم توالى التأليف في هذا المجال.

ثانيا: التفسير بالرأي:

هو عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها واستعانتها بالشعر الجاهلي وبأسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر⁽⁵⁾ ويعتبر التفسير بالرأي جزء لا يتجزأ من التفسير بالمأثور ذلك أنّ التفسير بالمأثور هو الأصل ولكن لغلبة الرأي والاجتهاد سمي التفسير بالرأي.

اختلف العلماء في جواز التفسير بالرأي إلى قسمين: أحدهما يجيزه والآخر يمنعه، واستدل

(1) - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح أبو الوليد وقيل: أبو خالد القرشي مولاهم الملكي أحد الأعلام، روى القراءة عن عبد الله بن كثير وروى عن أبيه ومجاهد وعطاء وطاوس والزهرّي وغيرهم وعنه ابنه عبد العزيز ومحمد ويحيى الأنصاريّ أحد شيوخه والأوزاعيّ وهو من أقرانه ويحيى القطان والحامدان والسفيانان وغيرهم وكان متهما بالتدليس مات سنة خمسين ومائة.

ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، طبقات الحفاظ، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م) (81/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر: (402/6)، غاية النهاية لابن الجزري: (469/1).

(2) - ابن عاشور، التحرير والتنوير (1 / 14).

(3) - هو أبو عبيد القاسم بن سلام، كان إمام عصره في كل فن، أخذ عن الأصمعي واليزيدي وغيره، من تأليفه: غريب القرآن، معاني القرآن، القراءات، توفي سنة 224 هـ وقيل 230 هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص376، وابن النديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1415هـ-1994م)، ص97.

(4) - وسيلة بلعيد بن حمدة، التفسير واتجاهاته بإفريقية، ط1 (تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، 1414هـ-

1994م) (ص 43).

(5) - الذهبي، التفسير والمفسرون (1 / 183).

المانعون للتفسير بالرأي بحديث النبي ﷺ «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»⁽¹⁾، كما استدلو بالعقل على اعتبار أن إصابة المفسر برأيه ليس فيها يقينا والقرآن نهى عن إتباع الظن واستدلوا أيضا بتحرج الصحابة وبعض التابعين من تفسير بعض الآيات.

أما المجيزون للتفسير بالرأي والاجتهاد فقد اعتمدوا على القرآن الكريم في ذلك فهو دائما يدعو إلى التدبر والتأمل في ملكوت الله وإعمال العقل للنظر والاستنباط والتحليل⁽²⁾.

و في حقيقة الأمر التفسير بالرأي قسمان:

أ- قسم جار على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول مع موافقة الكتاب والسنة ومراعاة سائر شروط التفسير وهذا القسم جائز لاشك فيه وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي⁽³⁾.

هذا ما يؤكد لنا الإمام ابن عطية⁽⁴⁾ في معرض بيانه لمعنى الحديث الذي سبق ذكره فيقول: «ومعنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى في كتاب الله فيتسور عليه برأيه دون نظر فيما قال العلماء أو اقتضته قوانين العلوم كالتحو والأصول وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته والنحاة نحوه والفقهاء معانيه ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم

(1) - أخرجه أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب الكلام في كتاب الله بغير علم، (بيروت: دار الكتاب العربي، دت) (358/3) رقم: 3654، وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب تفسير القرآن، باب الذي يفسر القرآن برأيه، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) (200/5) رقم: 2952.

(2) - إبراهيم المشيني، مدرسة التفسير في الأندلس، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ-1986م) (140 - 141).

(3) - الذهبي، التفسير والمفسرون، (1 / 188).

(4) - هو أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر بن عطية، ولد سنة 480هـ وقيل 471هـ في الأندلس، من أهم شيوخه والده أبو بكر غالب بن عطية وأبو علي الحسن بن محمد الغساني الجياني، وأهم تلاميذه أبو بكر محمد بن أحمد المرسي، وعبد الرحمن بن محمد بن حبيش القاضي، برع في عدة علوم منها الأدب واللغة والقراءات والفقهاء، تقلد منصب القضاء بالمرية بالأندلس، من أهم مؤلفاته: تفسير المحرر الوجيز، والفهرسة، توفي رحمه الله سنة 541هـ، وقيل 542هـ. ينظر: لسان الدين الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ت: محمد عبد الله عنان، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1395هـ-1985م) (541/3). إبراهيم بن علي بن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت) ص75.

ونظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً بمجرد رأيه...»⁽¹⁾.

ب- قسم غير جار على قوانين العربية ولا موافق للأدلة الشرعية وغير مستوف لشروط التفسير وهذا هو موضع الذم في التفسير بالرأي⁽²⁾ وقد ذكر أنه يحمل حديث نهي النبي ﷺ على من فسر القرآن برأيه على أحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون له في الشيء رأي وإليه ميل من طبعه وهواه فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ليحتج على تصحيح مذهبه وهذا النوع تارة يكون مع العلم كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته وتارة يكون مع الجهل إذا كانت الآية تحتمل عدة معاني فيميل مع الاحتمال الذي يوافق غرضه⁽³⁾.

الوجه الثاني: أن يسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسمع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه⁽⁴⁾.

شروط المفسر:

لقد وضع العلماء ضوابط وشروطاً للمفسر تعينه على القول السديد في التفسير لأنه مبلغ عن مراد الله وحيثما فقدت هذه الشروط كان تفسيره مجرد ظن واتباع هوى وهذا الذي تحرج منه الصحابة الكرام، فقد سئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيمًا﴾ [النساء: 85] فقال: «أَيُّ سماء تظلني وأَيُّ أرضٍ تقلني إن قلت في كتاب الله ما لم أعلم»⁽⁵⁾.

(1) - ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (1 / 41).

(2) - الذهبي، التفسير والمفسرون (1 / 188 - 189).

(3) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دط (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ-1967م) (58/1).

(4) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (1 / 59).

(5) - ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، دط (بيروت: دار مكتبة الحياة، دت) (ص 69).

و يمكن تقسيم هذه الشروط التي وضعت للمفسر إلى قسمين :

الأول: شروط تتعلق بالمفسر نفسه من حيث عدالته وإخلاصه وتقواه وفي هذا يقول الإمام الطبري: «اعلم أنّ من شرطه - أي المفسر - صحة الاعتقاد ولزوم سنة الدين فإنّ من كان مغموصا عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين؟ ثم لا يؤتمن في الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى، وإنه لا يؤمن إن كان متهما بالإلحاد أن يبغى الفتنة ويغترّ الناس بليّته وخداعه كدأب الباطنية وغلاة الرافضة وإن كان متهما بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه كما يوافق بدعته كدأب القدرية ...، ومن شروطه صحة المقصد فيما يقول ليلقى التسديد فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69]. وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسل به إلى غرض يصدّه عن صواب قصده ويفسد عليه صحة عمله»⁽¹⁾.

القسم الثاني: يتعلق بالعلوم التي ينبغي على المفسر تحصيلها ويأتي في مقدمتها العلم بسنة النبي ﷺ التي جاءت شارحة ومبينة لكتاب الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [النحل: 44]. ثم العلم بكلام العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ثم يستعين بأقوال السلف من الصحابة الكرام والأئمة الأعلام من التابعين وعلماء الأمة»⁽²⁾.

و بالجملة فإنّ فهم معاني القرآن مجال رحب للفهم والاستنباط ولا يتسنى هذا إلا بالإحاطة بعلوم كثيرة وفي ظاهر التفسير يتعلم اللغة التي لا بد منها فهي مفتاح الفهم وهي لا تكفي وحدها في الإحاطة بحقائق معاني الآيات وغوامضها⁽³⁾ فينبغي التبحر في عدّة علوم منها علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع وعلم الأصول وعلم الكلام، أسباب

(1) - السيوطي، الإتقان (2 / 225).

(2) - محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن وبهامشه تفسير النيسابوري (مصر: المطبعة الميمنية، دت)

(31/1).

(3) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/155).

النزول، الناسخ والمنسوخ وكذا القراءات⁽¹⁾.

كما ينبغي التنبيه أنه لا يجب على المفسر أن يخوض في كل شيء وخصوصاً ما استأثر الله بعلمه كوقت قيام الساعة ووقت نزول عيسى عليه السلام ووقت طلوع الشمس من مغربها فقد روى عن ابن عباس أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أنزل القرآن على أربعة أحرف حلال وحرام لا يعذر أحد بالجهل به وتفسير تفسره العرب وتفسير تفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه إلا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب»⁽²⁾.

فالتفسير الذي لا ينضبط بهذه الضوابط يدخل في زمرة التفسير بالرأي المذموم الذي نهى عنه العلماء.

2- أثر القراءات في مجال التفسير.

أ- صلة القراءات بالتفسير:

تعتبر القراءات أحد روافد التفسير التي تمدّه بثورة هائلة من المعاني والمدلولات التي تعين المفسر على غرضه لذا فإن القراء الأوائل كانوا - في الغالب - ممن اشتهر بالتفسير وعرف به: كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهم⁽³⁾.

كما أولى المفسرون عناية فائقة بالقراءات واعتمدها في تفاسيرهم حتى إنّ رجحان قراءة من القراءتين قد يرجح أحد المعنيين في تفسير الآية وكذا رجحان أحد المعنيين قد يرجح إحدى القراءتين⁽⁴⁾.

و لكن ليس لكل اختلاف في القراءة أثر في التفسير ذلك أن للقراءتين حالتين تجاه

(1) - أبو حيان، البحر المحيط (6/1 - 7 - 14).

(2) - الطبري، جامع البيان (70/1). إسناده ضعيف ذكره ابن كثير في تفسيره عن الطبري، (18/1) وأخرجه ابن المنذر من طريق الكلبي في الدر المنثور، (7/2).

(3) - إحسان الأمين، منهج النقد في التفسير، ط1 (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م) ص (260).

(4) - محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، ط1 (تونس: دار سحنون، مصر: دار السلام، 1429هـ-2008م) ص (35).

التفسير:

إحدهما: لا تعلق لها بالتفسير بأي حال.

و الثانية: لها تعلق به من جهات متفاوتة.

أما الحالة الأولى: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل وإلى غير ذلك، مثل: "عذابي" بسكون الياء وبفتحها⁽¹⁾، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل: "حتى يقول الرسول" بفتح اللام في "يقول"⁽²⁾ وضمها، ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحديد كفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة وهنا غرض مهم جدًا لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف المعاني⁽³⁾ ويسمى هذا الاختلاف في علم القراءة بالأصول. فالمعنى فيه لا يتغير من قراءة لأخرى.

و فائدة هذا الاختلاف من الناحية العملية التخفيف واليسير على الأمة لأنه مع تعدد لهجاتها يشقّ على العربي فهم لغة غير لغته وقد تضمنت القراءات جزءا كبيرا من اللهجات العربية⁽⁴⁾.

و أما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل: "مالك يوم الدين" و"ملك يوم الدين"⁽⁵⁾ وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه المعنى ويسمى هذا في علم

(1) - في قوله تعالى: «عذابي أصيب» [الأعراف 156]، قرأ نافع وأبو جعفر «عذابي أصيب» بالفتح، وقرأ الباقون «عذابي أصيب» بالإسكان، ينظر: ابن جزري، المصدر السابق، (2/169).

(2) - قرأ نافع وحده «حتى يقول» [البقرة 214]، رفعا، وقرأ الباقون «حتى يقول» نصبا، ينظر: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ت: جمال الدين محمد شرف، ط1 (مصر: دار الصحابة للتراث، 1428هـ-2007م)، ص140.

(3) - ابن عاشور، التحرير والتنوير (1 / 50).

(4) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن (1 / 56).

(5) - قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره «مالك»، وقرأ الباقون «ملك». ينظر: ابن الجزري، النشر، (271/1).

القراءة بالفرض كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: 57] حيث قرأ نافع وابن عامر والكسائي، "يصدُّون بضم الصاد"، وقرأ الباقون "يصدون بكسر الصاد"⁽¹⁾.

و الأولى بمعنى يصدُّون غيرهم عن الإيمان والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم وكلا المعنيين حاصل منهم.

فلقراءات هنا علاقة وطيدة بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى أو يثير معنى غيره فتكثر معاني الآيات باختلاف القراءات وخصوصا المشهورة منها⁽²⁾.

و حتى القراءة الشاذة لا تخلوا من فائدة لغوية وتفسيرية وحجتها لا من حيث الرواية ولكن من حيث أنّ قارئها ما قرأ بها إلا لاستعمال عربي صحيح⁽³⁾. إضافة إلى أنها أحيانا تؤكد معنى القراءة المتواترة أو توضحه وتبيّنه فتثري بذلك التفسير وإلى هذا أشار الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يأخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي تعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين ويكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه وذلك كقراءة حفصة وعائشة «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى، صلاة العصر» فهذه الحروف وأشباؤها لها كثيرة قد صارت مفسرة للقرآن...»⁽⁴⁾.

ولهذه الصلة الوثيقة التي تجمع بين القراءات والتفسير كانت القراءات اللبنة الأولى للتفسير بالمأثور الذي من مقوماته تفسير القرآن بالقرآن. ويمثله حمل معاني القرآن على بعض القراءات الصحيحة المتواترة وأيضا تفسير القرآن بالسنة إذا كانت القراءة آحادًا وكذا تفسير

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 409.

(2) - ابن عاشور، المرجع السابق (56/1).

(3) - المصدر نفسه، (25/1).

(4) - فضائل القرآن، أبي عبيد القاسم بن سلام، ت: عدنان العلي، (بيروت: المكتبة العصرية، 1430هـ-2009م) (

ص 118).

القرآن بقول الصحابي وهذا ما يندرج ضمن القراءة التفسيرية التي تنسب إلى أحد الصحابة الذين وجد لهم مصحف خاص بهم⁽¹⁾.

فالصحابة رضي الله عنهم كانوا أحياناً يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبيانا، لتحقيقهم مما أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن فهم في مأمن من التباس القرآن الكريم بغيره مما رووه من التفسير⁽²⁾ وطبعاً لا تعتبر هذه الزيادات المدرجة في القرآن قراءة لأنها محض رأي واجتهاد في فهم النص الكريم ومن أمثلة القراءة التفسيرية: قراءة سعد بن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أم" والقراءة الصحيحة ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12].

و قراءة ابن عباس التي أخرجها البخاري في التفسير ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ بإضافة "في مواسم الحج"⁽³⁾.⁽⁴⁾

بذلك صارت هذه الحروف وما شاكلها مفسرة للقرآن وقد كان يروي مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن فكيف به إذا روى عن كبار الصحابة وأدرج في القراءة الصحيحة فقد صار بذلك أقوى وأكد في معرفة صحة التفسير⁽⁵⁾.

ب- أثر القراءات في التفسير

تظهر أهمية القراءات في مجال التفسير فيما تضيفه هذه القراءات من معاني مختلفة سواء كانت فقهية أو عقدية أو لغوية أو غيرها مما يثري التفسير ويزيده وضوحاً وعمقاً وأصاله.

ويمكن تقسيم الاختلاف الواقع بين القراءات وما يحدثه من تأثير على المعاني التفسيرية إلى قسمين:

الأول: اختلاف معاني القراءات بحيث تضيف كل قراءة معنى جديداً توسع من خلاله

(1)- محمد بازمول، القراءات وآثارها في التفسير والأحكام (391/1).

(2)- ابن الجزري، النشر (31/1).

(3)- أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب: التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية، ت: مصطفى ديب

البعاء، ط3 (بيروت: دار ابن كثير، 1407هـ/1987م) (628/2) رقم: 1681.

(4)- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (243/1).

(5)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن (338/1).

في مضامين الآيات وتكثر وتنوع المعاني القرآنية مع امكانية الجمع بينها على معنى واحد فهي تكمل بعضها البعض.

ومثال ذلك: مالك و"ملك" قراءتان المراد بهما الله تعالى فهو مالك يوم الدين وملكه⁽¹⁾.

و قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 06]. فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف "فتثبتوا" بدل "فتبينوا" التي قرأ بها الباقون⁽²⁾.

والمعنى في القراءتين هو إعلام الله للمؤمنين بأنه لا يجوز لهم أن يقبلوا الأخبار من دون تبين وتثبت لاسيما التي تدعوا إلى الفتن والمنازعات، والتبين يكون بطرق مختلفة وهي أن يكون بطرق الإثبات من بينات ومنها ما يكن بالقرائن التي تفيد العلم بالأمر، وهكذا فالقراءتان توضح إحداهما أنه لا بد قبل التصديق بمثل هذه الأخبار من التحري عنها الذي يكون بطرق التبين المختلفة، وأما القراءة الثانية فتوضح أضمن هذه الطرق وأسلمها وهو التثبت باليقين الجازم الذي لا مجال معه للشك⁽³⁾.

و الثاني: اختلاف معاني القراءات بحيث تستقل كل قراءة بمعنى جديد يختلف تماما عن معنى القراءات الأخرى فلا يمكن الجمع بينهما في المعنى ولا يحدث ذلك تناقضا أو تضادا في المعنى⁽⁴⁾ فهذا يستحيل وروده في القرآن لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

وأشار إلى ذلك الإمام ابن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وقراءاتها وأمر الله فيها واحد ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهي عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه

(1) - ابن الجزري، النشر (1 / 50).

(2) - المصدر نفسه (251/2).

(3) - عبد الجليل عبد الرحيم، لغة القرآن الكريم، ط 1 (الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، 1401هـ-1981م) ص 117.

(4) - ابن الجزري، المصدر السابق (50/1).

جامع ذلك كله ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله»⁽¹⁾.

و إذا ظهر تعارض القراءتين فهما بمنزلة الآيتين يجب الإيمان بها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً ولا يجوز ترك موجب أحدهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض⁽²⁾ وبالعكس من ذلك فهذا الاختلاف بين القراءات يعتبر نهاية البلاغة وغاية الاختصار وكمال الإعجاز إذ كل قراءة بمنزلة الآية ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدة لما لمسنا هذا الإيجاز في القرآن الكريم⁽³⁾، الذي من مقاصده التيسير على الأمة الإسلامية فإن من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات لاسيما فيما كان خطه واحداً ففيه تسهيل للحفظ وتيسير للفظ⁽⁴⁾.

و ينبغي التنبيه أيضاً إلى أن الاختلاف في القراءات ومعانيها قد أدى إلى اختلاف المفسرين فقد يتناول بعض المفسرين الآية من خلال قراءة معينة بينما يفسرها غيرهم من خلال قراءة أخرى وقد لا تكون على درجة واحدة من الصحة فتتنوع بذلك وجهات النظر حول الآيات ويتسع التفسير ليشمل معاني كل القراءات⁽⁵⁾.

ومن صور ذلك أن ترد الآية بقراءتين إحداهما متواترة والأخرى شاذة فيختلف المفسرون في معناها بحسب كل قراءة فيقع الاختلاف بينهم في تفسير الآية.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: 43].

قال الشوكاني⁽⁶⁾: «أي علم جنس الكتاب كالتوراة والإنجيل فإن أهلها العالمين بهما

(1) - الطبري، جامع البيان (10/1).

(2) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد النجدي، دم، (13 / 391 - 392).

(3) - السيوطي، الإتقان (108/1).

(4) - ابن الجزري، المصدر السابق (52/1).

(5) - أحمد سعد الخطيب، أثر اختلاف القراءات على اختلاف المفسرين، (مصر: دد، 1421هـ-2000م) ص 85.

(6) - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء باليمن ونشأ

يعلمون صحة رسالة رسول الله ﷺ وقد أخبر بذلك من أسلم منهم كعبد الله بن سلام....
و قد كان المشركون من العرب يسألون أهل الكتاب ويرجعون إليهم فأرشدهم الله سبحانه في هذه الآية إلى أنّ أهل الكتاب يعلمون ذلك وقيل: المراد بالكتاب القرآن، ومن عنده علم منه هم المسلمون وقيل: المراد من عنده علم اللوح المحفوظ وهو الله سبحانه وتعالى.....»⁽¹⁾.

و هذا التفسير ينطلق من القراءة المتواترة المشهورة (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)، وقد قرأ ابن السميع⁽²⁾ - وهي قراءة شاذة - "وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ" بجعل "من" حرف جر وما بعدها مجرورا به وجعل "علم" فعلاً مبنياً للمجهول و"الكتاب" نائب فاعل ولهذا قال ابن مجاهد في تفسير الآية: بناء على هذه القراءة قال: الهاء في "عنده" تعود إلى الله، وقيل هي للنبي ﷺ وقيل: هي لعبد الله بن سلام. وقيل الهاء -لعلي-⁽³⁾.

و قد ذكر الطبري في تفسيره هاتين القراءتين والتفسير المبني عنهما إلا أنه رجح التأويل الذي عليه القراءة المتواترة⁽⁴⁾.

بصنعاء. وولي قضاءها سنة 1229 ومات حاكماً بها . وكان يرى تحريم التقليد. له 114 مؤلفاً، منها نيل الأوطار من أسرار متقى الأخبار والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع وفتح القدير في التفسير وغير ذلك. توفي سنة 1250 هـ. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، (بيروت: دار المعرفة، دت)، (214/2)، والأعلام للزركلي: (298/6).

⁽¹⁾ - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فتح القدير، ط1 (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، 1414هـ) (3 / 108-109).

⁽²⁾ - هو محمد بن عبد الرحمن بن السميع أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة شدّ فيه، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية (161/2).

⁽³⁾ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، القراءات الشاذة، ت: محمد عيد الشعباني، ط1 (مصر: دار الصحابة للتراث، 1428هـ-2008م)، ص 108.

⁽⁴⁾ - الطبري، جامع البيان، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1 (دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ-2001م) (13 / 586-587).

ثالثاً: صلة القراءات بعلوم العربية

إن نشأة القراءات القرآنية كان في الأساس لأجل استيعاب ذلك الاختلاف اللهجي الحاصل في لغات العرب، فتعد القراءات بذلك مظهراً من مظاهر التيسير ورفع الحرج في قراءة القرآن الكريم «فلقد كانت العرب الذين أنزل القرآن بلغتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر لاسيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع»⁽¹⁾.

⁽¹⁾ -ابن الجزري، النشر، (22/1).

فكان من تيسيره أن أمر الله نبيه ﷺ أن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ "عتى حين" يريد: "حتى حين" [يوسف: 35]، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها⁽¹⁾.

والأسدي يقرأ: "تعلمون" [البقرة: 22]، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: "وإذا قيل لهم" [البقرة: 11]، "وغيض الماء" [هود: 44] بإشمام الضم مع الكسر⁽²⁾. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لصعب ذلك عليه، ولم يتمكن منه إلا بعد رياضة طويلة للسان، فأراد الله عز وجل أن يجعل للعرب الذين أنزل القرآن بلغتهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم به على لسان رسول الله ﷺ، أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم، وصلاتهم وزكاتهم وسائر أمور دينهم⁽³⁾.

ويعد الجهل بلغات العرب وأساليبهم في الكلام من أهم أسباب الغلط واللحن في رواية القرآن وتلاوته، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإخلال بمعاني القرآن الكريم ومقاصده التي تمثل الشريعة، ولهذا قيل: «إن إعراب القرآن أصل في الشريعة لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع»⁽⁴⁾.

كما أن بالمعرفة اللغوية للقرآن الكريم وقراءاته المختلفة تزال بعض الإشكالات وتندفع بعض الشبهات التي قد تثار ممن يطعن في قراءات القرآن الكريم من أعداء الدين المتربصين به، والذين يحاولون إيجاد أي ثغرة تمكنهم من تشكيك المسلمين في قرآنهم الذي هو أصل شريعتهم ومصدر هدايتهم.

ولهذا يقول ابن الجزري بأنه يجب على المشتغل بالقراءات أن يعلم من الأصول قدر ما

(1) -روي أن ابن مسعود قرأ بها، وهي من القراءات الشاذة. ينظر: ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 103.

(2) -قرأها بالإشمام هشام والكسائي ورويس. ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (208/2).

(3) -أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: سعد بن نجات عمر، ط 1، (سورية: مؤسسة الرسالة،

1432هـ-2011م)، ص 64.

(4) -ابن عطية، المحرر الوجيز، (40/1).

يدفع به شبهة من يطعن في بعض القراءات. وأن يحصل جانبا من النحور والصرف، بحيث يوجه ما يقع له من اختلاف القراءات⁽¹⁾.

وبما أن الاختلاف بين القراءات في مجمله يدخل في الاختلاف بين الألفاظ من الناحية الصوتية والنحوية والصرفية، فكاد لا بد من الإحاطة بهذه العلوم وخصوصا لمن تصدى لعلم القراءة، والإقراء، ولذلك نجد أن قسما كبيرا من القراء كانوا لغويين ونحاة، وهذا الذي أهلهم لتمحيص الروايات ونقد الآثار التي تخالف أوجه اللغة العربية، وكان المقدم فيهم في علم القراءة هو الذي أحاط بالأسانيد والروايات، وتمكن من الإعراب واللغات، فليجأ إليه في علم القراءة ويؤخذ عنه.

وفي هذا يقول ابن مجاهد: «فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين»⁽²⁾.

ويقول مكّي بن أبي طالب⁽³⁾: «ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، ليكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عبادته، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد»⁽⁴⁾.

فمعرفة إعراب القراءات تساعد على فهم معانيها وتعيين مقصودها، ولذلك كانت

(1) - ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 18.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 17.

(3) - هو مكّي بن أبي طالب أبو محمد القيسي القيرواني الأندلسي، إمام عالم بالقراءات، ولد سنة 355هـ، قرأ القراءات على عبد المنعم بن غلبون وغيره، من تأليفه: كتاب الكشف عن وجوه القراءات، وكتاب التبصرة وغيرها، توفي سنة 437هـ. ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، (2/309-310)، الذهبي، معرفة القراء الكبار، (1/394-396).

(4) - مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت: محمد عثمان، ط 1، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1430هـ-2009م)، ص 15.

القراءات بأنواعها محط عناية واهتمام المفسرين في الأساس وكذا اللغويين.

وذلك أن الدراسات اللغوية والنحوية إنما نشأت لخدمة القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، حفظاً له وتيسيراً للغة وتوضيحاً لمعانيه التي ترتبط بمبانيه، فقد قيل أن نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي⁽¹⁾، قد ارتبطت بصيانة القرآن الكريم وضبط كلماته، وذلك لاتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول أمم شتى في دين الله، فكان التفكير في وضع النحو وسن قواعد اللغة العربية، وقاية لكتاب الله العزيز من أي تحريف أو تبديل⁽²⁾.

ومن النحويين الذين كان لهم اهتمام بالغ بالقراءات نصر بن عاصم الليثي⁽³⁾، ويحيى بن يعمر⁽⁴⁾، وعبد الله بن أبي إسحاق⁽⁵⁾، وأبو زكريا الفراء⁽⁶⁾.

وقد اهتم اللغويون والنحاة بالقراءات القرآنية في تأصيل القواعد والتفصيل فيها، لأنها أوثق مصدر وأصحها، كما اهتموا بتوجيه القراءات وتعليلها من حيث اللغة العربية وقواعدها وأحياناً نقد بعض القراءات التي تخالف أحد أوجه اللغة في نظرهم، وذلك أن من يعلم العربية

(1)- هو ظالم بن عمرو، قاضي البصرة ونحوها، قرأ القرآن على علي بن أبي طالب وروى عن عمر وأبي بن كعب وابن مسعود، أخذ عنه ولده أبو حرب بن أبي الأسود ويحيى بن يعمر، وقد أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي سنة 69هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/59-60).

(2)- إبراهيم عبد الله روفيدة، النحو وكتب التفسير، ط3، (ليبيبا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1990م)، (1/41-42).

(3)- هو نصر بن عاصم الليثي، ويقال الدؤلي البصري النحوي، قرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي، وسمع من مالك بن الحويرث وأبي بكره الثقفي، وروى عنه القراءة عرضاً عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، وروى عنه الحروف مالك بن دينار، ويقال: إنه أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها، وقيل هو أول من وضع علم العربية، وثقه النسائي وغيره، توفي قبل سنة مائة. ينظر: الذهبي، المصدر السابق، (1/71).

(4)- هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري، تابعي جليل، عرض القرآن على ابن عباس وغيره، وعرض عليه القرآن أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، توفي قبل سنة 90هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (2/381)، الذهبي، المصدر السابق، (1/67-68).

(5)- هو عبد الله بن أبي إسحاق البصري النحوي، أخذ عنه القراءة أبو عمرو بن العلاء وعيسى الثقفي، توفي سنة 117هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1/410).

(6)- هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا الفراء، النحوي الكوفي، روى القراءات عن أبي بكر بن عياش والكسائي وغيره، وروى القراءة عنه سلمة بن عاصم وغيره، توفي 207هـ. ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (2/371-372).

ولا يتبع الأثر والمشايخ في القراءة، قد يزل وبالتالي لا تنقل عنه الرواية، لأنه ربما حسنت له العربية حرفاً لم يقرأ به، والرواية أولى أن تتبع لأنها سنة يأخذها الآخر عن الأول⁽¹⁾.
وتمثل كتب معاني القرآن وإعرابه أهم المصادر التي اعتنت بالاحتجاج للقراءات وشرحها لغويًا ومعنويًا، وكذلك استمدت منها كتب التفسير أغلب مادتها في عرض القراءات وتوجيهها بما يوافق لغات العرب ونقدها أحياناً، وبعض النماذج من كتب معاني القرآن وإعرابه.

1- في قوله تعالى: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس: 49].

عرض الفراء لاختلاف القراء في لفظ "يخصمون"⁽²⁾ ووجه كل قراءة توجيهها لغويًا، ونسبها إلى بيئتها وقبيلتها، وبين ما ينجم عنها من معاني مختلفة حيث قال: وقوله "وهم يخصمون" قرأها يحيى بن وثاب⁽³⁾ "يخصمون" وقرأها عاصم "يخصمون" بنصب الياء وبكسر الخاء، ويجوز نصب الخاء، لأنّ التاء كانت تكون منصوبة فنقل إعرابها إلى الخاء، والكسر أكثر وأجود، وقرأها أهل الحجاز "يخصمون" يشددون ويجمعون بين ساكنين، وهي في قراءة أبي بن كعب "يخصمون"، فهذه حجة لمن يشدد، وأما معنى يحيى بن وثاب فيكون على معنى يفعلون من الخصومة، كأنه قال: وهم يتكلمون، ويكون على وجه آخر: وهم يخصمون: وهم في أنفسهم يخصمون من وعدهم الساعة، وهو وجه حسن، أي تأخذهم الساعة لأنّ المعنى، وهم عند أنفسهم يغلبون من قال لهم: إنّ الساعة آتية⁽⁴⁾.

(1)- ابن الجزري، منجز المقرئين، ص 20.

(2)- قرأ ابن كثير وأبو عمرو "يخصمون" بفتح الياء والخاء، غير أن أبا عمر ورواية عن نافع كانا يختلسان حركة الخاء، وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر "يخصمون" بفتح الياء وكسر الخاء، وقرأ حمزة "يخصمون" ساكنة الخاء خفيفة الصاد. ينظر:

ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 381.

(3)- هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، تابعي ثقة، كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه، روى القراءة عن ابن عمرو وابن عباس، توفي سنة 103هـ، ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (380/2). الذهبي، المصدر السابق، (65-62/1).

(4)- أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط 1، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، دت)، (379/2).

2- في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً﴾ [الأعراف: 10]، ذكر الأخفش⁽¹⁾ قراءة "معاش" بالهمزة وهي قراءة شاذة⁽²⁾.

وقام بنقدها لعدم موافقها لقاعدة لغوية حيث قال: "فالياء" غير مهموزة، وقد همز بعض القراء، وهو رديء، لأنها ليست بزائدة، وإنما يهمز ما كان على مثال "مفاعل" إذا جاءت الياء زائدة في الواحد و"الألف" و"الواو" التي تكون الهمزة مكانها، نحو "مدائن" لأنها "فعال" ومن جعل "المدائن" من "دان يدين" لم يهمز، لأنّ "الياء" حينئذ من الأصل...»⁽³⁾.
فكما اهتمت كتب معاني القرآن وإعرابه بتوجيه القراءات من الناحية اللغوية وبيان معانيها المختلفة، فقد كان لهم اتجاه واضح في نقد بعض القراءات التي تخالف القواعد اللغوية في نظرهم، كما في هذا المثال. وأمثلة أخرى سنذكرها في موضعها.

3- عند قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: 26] عرض الزجاج⁽⁴⁾ للقراءات المتواترة في "ولباس"⁽⁵⁾، دون نسبتها لمن قرأ بها ثم شرع في توجيهها بربط التوجيه النحوي للقراءة بالمعنى المترتب عنها حيث يقول: "ولباسُ التقوى" برفع اللباس، فمن نصب عطف به على الريش، يكون المعنى: أنزلنا عليكم لباس التقوى ويرفع خيرا بذلك، ومن رفع اللباس فرفعه على ضربين: أحدهما أن يكن مبتدأ ويكون ذلك من صفته، ويكون "خير" خبر الابتداء المعنى: ولباس التقوى المشار إليه خير، ويجوز أن يكون "ولباسُ التقوى" مرفوعا

⁽¹⁾ -هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط من أصحاب سيباويه، توفي سنة 215هـ. ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (36/1).

⁽²⁾ -روية هذه القراءة عن خارجة عن نافع والأعرج. ينظر: ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص73.

⁽³⁾ -أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ت: هدى محمود قراءة، ط1، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411هـ-1990م)، (320/1).

⁽⁴⁾ -هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، من تأليفه: كتاب معاني القرآن، الاشتقاق وغيرها، توفي ببغداد سنة 311هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص180.

⁽⁵⁾ -قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر "ولباس" بالنصب، وقرأ الباقون "ولباس" بالرفع. ينظر: ابن الجزري، النشر، (268/1).

بإضمار "هو" المعنى "هو" لباس التقوى: أي وستر العورة لباس المتقين...»⁽¹⁾.
ونلاحظ أن الزجاج هنا لا يكتفي في توجيهه النحوي للقراءات بذكر احتمال واحد،
لإعراب القراءة بل يذكر عدة احتمالات في توجيهه للقراءة الواحدة لبيان أن القراءة لا تخرج
عن أحد أوجه اللغة العربية أو عن وجوهها المختلفة.
فمن خلال تلك الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه
في مجال توجيه القراءات لغويا ومعنويا تظهر الصلة الوثيقة التي تربط بين القراءات وعلوم
العربية.

فالعربية هي الأداة الأولى لفهم واستيعاب ذلك الاختلاف اللغوي الحاصل بين القراءات
وما ينتج عنه من معاني مختلفة، فتدفع بذلك بعض الإشكالات، وتنتقد من خلال القواعد
اللغوية بعض الآثار والروايات الضعيفة، كما ترد بها الشبهات التي قد تثار من هنا أو هناك
حول القراءات في كل زمان ومكان.

وقد تأثر المفسرون باللغويين في توظيف اللغة في بيان معنى القراءة وتوجيهها، وساروا
على نهجهم في نقد بعض القراءات التي لا تنسجم مع بعض قواعد العربية، كما كان
للمفسرين اهتمام أكثر ببيان المعاني المختلفة للقراءات والغوص في تفاصيل تلك المعاني
ومحتملات الألفاظ، وهو مقصد مهم في التفسير.

⁽¹⁾-الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (266/2).

الباب الأول:

منهج المفسرين في قبول القراءات

الفصل الأول: ضوابط قبول القراءات عند
المفسرين.

الفصل الثاني: نقد القراءات عند المفسرين

تمهيد

إن معنى منهج المفسرين في التفسير عموماً هو تلك الخطط العلمية الموضوعية المحددة التي التزم بها المفسرون في تفسيرهم للقرآن الكريم، هذه الخطط لها قواعد وأسس منهجية ولها طرق وأساليب وتطبيقات تظهر في نصوصهم التفسيرية ومواقفهم المختلفة⁽¹⁾.

وكتطبيق لهذا التعريف على منهج المفسرين في قبول القراءات، يمكن القول إن اعتماد المفسرين للقراءات كان ضمن أسسهم وقواعدهم في التفسير، إذ تعد القراءات أحد روافد علم التفسير ومقوماته التي تزيد التفسير ثراء وتنوعاً في المعاني والأحكام الفقهية واللغوية وغيرها.

وقد اتخذ المفسرون في تعاملهم مع القراءات المختلفة منهجية محددة للوصول إلى غاية واضحة وهي الكشف عن معاني القرآني الكريم، وذلك من خلال وسائل وسبل تظهر في مراحل عرض المفسرين للقراءات وتوجيهها لغويًا ومعنويًا، ثم الحكم عليها قبولاً أو رداً، ويدخل ذلك في إطار نصوصهم التفسيرية التي تعبر عن مواقفهم المختلفة من القراءات، وتجسد مناهجهم المتبعة في قبولها أو ردها.

واستقينا تلك المناهج من خلال الحجج والأدلة التي ساقها المفسرون لتأكيد ما ذهبوا إليه من مواقفهم المختلفة من القراءات، وقد اجتهد المفسرون في عملية ربط القراءات بعلمها المختلفة، التي منها ما يستند إلى النقل ومنها ما يستند إلى الرأي والعقل، ولذلك فقد اختلفت وجهات نظرهم في الحكم على بعض القراءات لاختلاف أسسهم وقواعدهم التي حكموا من خلالها على القراءات، وهي لا تخرج في مجملها عن الضوابط التي وضعها علماء القراءة مع اختلاف بينهم في بعض الأسس والجزئيات، التي اعتمدها المفسرون في موقفهم من القراءات.

(1) -صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ط2، (دمشق: دار العلم، بيروت: الدار الشامية، 1427هـ-2006م)، ص17.

الفصل الأول:

ضوابط قبول القراءات عند المفسرين

المبحث الأول: توجيه القراءات عند المفسرين

المبحث الثاني: مقاييس قبول القراءات عند

المفسرين

المبحث الأول: توجيه القراءات عند المفسرين

لقد اعتنى المفسرون بعلم توجيه القراءات ومنهم من توسع فيه لما له من فائدة كبيرة في بيان احتمالات الألفاظ ومدلولاتها كما اعتمدوا على التوجيه في قبول القراءات ورد بعضها لذا كان لا بد من التطرق لهذا العلم وبيان نماذج من توجيه المفسرين لبعض القراءات وأثر ذلك على قبولهم للقراءات وأوردها.

المطلب الأول: تعريف التوجيه، نشأته وتطوره

أولاً: التوجيه لغة واصطلاحاً.

أ- التوجيه لغة: هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين وقيل هو إيراد الكلام على وجه ليندفع به كلام الخصم⁽¹⁾ وهو مأخوذ من الوجه، الذي هو مستقبل كل شيء، ووجهت الشيء جعلته على جهة⁽²⁾، حيث إن الموجه للقراءات يبحث في وجه القراءة التي غمضت عن ظاهر الصنعة حتى تستبين⁽³⁾.

ب- اصطلاحاً: استناداً إلى المعنى اللغوي يمكن تعريف التوجيه بأنه علم يقصد به إيضاح وجوه وعلل القراءات والانتصار لها⁽⁴⁾ وتستند هذه الوجوه والعلل عادة إلى اللغة العربية وعلومها لأنه يرمي إلى الكشف عن الوجه اللغوي الذي اختاره القارئ لنفسه، فالقراءات لها من لغات العرب أصل لا يخرج عن سنن العربية⁽⁵⁾.

و أوجه اللغة العربية مختلفة منها ما يكون وجهها نحويًا أو صرفيًا مرتبط بوزن الكلمة واشتقاقها أو لغويًا يشمل علم الأصوات ولهجات العرب.

و يكون التوجيه أيضًا من ناحية المعنى عن طريق اللغة العربية كما أسلفنا أو عن طريق

(1) - علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ت: عبد المنعم الحنفي، دط (القاهرة: دار الرشاد، 1991م) (ص 77).

(2) - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (6 / 89).

(3) - تاج العروس (1 / 75).

(4) - مقدمة تحقيق، شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، ت: حازم سعيد حيدر، ط1 (الرياض: مطبعة

رشاد، 1416هـ-1995م) (1 / 18).

(5) - طه صالح أمين، التوجيه اللغوي للقراءات، ط1 (بيروت: دار المعرفة، 1428هـ-2007م) ص 21.

أدوات أخرى كعلم أسباب النزول، وعلم المناسبة، ورسم المصحف وحتى القراءة الشاذة⁽¹⁾. وهناك من اعتبر أن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة⁽²⁾.
والمصطلح التوجيه مرادفات ذكرها أئمة العربية منها: التعليل، التخريج، الإيضاح، الاحتجاج، الحجة، الانتصار⁽³⁾.

وهي لا تخرج في العادة عن معنى التوجيه الذي أشرنا إليه سابقاً.
ومن العلماء من يرى أن توجيه القراءات بقواعد النحو وشواهد اللغة عكس للوضع الصحيح، إذ كان ينبغي أن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده بالقراءات لصحة سندها وثبوت تواترها لا أن يحتج للقراءات باللغة وقواعدها⁽⁴⁾. ويجاب عليه بأن توجيه القراءات هو بيان وجه اختيار القارئ أو السبب الذي جعل القارئ يختار لنفسه قراءة من بين القراءات الصحيحة التي أتقنها، فهي تعليل اختيار لا دليل صحة القراءة لأن دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها⁽⁵⁾.

ثانياً: نشأة علم توجيه القراءات وتطوره.

لقد قام كل من القراء والنحاة والمفسرين بتوجيه القراءات القرآنية فاحتجوا لها وبحثوا عن عللها بما تيسر لديهم من أدوات معرفية. كان في مقدمتها اللغة العربية وكانت بداية ظهور هذا الفن تتمثل في احتجاجات فردية قام بها العلماء ابتداءً من الصحابة رضوان الله عليهم ويروى في ذلك عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 259]، قرأ نشرها بالراء، واحتج بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾

(1) -مقدمة تحقيق، شرح الهداية (18/1).

(2) - الزركشي، البرهان (239/1).

(3) - عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات، ط1 (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ/2007م) ص156-157.

(4) -مقدمة تحقيق، حجة القراءات لابن زنجلة، ط5 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م) ص18-19.

(5) - عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات، ط2 (بيروت: دار البشائر الإسلامية، السعودية: المكتبة الإمدادية، 1422هـ-2001م) ص186.

﴿عبس: 22﴾. واحتجاجه يبين أن مراده من قراءته "نشرها" بمعنى "نحيها"⁽¹⁾.

ثم انتشرت هذه الاحتجاجات في كتب اللغة، حيث يعد كتاب سيبويه⁽²⁾ من أوائل الكتب التي تضمنت الاستشهاد بالقراءة في تععيد القواعد وكذا الاحتجاج لها باللغة العربية وتعد أيضا كتب معاني القرآن من أهم الكتب التي تعرضت لإعراب كلمات القرآن ووجهت معاني قراءاته المختلفة لغويا ونحويا وفي هذا المجال اعتمدت عليها كتب التفسير⁽³⁾ التي عملت على توجيه القراءات معنويا وكذا لغويا.

و يلاحظ أن توجيه القراءات في بداية الأمر كان بسيطا يعتمد على حمل قراءة على أخرى ثم أخذ يتطور فاتخذ من التحليل والتعليل والاستشهاد بالشواهد المختلفة وسائل استعان بها في توجيه القراءات⁽⁴⁾ واتسع ليشمل كتب اللغة، ومعاني القرآن وكتب التفسير وكل أخذ من توجيه القراءات ما يوافق منهجه في التأليف ويحقق مقصده، فاللغوي استعمله كشاهد لغوي يؤيد به قاعدته والمفسر وجه القراءات في تفسيره بما يخدم تفسيره من كثرة للمعاني وبيان للغات فيه.

و كان من بين مقاصدهم في إيرادهم للقراءات واحتجاجهم لها ما يلي:

1- الحفاظ على القراءة بضبطها من حيث اللغة والنحو حتى لا تلتبس بغيرها فيعثر بها الغلط مع مرور الوقت وفي هذا يقول ابن مجاهد: «و منهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه

(1)- أبو العباس المهدوي، مقدمة المحقق (25/1).

(2)- هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيبويه، نشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ولازمه، من تأليفه -الكتاب، وقد اختلف في سنة وفاته، فقيل 61هـ وقيل 88هـ وقيل 94هـ. ينظر: -السيوطي، بغية الوعاة، ص366-367، والقفطي، إنباه الرواة، (346/2-353).

(3)- عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته، (القاهرة: مطبعة نضفة مصر، 1377هـ) ص159.

(4)- طه صالح أمين، التوجيه اللغوي للقراءات، ص21.

وسمعه وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشبهه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه...»⁽¹⁾.

2- الدفاع عن القرآن وقراءاته ضد الشبهات التي أثارها أعداء الدين منذ أواخر القرن الثاني الهجري فتجرد القراء والنحاة - وكذا المفسرين - للرد على أولئك المشككين مستندين إلى القياس والنظر والفكر فيما هو ثابت بالنقل والسند من توجيه حروفه وقراءاته⁽²⁾.

و في ذلك يقول صاحب كتاب تأويل مشكل القرآن: «و قد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون بالغوا فيه، وهجروا، واتبعوا: ﴿مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ﴾ [آل عمران: 7] بأفهام كليلة وأبصار عليلة ونظر مدخول فحرفوا الكلام عن مواضعه وعدلوا عن سبله ثم قضاوا عليه بالتناقض والاستحالة وفساد النظم والاختلاف وأدلوا في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف العُمر⁽³⁾، والحدث الغر⁽⁴⁾، واعترضت بالشبه في القلوب وقدحت بالشكوك في الصدور... فأحبيت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج النيرة والبراهين البينة وأكشف للناس ما يلبسون»⁽⁵⁾.

و قد أورد في كتابه كلام الطاعنين في القرآن وقراءاته، وردّ عليه بأدلة نقلية وعقلية⁽⁶⁾.

ثم ما لبث أن استقل هذا العلم -علم توجيه القراءات- بالتأليف بعد ما كان منشورا في الكتب، وقد اختلف في أول من ألف فيه فقيل: هارون بن موسى الأعور⁽⁷⁾ حيث ذكر أنه

(1) - ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 45 - 46.

(2) - عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات، ص 191 - 192.

(3) - يقال رجل عُمرٌ وعُمُرٌ وجمعه أعمار: هو الجاهل الذي لم يجرب الأمور، فلم تُحنكه التجارب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (32/5).

(4) - الغرّ والغريّر: هو الشاب الذي لا تجربة له، والجمع أغراء وأغرّة، ورجل غرٌّ بالكسر، وغريّر؛ أي غير مجرب، فالغر الذي لا يظن للشر ويغفل عنه، والخبُّ ضدُّ الغرّ، وهو الخداع المفسد. ينظر: ابن منظور، المصدر نفسه، (16/5).

(5) - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 51.

(6) - المصدر نفسه، ص 59 - 69.

(7) - هو أبو عبد الله هارون بن موسى الأعور البصري الأزدي، له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود وغيره، توفي رحمه الله قبل سنة 200هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (348/2).

أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن والشاذ منها فبحث عن إسنادها⁽¹⁾.
و ذكر صاحب الفهرست أنه "المبرد"⁽²⁾ في كتابه: "احتجاج القراءة"⁽³⁾
وبدأت كتب الاحتجاج تنتشر وتتطور خصوصا عندما اختار الإمام ابن مجاهد القراءة السبع
وبدأ في توجيه قراءتهم من سورة الفاتحة ثم أمسك عن ذلك خشية الإطالة فأثار من جديد
موضوع الاحتجاج للقراءات⁽⁴⁾ ولكن هذه المرة تركزت جهود العلماء في توجيه القراءات السبع
السبع التي تلقيت بالقبول من جمهور علماء الأمة في ذلك الوقت، وتنوعت اجتهاداتهم في
التوجيه لها.

فمن العلماء من احتج للقراءات السبعة عموما كالإمام أبي بكر بن السري⁽⁵⁾ وأبي علي
الفراسي⁽⁶⁾ في كتابه "الحجة" وأحمد بن خالويه⁽⁷⁾ في "الحجة في إعراب القراءات السبع وعللها"
وعللها" وألف ابن جني⁽⁸⁾ في توجيه القراءات الشاذة.
و من العلماء من اقتصر على توجيه قراءة من القراءات السبع كما فعل أبو طاهر

(1) - السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ت: علي حسين البواب، ط1 (القاهرة: مكتبة مكة المكرمة، مكتبة التراث،
1408هـ-1987م) (234/1 - 235).

(2) - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد، أخذ عن المازني وأبي حازم
السجستاني، من تأليفه: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، توفي سنة 580هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص116،
والقفطي، إنباه الرواة، (241/3-251).

(3) - ابن النديم، الفهرست، ت: إبراهيم رمضان، ط1 (بيروت: دار المعرفة، 1415هـ-1994م) ص88.

(4) - عبد القيوم السندي، المرجع السابق، ص192.

(5) - هو محمد بن السري أبو بكر النحوي، المعروف بابن السراج، صاحب أبا العباس المبرد، روى عنه الزجاجي والصيرفي،
توفي سنة 316 هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص44 - 45.

(6) - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي اللغوي، أخذ عن الزجاج وابن سراج، توفي سنة
377 هـ، من كتبه، الحجة، التذكرة، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص216 - 217.

(7) - هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، النحوي إمام اللغة والعربية، قرأ القرآن على ابن مجاهد، توفي سنة: 370
هـ، من تأليفه: الجمل في النحو، الاشتقاق، ينظر السيوطي، المصدر السابق، ص231-232.

(8) - هو أبو الفتح عثمان بن جني، كان له علم بالنحو والتصريف تتلمذ على يد أبي علي الفارسي، توفي سنة 392 هـ،
من مؤلفاته: الخصائص المحتسب، سر الصناعة ينظر: ابن النديم، الفهرست ص115، السيوطي، بغية الوعاة، ص322.

البزاز⁽¹⁾ في كتابه "الانتصار لحمزة" وألف الداني في الاحتجاج لأصل من أصول القراءات في كتابه "الموضح للإمالة والفتح"⁽²⁾.

و توالى التأليف في هذا العلم متماشية مع العصور المختلفة لاختيار القراءات من السبع إلى العشر التي استقر عليها الناس فيما بعد.

و بذلك حققت كتب توجيه القراءات الهدف المرجو منها وهو الحفاظ على القراءات القرآنية من كيد الأعداء وتشكيك المشككين، كما أثرت علومها المختلفة كاللغة والتفسير بزاد معرفي هام لا غنى لها عنه بأي حال من الأحوال.

المطلب الثاني: نماذج من توجيه المفسرين للقراءات وأسسه في ذلك

كان لكتب المفسرين نصيب وافر من توجيه القراءات المتواترة منها والشاذة بالرغم من أنها ليست كتباً متخصصة في الاحتجاج للقراءات كما في: كتاب الحجة لأبي علي الفارسي والمحتسب لابن جني، والكشف للإمام مكّي بن أبي طالب وقد جاء توجيه المفسرين للقراءات في معرض بيانهم لمعاني الآيات وإعراب ألفاظها واستعانوا في ذلك بجملة من الأدوات التفسيرية وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية كما وجهوا القراءات اعتماداً على اللغة العربية وعلومها من نحو وصرف وغيرها، وهذه بعض النماذج التي توضح ذلك.

1- توجيه القراءات بالقران الكريم:

القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً فلا يستطيع المفسر مهما أوتي من فهم وإحاطة بمختلف العلوم أن يفهم كلام الله حتى ينظر في مختلف آيات القرآن ويحمل بعضها على بعض ليستبين مراد الله تعالى من كلامه.

و مما جاء في توجيه القراءات بالقرآن ما يلي:

(1) - هو محمد بن ياسين أبو طاهر البغدادي البزاز، أحد أعلام القراء له مصنف في القراءات، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي ومحمد بن العلاف وقرأ عليه جماعة منهم عبد السيد بن عتاب، توفي سنة 426هـ ببغداد. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/382).

(2) - عبد الفتاح شليبي، المصدر السابق، ص160.

-قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ

وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ

لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿ [البقرة: 219]. قال الإمام الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأه عظم أهل المدينة وبعض الكوفيين والبصريين "قل فيهما إثم كبير" بالباء بمعنى قل: في شرب هذه والقمار هذا كبير من الآثام؛ أي عظيم، وقرأه آخرون من أهل المصريين البصرة والكوفة "قل فيهما إثم كثير" (1) بمعنى الكثرة من الآثام وكأنهم رأوا أن الإثم بمعنى الآثام وإن كان في اللفظ واحدا فوصفوه بمعناه من الكثرة. وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه بالباء "قل فيهما إثم كبير" لإجماع جميعهم على قوله "وإثمهما أكبر من نفعهما" وقراءته بالباء وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك هو العظم والكبير لا الكثرة في العدد ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة لقليل "وإثمهما أكثر من نفعهما...» (2).

ساق الإمام الطبري هنا نصا قرانيا عند توجيهه للقراءة المتواترة وهي قراءة "إثم كبير" وبنى قبوله لهذه القراءة استنادا إلى قوله تعالى: "وإثمهما أكبر من نفعهما"، حيث تؤكد وتقوي هذه القراءة قراءة وإثمهما أكبر من نفعهما"، إذ اجتمع عليها أغلب القراء، ومع هذا فكلا القراءتين متواترتان.

-قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة " 02]. قال الإمام الزمخشري:

(3) "و قرأ أبو الشعثاء (4) "لا ريب" بالرفع (5) والفرق بينهما وبين المشهورة أن المشهورة توجب

(1) - قرأ حمزة والكسائي «فيهما إثم كثير»، وقرأ الباقون «إثم كبير» بالباء، ينظر: ابن مجاهد المصنف السابق، ص 140.

(2) - ابن جرير الطبري: جامع البيان، (3 / 218-219)، ط م.

(3) - هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري النحوي اللغوي المفسر، يلقب بجار الله، لأنه جاور مكة زمنا، ولد سنة 467هـ، من تأليفه كتاب "الكشاف"، وهو في التفسير، وكتاب "أساس البلاغة"، توفي سنة 538 هـ. ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين، ص 104-105، وعادل نويهض، معجم المفسرين (2/666).

(4) - هو أبو محمد روية بن العجاج واسمه أبو الشعثاء عبد الله البصري، وكان بصيرا باللغة، توفي سنة 145 هـ، ينظر: أبو العباس شمس الدين احمد ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، دت) (305-303/2).

(5) - وقد نسبها ابن خالويه إلى زهير الفرقي، ينظر: القراءات الشاذة، ص 12.

الاستغراق وهذه تجوّزه والوقف على (فيه) هو المشهور، وعن نافع وعاصم أنها وقفا على "لا ريب" ولا بد للواقف من أن ينوي خيرا ونظيره قوله تعالى: "قالوا لا ضير" وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز والتقدير: "لا ريب فيه"⁽¹⁾.
وجه الزمخشري قراءة الوقف على "لا ريب" بأية أخرى من القرآن الكريم، تعد نظيرة وشبيهة لها في الاستعمال.

2- توجيه القراءة بالسنة:

تعتبر السنة المصدر الثاني في التشريع لذلك اعتمدها المفسرون في توجيه القراءات من خلال إيرادهم للآيات، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَحْسَبِ الْجَحِيمِ ﴾ [البقرة: 119].

إذ يقول ابن عطية: «و قرأ نافع وحده "و لا تسأل"⁽²⁾ بالجزم على النهي وفي ذلك معنيان: أحدهما لا تسأل على جهة التعظيم لحالمهم من العذاب، كما يقول: فلان لا تسأل عنه، تعني أنه في نهاية تشهره من خير أو شر، والمعنى الثاني روى فيه أن النبي ﷺ قال: «ليت شعري ما فعل ابواي» فنزلت "و لا تسأل"⁽³⁾»⁽⁴⁾.

فاحتج ابن عطية لقراءة نافع بحديث النبي ﷺ الذي يؤكد معناها.

- قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة: 125].

(1) - محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (بيروت: دار الكتاب العربي، دت) (35/1).

(2) - وقرأ باقي القراء «ولا تسأل» بضم التاء ورفع اللام، ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص58.

(3) - رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (2/481)، ط م، ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين

قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت) (160/4 - 163).

(4) - ابن عطية، المحرر الوجيز (1/203).

ذكر الإمام الطبري توجيه قراءة " و اتَّخَذُوا" ⁽¹⁾ وبين معناها محتجا بما روي عن النبي ﷺ فقال: "اختلفت القراءة في قراءة ذلك" فقرأ بعضهم " و اتَّخَذُوا من مقام إبراهيم صلى" بكسر الخاء على مجه الأمر باتخاذ مصلى ... وهي قراءة العامة: المصريين الكوفة والبصرة وقراءة عامة قرأة أهل مكة، وبعض قرأة أهل المدينة... «وبعد عرضه للقراءتين ذكره الحديث الذي رواه بسنده عن أنس بن مالك أنه قال: قال عمر بن الخطاب: قلت يا رسول الله لو اتَّخَذْتُ المقام مصلى فأنزل الله " و اتَّخَذُوا من مقام إبراهيم صلى» ⁽²⁾. ⁽³⁾

-توجيه القراءة المتواترة بالقراءة الشاذة:

لقد أورد المفسرون القراءات الشاذة وأخص بالذكر التفسيرية منها في إطار تدعيم معاني القراءات المتواترة وتأكيدا وجاء ذلك في مواضع عدّة من التفاسير نذكر منها:

* قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ وَإِنْ فَاءُ﴾ [البقرة: 226] يقول: «ومعنى قوله "فإن فاءوا" في الأشهر بدليل قراءة عبد الله: "فإن فاءوا فيهن" ⁽⁴⁾. فاستدل الزمخشري بالقراءة الشاذة لتأكيد المعنى الذي ذهب إليه في القراءة المشهورة وهي قراءة "فإن فاءوا".

- وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [سورة آل عمران: 175]، قال ابن عطية: "قرأ جمهور الناس "يخوف أولياءه" فقال قوم المعنى: يخوفكم أيها المؤمنون أولياءه الذين هم كفار قريش، فحذف المفعول الأول، وقال قوم: المعنى يخوف المنافقين، ومن في قلبه مرض وهم أولياءه، فإذا لا يعمل فيكم أيها المؤمنون تخويفه، إذ لستم بأولياءه، والمعنى: يخوفهم كفار قريش، فتحذف هنا المفعول الثاني واقتصر على الأول... وفسرت قراءة

⁽¹⁾ -قرأ نافع وابن عامر، «واتَّخَذُوا» مفتوحة الخاء على الخبر، وقرأ الباقون «واتَّخَذُوا» مكسورة الخاء، ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 129.

⁽²⁾ - أخرجه أحمد بن حنبل، مسند عمر بن الخطاب ﷺ، (24/1) رقم: 160.

⁽³⁾ - الطبري، جامع البيان (522/2) ط م.

⁽⁴⁾ - الزمخشري: الكشاف (269/1).

الجماعة "يخوف أولياؤه" قراءة أبي بن كعب "يخوفكم بأوليائه"⁽¹⁾.
 ذكر ابن عطية هنا قراءة أبي بن كعب "يخوفكم بأوليائه"⁽²⁾، وهي قراءة شاذة مخالفة
 لرسم المصحف، وذلك في إطار تدعيم وتقوية معنى القراءة المتواترة "يخوف أولياؤه".

4- توجيه القراءات لغويا:

استعان المفسرون بلغات العرب نثرا وشعرا في بيان وجوه القراءات المختلفة ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ

أَنثَاءَ عَشْرَةٍ عَيْنًا﴾ [البقرة: 60]. ساق لنا ابن عطية القراءات في الآية ووجهها لغويا من

حيث شهرة تلك القراءة وكذا نسبها إلى بيئتها فقال: «... وقرأ ابن وثاب وابن أبي ليلي⁽³⁾

وغيرهما "عَشْرَةَ" بكسر الشين، وروى ذلك عن أبي عمرو، والأشهر عنه الإسكان، وهي

لغة تميم وهو نادر لأنهم يخففون كثيرا وثقلوا في هذه، وقرأ الأعمش⁽⁴⁾ "عَشْرَةَ" بفتح الشين

وهي لغة ضعيفة، وروى عنه كسرهما وتسكينها والإسكان لغة الحجاز⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِلَيْفِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: 07].

يقول الزمخشري: «قرئ بشق الأنفس بكسر الشين وفتحها⁽⁷⁾ وقيل هما لغتان في معنى المشقة

(1) - ابن عطية، المصدر السابق، 544/1.

(2) - ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1 (بيروت: دار

الكتب العلمية، 1419هـ/1998م)، (276/1).

(3) - هو عيسى بن عبد الرحمان بن أبي ليلي الأنصاري، الكوفي، عرض القرآن على أبيه عن علي، وثقه ابن معين، وله رواية قليلة في السنن، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (609/1)، الذهبي، المصدر السابق، (66/1).

(4) - هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي، ولد سنة 60هـ، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي وغيره، وروى عنه القراءة حمزة الزيات، توفي سنة 148هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية (315-316/1). الذهبي، معرفة القراء، (96-94/1).

(5) - ابن جني، المحتسب، (167/1).

(6) - ابن عطية، المحرر الوجيز (1 / 152).

(7) - قرأ أبو جعفر «بشق» بفتح الشين، ووافقه البيهقي، وقرأ الباقر «بشق» بكسر الشين. ينظر: البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص 349.

وبينهما فرق وهو أنّ المفتوح مصدر شق عليه الأمر شقا، وحقيقته راجعة إلى الشق الذي هو الصدع وأما الشق فالنصف، كأنه يذهب نصف قوته لما يناله من الجهد»⁽¹⁾.
وجه الزمخشري القراءتان توجيهها لغويا وبين الفرق بينهما في أصل الاشتقاق وما تحمله كل قراءة من معنى.

5- توجيه القراءات نحويا:

إن من أهم ما يستعان به على فهم الدلالات القرآنية الإمام بقواعد اللغة العربية لذلك كثيرا ما نجد ذلك عند تعليل المفسرين لأوجه القراءات المختلفة ومن نماذج ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 71]. إذ قال ابن عطية: «و قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر "ألا تكون" بنصب النون، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي "ألا تكون" برفع النون⁽²⁾ ولم يختلف في رفع "فتنة" لأن "كان" هنا هي التامة فوجه قراءة النصب أن تكون "أن" هي الخفيفة الناصبة ووجه قراءة الرفع أن تكون المخففة من الثقيلة، وحسن دخولها لأن "لا" قد وطأت أن يليها الفعل وقامت مقام الضمير المحذوف...»⁽³⁾.

- قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 01]. قال الزمخشري: «و قرأ الحسن البصري⁽⁴⁾: "الحمد لله" بكسر الدال لاتباعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة⁽⁵⁾ "الحمد لله" بضم اللام لاتباعها الدال⁽⁶⁾، والذي جسرها على ذلك -والإتباع إنما يكون في

(1) - الزمخشري: الكشاف (2/595).

(2) - أبو عمرو الداني، التيسير، ص76.

(3) - ابن عطية، المحرر الوجيز (1/220).

(4) - هو الحسن بن أبي الحسن الإمام أبو سعيد البصري، إمام زمانه علما وعملا، ولد سنة 21هـ روى عنه أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، توفي سنة 110هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1/235). الذهبي، معرفة القراء، (65/1).

(5) - هو إبراهيم بن أبي عبلة تابعي ثقة كبير، له حروف القراءات، توفي سنة 151هـ، وقيل 152هـ، وقيل 153هـ. ينظر:

ابن الجزري، غاية النهاية (1/19).

(6) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص09.

كلمة واحدة كقولهم: منحدر الجبل ومغيرة- تنزل الكلمتين منزلة كلمة، لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشرف القراءتين قراءة إبراهيم، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية، التي هي أقوى بخلاف قراءة الحسن»⁽¹⁾.

فبعد توجيه الزمخشري للقراءتين من حيث اللغة، رجح قراءة إبراهيم بن أبي عبلة لقوة الحركة الإعرابية في الإتيان، فضمة الدال في "الحمد" إعراب، وكسرة اللام في "الله" بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: الحمد لله فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت الحمد لله جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى... كما أن الأصل في الإتيان أن يكون الثاني تابعا للأول، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال، ولذلك كانت قراءة الضم أسهل من قراءة الكسر⁽²⁾.

6- توجيه القراءات معنويا:

من القراءات ما يتنوع فيه معاني الآيات، فيستمد المفسرون منها ما يعينهم على فهم المقصود من كلام الله لذلك تتبع المفسرون معنى كل قراءة وغاصوا في المعاني الدقيقة التي تميز بين القراءات المختلفة وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

- قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 24].

قال ابن عطية: «و قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة "و المحصنات" بفتح الصاد في كل القرآن، وقرأ الكسائي كذلك في هذا الموضع وحده، وقرأ سائر ما في القرآن "المحصنات" بكسر الصاد و"محصنات"⁽³⁾ كذلك وروى عن علقمة⁽⁴⁾ أنه قرأ جميع ما في القرآن بكسر الصاد، ففتح الصاد هو على معنى أحصنهن غيرهن من زوج أو إسلام أو عفة أو حرية،

(1)- الزمخشري، المصدر السابق، (10/1).

(2)- ابن جني، المصدر السابق، (111/1-112).

(3)- ابن مجاهد، المصدر السابق، ص176.

(4)- هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك أبو شبيل النخعي، الفقيه الكبير، ولد في حياة النبي ﷺ وأخذ القراءة عرضا عن ابن مسعود، توفي سنة 62هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1-516)، الذهبي، معرفة القراء، (51/1-52).

وكسر الصاد هو على معنى أنهن أحصن أنفسهن بهذه الوجوه أو بعضها»⁽¹⁾. وجه ابن عطية القراءتين بما يتناسب مع معنى كل قراءة، والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد، سواء أحصنهن غيرهن أو أنهن أحصن أنفسهن، فبذلك يتحقق الإحصان.

-قوله تعالى: ﴿زَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [الأنعام: 83]. قال القرطبي: «وقرأ أهل الحرمين وأبو عمرو بغير تنوين على الإضافة»⁽²⁾، والفعل واقع على الدرجات، وإذا رفعت فقد رفع صاحبها، يقوي هذه القراءة قوله تعالى: "رفيع الدرجات"، وقوله عليه السلام: «اللهم ارفع درجته»⁽³⁾ فأضاف الرفع إلى الدرجات، وهو لا إله إلا هو الرفيع المتعالي في شرفه وفضله، فالقراءتان متقاربتان، لأن من رُفعت درجاته فقد رُفع، ومن رُفع فقد رُفعت درجاته»⁽⁴⁾.

استند القرطبي في توجيهه للقراءات في هذه الآية بالمعنى، حيث احتج للمعنى الذي ذهب إليه من القرآن والسنة، ثم ساوى بين القراءتين في المعنى.

المطلب الثالث: أثر التوجيه في قبول القراءات

لقد بنى المفسرون موقفهم من بعض القراءات قبولاً ورداً من خلال تلك العلال التي وجهوا بها القراءات، سواء من حيث ظاهر القرآن أو اللغة والنحو أو المعنى، وفيما يلي نماذج توضح ذلك:

-قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَىٰ أَلْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240]. قال الطبري: «اختلفت القرأة في قراءة ذلك فقراً بعضهم (وصية لأزواجهم) بنصب "وصية" بمعنى فليوصوا وصية لأزواجهم وقرأ آخرون (وصية

⁽¹⁾ -ابن عطية، المحرر الوجيز (1 / 35).

⁽²⁾ -وقرأ الكوفيون «درجات» بالتنوين. ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص 79.

⁽³⁾ -وهو من حديث أم سلمة، الذي قال فيه النبي ﷺ «اللهم أغفر لأبي سلمة وأرفع درجته في المهديين وأخلفه في عقبه

للغابرين» ، رواه مسلم (920) وأحمد (26543).

⁽⁴⁾ -القرطبي، المصدر السابق، (31/7).

لأزواجهم) برفع "الوصية" (1)... وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأه رفعاً لدلالة ظاهر القرآن على أن مقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفى حولاً كاملاً كان حقاً لها قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234] وقبل نزول آية الميراث ولتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بنحو الذي دل عليه الظاهر من ذلك أوصى لمن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن...» (2).

فالطبري يحكم على قراءة "وصية" بالصواب من خلال توجيهها من حيث موافقة معناها لظاهر القرآن الكريم، فكان هنا لتوجيه القراءة أثر على صحتها وقبولها عند الطبري، والصحيح أن القراءتين برفع ونصب "وصية" متواتر.

2- قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59].

قال ابن عطية: «وقراءة الجمهور "فيكون" بالرفع على معنى فهو يكون، وقرأ ابن عامر "فيكون" بالنصب وهي قراءة ضعيفة الوجه، وقد تقدم توجيهها آنفاً في مخاطبة مريم» (3).
لقد حكم هنا ابن عطية على قراءة ابن عامر بالضعف، من خلال توجيهها، حيث ذكر فيما سبق أنها غير متجهة من حيث اللغة «لأنَّ الأمر المتقدم خطاب، للمقضي، وقوله "فيكون" خطاب للمخبر، فليس كقوله قم فأحسن إليك...» (4).

وذكر ابن خالويه في سبب ضعف قراءة ابن عامر أن الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد

الفعل المستقبل، كقوله: ﴿لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ﴾ [طه: 61]، ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم، لأنَّ الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً...» (5). وقال أيضاً: «وأن الماضي

(1) - قرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة «وصية» بالنصب، وقرأ الباقون «وصية» بالرفع. ينظر: ابن مجاهد: المصدر

السابق، ص 142.

(2) - الطبري: جامع البيان (4/398)، ط م.

(3) - ابن عطية، المصدر السابق، (1/446).

(4) - المصدر نفسه، (1/437).

(5) - ابن خالويه، الحجة، ص 37.

إذا صلح لفظه بعد الفاء لم يجز فيه إلا الرفع لأنه واجب، وإنما يصح النصب فيما لم يجب، وليس يمتنع في قوله تعالى: "كن" "فكان" (1).

وحكم مكي على قراءة ابن عامر: «بأنّ وجهه مشكل ضعيف، وذلك أنه جعله جوابا بالفاء للفظ "كن" إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف، لأنّ "كن" ليس بأمر، وإنما معناه الخبر، إذ ليس ثم مأمور، يكون "كن" أمراً له... ووجه قراءة من رفع "فيكون" في ذلك أنه جعل "فيكون" منقطعاً مما قبله مستأنفاً، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره: فهو يكون، وهو وجه الكلام» (2).

وبما أن قراءة ابن عامر هي من القراءات السبع المتواترة، فلا يصح القول بأنها ضعيفة في النحو أو المعنى، ولها توجيه صحيح يمكن أن تحمل عليه، وهو أن «النصب فيها جاء على جواب الأمر المشبه بالأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي، لأنّ ذلك إنما يكون على فعلين، ينتظم منهما شرط وجزاء، نحو: ائتني فأكرمك، إذ المعنى: أن تأتني أكرمك، وهنا لا ينتظم ذلك، إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء» (3).

و قد جاء تصويب الطبري للقراءة هنا استناداً للحديث.

قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتَابِ ﴾ [الأعراف: 170]، قال القرطبي: «وقرأ أبو العالية (4) وعاصم في رواية أبي بكر (5) "يمسكون" بالتخفيف (6) من أمسك يمسك، والقراءة

(1) - المصدر نفسه، ص 52.

(2) - مكي بن أبي طالب، الكشف، (312/1).

(3) - أبو حيان، البحر المحيط، (527/1) ط م.

(4) - رفيع بن مهران البصري الرياحي، مولى امرأة من بني رياح بن يربوع، أسلم في خلافة أبي بكر ﷺ روى عن عمر وعلي وغيرهم، أخذ القراءة عرضاً عن أبي زيد بن ثابت وابن عباس، قرأ عليه شعيب بن الحباب، والربيع بن أنس وغيرهم، فكان أبو العالية إمام في القرآن والتفسير والعلم، توفي سنة 90هـ وقيل 93هـ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (61-60/1).

(5) - هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الكوفي الإمام العلم راوي عاصم، ولد سنة 95هـ وتوفي سنة 193هـ وقيل 194هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (327-326/1). الذهبي، معرفة القراء، (138-134/1).

(6) - أبو عمر الداني، التيسير، ص 87.

والقراءة الأولى أولى لأنّ فيها معنى التكرير، والتكثير للتمسك بكتاب الله تعالى وبدينه، فبذلك يمدحون، فالتمسك بكتاب الله والدين يحتاج إلى الملازمة والتكرير لفعل ذلك»⁽¹⁾، ذكر القرطبي القراءتين في "يمسكون" ورجح قراءة التشديد وهي قراءة أغلب القراء، وعلل ذلك باعتبار المعنى، إذ تدل القراءة على قوة التمسك بكتاب الله تعالى، وهو ما يتوافق مع سياق الآية الذي يحمل معنى المدح والثناء.

وذهب إلى هذا الترجيح أيضا مكّي بن أبي طالب⁽²⁾.

و قد يرى بعض المفسرين أن القراءة التي ليس لها توجيه ظاهر أو أن وجهها ضعيف فلا يقبلونها ومما ورد في ذلك:

-قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135].

قال الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة قوله "وإن تلووا" فقرأ ذلك عامة قراءة الأمصار سوى الكوفة "وإن تلووا" بواوين، من: لواني الرجل حقي، والقوم يلوونني ديني، وذلك إذا مطلوه ليا. وقرأ ذلك جماعة من قراءة الكوفة: "وإن تَلُّوا" بواو واحدة⁽³⁾، ولقراءة من قرأ ذلك وجهان:

أحدهما: أن يكون قارئها أراد همز الواو ولا نضمامها ثم اسقط الهمز فصار إعراب الهمز في اللام إذا أسقطه وبقيت واو واحدة كأنه أراد: (تلُّوا) ثم حذف الهمز، وإذا عنى هذا الوجه كان معناه معنى من قرأ: (وإن تلووا) بواوين غير أنه خالف المعروف من كلام العرب، وذلك أنّ الواو الثانية من قوله "تلُّوا" واو جمع وهي علم لمعنى، فلا يصح همزها ثم حذفها بعد همزها فيبطل علم المعنى الذي له أدخلت الواو المحذوفة.

و الوجه الآخر: أن يكون قارئها كذلك أراد: وإن (تلُّوا) من الولاية فيكون معناه: وإن تلووا أمور الناس أو تتركوها، وهذا معنى -إذا وجه القارئ قرائته على ما وصفنا إليه- خارج عن

(1) - القرطبي، المصدر السابق، (313/7).

(2) - مكّي بن أبي طالب، المصدر السابق، (62/2).

(3) - قرأ حمزة وابن عامر «وإن تلووا» بواو واحدة واللام مضمومة، وقرأ الباقون «وإن تلووا» بواوين الأولى مضمومة والثانية ساكنة. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص183.

معاني أهل التأويل، وما وجه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون تأويل الآية. فإذا كان فساد ذلك واضحاً من كلا وجهيه فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يقرأ به عندنا: (و إن تَلُّوْا أو تعرضوا) بمعنى (اللي) الذي هو مطل ... (1). الطبري هنا يرد قراءة "تلوا" لفساد توجيهها لكونه يخالف المعنى الذي ذهب إليه المفسرون من أن تأويل الآية يتجه إلى معنى المماثلة، التي هي عدم القيام بالشهادة، دون معنى "تلوا" وهو ولاية أمور الناس. وما كان ينبغي للطبري أن يرد قراءة ثبت تواترها لمعنى ترجح عنده أو عند غيره من المفسرين.

-قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: 128]، قال الزمخشري: «وَأَرْنَا» منقول من رأى، بمعنى أبصر أو عرّف، ولذلك لم يتجاوز مفعولين أي وبصرنا متعبداتنا في الحج أو عرفناها، وقيل: مذابحنا، وقرئ "وأرنا" بسكون الراء⁽²⁾، قياساً على فخذ، فخذ، وقد استزدلت لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة، دليل عليها (أرئنا) فإسقاطها إجحاف⁽³⁾. والقراءة التي ردها الزمخشري قراءة متواترة، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنهما وغيرهما، فعدم قبول الزمخشري لهذه القراءة مبني في الأساس على توجيهه اللغوي لها، إذ جعل كسرة الراء منقولة من الهمزة التي جاءت بعدها في لفظ (أرئنا)، فلا يجوز هذا الإسقاط للكسرة في نظره.

غير أن لهذه القراءة توجيه آخر ذكره مكي في قوله: «وعلة من أسكن الراء في "أرنا" أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات، كقول العرب "أراك منتفخاً"، بسكون الفاء... وكسرة البناء عند العرب يجوز إسكانها، وهو كثير الاستعمال عندهم، أما من أتم الحركة فلم يسكن ولم يختلس، فإنه أتى بالكلمة على أصلها وأعطاهم حقها

(1) - الطبري: جامع البيان (9 / 310 - 311).

(2) - قرأ ابن كثير والسوسي ويعقوب «أرنا» بسكون الراء، وباختلاسهما قرأ الدوري عن أبي عمرو، وقرأ باقي القراء "أرنا"

بكسر الراء. ينظر: ابن الجزري، النشر، (222/2).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (188/1).

من الحركات»⁽¹⁾.

- قال تعالى: ﴿إِذْ نَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ

مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: 124].

يقول ابن عطية: «و قرأ الحسن بن أبي الحسن " بثلاث آلف " يقف على الهاء، وكذلك "بخمسة آلف" ووجه هذه القراءة ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال إذ هما كالاسم الواحد، وإنما الثاني كمال للأول والهاء إنما هي أمانة وقف، فيقلق الوقف في موضع إنما هو للاتصال...»⁽²⁾.

و هنا أيضا ابن عطية يصف وجه القراءة بالضعيف لعلة نحوية، إضافة إلى عدم ثبوت هذه القراءة.

وقد ذكر أبو حيان توجيه قراءة الحسن، حيث جاءت على لغة بعض العرب، إذ أنهم يقولون: أكلت لحما شاة، يريدون لحم شاة، فمطلوا الفتحة حتى نشأت عنها ألف، كما قالوا في الوقف: قالوا يريدون قال، ثم مطلوا الفتحة في القوافي ونحوها في مواضع الرواية والتثبت... والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مجرى الوقف، وإجراء الوقف مجرى الوصل⁽³⁾.

و من هذه النماذج يظهر مدى تأثير التوجيه اللغوي والمعنوي للقراءة في قبول القراءة أو تضعيفها عند المفسر.

(1) - مكى، الكشف، (294/1).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق، (503/2).

(3) - أبو حيان، المصدر السابق، (74/3) ط م.

المبحث الثاني: مقاييس قبول القراءات عند المفسرين.

لقد وضع علماء القراءة ثلاثة ضوابط أساسية من خلالها حكموا على القراءة بالقبول أو الرد وهي التواتر، وموافقة رسم المصحف وموافقة اللغة العربية، ولأنهم كانوا من أئمة هذا الشأن فقد تابعهم على ذلك جمهور علماء الأمة من نحويين ومفسرين وفقهاء وغيرهم وما يهمننا هنا هو جمهور المفسرين الذين أخذوا بهذه الضوابط مع اختلاف بينهم في الاصطلاحات ومستوى تطبيقها على حسب مناهجهم وتوجهاتهم ومدى إحاطتهم بهذا العلم، وقبل التعرف على كل هذا يجب التعرف على هذه الضوابط عند القراء أولاً.

المطلب الأول: تواتر القراءة عند المفسرين.

أولاً: معنى التواتر

أ- التواتر لغة:

هو تتابع شيئين فأكثر بمُهْلَةٍ أي واحد بعد واحد، من الوَتر⁽¹⁾ ومنه قوله سبحانه وتعالى:

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: 44].

ب- التواتر اصطلاحاً:

(1) - ينظر: الجرجاني، التعريفات ص 76، محمد بن أحمد الفتوحى، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي، نزيه حماد (الرياض: مكتبة العبيكان، 1418هـ/1997م)، (323/2).

التواتر هو ما نقله جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم عن الكذب عن مثلهم إلى منتهاه⁽¹⁾. ويدخل في مسمى التواتر ما صح نقله عن الآحاد بأن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير موصوفة بالغلط لموافقتها للغة العربية وكذلك رسم المصحف الذي أجمع عليه الصحابة فهذه كلها قرائن توجب تواتر هذه القراءة إلى النبي ﷺ⁽²⁾.

و بهذا حكم جمهور الأصوليين أنّ خبر الواحد يفيد القطع إذا تلقته الأمة بالقبول والعمل به فهو باعتبار الأصل من الآحاد وباعتبار الفرع من المتواتر⁽³⁾.

و الأركان الثلاثة لقبول القراءة تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بصحة القراءات، وقد صرح بهذا أئمة التحقيق في علم القراءة أمثال: أبي عمرو الداني⁽⁴⁾، ومكي بن أبي طالب وأبي شامة⁽⁵⁾ وابن الجزري.

أما التواتر فإنه إذا ثبت لا يحتاج إلى الركنين السابقين فهما لازمان له⁽⁶⁾.

ج- آراء العلماء في التواتر:

- (1) - ينظر: السيوطي، الإتقان (1/102). ومحمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول، ت: محمد سعيد البدري، ط2 (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1413هـ-1993م) ص89، وأبي بكر محمد السرخسي، أصول السرخسي، ت: أبو الوفاء الأفغاني، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ-1993م) (1/282).
- (2) - ينظر: مكي بن أبي طالب، الإبانة ص39، وأبي شامة المقدسي، المرشد الوجيز ص381.
- (3) - الزركشي، البحر المحيط، ط1 (مصر: دار الكنتي، 1997م) (2/393).
- (4) - هو عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمر الداني، ولد سنة 371هـ، ارتحل في طلب العلم وأخذ عن أبي الحسن بن غلبون وغيره، وقرأ عليه خلق كثير، من تأليفه: التيسير، القناع، وغيرهما، توفي سنة 444هـ، ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/406-409)، أبو القاسم خلف بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ت: عزت العطار الحسيني، ط2 (مصر: مكتبة الخانجي، 1374هـ-1955م) (2/387-385).
- (5) - هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة الإمام العلامة الحافظ، ولد سنة 599هـ، وقرأ القراءات على السنخاوي وروى الحروف عن أبي القاسم بن عيسى، أخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين بن الكفري واحمد بن مؤمن اللبان وغيره، من مؤلفاته شرح الشاطبي المسمى "إبراز المعاني" ن توفي سنة 665هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1-365-366).
- (6) - ابن الجزري، النشر (1/13).

لقد استثنى بعض العلماء أموراً في معنى التواتر الذي أشرنا إليه سابقاً وقد خالفوا بذلك جمهور المحققين من علماء القراءات ولذلك سنذكر آراءهم والردود التي وجهت إليهم فيما يلي:

1- استثنى ابن الحاجب⁽¹⁾ من التواتر ما كان من قبيل صفة الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه، ومراده مقادير المد وكيفية الإمالة لا أصل المد والإمالة فإن ذلك متواتر، ومثال ذلك عند الإمام ورش فقدر بست ألفات وقيل خمس وقيل أربع⁽²⁾.

لا شك في أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين مما تتوقّر الدواعي على نقل جملة وتفصيلاً⁽³⁾.

فإنه لم يكن المعول عليه في نقل القرآن الكتابة فقط بل كان الاعتماد الأول على التلقي والمشاهدة والأخذ بالسمع فالنبي ﷺ أخذ عن جبريل وعن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الكثير من الصحابة المقرئين وعنهم أخذ الكثير من التابعين وهكذا وصل إلينا من دون تحريف ولا تبديل⁽⁴⁾ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 09].

كما أنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئته إذ اللفظ لا يقوم إلا به ولا يصح بوجوده⁽⁵⁾.

(1) - أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين؛ كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كردياً، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها = غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعة في زاوية المالكية، وكتب الخلق على الاشتغال عليه، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف وشرح المقدمتين. توفي سنة ست وأربعين وستمائة.

ابن فرحون، الديباج المذهب: (189/1)، السيوطي، بغية الوعاة: (134/2)، ابن الجزري، غاية النهاية: (508/1) (2) - محمد الفتوحى، شرح الكوكب المنير (128/2 - 129).

(3) - السيوطي، الإتقان (103/1).

(4) - محمد أبوشهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط1 (القاهرة: مكتبة السنة، 1412هـ-1992م) (ص 346).

(5) - ابن الجزري، النشر، (30/1).

2- يرى الإمام أبو شامة أن التواتر يثبت فيما اجتمعت على نقله الطرق واتفق عليه القراء مع استفاضته وشهرته⁽¹⁾ وهو بذلك ينفي تواتر الألفاظ المختلف فيها بين القراء فلا تدخل في مسمى التواتر.

و الحقيقة أنه إذا ثبت حرف من أحرف الخلاف عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله واعتباره قطعاً من القرآن لأننا إذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى الكثير منها وهي ثابتة عن الأئمة السبعة وغيرهم⁽²⁾ متواترة عن الإمام الذي أخذ بذلك الحرف وإن كان الآخر لم يأخذ به وهنا يجتمع التخالف والتواتر⁽³⁾.

3- ويرى الإمام الزركشي أنّ القراءات متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر فإنّ إسناده الأئمة السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة وهذا شيء موجود في كتبهم، وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز إلى شيء من ذلك"⁽⁴⁾.

و يرد عليه بأنّ انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم فقد كان يتلقاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وكذلك دائماً فالتواتر حاصل لهم ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها جاء السند من جهتهم وهذه كالأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها هي آحاد ولم تنزل حجة الوداع منقولة عن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر⁽⁵⁾.

وقد اختلف العلماء أيضاً في القراءات التي توافرت فيها شروط التواتر إلى عدة أقوال:

القول الأول: وهو قول الإمام ابن مجاهد ومن تبعه من العلماء فيمن جاء بعده أن

القراءات المتواترة هي القراءات السبعة، وقد ذكر الزركشي في البحر المحيط أنها - أي القراءات

(1) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 391 - 392.

(2) - ابن الجزري، المصدر السابق (1/13).

(3) - الزرقاني، مناهل العرفان (1/437).

(4) - الزركشي، البرهان (1/319).

(5) - ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 114.

السبع - متواترة عند الأئمة الأربعة وجميع أهل السنة خلافا للمعتزلة⁽¹⁾ والعلة في اقتصار الإمام ابن مجاهد على هؤلاء الأئمة السبعة أنّ الرواة عن الأئمة كانوا في العصر الثاني والثالث كثير فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فنظروا إلى من اشتهر بالحفظ والثقة والأمانة فأفردوا من كل بلد وجه إليه عثمان مصحفا إماما هذه صفته فكان أبو عمرو من أهل البصرة وحمزة وعاصم من أهل الكوفة والكسائي من أهل العراق وابن كثير من أهل مكة وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة وكذلك سبب الاقتصار على هذا العدد أنه جعل أي الإمام ابن مجاهد عددهم على عدد الحروف التي تنزل بها القرآن وهي سبعة⁽²⁾.

القول الثاني: ومقتضاه أن القراءات العشرة متواترة، وهو قول متأخر عن القول الأول، حيث أضيفت قراءة أبو جعفر ويعقوب وخلف، وقد أكد ذلك الإمام ابن الجزري، وقد حكى الإمام النووي⁽³⁾ إجماع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشرة وكذلك أجمع عليه القراء ذلك أنّ الأحرف السبعة التي ذكر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أنزل عليها القرآن ليست هي القراءات السبع المشهورة بل أول من جمع قراءات الأئمة السبع هو الإمام ابو بكر ابن مجاهد⁽⁴⁾: ولذلك زاد الإمام الطبري على هؤلاء السبعة خمسة عشر رجلا وهذا الإمام البغوي⁽⁵⁾ ذكر تسع قراء استثنى منهم الإمام خلف، وقد أثبت القراء

(1) - الزركشي، البحر المحيط، (209/2).

(2) - مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، (ص 63 - 64).

(3) - هو محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم النويري الميموني القاهري المالكي المعروف بالنويري، أبو القاسم فقيه، أصولي، نحوي، فلكي، مقرئ، ولد بمصر، من مؤلفاته "شرح طيبة النشر في القراءات العشر" لابن الجزري، "شرح مقدمات الكافية في النحو والصرف"، ولد سنة 801هـ، وتوفي سنة 897هـ. ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (286/11).

(4) - مجموع الفتاوى، ابن تيمية (13 / 393).

(5) - الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد، المعروف بالفراء البغوي والملقب بمحبي السنة، فقيه شافعي محدث مفسر، كان بحراً في العلوم، أخذ عن القاضي حسين بن محمد المروذي وأبي عمر المليحي، وحديث عنه محمد بن أسعد العطار، له: شرح السنة وتفسير معالم السنن، توفي سنة عشر وخمسمائة.

شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م) (439/19)، السيوطي، طبقات المفسرين، ص38.

العشر المشهورين الإمام أبو العلا الحسين الهمداني⁽¹⁾ في كتابه الغاية، وأقرأ الإمام أبو محمد عبد الله الواسطي⁽²⁾ في دمشق بالقراءات العشر وذلك ضمن كتابيه "الكنز" و"الكفاية"⁽³⁾.

و قد صرح الإمام عبد الوهاب السبكي⁽⁴⁾ فيما نقله عنه الإمام ابن الجزري بتواتر القراءات العشر في قوله: ... القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة أنه منزل على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم⁽⁵⁾.

و قد جعل بعض العلماء القراءة تنقسم إلى متواترة وآحاد وشاذة فالمتواتر القراءات السبع المشورة والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر ويلحق بها قراءة الصحابة⁽⁶⁾، والشاذة هي دون ذلك من القراءات، كما أنه هناك من العلماء من نفي التواتر عن القراءات العشر فرأى أنه منها ما هو متواتر ومنها ما هو آحاد⁽⁷⁾ والصحيح المعمول به عند جمهور العلماء أنّ الراجح الراجح هو تواتر القراءات العشر جملة وتفصيلا لأنها استوفت جميع شروط القراءة

(1)- هو الحسن بن أحمد بن حسن بن أحمد الإمام الحافظ، شيخ همدان، وإمام العراقيين أبو العلاء مؤلف كتاب (الغاية في القراءات العشر)، ومؤلفات أخرى في الوقف والابتداء والتجريد، توفي سنة 569هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (206/1).

(2)- هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه أبو محمد الواسطي الأستاذ، المحقق، الثقة، المشهور، كان شيخ العراق في زمانه ولد سنة 671هـ، قرأ على الكثير من الشيوخ، وطاف البلاد على طريق التجارة فقرأ عليه الكثير من التلاميذ، ألف كتاب "الكنز في القراءات العشر"، توفي ببغداد سنة 740هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (430-429/1).

(3)- ابن الجزري، النشر، (38/1-39).

(4)- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الخزرجي السبكي العلامة قاضي القضاة تاج الدين أبو نصر، تعلم على والده وعلى غيره وقرأ على الحافظ المزني ولازم الدّهبي وتخرج به وطلب بنفسه ودأب، درس بمصر والشّام بمدارس كبار كالعزبزيّة والعادلية الكبرى والغزالية والعدراوية والشاميتين والناصرية ومشيخة دار الحديث الأشرفية وغير ذلك، توفي شهيدا بالطاعون في ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. ينظر: تقي الدين ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط1 (بيروت: عالم الكتب، 1407هـ) (106/3)، والأعلام للزركلي: (4/184).

(5)- ابن الجزري، المصدر السابق (1/45-46).

(6)- الإتقان، السيوطي (99/1).

(7)- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، ص 63.

الصحيحة⁽¹⁾.

ثانيا: التواتر عند المفسرين

إنّ صحة الرواية وتواترها شرط أساسي في القول بثبوت القراءة وقرآنيها وبالرغم من ذلك فإنّ الكثير من المفسرين لم يتعرّض لهذا الضابط بالشرح والتفصيل والمناقشة كما في الشرطين الآخرين لقبول القراءة.

وقد يعزي هذا الأمر إلى أن القراءات قد حددت وضبطت واشتهرت، وذلك بعد اختيار ابن مجاهد للقراءات السبع فسار من بعده على اختياره في الاعتماد عليها والتسليم لها من دون أي اعتراض في الغالب الأعم.

أما من قبله -أي ابن مجاهد- من المفسرين فنجد الإمام الطبري الذي يعتبر من علماء القراءات والتفسير البارزين الذين تحدثوا عن ضابط الرواية بإسهاب وكانت له مناقشات ومقاييس، لقبول قراءة ما أوردها من حيث السند سواء كانت من القراءات السبع أم من غيرها. والمعتبر عن الطبري في سند القراءة شهرته واستفاضته لأنّه يكون بذلك أنأى عن الخطأ والزلل.

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37]. يقول الطبري: "وقد قرأ بعضهم: "فتلقى آدم من ربه كلمات" فجعل الكلمات هي المتلقية آدم. وذلك وإن كان من جهة العربية جائزا إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له متلق وما لقيه فقد لقيه، فصار للمتكلم أن يوجه الفعل إلى أيهما شاء ويخرج من الفعل أيهما أحب، فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع "آدم" على أنه المتلقي الكلمات لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ"⁽²⁾.

(1)-ابن الجزري، المصدر السابق، (46/1).

(2)-الطبري، المصدر السابق، (580/1) ط م.

والقراءتان متواترتان، قرأ بنصب آدم ورفع كلمات ابن كثير، وقرأ الباقر برفع آدم وجر كلمات⁽¹⁾.

ونلاحظ أن الإمام الطبري يعبر عن الاستفاضة بإجماع الحجة كما في النص السابق وأحيانا يصرح بها ورد ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28].

قال الطبري: «فقرأ ذلك عامة قراءة الأمصار "إلا أن تتقوا منهم تقاة"، على تقدير فُعَلَةٍ مثل تُحَمَّةٍ وتُؤَدَّةٍ وتُكَاةٍ من "اتَّقيت" وقرأ ذلك آخرون "إلا أن تتقوا منهم تقية"، على مثال فَعِيلَةٍ والقراءة التي هي القراءة عندنا، قراءة من قرأها "إلا أن تتقوا منهم تقاة" لشبوت حجة ذلك بأنه القراءة الصحيحة، بالنقل المستفيض الذي يمتنع منه الخطأ»⁽²⁾.

وقراءة "تقية" أيضاً قراءة صحيحة النقل قرأ بها الإمام يعقوب أحد القراء العشر وقد جاءت موافقة لرسم المصحف العثماني. فلا مجال للاعتراض عليها ولو رويت عن قارئ واحد فقط⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 108]. يقول الطبري: «وأجمعت الحجة من قراءة الأمصار على قراءة "عَدْوًا" بفتح العين وتسكين الدال وتخفيف الواو من قوله "عدوا" على أنه مصدر...، وروي عن الحسن البصري أنه يقرأها "عُدْوًا" مشددة الواو... والصواب من القراءة عندي في ذلك قراءة من قرأ بفتح العين وتخفيف الواو لإجماع الحجة من القراء على قراءة ذلك كذلك، وغير جائز خلافها فيما جاءت مجمعة عليه»⁽⁴⁾.

وقراءة "عَدْوًا" قراءة شاذة نسبها ابن خالويه أيضاً إلى بعض المكين، وبذلك يصحّ اعتراض الطبري عليها⁽⁵⁾.

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 115.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (320/5) ط م.

(3) - ابن الجزري، النشر (239/2).

(4) - الطبري، المصدر السابق، (483/9) ط م.

(5) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 70.

أما المفسرون الذين جاءوا بعد الإمام الطبري فقد ساروا على نهج الإمام ابن مجاهد في قبول القراءات السبع واعتبارها هي المتواترة وما دونها فهو شاذ.

وقد صرح بذلك الإمام ابن عطية في مقدمة تفسيره بقوله: « ثم أن القراء في الأمصار تتبعوا ما روي لهم من اختلافات لاسيما فيما وافق خط المصحف فقرأوا بذلك حسب اجتهاداتهم فلذلك ترتب أمر القراء السبعة وغيرهم رحمهم الله ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة وبها يصلى لأنها ثبتت بالإجماع»⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غُشُوَةٌ﴾ [البقرة: 7] "وأصوب هذه اللغات المقروء بها ما عليه السبعة من كسر الغين على وزن عمامة"⁽²⁾.

ويصف الزمخشري قراءة الجمهور "فأن لله" بالمشهورة، ويرجحها على قراءة "فإن لله"، وهي قراءة شاذة⁽³⁾، ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [سورة الأنفال: 41]. قال الزمخشري: "فأن لله" مبتدأ خبره محذوف تقديره: فحق أو فواجب أن لله خمسة. وروى الجعفي⁽⁴⁾ عن أبي عمرو فإن لله بالكسر، وتقويه قراءة النخعي⁽⁵⁾ فله خمسة، والمشهورة أكد وأثبت للإيجاب..."⁽⁶⁾.

وكذلك نجد القرطبي في مقدمة تفسيره يشير إلى صحة القراءات السبع بقوله: "... وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر وكل صحيح وقد أجمع المسلمون في هذه الإعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات، وكتبوا في

(1) - ابن عطية، المحرر الوجيز (48/1).

(2) - المصدر نفسه (89/1).

(3) - ابن خالويه، القراءات شاذة ص 83.

(4) - هو حسين بن علي الجعفي أبو عبد الله الزاهد، احد الأعلام، قرأ القرآن على حمزة، واخذ الحروف عن أبي عمرو وعن أبي بكر بن عياش، برع في القراءة والحديث، وأقرأ الناس بعد حمزة، قرأ عليه أيوب بن المتوكل وغيره، توفي سنة 203هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (165/1).

(5) - هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي الكوفي الإمام الصالح الزاهد، قرأ على علقمة بن قيس، وقرأ عليه سليمان الأعمش، توفي سنة 95هـ وقيل 96هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1-29/30).

(6) - الزمخشري، المصدر السابق (221/2).

ذلك مصنفات ... " (1).

رأينا أيضا الإمام أبو حيان في تفسيره يصوّب القراءات السبع، ويقر بتواتر نقلها وذلك في معرض دفاعه عن قراءة ﴿فَبِعَمَّاءِ هِيَ﴾ [البقرة: 271]. بالإسكان وهي قراءة أبو عمرو وقالون (2) وعاصم في رواية أبي بكر (3).

قال أبو حيان: "... وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقل عن رسول الله -ﷺ-، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه " (4).

المطلب الثاني: رسم المصحف عند المفسرين

أولا: معنى موافقة القراءة لرسم المصحف

كان القرآن على عهد النبي ﷺ متفرقا في صدور الرجال غير مجموع في مصحف واحد فلما توفي رسول الله ﷺ وولي أبو بكر ﷺ خرج القراء من الصحابة إلى الغزوات فاستشهد كثير منهم يوم اليمامة فأمر سيدنا أبا بكر زيد بن ثابت بجمع القرآن وذلك باقتراح من سيدنا عمر ﷺ فشرح الله صدورهم لهذا الأمر الذي لم يفعله رسول الله ﷺ، فكانت الصحف عند أبي بكر ﷺ ثم عند عمر حتى توفاه الله ثم عند حفصة إلى أن أخذها منها سيدنا عثمان (5) الذي دعا إلى جمع القرآن في المصحف وقد كان مجموعا في الصحف حينما وقع الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام في القراءة وأعلمه حذيفة بن اليمان بذلك فرأى سيدنا عثمان مع جمع من الصحابة أن يجمع الناس على حرف واحد من تلك الأحرف بعدما كانت الصحف التي

(1) - القرطبي، المصدر السابق (46/1-47).

(2) - هو عيسى بن مينا بن وردان أبو موسى مولى بن زهرة، الملقب "قالون"، قارئ المدينة ونحوها، يقال إنه ربيب الإمام نافع، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته فإن قالون بلغة الروم "جيد"، ولد سنة 120هـ، قرأ على نافع سنة 50هـ، وروى القراءة عنه إبراهيم وأحمد، ابناه، وإبراهيم بن الحسين الكسائي وغيرهن كان قالون أصم لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه القرآن فإنه يسمعه، توفي سنة 220هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (615/1-616).

(3) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 5.

(4) - أبو حيان، البحر المحيط (521/2) ط م.

(5) - مكّي، الإبانة، ص 45 - 46.

جمعها سيدنا أبا بكر تشمل الأحرف السبعة التي أذن الله عز وجل للأمة في القراءة بها فكان جمع سيدنا عثمان درءاً للخلاف وتيسيراً على الأمة إذ أنها لم تؤمر بحفظ الأحرف السبعة كلها وإنما خيرت في أيها شاءت كتخييرها في كفارة اليمين بالله بين الإطعام والكسوة والعتق لا أن يجمع ذلك كله فكذلك الأحرف السبعة⁽¹⁾ وأكثر العلماء على أن عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف جعلها على أربعة نسخ وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن فبعثت إلى الكوفة وإلى البصرة وإلى الشام وأبقى واحداً عنده وقد قيل أنه جعل سبع نسخ بإضافة مكة واليمن والبحرين والأول أصح وعليه الأئمة⁽²⁾ وقد اختلف أيضا العلماء فيما بقي من القراءات في المصحف العثماني فرأى القاضي أبو بكر بن الطيب⁽³⁾ إلى أن المصحف العثماني حوى جميع القراءات القرآنية.

ورأى الشيخ الشاطبي⁽⁴⁾ أنه حوى جميع القراءات فيما جمعه الإمام أبو بكر وأحد الأحرف فيما جمعه سيدنا عثمان رضي الله عنه وصرح الإمام أبو جعفر الطبري وجماعة بأنه اشتمل على حرف واحد منها حيث يقول: "الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته بأي

(1) - أبو عمرو الداني، المقنع في معرفة مصاحف الأمصار وكتاب النقط، ت: جمال السيد رفاعي، ط1 (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1428هـ-2007م)، ص 135 - 136.

(2) - المصدر نفسه، ص 29.

(3) - محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة، سكن بغداد، وسمع بها الحديث من: أبي بكر بن مالك القطيعي، وأبي محمد بن ماسي، وأبي أحمد الحسين بن علي النيسابوري، وكان ثقةً إماماً بارعاً، صنّف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر على أصحابه، وكان يلقب بشيخ السنة. ولسان الأمة، وكان حصناً من حصون المسلمين، وما سر أهل البدع بشيء كسرورهم بموته وكان ذلك سنة ثلاث وأربعمائة. ينظر: أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، ط1 (المغرب: مطبعة فضالة، دت) (44/7)، ابن خلكان، ووفيات الأعيان (269/4)، وابن فرحون، الديباج المذهب (267/1).

(4) - هو القاسم بن فيرة ابن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد وأبو القاسم الرعييني، الشاطبي، المقرئ، أحد العلام، ولد سنة 538هـ، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النثري، وأبي الحسن بن هذيل، انتقل إلى مصر وتصدر فيها للإقراء وذاع صيته، وخصوصاً بعد تأليفه لقصيدته "حز الأمانى" في القراءات، وقصيدته "عقيلة أتراب القصائد" في الرسم العثماني، توف بمصر سنة 590هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (2/573-575).

تلك الأحرف السبعة شاءت كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت : إما بعثق أو إطعام أو كسوة فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حضرها التكفير فيها بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت بأي الأحرف السبعة شاءت فرأت لعله من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد - قراءته بحرف واحد ورفض القراءات بالأحرف الستة الباقية ... فحملهم - يعني عثمان على حرف واحد وجمعهم على مصحف واحد وحرقت ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه⁽¹⁾.

-و ما ذكر الطبري لا يوافق عليه ولا يسلم به وما كان عثمان رضي الله عنه يستجيز ذلك ولا يستحل ما حرّم الله عز وجل من هجر كتابه وإبطاله وتركه وإنما قصد سد باب القالة وأن يدعي مدّع شيئاً ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله عز وجل أو يرى تغيير لفظ الكتاب العزيز بغيره مما هو بمعناه لا بأس به فلما كتبت المصاحف وأمر بالقراءة بما فيها لم يكن أحداً من أولئك أن يفعل ما كان يفعل والذي فعل ذلك مخطئ لأنّ عمر رضي الله عنه أنكر على هشام بن حكيم لفظاً لم يسمعه من رسول الله ﷺ فلو لا أن تغيير القرآن لا يجوز لما أنكر عمر ﷺ ما أنكر فأراد عثمان ﷺ أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سداً لباب الدعوى ورداً لرأي من يرى تبديل حرف منه بغيره.

كما أن سيدنا عثمان ﷺ كتب في بعض المصاحف "و أوصى" وفي بعضها "ووصى"⁽²⁾ وكتب في بعضها ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلِداً﴾ [سورة البقرة: 116] وفي بعضها "قالوا"⁽³⁾.⁽⁴⁾ و قد ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنّ هذه المصاحف

(1)-الطبري، المصدر السابق، (1/53-59) (ط م).

(2)-وذلك في قوله تعالى: «ووصى بها إبراهيم بنبيه» البقرة: 132، حيث قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «وأوصى»، وقرأ الباقون «ووصى». وينظر: البناء، المصدر السابق، ص193.

(3)-وذلك في قوله تعالى «وقالوا اتخذ الله ولداً» البقرة 116، حيث قرأ ابن عامر «قالوا» من دون واو، وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ باقي القراء «وقالوا» بالواو وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة. ينظر:

ابن مجاهد، المصدر السابق، ص128.

(4)-السخاوي، جمال الإقراء (1/237-238).

العثمانية محتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها⁽¹⁾.

فصح أن الذي يقرأ به الأئمة مما يوافق خط المصحف إنما هو كله حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن وافق لفظها على اختلاف خط المصحف وجازت القراءة بذلك إذ هو غير خارج عن خط المصاحف التي وجّه بها عثمان إلى الأمصار وجمعهم على ذلك وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي تنزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف، فالمصحف كتب على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من حرف إذ لم يكن منقوطة ولا مضبوطة فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية⁽²⁾.

وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف لذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله وليس ذلك بصواب لأنّ فيه مخالفة الجماعة وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد وذلك غير جائز عند أحد من الناس⁽³⁾.

و مما يروي في ذلك أنّ الإمام ابن شنبوذ⁽⁴⁾ كان يقرئ الناس حروفا خالف فيها رسم المصحف مما يروي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما فأنكر عليه ذلك وعاقبه السلطان بحضرة جماعة من الفقهاء والقراء والقضاة مما جعله يرجع عن قوله ويعلن توبته⁽⁵⁾.

و هذا يؤكد أن رسم المصحف العثماني أمر توقيفي لا تجوز مخالفته لعدة اعتبارات منها:

- أن القرآن الكريم كتب بين يدي رسول الله ﷺ وكان يملي على كتاب الوحي ويرشدهم

(1)- ابن الجزري، النشر (31/1).

(2)- مكّي، الإبانة، ص 23 - 24.

(3)- المصدر نفسه، ص 31.

(4)- هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، أبو الحسن البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، احد من جال في البلاد في طلب القراءات، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم الحربي وأحمد بن إبراهيم وغيرهما، وكان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف، وقد أنكر عليه في ذلك، توفي سنة 328هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (2/53-56).

(5)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 411 - 412.

في كتابته بوحى من جبريل عليه السلام.

- إجماع القراء على إثبات الياء في " و اخشوني " [سورة البقرة: 150]. و حذفها في الموضوعين في المائدة وغير ذلك مما خولف بين نظائر مختلفة بالحذف والإثبات والزيادة والنقصان فلو كان الرسم بالاجتهاد لما خولف فيه بين هذه النظائر.

لما توفي رسول الله ﷺ وجمع القرآن في الصحف والمصاحف أجمع الصحابة على رسمه ولا سيما الخلفاء الراشدون ولم يخالف في ذلك أحد وإجماعهم حجة⁽¹⁾ وكذلك أجمع العلماء من بعدهم فهذا الإمام مالك لما سئل عن كتابة المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال: "لا إلا الكتابة الأولى"⁽²⁾ وقال الإمام أحمد رحمه الله "تحرم مخالفة عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك"⁽³⁾ وقال الإمام البغوي: "إتباع من قبلنا في حروف سنة متبعة لا تجوز مخالفة المصحف الذي هو الإمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة أو أظهر منها"⁽⁴⁾.

و قال أبو بكر بن العربي⁽⁵⁾: «تسقط جميع اللغات والقراءات إلا ما ثبت في المصحف بإجماع من الصحابة وما أذن فيه من قبل ذلك ارتفع وذهب»⁽⁶⁾.

و بذلك اعتبر رسم المصحف شرطا أساسا في قبول القراءات القرآنية فما وافق المصحف قرئ به وما خالفه لا يقرأ به ويعد شاذاً، وهذه الموافقة لها حالتان:

(1)-محمد أبو شهبه، المدخل لدراسة القرآن، ص 308.

(2)-أبو عمر الداني، المقنع، ص 09.

(3)-الزركشي، البرهان (379/1).

(4)-أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، ت: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، ط2 (دمشق،

بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م) (4 / 512).

(5)-هو محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي، فقيه حافظ متقن أصولي مفسر، ولد سنة 468هـ، من تآليفه

كتاب: "أنوار الفجر"، وكتاب "أحكام القرآن"، توفي سنة 543هـ. ينظر: أحمد بن يحيى بن أحمد الطيبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ت: روحية عبد الرحمن السويفي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م)،

ص80-81.

(6)-أبو شامة، المصدر السابق، ص239.

1- أن تحتمل صورة اللفظ خطأ للقراءات المختلفة، وفي هذه الحالة يكتب اللفظ في جميع المصاحف بصورة واحدة محتملة لذلك⁽¹⁾، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً نحو "ملك يوم الدين" الفاتحة، فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب "ملك الناس" وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب "مالك الملك" فتكون الألف حذفت اختصاراً....⁽²⁾.

2- أن لا تكون صورة اللفظ خطأ محتملة للقراءات المختلفة وحينئذ تكتب في بعض المصاحف بصورة وفي بعضها بصورة أخرى وذلك مثل "وصى" و"أوصى". "تجري تحتها الأنهار" من تحتها الأنهار⁽³⁾ في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة من، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي⁽⁴⁾.

ثانياً: رسم المصحف عند المفسرين

يعتبر رسم المصحف ضابطاً مهماً في قبول القراءات عند المفسرين كما عند القراء ولذلك فقد اعتمدوا عليه في قبولهم للقراءات واحتجوا به على صحة القراءة باعتباره عنصراً مكملاً لعنصر الرواية وموثقاً لها. فمتى صحَّ سند القراءة لزم أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية وقد صرح المفسرون في أكثر من موضع بوجوب إتباع رسم المصحف وأنه سنة لا تخالف، ومما ورد في ذلك ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور : 22].

قال الطبري: «واختلف القراء في قراءة قوله: "ولا يأتل" فقرأته عامة قراء الأمصار "ولا يأتل" بمعنى يفتعل من الألية، وهي القسم بالله، سوى أبي جعفر وزيد بن أسلم⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾. فإنه

(1) -محمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن، ص253.

(2) -ابن الجزري، النشر (11/1).

(3) -محمد أبو شهبة، المصدر السابق، ص253.

(4) -ابن الجزري، المصدر السابق (11/1).

(5) -هو أبو أسامة المدني مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، اخذ عنه القراءة

شيبية بن نصاح، توفي سنة 136هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (296/1).

(6) - ابن الجزري، النشر (331/2).

ذكر عنهما أنهما قرآ ذلك "ولا يتأل" بمعنى يتفعل، من الألية، والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأ "ولا يأتل" بمعنى يفتعل من الألية، وذلك أن ذلك في خط المصحف كذلك، والقراءة الأخرى مخالفة خط المصحف، فإتباع المصحف مع قراءة جماعة القراء وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله»⁽¹⁾.

فالطبري هنا يصبو القراءة التي عليها رسم المصحف مع صحة الرواية واستفاضتها، ولكن لا يمكن إسقاط قراءة أبي جعفر وزيد بن أسلم بدعوى مخالفتها لرسم المصحف لثبوت صحة هذه القراءة، كما أن رسم الكلمة يحتمل القراءتين.

وذكر الزمخشري وجوب اتباع رسم المصحف فقال: «وقد اتفقت في خط المصحف أشياء خارجة عن القياسات التي بنى عليها علم الخط والهجاء ثم ما عاد ذلك بضير ولا نقصان لاستقامة اللفظ وبقاء الحفظ، وكان إتباع خط المصحف سنة لا تخالف»⁽²⁾.

كما احتج ابن عطية لقراءة "ويقول"⁽³⁾. بالواو بثبوتهما في مصاحف الأمصار، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [المائدة: 53]. إذ يقول: «واختلف القراء في هذه الآية فقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع "يقول" بغير واو عطف ورفع اللام، وكذلك ثبت في مصاحف المدينة ومكة، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم "ويقول" بإثبات الواو⁽⁴⁾، وكذلك ثبت في مصاحف الكوفيين»⁽⁵⁾.

ولشدة اعتداد المفسرين برسم المصحف واحتجاجهم به في قبول القراءات جعلهم يردون القراءات التي تخالف رسم المصحف، ويوجهونها على أنها جاءت لتفسير الآية، ولو صدرت تلك القراءات عن كبار الصحابة كابن مسعود وابن عباس لأنها خالفت إجماع الصحابة على

(1) - الطبري، المصدر السابق، (81/9).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (27/1).

(3) - قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر "يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا"، وقرأ أبو عمرو ويعقوب "ويقول"، وقرأ الباقر "ويقول". ينظر: ابن الجزري، النشر (254/2-255).

(4) - أبو عمر الداني، التيسير، ص75.

(5) - ابن عطية، المصدر السابق (206/2).

رسم المصحف العثماني، وقد أشار إلى ذلك ابن عطية بقوله: «... واستمر الناس على هذا المصحف المتخير وترك ما خرج عنه مما كان كتب سدا للذريعة وتغليبا لمصلحة الألفة وهي المصاحف التي أمر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أن تحرق أو تحرق فأما ابن مسعود فأبى أن يزال مصحفه فترك ولكن أبي العلماء قراءته سدا للذريعة ولأنه روي أنه كتب فيه أشياء على جهة التفسير فظنها قوم من التلاوة فتخلط الأمر فيه ولم يسقط فيما ترك معنى من معاني القرآن لأن المعنى جزء من الشريعة وإنما تركت ألفاظ معانيها موجودة في الذي أثبت»⁽¹⁾.

ولذلك فقد اعتبر المفسرون أن القراءات التي خالفت رسم المصحف، ولم يتواتر نقلها أنها تفسير للآية لا غير ولذلك استعانوا بها في هذا المقصد، ومثال ذلك ما جاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد : 31]، إذ يقول: «ومعنى "أَفَلَمْ يَيْئَسِ": أفلم يعلم، قيل: هي لغة قوم من النخع وقيل: إنما استعمل اليأس بمعنى العلم لتضمنه معناه،...، ويدل عليه أن عليا وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين قرؤوا: أفلم يتبين⁽²⁾، وهو تفسير "أفلم يئس"»⁽³⁾.

وقد أجاز المفسرون الاستدلال بهذه القراءات في التفسير دون القراءة بها. إذ لا يثبت القرآن بخبر الآحاد وهي مخالفة للمصحف المجمع عليه⁽⁴⁾. ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : 63] يقول القرطبي: «... وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ "إن هذان ساحران" بغير لام، وقال الفراء في حرف أبي "إن ذان إلا ساحران" فهذه ثلاث قراءات أخرى تحمل على التفسير لا أنها جائز أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف»⁽⁵⁾.

ويقول أيضا: أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة : 198]. يقول: "وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير" فضلاً

(1) - المصدر السابق، (48/1).

(2) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 108.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (530/2).

(4) - مكّي، الإبانة، ص 43.

(5) - القرطبي، المصدر السابق (216/11).

من ربكم في مواسم الحج، "والأولى جعل هذا تفسيراً، لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمعت عليه الأمة"⁽¹⁾.

وقد دافع المفسرون عن القراءات التي انتقدت من جهة رسم المصحف، لأنّ الطعن في الرسم قد يجر إلى الطعن في القرآن والتشكيك في صحته وسلامته من كل سهو أو خطأ، ولذلك لم يقبل المفسرون كل ما من شأنه أن يمس من قدسيته وإعجازه، وفيما يلي بعض النماذج التي تؤكد ذلك.

1. انتصر الزمخشري لقراءة الجمهور : "أفلم ييأس" في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد : 31].

حيث يقول : «... وقيل إنما كتبه الكاتب وهو ناعس مسوى السينات⁽²⁾ وهذا ونحوه مما لا يصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتي الإمام، وكان متقلبا في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله المهيمين عليه لا يغفلون عن جلاله ودقائقه خصوصا عن القانون الذي إليه المرجع والقاعدة التي عليها البناء وهذه والله فرية ما فيها مرية...»⁽³⁾.

2. دافع القرطبي عن القراءة المشهورة "تستأنسوا" في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ [النور: 27].

يقول القرطبي⁽⁴⁾ : «وروي عن ابن عباس وبعض الناس يقول عن سعيد بن جبير⁽¹⁾

(1) - أبو حيان، المصدر السابق (94/2).

(2) - وقد نسب هذا الخبر لابن عباس، ينظر : الطبري، المصدر السابق (91/12). وذكر أنه قرأ «أفلم يتبين الذين

آمنوا» علي بن أبي طالب وجعفر بن محمد وابن مسعود وابن عباس، ينظر: ابن خالويه، المصدر السابق، ص108.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (530/2-531).

(4) - هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين، من تأليفه "جامع أحكام

القرآن"، توفي سنة 671هـ. ينظر: الداودي، المصدر السابق، (65/2-66)، وعادل نويهض، المرجع السابق،

(479/2).

"حتى تستأنسوا" خطأ أو وهم من الكاتب، إنما هو حتى تستأذنوا⁽²⁾. وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره، فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها "حتى تستأنسوا"، وصح الإجماع فيها من لدن مدة عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها. وإن إطلاق الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس، وقد قال -ﷺ-: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42].⁽³⁾

3. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: 81].

أنكر أبو حيان ما روي عن مجاهد في تخطئة قراءة الجمهور فقال: «وقرأ أبي، وعبد الله: ميثاق الذين أوتوا الكتاب، بدل: النبيين، وكذا هو في مصحفيهما. وروي عن مجاهد أنه قال: هكذا هو القرآن، وإثبات النبيين خطأ من الكاتب⁽⁴⁾، وهذا لا يصح عنه لأن الرواة الثقات نقلوا عنه أنه قرأ: النبيين كعبد الله بن كثير وغيره، وإن صح ذلك عن غيره فهو خطأ مردود بإجماع الصحابة على مصحف عثمان»⁽⁵⁾.

فمع قبول المفسرين القراءة المخالفة للمصحف لغرض التفسير فهم لا يقرون بأي حال من الأحوال بالطعن في القراءة الصحيحة التي ثبت بالتواتر وتضمنها الرسم العثماني المجمع عليه من طرف الصحابة وعلماء الأمة.

المطلب الثالث: موافقة القراءة للغة العربية عند المفسرين

أولاً: معنى موافقة القراءة للغة العربية:

لقد تقرر فيما سبق أن القراءات القرآنية ترجع إلى عصر النبوة أين تلقى الصحابة القرآن

(1) - هو سعيد بن جبير الأسدي التابعي الجليل، عرض القراءة على ابن عباس، وعرض عليه أبو عمر بن العلاء، توفي سنة 95هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1/305-306)، الذهبي، معرفة القراء، (1/68-69).

(2) - روى هذا الأثر: -الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (2/396).
-أبو بكر أحمد حسين البيهقي، شعب الإيمان، دار المكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م، (6/473).

(3) - القرطبي، المصدر السابق، (12/214).

(4) - رواه الطبري عن مجاهد ونسب القراءة لابن مسعود. ينظر: جامع البيان (6/553).

(5) - أبو حيان، المصدر السابق (2/508).

من رسول الله ﷺ، وكان من شروط القراءة الصحيحة التي أقرها الصحابة وأئمة القراءة أن تكون صحيحة السند موافقة لخط المصحف ولكن بعد وضع قواعد اللغة العربية وفشوؤها أضاف العلماء شرطاً ثالثاً للقراءة الصحيحة تضمنته هذه القراءات وهي أن تكون موافقة للعربية⁽¹⁾.

وكان من شروط القارئ العلم بوجوه الإعراب ومعاني الكلمات، وفي هذا يقول الإمام ابن مجاهد: «فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفرغ إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين»⁽²⁾.

ولذلك نجد من أعلام القراء نحاة كبار تبحروا في علم القراءة والعربية ما شهد لهم بالسبق في ذلك كالإمام الكساني، وأبو عمرو بن العلاء، ومكي بن أبي طالب والإمام المهدي⁽³⁾، وغيرهم.

وعلماء القراءة لا يشترطون في قبول القراءة أن تكون موافقة للأفصح في اللغة العربية فمعنى موافقة القراءة للغة أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه اللغة والنحو، سواء كان هذا الوجه فصيحاً أم أفصح مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا ثبتت صحة القراءة⁽⁴⁾.

وهذه الفصاحة لم تكن محل اتفاق بين العلماء، فقد اختلفوا في فصاحة بعض الألفاظ وهذا نظراً لاختلاف لهجات العرب، فكم من كلمة تعد فصيحة عند قبيلة وريثة عند

(1) - غانم قدوري الحمد، محاضرات في علوم القرآن، ط1 (عمان: دار عمار، 1423هـ-2003م)، ص 141.

(2) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 45.

(3) - هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدي المقرئ النحوي المفسر، كان إماماً مقدماً في القراءات والعربية، أصله من المهديّة، ألف كتباً كثيرة منها: "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، توفي سنة 440هـ، ينظر:

السيوطي، طبقات المفسرين، ص 19.

(4) - ابن الجزري، النشر (10/1)، وينظر: مكي، الإبانة، ص 39، الزركشي، البرهان (232/1)

أخرى⁽¹⁾.

ولذلك لا يسلم بقول من حصر موافقة القراءة للأفصح من اللغات فقط دون غيرها. لأنه يكون بذلك قد ضيق واسعاً.

وقد أجمع العلماء أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره من الكلام⁽²⁾. فالقرآن الكريم هو الأصل الذي تقاس عليه قواعد اللغة العربية فهو كلام من أحاط بجميع اللغات واللهجات واختار الأفصح منها⁽³⁾.

ومن هنا فالقراءات الصحيحة هي الحكم والمرجع عند وجود الاختلاف، وشرط اللغة في قبول القراءات يعتبر شرط وقائي لا يقتصر عليه من دون الشروط الأخرى والتي هي في مجملها شروط لقبول القراءة الصحيحة السند التي لم تبلغ درجة التواتر أما القراءة المتواترة فيكفي تواترها حجة في العربية⁽⁴⁾. ومتى تحقق التواتر فلا بد أن تكون القراءة موافقة لأحد أوجه اللغة العربية وكذا للمصاحف العثمانية فالأصل هو التواتر⁽⁵⁾.

ولذلك لا يعتد بإنكار بعض النحويين والمفسرين لقراءات متواترة لمخالفتها لبعض أوجه اللغة، فالأصل هو صحة السند أو تواتره ويتبعه الشرطان الآخريان.

وفي هذا يقول الإمام ابن مجاهد: «ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فرمى دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضيين فيكون بذلك مبتدعاً، وقد رويت في كراهة ذلك وحظره أحاديث⁽⁶⁾».

(1) - عبد العلي المسؤل، الإيضاح في علم القراءات، ط1 (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2008م)، ص 34.

(2) - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى بك وآخرون، دط (بيروت: المكتبة العصرية،

1408هـ-1987م). (213/1).

(3) - عبد الجليل عبد الرحيم، لغة القرآن، ص 130.

(4) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (53/1).

(5) - عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ويليه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1 (بيروت: دار الكتاب

العربي، 1401هـ-1981م)، ص 07.

(6) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 46.

فما وافق العربية والرسم ولم يصح نقلاً لا يقبل، وقد ذكر جواز ذلك عن المقرئ النحوي بن مقسم البغدادي⁽¹⁾، فعقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد فتاب ورجع عن مقالته⁽²⁾.
لذلك منع العلماء القراءة بالاجتهاد وردوها، فأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير لها⁽³⁾.

أما ما ورد من أوجه في القراءة خالفت فيها اللغة فيحمل ذلك على أحد أمرين.

- **الأول** : خفاء الوجه الإعرابي لهذه القراءة فيظن أنها مخالفة لقواعد اللغة العربية⁽⁴⁾.
- **الثاني** : إذا كانت القراءة مخالفة لجميع أوجد اللغة العربية فتكون هذه المخالفة من جهة قلة ضبط النقلة أو سهوهم وهذا وارد عند البشر ولكنه قليل جداً بل لا يكاد يوجد وهو معروف عند الأئمة المحققين في علم القراءة⁽⁵⁾ فلا يخفى عليهم ذلك.

ثانياً: موافقة القراءة للغة العربية عند المفسرين :

لقد وجّه المفسرين كثيراً من القراءات بما يوافق اللغة العربية كما بينا ذلك فيما سبق، وهذا يدل على مدى اعتدادهم بها في قبول القراءات وأهميتها في القول بصحة القراءة.
وقد ثبت عند علماء القراءة أن القراءات وردت على لغات العرب جميعاً سواء كانت

(1) - هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم أبو بكر البغدادي، المقرئ النحوي، اخذ القراءة عن إدريس الحداد، وداوود بن سليمان، وقرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطبري وغيره، ولد سنة 265هـ وتوفي سنة 354هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/306-309)، ابن الجزري، غاية النهاية (2/123-125).

(2) - ابن الجزري، النشر (1/213).

(3) - المصدر نفسه (1/11).

(4) - عبد العلي المسؤول، الشاهد القرائي عند النحاة (رسالة دكتوراه دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي

محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 1422هـ-2001م)، ص 15.

(5) - ابن الجزري، النشر (1/16).

على الوجه الفصيح أم الأفصح⁽¹⁾.

فالقراءات القرآنية لم تكن على مستوى واحد من الفصاحة فما هي في معظم حالاتها إلا تمثيل للهجات العربية التي تتفاوت في درجات الفصاحة⁽²⁾، وبذلك تكون القراءات القرآنية قد وسعت في مفردات اللغة العربية وأثرتها وحفظت لنا لهجاتها طبعاً مع المحافظة على المستوى الفصيح اللائق بنص القرآن الكريم، وفي هذا يقول ابن خالويه: «أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك»⁽³⁾.

ومسألة الفصاحة في القراءات القرآنية لم تكن موضع تسليم من قبل كل المفسرين، فنجد مثلاً الإمام الطبري لا يقبل من القراءات القرآنية إلا ما كان على الوجه الأفصح دون الفصيح وقد ذكر ذلك في معرض توجيهه لقراءة ﴿أَرْجَهُ﴾ [الأعراف: 111]⁽⁴⁾. حيث يقول: «... وقرأه بعض البصريين: "أَرْجَهُ" بالهمز وضم الهاء، على لغة من ذكرت من قيس وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب وذلك ترك الهمز وجر الهاء...»⁽⁵⁾.

ويقول في موضع آخر في تفسير سورة الزخرف الآية (57): «...أحق اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم»⁽⁶⁾، إذن ففصاحة القراءة وشهرتها من مقاييس قبولها عند الطبري.

ونجد مثل هذا عند الإمام الزمخشري، حيث يقول عن قراءات القرآن الفصيحة أنها على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدورهم له أكثر استعمالاً⁽⁷⁾، ويصرح الإمام ابن عطية بفصاحة القراءات القرآنية عند بيانه لمعنى حديث الأحرف السبعة فيقول: «أي فيه

(1) - ابن الجزري، المصدر السابق (10/1).

(2) - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6 (القاهرة: عالم الكتب، 1988م)، ص 34.

(3) - السيوطي، المزهرة (213/1).

(4) - ينظر: مبحث أسس نقد القراءات عند المفسرين.

(5) - الطبري، المصدر السابق، (9/12).

(6) - المصدر نفسه، (11/51).

(7) - الزمخشري، الكشاف (2/421-422).

عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن فيعبر عن المعنى فيه مرّةً بعبارة قريش، ومرّةً بعبارة هذيل، ومرّةً بغير ذلك بحسب الأوضح والأوجز في اللفظة»⁽¹⁾.

ويرى ابن عطية أن لهجة قريش هي أفصح لهجات العرب وهي التي نزل بها القرآن إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: 20]: «... واختلفت القراءة في هذه اللفظة فقراً جمهور الناس: "يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ" بفتح الياء والطاء وسكون الخاء على قولهم في الماضي خطف بكسر الطاء، وهي أفصح لغات العرب وهي القرشية...»⁽²⁾، وقال في موضع آخر عن كتابة القرآن: «واستتاب الكفاة العلماء في أن يكتبوا القرآن ويجعلوا ما اختلفت القراءة فيه على أشهر الروايات عن رسول الله ﷺ وأفصح اللغات»⁽³⁾.

وفي المقابل نجد مفسرين آخرين يقرّون بوجود الفصح والأفصح في القراءات القرآنية كما لا يشترطون في قبولها أن تكون موافقة للوجه الأوضح فقط، بل الفصح أيضاً معتمد عندهم، ومثال ذلك ما جاء في تفسير القرطبي حين دافع عن قراءة "بمصرخي" بالكسر، في سورة إبراهيم وذكر فيها قول القشيري⁽⁴⁾ فقال: «... والذي يغني عن هذا أن ما ثبت بالتواتر عن النبي -ﷺ- فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح منه فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح»⁽⁵⁾.

(1) - ابن عطية، المحرر الوجيز (103/1).

(2) - المصدر نفسه، (103/1).

(3) - المصدر نفسه، (47-46/1).

(4) - أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، الخرساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر مات أبوه وهو طفل فنشأ وقرأ الأدب والعربية، وكان يميل إلى أبناء الدنيا، فدخل على أبي علي الدقاق فأعجبه حاله فصحبه فحذبه من ذلك، وتفقه على أبي بكر محمد بن بكر الطوسي وأخذ علم الكلام عن ابن فورك، من كتبه: آداب الصوفية وبلغة الفاضل وله أيضاً الرسالة في رجال الطريقة. والتفسير الكبير المسمى التيسير في علم التفسير. توفي سادس عشر شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وأربعمائة. ينظر: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ) (83/11)، ابن خلكان، وفيات الأعيان: 205/3، الذهبي، سير أعلام النبلاء (227/18).

(5) - القرطبي، المصدر السابق (357/9).

وأكد على وجود الفصح والأفصح في القراءات القرآنية الإمام أبو حيان حيث يقول في عرضه لقراءة " أَوْعَظْتَ " ⁽¹⁾ في سورة الشعراء 136 « ... والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات فوجب قبولها وإن كان غيرها هو أفصح وأقيس ⁽²⁾، وذكر مثل هذا في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ [سبأ : 9] . حيث يقول : « ... والقراءة سنة ويوجد فيها الفصح والأفصح وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر... » ⁽³⁾.

وقد أجمع المفسرون على أنّ المعتمد في قبول القراءة هو صحة النقل وليس كل ما جاز في العربية جازت القراءة به إذ القراءة سنة متبعة، ويأتي شرط موافقة اللغة العربية في المرتبة الثالثة بعد ثبوت الرواية وموافقة رسم المصحف العثماني، فالقراءة الصحيحة حجة على العربية لا العكس وإلى هذا أشار الإمام الطبري عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُ السَّيِّئِ ﴾ [فاطر : 43] إذ يقول : « ... والصواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض، وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية لأنّ القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمّن قبلهم » ⁽⁴⁾.

ويقول القرطبي في توجيهه لقراءة " وقرن " ⁽⁵⁾ في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب : 33] حيث ذكر قول المازني ⁽⁶⁾ وردّ عليه بقوله : « ... وما أنكره من هذا لا يقدح في القراءة إذا ثبتت على النبي - ﷺ - فيستدل بما ثبت عنه من القراءة على صحة

(1) - قال ابن الجزري في النشر " وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم"، (220/1).

(2) - أبو حيان، البحر المحيط (32/7).

(3) - المصدر نفسه (260/7-261).

(4) - الطبري، المصدر السابق (95 /22).

(5) - قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر « وقرن » بفتح القاف، وقرأ الباقر بكسرها. ينظر: ابن الجزري، النشر، (348/2).

(6) - هو بكر بن محمد بن بقرية أبو عثمان المازني، كان إماما في العربية متمسعا في الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وروى عنه المبرد والبيهقي، من تأليفه : علل النحو، التصريف وغيرها، توفي سنة 248هـ، وقيل 249هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص203.

اللغة»⁽¹⁾.

وذكر الإمام أبو حيان في معرض حديثه عن قراءة "أَنَّ رَأَاهُ"⁽²⁾ في سورة العلق حيث دافع عن قراءة ابن كثير من رواية قنبل⁽³⁾ وقال: «إذا صحت الرواية وجب قبوله والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها»⁽⁴⁾.

واعتبار السند في قبول القراءات لم يمنع بعض المفسرين من تقديم لبعض القراءات التي خالفت القواعد اللغوية والنحوية في نظرهم وهو ما سنعرض له بالتفصيل في الفصل اللاحق بإذن الله تعالى.

(1) - القرطبي، المصدر السابق (179/14)

(2) - قرأ قنبل «أن رأه» بقصر الهاء، والباقون بمدها «أن رأه». ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص174.

(3) - هو محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء أبو عمرو المكي الملقب بقنبل شيخ القراء الحجاز، ولد سنة 195هـ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون، وروى القراءة عنه البزي وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، توفي سنة 291هـ. ينظر ك ابن الجزري، غاية النهاية (166-165/2).

(4) - أبو حيان، المصدر السابق (493/8).

الفصل الثاني

نقد القراءات عند المفسرين

المبحث الأول: نقد القراءات، نشأته، حكمه وبعض

مصطلحاته

المبحث الثاني: أسس نقد القراءات عند

المفسرين

المبحث الأول: نقد القراءات، نشأته، حكمه ومصطلحاته.

المطلب الأول: تعريف نقد القراءات:

أ - النقد لغة: يرجع معنى النقد من حيث اللغة إلى النقر والتمييز والنقر هو الالتقاط يقال: نقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره أي نقره.

ويدل أيضاً على الإبراز والتمييز ومنه قولهم: نقدت الدراهم وانتقدتها؛ أي ميّزت بينها بإخراج الزائف منها.

ويقال أيضاً: ناقدت فلاناً أي ناقشته في الأمر⁽¹⁾.

ب - نقد القراءات في الاصطلاح: ومن خلال تطبيق التعريف اللغوي للنقد على نقد القراءات، وكذا حديث العلماء عن ضوابط القراءة الصحيحة وشروط القارئ⁽²⁾ يمكن القول إن نقد القراءات: هو التمييز بين القراءات بمعرفة صحيحها من ضعيفها ومشهورها من شاذها ويترتب على ذلك قبول الصحيح منها ورد أو تضعيف الشاذ، ويتبين ذلك من خلال مدى موافقة القراءة للضوابط والمقاييس التي وضعها العلماء للحكم على القراءة وهي صحة السند أو تواتره وموافقة رسم المصحف وموافقة أحد أوجه اللغة العربية، فمتى احتل ركن من هذه الأركان تعرضت القراءة للنقد والإنكار.

ومن هنا فإنّ القراءات عموماً لم تكن على درجة واحدة من الصحة والقبول هذا لأن القراء أنفسهم تفاوتوا في نسبة الضبط والإتقان لتلك القراءة. كما أنه ليس كل قارئ مؤهلاً للحكم على القراءات ونقدها، ويصرّح بذلك ابن مجاهد بقوله: «من حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما

(1) - ابن منظور، لسان العرب، (425/3)

(2) - ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 17، ابن الجزري، النشر، (16-9/1).

تعلم، ولا يعرف غيره»⁽¹⁾. فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علم العربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه ... فذلك لا يقلد في القراءة ولا يحتج بنقله ومنهم من يعرب قراءته ويصير المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار فرمما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا⁽²⁾.

ومن خلال نص ابن مجاهد يتضح أنّ أئمة القراءات الذين يؤخذ عنهم هذا العلم ويفزع إليهم عند الاختلاف، هم الذين يجمعون في علم القراءات بين الرواية والدراية، حيث أنّهم أحاطوا بالأسانيد ومحصوا الروايات بالتمييز من صحيحها وسقيهما، كما أنّهم تمكنوا من معرفة معاني القراءات وتوجيهها لغويا لئلا يلتبس عليهم الإعراب فيقعوا في الزلل والوهم، وينطبق هذا الوصف على القراء العشر، الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءتهم بالقبول، وكذا على علماء القراءة ممن تصدوا لهذا العلم بالتحقيق والتصنيف والنقد أمثال: ابن مجاهد، وأبو عمرو الداني، والشاطبي، وابن الجزري.

أما من تصدى لعلم القراءة وليست له إحاطة بالأسانيد والرواة ولا بالمعاني والإعراب، فلا شك أنّ قراءاته ستعرض للنقد والإنكار من قبل أئمة القراءات.

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن تاريخ نقد القراءات:

ترجع البدايات الأولى لنقد القراءات ومناقشتها إلى عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- إذ وردت نصوص تدل على تحريهم وتمحيصهم للروايات وذلك للحفاظ على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة من أي تحريف أو تبديل قد يطاله سهواً أو عمداً.

ونضرب لذلك مثالين:

- الأول: ما جاء في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع هشام بن حكيم رضي الله عنه حيث قال عمر رضي الله عنه: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه

(1)- ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 17.

(2)- المصدر نفسه، ص 18.

فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك فكادت أساوره في الصلاة فانتظرت حتى سلم ثم لبته بردائه أو بردائي فقلت: من أقرأك هذه السورة قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ قلت له كذبت فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها وأنت أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله ﷺ: [أرسله يا عمر اقرأ يا هشام] فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها فقال رسول الله ﷺ: [هكذا أنزلت] ثم قال رسول ﷺ: [اقرأ يا عمر] فقرأت فقال رسول الله ﷺ: [هكذا أنزلت] ثم قال: [إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه] (1).

فعمر هنا أنكر على هشام قراءته لسورة الفرقان لأنها مخالفة لما تلقاه عن رسول الله ﷺ فقد تقرر عنده أن القراءة سنة متبعة لا مجال فيها للاجتهاد أو التغيير.

ويلاحظ في هذا المثال أن الصحابة لم يكونوا محيطين بجميع روايات القرآن فقد يتلقى صحابي رواية لا يعلمها الآخر وكذلك كان هذا الإنكار من سيدنا عمر رضي الله عنه، مع أن القراءتين صحيحتان.

- **الثاني:** ما ورد عن عائشة -رضي الله عنها- أنها أنكرت قراءة نسبت لابن مسعود رضي الله عنه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: 158]. فقد ذكر عن ابن مسعود أنه قرأ "أن لا يطَّوَّفَ بهما" (2).

ونسبت هذه القراءة أيضاً لعلي رضي الله عنه وأنس بن مالك وابن عباس (3)، وهي قراءة شاذة خالفت رسم مصاحف الأمصار وفي عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه ظهر خلاف بين الناس في القراءات إذ أنكروا على بعضهم البعض وجوه الروايات، ذلك أن القراء من الصحابة تفرَّقوا في الأقطار فكان كل واحد منهم يقرئ بما تلقاه عن النبي ﷺ من أوجه القراءة، فأخذ الناس عنهم ذلك فإذا التقوا في الفتوحات

(1) - أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، (4/1909)، رقم: 4706.

(2) - ابن عطية، المصدر السابق، (1/230).

(3) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 27.

رأوا ذلك الخلاف في القراءة ماثلاً بينهم، ولأنهم تيقنوا مما أخذوه من أحد تلك الأوجه الجائزة في القراءات. فقد خطئوا وشككوا في الأوجه الأخرى من القراءة التي خفيت عليهم، واحتدم النزاع بينهم حتى كاد يكفر بعضهم بعضاً، وهذا لأن أوجه القراءات لم تكن مشتهرة ومعلومة عند الجميع ولذلك قام سيدنا عثمان بإثبات أوجه الاختلاف بين القراءات في مصاحف يرسلها للبلدان لتكون مرجعاً للناس عند الاختلاف وأرسل معها قارئاً يقرأ الناس بها⁽¹⁾.

وما حدث في عهد الصحابة يدل على شدة احتياطهم وتخريبهم في قبول القراءات، وتمسكهم بما تلقوه عن النبي ﷺ أو عن القراء من الصحابة، فهذا اليقين لا يزول إلا بيقين مثله، ولذلك أراح صنيع سيدنا عثمان ﷺ كل ما قد يحيط بالقراءات من شكوك أو ظنون.

وفي عهد التابعين نقطت المصاحف، ووضعت القواعد اللغوية بعد ظهور اللحن في القراءة الذي تزامن مع كثرة دخول الأعاجم في الإسلام، ومن ذلك الوقت بدأت ظاهرة نقد القراءات المخالفة للقواعد اللغوية⁽²⁾.

لقد بنى النحويون قواعدهم على القياس من كلام العرب الشائع الكثير وحكموا على عداه بالقلّة والشذوذ، وكان البصريون ومن تبعهم أشدّ تحكيمياً لذلك، ومن هنا كان نقدهم للقراءات التي جاءت على غير الشائع المشهور من كلام العرب⁽³⁾.

ومما يدل على ذلك:

1. ما روي عن الفراء في حديثه عن قراءة "الأرحام" بالخفض حيث قال: «هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قبح لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه»⁽⁴⁾.

2. ما ذكره الأخفش في بيانه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] حيث قال: «... وقال بعضهم "ميسره"⁽⁵⁾، وليست بجائزة لأنه ليس في الكلام

(1) - مكّي، الإبانة، ص 48-49، والطبري، جامع البيان، ص 49-50.

(2) - عبد الباقي بن عبد الرحمن سيّسي، قواعد نقد القراءات، ط 1 (السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 1430هـ-2009م)، ص 162.

(3) - إبراهيم ريفدة، النحو وكتب التفسير، (2/1175).

(4) - الفراء، معاني القرآن (1/252-253).

(5) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 37.

"مفعل" ولو قرأها "موسره" جاز لأنه من "أيسر" مثل "أدخل" فهو "مُدخل" (1).

ولقد شارك أيضاً القراء اللغويين في تقديمهم واعتراضهم على بعض القراءات التي لم يصح سندها عندهم، ومما ورد ذلك:

1. قول ابن الجزري في "منجد المقرئين": «قال محمد بن صالح (2): سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو، كيف تقرأ " لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد" فقال "لا يعذب" بالكسر، فقال له الرجل: كيف قد جاء عن النبي ﷺ "لا يُعذب" بالفتح، فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي ﷺ - ما أخذته عنه وتدرى ما ذاك لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة» (3)

قال السخاوي (4): «وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم وإنما أنكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر» (5).

2. قال أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: 01]، قال: "قرأ الجمهور" قد سمع". بالبيان وأبو عمرو وحمة والكسائي وابن محيصة (6)(7) بالإدغام، قال خلف بن هشام البزار: سمعت الكسائي يقول: من قرأ قد سمع فبين

(1) - الأحفش، معاني القرآن (204/1).

(2) - هو محمد بن صالح بن ذريح أبو جعفر العكبري، البغدادي، مقرئ معروف روى القراءة عن أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي، روى القراءة عنه أبو بكر محمد بن عبد الله بن بخت أبو العباس المطوعي. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (155/2).

(3) - ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 110.

(4) - علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني علم الدين السخاوي أبو الحسن، المقرئ المفسر النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه، أخذ القراءات عن أبي القاسم الشاطبي وغيره، قرأ عليه شهاب الدين أبو شامة، توفي سنة 643هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار: (631/2)، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (502/1).

(5) - السخاوي، جمال القراء، (235/1).

(6) - هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وكان من أعلم الناس بالعربية وله اختيار في القراءة على مذهب العربية، توفي سنة 123هـ، ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (167/2). الذهبي، المصدر السابق، (99-98/1).

(7) - ابن مجاهد، السبعة، ص 85-89.

الدال عند السين فلسانه أعجمي ليس بعربي، ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان⁽¹⁾.
ويحمل هنا أيضاً قول الكسائي على عدم ثبوت قراءة البيان عنده وإلا فهي قراءة متواترة قرأ بها جماعة من القراء المشهورين.

ومن أوائل المفسرين الذين ناقشوا بعض القراءات وأنكروا بعضها الإمام الطبري الذي ضمن كتابه في التفسير "جامع البيان" قراءات عديدة مشهورة وشاذة استعان بها على توضيح معاني الآيات، كما ميّز فيها بين الروايات من حيث القبول والرد، الاستفاضة والشذوذ حتى قيل أنه أول من فتح باب النقد للقراءات الصحيحة⁽²⁾.

الصحيحة وفي الحقيقة أنه سبق في ذلك من طرف من ذكرنا من بعض النحاة والقراء، وعذر الجميع أن القراءات الصحيحة لم تكن مشهورة ومعروفة في الأمصار وعند جميع العلماء بحيث تتميز عن القراءات الشاذة الضعيفة، حتى جاء الإمام ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري وألف "كتاب السبعة في القراءات" اختار من خلاله أئمة سبعة عرفوا بالضبط والإتقان واشتهروا بالرواية وملازمة الإقراء، فكان كتابه السبعة مرجعاً هاماً للعلماء في الأخذ بتلك القراءات السبع الصحيحة والعناية بها توجيهاً وتعليلاً، من حيث الرواية واللغة والتفسير، وحتى ناحية الفقه، وقد ظهر ذلك في كتب الاحتجاج كما عند أبي علي الفارسي في كتابه "الحجة في علل القراءات السبع، وابن خالويه في كتاب "الحجة في القراءات السبع" كما ألف في الاحتجاج للقراءات الشاذة كما في: "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لابن جني.

وفي القرن السادس الهجري ألف الزمخشري تفسيره الكشاف وقد أثار فيه منهج الأقدمين في نقد القراءات السبعة وغيرها وتبنى فيها بعض أقول النحاة السابقين، وهذا ما نجده أيضاً عند ابن عطية الأندلسي في تفسيره الذي ضعف بعض القراءات المتواترة⁽³⁾ وفق منهج لغوي بعيد عن السند والرواية.

وهذا ما سنتعرض له بتفصيل فيما يأتي من المبحث الثاني.

(1) - أبو حيان، البحر المحيط، (324/8)، ط م.

(2) - ابن الجزري، النشر (264/2).

(3) - إبراهيم رفيده، النحو وكتب التفسير (1176/2).

المطلب الثالث: حكم إنكار القراءات ونقدها.

لقد سبق أن بيّنا أن نقد القراءات يرجع تاريخها إلى عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- ثم تطور إلى أن أصبح ينصب على نقد القراءات الشاذة الخارجة عن السبعة في عصر ابن مجاهد وبعد إقرار العلماء تواتر القراءات العشر ترك وضعف ما عداها من القراءات الشاذة.

ولذلك ينبغي هنا التفريق بين حكم نقد القراءة المتواترة وحكم نقد القراءة الشاذة، ولا شك أن القراءة الشاذة تعرضت لكثير من النقد والتضعيف، وهو أمر مسلم به عند علماء القراءة ولو رويت هذه القراءة عن كبار الصحابة إذا خالفت قاعدة الرسم العثماني، فهذا الإمام ابن مسعود رضي الله عنه تركت بعض وجوه قراءته لأنها خالفت ما أجمع عليه الصحابة من الرسم العثماني⁽¹⁾.

كما لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وإن هكذا أنزلت -لأنها قد تكون نسخت في العرضة الأخيرة-، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه⁽²⁾، وتتمثل هذه الأوصاف في صحة سند القراءة وموافقتها لرسم المصحف واللغة العربية في أحد أوجهها، فمن الرواة من روى عنه شذوذ عن إمامه لذا لم يرتض العلماء قراءته ومثاله، خارجه بن مصعب⁽³⁾. الذي أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو البصري وله شذوذ كثير عنهما لا يتابع عليه⁽⁴⁾.

وقد كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير⁽⁵⁾.

(1) -مكي، الإبانة عن معاني القراءات، ص 42.

(2) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 174.

(3) - هو خارجه بن مصعب أبو الحجاج الضبعي، أخذ القراءة عن نافع وأبو عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى القراءة عنه العباس بن الفضل وغيره، وتوفي سنة 168هـ. ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (68/1)، وأبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) (265/1).

(4) - ابن الجزري، غاية النهاية (268/1).

(5) - المصدر نفسه (167/2).

والحاصل أنّ كل قراءة احتل فيها أحد أركان القراءة الصحيحة من صحة للنقل وموافقة للرسم واللغة فهي قراءة شاذة عند أئمة هذا الشأن من القراء. تستوجب النقد.

أما بالنسبة للقراءة المتواترة والتي توفرت فيها هذه الضوابط فالحكم فيها يختلف إذ النقد يجر إلى الإنكار وهذا أمر محذور عند العلماء لأنّها من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»⁽¹⁾، وفي هذا يقول الإمام القشيري في معرض دفاعه عن قراءة "الأرحام" بالكسر التي تعرضت للنقد: «... ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محذور»⁽²⁾.

وقال في موضع آخر: «ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أنّ النبي ﷺ قرأه فلا بدّ من جوازه، ولا يجوز أن يقال: إنّه لحن...»⁽³⁾.

وقد وصل الأمر عند الإمام أبي حيان إلى حد تأنيب من ضعف أو خطأ قراءة متواترة حيث يقول ردّاً على من ضعف قراءة ابن عامر: «فيكون»⁽⁴⁾ بالنصب: فالقول بأنّها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»⁽⁵⁾، وليس الأمر كذلك فإنكار شيء من القراءات لا يقتضي التكفير فهي ليست من المعلوم من الدين بالضرورة، فإن وقع التكفير من أحد بسبب ذلك حكم بخطئه وتجاوزه الحد ومخالفته لمنهج السلف في ذلك، فقد اختلف علماء السلف في أمر البسملة المكتوبة في أوائل السور، فهناك من اعتبرها من القرآن وهناك من لم يعتبرها منه ولم يكفر بعضهم بعضاً بل خطأ كل فريق الآخر وكان عذر كل فريق

(1) - ابن الجزري، النشر (9/1).

(2) - نقلاً عن: تفسير القرطبي (4-2/5).

(3) - نقلاً عن تفسير القرطبي (358/14-359).

(4) - قرأ ابن عامر «فيكون» البقرة: 117، وفي آل عمران: 47، والنحل: 40، ومريم: 35، ويس: 82، وغافر: 68، في

الستة بنصب النون وتابعه الكسائي في النحل ويس فقط، والباقون برفع النون. ينظر: أبو عمر الداني، التيسير، ص 57.

(5) - أبو حيان، البحر المحيط (366/1).

هو قوة الشبهة التي عرضت له في ذلك⁽¹⁾.

فالقراءات المتواترة لم تكن معروفة عند كل العلماء كما لم تُعلم أيضًا عند كل الصحابة كما ذكرنا سابقًا فقد تتواتر القراءة عند قوم دون آخرين، وقد فصل في هذا الشيخ الكوثري⁽²⁾.

فقال: «والقراءات المروية بطريق التواتر مدى القرون من آخر عرضة عرض فيها القرآن على النبي ﷺ في آخر رمضان من عمره الكريم هي أبعاض القرآن المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواترًا، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة إلا أن من القراءات المتواترة ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة، ومنها ما يعلم تواتره القراء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامتهم فإنكار شيء من القسم الأول يكون كفرًا باتفاق وأما إنكار شيء من القسم الثاني فإنما يعدّ كفرًا عند إصرار المنكر بعد إقامة الحجة عليه»⁽³⁾.

وبالتالي فإن إنكار القراءة لا يعدّ إثماً أو كفرًا إلا إذا توافرت شروط ثلاثة هي:

1. أن لا يكون إنكار القراءة بسبب شبهة عقلت في ذهن صاحبها فالحدود تدرؤ بالشبهات.
2. ألا يكون منكرها عالمًا بثبوت القراءة وصحتها ومصرُّ على إنكاره.
3. ألا تكون القراءة مقطوعًا بما مشهور تواترها بحيث وصلت إلى درجة المعلوم من الدين بالضرورة⁽⁴⁾.

(1) - طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، ط1 (مصر: مطبعة المنار، 1334هـ)، ص 109.

(2) - محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري: فقيه حنفي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والسير، ولد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي الآستانة، وتفقه في جامع (الفتاح) بالآستانة، ودرّس فيه. وتولى رئاسة مجلس التدريس. واضطهده (الاتحاديون) في خلال الحرب العامة الأولى، لمعارضته خطتهم في إحلال العلوم الحديثة محل العلوم الدينية في أكثر حصص الدراسة، وتنقل زمنًا بين مصر والشام، ثم استقر في القاهرة، موظفًا في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربية، وكان يجيد العربية والتركية والفارسية والجركسية، له تعليقات كثيرة على بعض المطبوعات في أيامه، في الفقه والحديث والرجال. منها: أنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، والنكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شَيْبَةَ على أبي حنيفة. توفي بالقاهرة سنة 1371 هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام (6/129).

(3) - نقلًا عن عبد الحلیم قابة، القراءات القرآنية، ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م)، ص 116-117.

(4) - عبد الحلیم قابة، المصدر السابق، ص 199.

ومع هذا كله فينبغي لمن وصلته قراءة أن يتمسك بقراءته ولا يعدل عنها لغيرها لتلقيه لها وعلمه بما كما ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولا يخالفه⁽¹⁾. فقد تكون القراءة الأخرى صحيحة. فالقرآن أنزل على سبعة أحرف كما قال النبي ﷺ⁽²⁾، وقد رأينا أن النبي ﷺ صوّب كل قارئ بما قرأ لأتّما كذلك أنزلت.

المطلب الرابع: مصطلحات المفسرين في نقد القراءات.

لقد وظف المفسرون في تعاملهم مع القراءات مصطلحات تدل على ردهم أو تضعيفهم لبعض القراءات سواء كانت هذه القراءات متواترة أم شاذة عند علماء القراءة، وتتفاوت ألفاظ المفسرين في تقديمهم للقراءات فمنهم من يصف القراءة بالشذوذ والضعف ومنهم من يحكم على القارئ بالسهو والغلط وعدم الضبط، ومنهم من يرد القراءة ولا يميزها وكل هذا يرجع إلى نظرة كل مفسر لتلك القراءة وكذا أسلوبه في النقد والتضعيف والذي يختلف من حيث اللين والشدة والقسوة أحياناً، وخصوصاً تجاه بعض الرواة.

ويمكن تصنيف ألفاظ المفسرين في تقديمهم للقراءات إلى قسمين:

الأول: ألفاظ تفيد تضعيف القراءة دون الحكم عليها بالرد، وفيما يلي بعض النماذج التي توضح ذلك:

1. عبارة: "غير حميدة": وقد ورد هذا تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: 59]. حيث قال: «... قرأ ذلك بعض قراء المدينة والكوفة، ولا يحسبن الذين كفروا بالياء في يحسبن وكسر الألف من أنهم⁽³⁾، وهي قراءة غير حميدة لمعنيين أحدهما خروجها من قراءة القراء وشذوذها عنها والآخر بعدها عن فصيح كلام العرب...»⁽⁴⁾، ولا

(1) - ابن تيمية، الفتاوى (13/393-394).

(2) - أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، (6/184)، رقم: 4992.

(3) - قرأ ابن كثير ونافع أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر الكسائي "ولا تحسبن" بالياء وكسر السين، غير عاصم فإنه فتح السين، وقرأ ابن عامر وحمزة "ولأ يحسبن الذين كفروا" بالياء وفتح السين، وكلهم قرأ "إنهم لا يعجزون" بكسر الألف إلا ابن عامر فإنه قرأ "إنهم" بفتح الألف". ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 230.

(4) - الطبري، المصدر السابق، (6/20).

ينبغي أن توصف قراءة متواترة بهذا.

والقراءة التي انتقدها الطبري واعتبرها غير حميدة هي قراءة حمزة وعاصم من رواية حفص وهما من القراء السبع، ووجه اعتراضه عليها أنّها خالفت قراءة الجمهور وبعدت عن الفصاحة في نظره.

2. عبارة: "وهي ضعيفة": وجاء ذلك في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم:22]. إذ قال: «وقرئ بمصرخي بكسر الياء، وهي ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول»⁽¹⁾.

واستعمل الزمخشري عبارة مقاربة لها وهي "وليست بقوية" وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبأ: 09]. إذ قال: «وقرأ الكسائي: يخسف بهم بالإدغام»⁽²⁾، وليست بقوية»⁽³⁾، ولم يعلل الزمخشري بسبب ضعف هذه القراءة والراجح أنّها خالفت بعض القواعد اللغوية المعروفة، وهي أن حرف الفاء في "نخسف" من الحروف الخمسة التي يُدغم فيها ما جاورها ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي حروف: "ضم شفر" فالأوجه بياها⁽⁴⁾.

ووصف أبو حيان قراءة أبو عمرو بأنها ضعيفة وذلك في قوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: 14]. إذ قال: «... وأدغم أبو عمرو وفي الإدغام الكبير ثاء والحرث في ذال ذلك واستضعف لصحة الساكن قبل الثاء»⁽⁵⁾.

3. عبارة: "وهي شاذة": ورد مثل ذلك في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [البقرة: 104]. إذ قال: «... وفي مصحف ابن مسعود "راعونا"⁽⁶⁾، وهي شاذة ووجهها أنهم كانوا يخاطبون النبي ﷺ كما تخاطب الجماعة يظهرون بذلك إكباره وهم يريدون في الباطن فاعولاً من الرعونة»⁽⁷⁾، وكلمة شاذة هنا تؤدي المعنى الصحيح للفظة عند القراء إذ خالفت هذه القراءة رسم

(1) - الزمخشري، المصدر السابق، (374/2).

(2) - قرأ باقي القراء بإظهار الفاء عند الباء، ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص372.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (570/3).

(4) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (1/386-387).

(5) - المصدر السابق (398/2).

(6) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 24.

(7) - ابن عطية، المحرر الوجيز (1/189).

المصحف، فاعتبرت شاذة.

4. عبارة: "ليس بسديد": ومن ذلك ما ورد في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 01]، قال الزمخشري: «... وقرئ والأرحام بالحركات الثلاث فالنصب على وجهين: إما على واتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا وينصره قراءة ابن مسعود تسألون به وبالأرحام، والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد»⁽¹⁾، وسيأتي التفصيل في هذه القراءة في المبحث الثاني.

5. عبارة: "وذلك رديء": ومثاله ما جاء في تفسير ابن عطية لقوله تعالى ﴿الم ، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 1-2]. حيث يقول: «... وقرأ أبو جعفر الرؤاسي⁽²⁾، وأبو حيوة⁽³⁾ بكسر الميم للالتقاء وذلك رديء، لأنّ الياء تمنع من ذلك والصواب الفتح قراءة جمهور الناس»⁽⁴⁾. وتعتبر قراءة الكسر في "الم" قراءة شاذة من حيث الرواية وكذا اللغة العربية لذلك انتقدها ابن عطية ووصفها بالرداءة.

6. عبارة: "وهي مستكرهة": وقد وردت هذه العبارة في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوْنها عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: 07]. إذ يقول: «وقرئ: لتروُن بالهمز⁽⁵⁾، وهي مستكرهة، فإن قلت: لم استكرهت والواو مضمومة قبلها همزة قياس مطرد؟ قلت: ذاك في الواو التي ضمتها لازمة وهذه عارضة لالتقاء الساكنين»⁽⁶⁾.

ويصرح الزمخشري هنا بسبب كراهة هذه القراءة أنّها جاءت علي غير قياس العربية وهو أنّ

(1) - الزمخشري، المرجع السابق (462/1).

(2) - هو محمد بلحسن أبو جعفر الرؤاسي النحوي، روى القراءة عن أبي عمرو، وله اختيار في القراءة، توفي سنة 187هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (2/116-117). السيوطي، بغية الوعاة، ص33-34.

(3) - هو شريح بن يزيد الحضرمي أبو حيوة، له اختيار شاذ في القراءة، توفي سنة 202هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (325/1).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (397/1).

(5) - رويت قراءة "لَتَرُوُن" عن أبي عمرو والحسن، ينظر: ابن خالويه، المصدر السابق، ص 263.

(6) - الزمخشري، المصدر السابق (792/4).

الواو لا تهمز لأن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين.

- الثاني: ألفاظ تفيد رد القراءة وإنكارها، وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبين ذلك.

1. عبارة: "وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها": وتكثر هذه العبارة عند الإمام الطبري⁽¹⁾. حيث ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَفِيهِ يُعْصِرُونَ﴾ [يوسف: 49]، قال الطبري: «... وقرأه بعضهم، (وفيه يُعْصِرُونَ) بمعنى يمطرون (أي بالياء والبناء للمفعول) وهذه القراءة لا أستجيز القراءة بها لخلافها ما عليه قراءة الأمصار»⁽²⁾.

لم يجز الطبري قراءة "يُعْصِرُونَ" بالياء وبالبناء للمجهول وهي قراءة شاذة نسبت إلى عيسى⁽³⁾ والأعرج⁽⁴⁾ (5).

ومثل العبارة السالفة الذكر قول الطبري "فغير جائز عندي في القراءة" وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37]. فذكر الطبري القراءات في هذه الآية مع توجيهها من حيث العربية ثم قال: "...فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقى الكلمات لإجماع الحجة في القراءة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات..."⁽⁶⁾.

وفي هذا المثال يتضح أنّ الطبري لا يجيز أيضاً قراءة صحيحة متواترة وهي قراءة ابن كثير (بنصب آدم ورفع كلمات)⁽⁷⁾، وذلك لمقاييس اعتمدها الطبري في قبول بعض القراءات أو ردها من

(1) - ينظر مثلاً: (102-101/2)، (36/6)، (189/10).

(2) - الطبري، المصدر السابق (196/13) ط م.

(3) - هو عيسى بن عمر الهمداني أبو عمر القارئ الكوفي، قرأ عن عاصم بن أبي النجود وطلحة بن مصرف، وقرأ الكسائي وغيره، توفي سنة 156هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (120-119/1). ابن الجزري، غاية النهاية، (613/1).

(4) - هو حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي القارئ، اخذ القراءة عن مجاهد وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وغيره، توفي سنة 130هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (265/1). الذهبي، معرفة القراء، (97/1-98).

(5) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 104.

(6) - الطبري، المصدر السابق (580/1)، ط م.

(7) - ابن مجاهد، السبعة، ص 115.

خالها.

2. لفظ "الحن"⁽¹⁾: ويدل هذا اللفظ على رد القراءة وعدم جوازها عند المفسر من ذلك ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ [البقرة: 148]. قال أبو جعفر: «... وقد ذكر عن بعضهم أنه قرأ ذلك و"لكلّ وجهه" بترك التنوين والإضافة وذلك لحن ولا تجوز القراءة به لأنّ ذلك إذا قرئ كذلك كان الخبر غير تام وكان كلاماً لا معنى له ...»⁽²⁾.

والقراءة التي لحنها الطبري تعتبر قراءة شاذة نسبها ابن خالويه لابن عباس⁽³⁾.

واستعمل الزمخشري هذه اللفظة "لحن" في وصف صاحب تلك القراءة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 06].

قال الزمخشري: «... فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حده...»⁽⁴⁾.

وقراءة إبدال الهمزة الثانية من "أُنذِرْتَهُمْ" ألفاً قراءة صحيحة رويت عن الإمام ورش⁽⁵⁾. فلا مجال إلى ردّها أو تلحين قارئها لاعتبارات لغوية دون النظر إلى صحة الرواية والنقل.

3. لفظ "خطأ": ومّن استعمل هذا اللفظ ومشتقاته الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِيغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]. حيث قال: «قرئ "فيغفر، ويعذب"»⁽⁶⁾ مجزومين عطفاً على جواب الشرط ومرفوعين على فهو يغفر، ويعذب فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين، لأنّه يلحن

(1) - يطلق اللحن في اللغة على ست معان وهي: الخطأ في الإعراب، اللغة، الغناء، الفطنة، التعريض، المعنى، والمقصود باللحن هنا: الخطأ ومجانبة الصواب في الكلام، ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، (381/13).

(2) - الطبري، المصدر السابق (18/2).

(3) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 26.

(4) - الزمخشري، المصدر السابق (48/1).

(5) - أبو عمرو الداني، التيسر، ص 26.

(6) - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، "فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء" جزماً، وقرأ عاصم وابن عامر "فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"، رفعاً، وينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 151.

وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم...»⁽¹⁾.

ويلاحظ على قول الزمخشري أنه عادة ما ينسب الخطأ والوهم إلى من نقل تلك القراءة من الرواة⁽²⁾. كما جاء في هذا المثال ولكنّ أساس ردّه للقراءة لا يرجع إلى سند القراءة حتّى يسلم له الأمر. بل إلى عدم موافقتها لبعض القواعد اللغوية والنحوية في نظره.

4. عبارة "وقد استرذلت" وهي عبارة شديدة وقاسية وصف بها الزمخشري قراءة متواترة وهي قراءة "وأزنا" بإسكان الراء⁽³⁾، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: 126]. قال الزمخشري: «... وقرئ: وأزنا بسكون الراء قياساً على فخذ، فخذ، وقد استرذلت لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها (أرئنا) فإسقاطها إجحاف»⁽⁴⁾.

ووصف الزمخشري قراءة شاذة بعبارة مشابهة لها وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: 126]. إذ قال الزمخشري: «... وقرأ ابن محيصن: فأطره بإدغام الضاد في الطاء كما قالوا: إطحج ... وهي لغة مردولة»⁽⁵⁾.

5. عبارة: "وهي قراءة مردودة": جاءت هذه العبارة في تفسير ابن عطية، حيث حكم بها على قراءة شاذة وذلك في قوله تعالى: ﴿مُدَبِّدِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: 143].

قال ابن عطية: «... وقرأ الحسن بن أبي الحسن "مُدَبِّدِينَ"⁽⁶⁾ بفتح الميم والذالين وهي قراءة مردودة»⁽⁷⁾.

وقريباً من هذه العبارة جاء قول ابن عطية: "ويردّ عندي هذه القراءة" وذلك عند حديثه عن

(1) - الزمخشري، المصدر السابق (330/1).

(2) - ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، (48/1)، (251/2).

(3) - قرأ ابن كثير ويعقوب، ورواية عن أبي عمرو "أرنا" بسكون الراء، وقرأ الباقون بكسر الراء، ينظر: ابن الجزري، النشر (222/2).

(4) - الزمخشري، المصدر السابق، (188/1).

(5) - المصدر نفسه، (186/1).

(6) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 55.

(7) - ابن عطية، المصدر السابق (127/2).

قراءة متواترة للإمام حمزة "والأرحام" بالخفض⁽¹⁾، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 01].

ويلاحظ من خلال الأمثلة التي سبقت أن أغلب القراءات التي انتقدت كانت شاذة من حيث الرواية، أما بالنسبة للقراءات المتواترة فلا ينبغي أن نسلّم لكل عبارة نقد أو إنكار لقراءة ثبتت صحتها، فلا بد من التحري في المسألة وكذا معرفة المعايير والأسس التي اعتمدها المفسرون في تقديمهم للقراءات سواء كانت متواترة أم شاذة.

المبحث الثاني: أسس نقد القراءات عند المفسرين

تمهيد:

لقد توسع المفسرون في تقديمهم للقراءات ليشمل جوانب متعددة بحيث لم يقتصر هذا النقد على سند القراءة ورسم المصحف بل تعداه ليشمل جانب المعنى واللغة التي تعد عند القراء شرطاً وقائماً لقبول القراءة، فالقراءة الصحيحة والمتواترة لا بد أن تكون موافقة لأحد أوجه اللغة العربية صحيحة المعنى.

لذا تعين علينا البحث في تلك المعايير والأسس التي استند عليها المفسرون في تقديمهم للقراءات ومدى صحة مسلكهم في ذلك.

المطلب الأول: نقد القراءة من حيث (السند) الرواية:

إنّ المفسرين بعد عصر ابن مجاهد لم يتعرضوا كثيراً لمناقشة القراءة من حيث السند لأن القراءات في ذلك العهد قد استقر أمرها وتميز متواترها من شاذها وصحيحها من ضعيفها، غير أنّ هذا لم يمنع بعض المفسرين من نقد بعض القراءات المتواترة التي انفرد بها أحد القراء العشر، أو خالفت بعض المقاييس اللغوية في نظرهم.

وكان الإمام الطبري من أوائل المفسرين الذين ردوا وضعفوا بعض القراءات التي انفرد القارئ بها وهو أمر مبني على منهجه في قبول القراءة إذ يعد من أصحاب الاختيار في القراءة، فهو لا يرى اختيار وقبول القراءة التي تخالف ما عليه جمهور القراء، أو أغلب القراء، وقد وردت له عدّة نصوص

(1) - المصدر نفسه، (5/2).

تدل على ذلك منها:

ما جاء في نقده لقراءة "ويُهْلِكُ" برفع الكاف⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: 205]. حيث قال: «وذلك قراءة عندي غير جائزة وإن كان لها مخرج في العربية لمخالفتها لما عليه الحجة مجمعة من القراءة في ذلك قراءة "ويُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ" وأن ذلك في قراءة أبي بن كعب ومصحفه فيما ذكرنا "ليفسد فيها وليهلك الحرث والنسل" وذلك من أدل الدليل على تصحيح قراءة من قرأ ذلك "ويهلك" بالنصب عطفاً على (ليفسد فيها)»⁽²⁾.

فاستند هنا الطبري على إجماع القراء في نقده لقراءة شاذة "ويهلك" مع أنّ لها توجيهاً في العربية مما يدل على تمسكه بالرواية المستفيضة على الشاذة.

- وفي موضع آخر يعلل الطبري لعدم تسليمه بالقراءة المنفردة ولو صدرت على أحد القراء السبع في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَقَّحْ أَدَمُ مِنْ رِيٍّ كَهْمَتِ﴾ [البقرة: 37]. إذ يقول: «... فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع "آدم" على أنه المتلقي للكلمات لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيهه التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ»⁽³⁾.

وهنا يظهر جلياً أن الطبري لا يقبل من القراءة إلا ما كان مستفيضاً بحيث يقرأ به أكثر من واحد لأنّ الواحد عنده معرض للسهو والخطأ، وقد أثار القراء هذه المسألة وناقشوها بما يزيل الإشكال والغموض عنها، حيث قال ابن الجزري عن القراءة التي انفردت: «أثما نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً وإلا فكل أهل بلده كانوا يقرؤونها أخذوها أمّا عن أمم ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافق على ذلك أحد بل كانوا يتجنبونها ويأمرون باجتنابها»⁽⁴⁾. كما أن العدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول قطع به وحصل به العلم⁽⁵⁾.

(1) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 30.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (587/3)، ط م.

(3) - المصدر نفسه، (580/1)، ط م.

(4) - ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 207.

(5) - المصدر نفسه، ص 19.

وقال الصفاقسي⁽¹⁾: «ولا يقدر في ثبوت التواتر اختلاف القراء فقد تواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر ولذا لم يجب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده وإن هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده»⁽²⁾.
ويمكن حمل قول الطبري في تضعيفه لبعض القراءات المنفردة بأنها لم تبلغه على وجه التواتر، فقد يتواتر الخبر عند قوم دون آخرين⁽³⁾.

ومما انتقده المفسرون من السند أيضاً راوي القراءة فقد وهن وضعف البعض منهم من جهة الضبط والدارية ونجد هذا الأمر بارزاً في تفسير الزمخشري، ومما يدل على ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: 176].

قال الزمخشري: «قرئ أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها وبالجر على الإضافة وهو الوجه⁽⁴⁾، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي (سورة: ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه»⁽⁵⁾.

والصواب أن قراءة "ليكة" بالنصب قراءة متواترة قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر، وليست توهم قاد إليه المصحف كما زعم الزمخشري فالقراءة تؤخذ عن طريق الرواية والسماع لا عن طريق المصحف وإن كان المصحف شرط احترازي في قبول القراءة فليس هو الأساس بل صحة الرواية وتواترها هو الذي يقوم في المقام الأول.

(1) - هو علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرر من فقهاء المالكية، ولد سنة 1053هـ، من أهل صفاقس، رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق، فأخذ عن علماء كثيرين وعاد إلى صفاقس، فصنف كتباً منها "غيث النفع في القراءات السبع"، توفي سنة 1118هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، (5/14).

(2) - سيدي علي النوري الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، بهامش سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح البغدادي، ت: علي محمد الضبايع، (د ب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ-1981م)، ص 17-18.
(3) - السخاوي، جمال القراء (1/235).

(4) - قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «أصحاب ليكة» هنا وفي (ص: 13) بغير همز والهاء مفتوحة ولا ألف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو «أصحاب لئكة» فيهما بالهمز والألف وكسر الهاء. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 342.

(5) - الزمخشري، المصدر السابق، (3/332).

وقد علل الزمخشري وهم وخطأ بعض الرواة بقلة معرفتهم وإحاطتهم باللغة العربية وفي ذلك يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]. حيث قال: «... ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً ورواية عن أبي عمرو مخطئ مرتين لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو»⁽¹⁾.

ولا ينبغي أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا لأن مسألة الإدغام هنا مسألة تختلف فيها النحويون بين مجيز ومانع لها ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله النحويون⁽²⁾. كما أن القراءة ثبتت صحتها بالنقل المتواتر⁽³⁾.

«وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محذور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو فإنّ العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته...»⁽⁴⁾.

«ولعل الزمخشري في موقفه من القراء تأثر ببعض النحويين الذين يرون أن المقرئين ليس لهم قياسات يزنون بها ما وصل إليهم من القراءات ويعتصمون بها من الزلل»⁽⁵⁾، وصرّح بذلك المازني. حينما وصف الإمام نافع بعدم درايته باللغة العربية⁽⁶⁾، وقال ابن جني في الخصائص «ولم يؤت القوم القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية»⁽⁷⁾.

ونجد أبو شامة وهو من علماء القراءة يشير أيضاً إلى أنّ مخالفة بعض القراءات لقواعد لغوية

(1) - الزمخشري، المصدر السابق، (330/1).

(2) - أبو حيان (360/2-363).

(3) - قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء من «فيغفر، ويعذب»، وقرأ الباقون بجزمهما، وأدغم الدوري عن أبي عمرو الراء في اللام من «فيغفر لمن» بخلاف، والسوسي بلا خلاف. ينظر: ابن الجزري، النشر، (237/2).

(4) - القرطبي (4-2/5).

(5) - ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1 (د ب، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ-1954م)، (311/1).

(6) - ابن جني، المنصف، المصدر السابق، (307/1).

(7) - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ط4 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت)، (74-73/1).

ناجم عن قلة ضبط الرواة حيث يقول: «والجمع بين الساكنين في تاءات البزي وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة "واستطاعوا" ... وخفض "الأرحام" ونصب "كن فيكون"، وضم الملائكة اسجدوا، ونصب "كن فيكون"، وخفض "والأرحام"، ونصب "ليجزى قوما"، والفصل بين المضافين في الأنعام، وغير ذلك ... فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ...»⁽¹⁾، واستدل أبو شامة بقول ابن مجاهد مدعماً به قوله إذ قال: «وأما الآثار التي رويت في الحروف فكالآثار التي رويت في الأحكام منها المجتمع عليه السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه عند الناس المعيب من أخذ به، وإن كان قد روي وحفظ، ومنها ما توهم فيه من رواه، فضيع روايته ونسي سماعه لطول عهده فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه.

وردوا على من حملة، وربما سقطت روايته لذلك بإصراره على لزومه وتركه والانصراف عنه، ولعل كثيراً ممن ترك حديثه واتهم في روايته كانت هذه علته ...»⁽²⁾.

وتبيّن من قول ابن مجاهد، أن أهل القراءة تصدوا لمن توهم في روايته وقوموه وإلا تركوه وانصرفوا عنه، فمسألة الوهم في القراءة غير متروكة للرواة وإن كانت غير مستبعدة عنهم لمسارعة أئمة القراءة لتصحيحها.

وقد ردّ ابن الجزري على أبي شامة بقوله: «وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم فليت شعري أكان الدين قد هان على أهله حتى يجيء شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها، فيسمع منه ويأخذ عنه ويقرأ به في الصلوات وغيرها، ويذكره الأئمة في كتبهم ويقرؤون به ويستفاض ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مصراً على ذلك يكفر ...»⁽³⁾.

غير أنّ عدم ضبط القراء لما يروونه ليس مستبعداً عند العلماء، إذ الثقة الضابط عندهم قد يقل ضبطه وقد يقع له سهو في روايته، ولذا أوجبوا مقارنة روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وافقهم في الأغلب حكم بضبطه، وإن كان كثير المخالفة لهم لم يؤخذ بروايته ولم يحتج

(1) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 378، 390.

(2) - ابن مجاهد، السبعة، ص 22.

(3) - ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 65-66.

بها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: نقد القراءة من حيث رسم المصحف:

لقد اتفق المفسرون على وجوب إتباع رسم المصحف وأنه سنة لا تخالف لذلك قبلوا القراءات الصحيحة المروية التي توافق رسم المصحف كما حملوا القراءات المخالفة له أتمها جاءت على وجه التفسير وقد بينا ذلك فيما سبق⁽²⁾.

ومن هنا جاء نقد المفسرين للقراءات التي تخالف رسم المصحف، ومثال ذلك ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: 280]. حيث يقول: «وقد ذكر في قراءة أبي بن كعب (وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ)⁽³⁾، «وذلك وإن كان في العربية جائزاً فغير جائزة القراءة به عندنا لخلافه خطوط مصاحف المسلمين»⁽⁴⁾.

فقراءة أبي في هذا المثال خالفت رسم المصاحف العثمانية لذلك لم يجوز الإمام الطبري القراءة بها وإن كان لها توجيه لغوي صحيح واعتمد أيضاً الطبري على رسم المصحف في رده لقراءة أبي وابن مسعود في تفسيره قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: 89]. إذ يقول: «... فأما ما روي عن أبي وابن مسعود من قراءتهما "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، فذلك خلاف ما في مصاحفنا، وغير جائز لنا أن نشهد بشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله...»⁽⁵⁾.

ورأي الطبري وغيره من المفسرين في القراءات الشاذة التي خالفت الرسم موافق لأقوال أئمة القراءة ومن بينهم الإمام مكي بن أبي طالب الذي يقول: «... أنّ القراءات التي وافقت خط المصحف هي من السبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خط المصحف أيضاً هو من السبعة إذا صحت روايته، ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف، لكن لا يقرأ به إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف الجتمع عليه...»⁽⁶⁾.

(1) – المسؤل، الشاهد القرائي، ص 101.

(2) – ينظر مبحث، رسم المصحف عند المفسرين.

(3) – ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 37.

(4) – الطبري، المصدر السابق، (56/5-57)، ط م.

(5) – الطبري، المصدر السابق، (89/8)، ط م.

(6) – ابن مكي، الإبانة، ص 43.

فبالرغم من أنّ القراءة قد توافقت اللغة العربية ويصحّ سندها إلا أنّها لا تقبل قراءة إذا خالفت رسم المصحف إذ شذّ سندها بإجماع الصحابة ومن بعدهم على مصحف عثمان رضي الله عنه فكأنّها نسخت بهذا الإجماع.

وانتقد ابن عطية أيضاً قراءة ابن مسعود "ألا يطوف بهما"⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158]. حيث يقول: «... واحتجّ عطاء بما في مصحف ابن مسعود "أن لا يطوف بهما" وهي قراءة خالفت مصاحف الإسلام وقد أنكرتها عائشة -رضي الله عنها-...»⁽²⁾.

ويعتبر إجماع المصاحف على قراءة ما من أسباب قبول المفسر لتلك القراءة. أما إذا خالفت ذلك الإجماع فتعد مردودة وغير جائزة وقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿لَأَهْبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مریم: 19]. يقول الطبري: «وقرأ ذلك أبو عمرو بن العلاء: "ليهب لك غلاماً زكياً" بمعنى: إنّما أنا رسول ربك أرسلني إليك ليهب الله لك غلاماً زكياً. قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك، ما عليه قرأه الأمصار، وهو لأهّب لك بالألف دون الياء، لأنّ ذلك كذلك في مصاحف المسلمين، وعليه قراءة قديمهم وحديثهم، غير أبي عمرو، وغير جائز خلافهم فيما أجمعوا عليه، ولا سائغ لأحد خلاف مصاحفهم»⁽³⁾.

ويتضح في هذا النص أنّ وجه إنكار الطبري لقراءة "لأهّب" بالياء لأنّها تخالف إجماع مصاحف الأمصار، وقد نسب ابن جرير هذه القراءة إلى أبي عمرو البصري وفي الحقيقة لم ينفرد بهذه القراءة أبو عمرو بل شاركه فيها يعقوب الحضرمي وورش وقالون بخلف عنه⁽⁴⁾. فهي إذاً قراءة صحيحة متواترة، وقراءة "لأهّب" تدخل ضمن قاعدة من قواعد الرسم العثماني وهي: ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما، حيث رسمت "لأهّب" بالألف بعد اللام على قراءة الهمز، ولكن تحتل القراءة

(1) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 27.

(2) - ابن عطية، المصدر السابق، (1/230).

(3) - الطبري، المصدر السابق، (8/47).

(4) - ابن الجزري، النشر (2/317).

بالياء إذ رُسمت ياء صغيرة فوق الألف⁽¹⁾.

كما «أن مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء "تسئلني" في الكهف⁽²⁾، وقراءة "وأكون من الصالحين"⁽³⁾، والظاء من "بضنين"⁽⁴⁾ ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة إتباع الرسم ومخالفته»⁽⁵⁾.

فتعتبر مخالفة القراءة للرسم من أسس نقد المفسرين للقراءات لاسيما إذا كانت المخالفة شديدة وانفرد القارئ بتلك القراءة فحينئذ لا مجال لقبولها كقراءة، أما إذا تواتر نقل القراءة أو صحَّ ثبوتها فلا تضرها تلك المخالفة البسيطة ولا يعتد بها إذ الرسم العثماني عنصر مدغم ومتمم لصحة الرواية.

المطلب الثالث: نقد القراءة من حيث اللغة العربية.

إنّ منهج المفسرين في النظر إلى القراءات يعتمد أيضاً على قواعد اللغة العربية والتي ينبغي أن تكون القراءة موافقة لها طبعاً مع صحة ثبوتها وموافقتها للرسم العثماني، ويشترط بعض المفسرين أن تكون القراءة موافقة للشائع المشهور من لغات العرب دون القليل النادر منها وذلك حملاً للقرآن

(1) - علي محمد الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ط1 (مصر: مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، دت)، (ص96).

(2) - سورة الكهف: 70: الآية قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي «فلا تسئلني» ساكنة اللام، وقرأ نافع «فلا تسئلني» مشددة النون، وقرأ ابن عامر «فلا تسئلن» متحركة اللام والنون مكسورة بغير ياء، وقرأ هشام عنه «فلا تسئلني» بتاء مشددة النون. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص290-291.

(3) - سورة المنافقون: الآية 10، قرأ أبو عمرو «وأكون» بواو، وقرأ الباقر «وأكن» جزماً حذف الواو. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص442-443.

(4) - سورة التكويم: الآية 24، قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «بضنين» بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمره «بضنين» بالضاد. ينظر ابن عمرو الداني، التيسير، ص171.

(5) - ابن الجزري، النشر (12/1-13).

الكريم على أفصح اللهجات وأقوى اللغات، وما جاء مخالفاً لذلك من القراءات حكموا عليه بالضعف والشذوذ.

ولم يكن هذا الحكم خاصاً بالقراءات الشاذة فيسلم له بل تعداه ليشمل بعض القراءات التي ثبت تواترها عند أئمة هذا الشأن من القراء، وهو بذلك يحتاج إلى كثير من البحث والتدقيق، ومن المفسرين الذين اشتهروا بنقد القراءات المتواترة: الطبري، والزمخشري، وابن عطية، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

- أولاً: نقد المفسرين لبعض القراءات المتواترة:

1/- في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 01].

لقد تعرضت قراءة "الأرحام" بالخفض وهي قراءة الإمام حمزة⁽¹⁾ للنقد والتضعيف من بعض المفسرين وهذه نصوصهم في ذلك:

قال الطبري: «... وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله: "والأرحام" بالخفض عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله "به"، كأنه أراد: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض. وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر؛ وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والردية في الإعراب منه...» ثم قال: «... والقراءة التي لا أستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب "الأرحام" بمعنى: "واتقوا الأرحام أن تقطعوها"»⁽²⁾.

وقال الزمخشري في عطف الظاهر على المضمرة في قراءة حمزة: «... وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديد الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد وهذا غلامه وغلام زيد...»⁽³⁾.

ورد ابن عطية القراءة صراحة وذلك بعد عرضه لأقوال النحويين في تضعيفها، فقال

(1) - وقرأ باقي القراء «والأرحام» نصبا. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص173.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (346/6)، ط م.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (462/1)

ما نصّه: «... المضمّر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على حرف ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة والوجه الثاني أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها...»⁽¹⁾.

ومجمل تعليل هذا النقد الذي تعرضت له قراءة حمزة من قبل المفسرين ينصب على الجانب النحوي، حيث خالفت هذه القراءة في نظرهم قاعدة نحوية وهي أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وقد بيّن لنا سبب ذلك، الزجاج بقوله: «... فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الجر إلا بإظهار الجار، يستقبح النحويون: مررت به وزيدٍ وبك وزيدٍ إلا مع إظهار الخافض، حتى يقولوا: بك وزيد، فقال بعضهم لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل فكأنه كالتنوين في الاسم فقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه...»⁽²⁾.

وضعف هذه القراءة أيضاً الفراء ولم يجزها إلا في الشعر⁽³⁾ والصواب جوازها أيضاً في القراءة، فالإمام حمزة هو أحد القراء السبع وهو لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله ﷺ مما يوجب القطع بصحة هذه اللغة⁽⁴⁾، فهو لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر⁽⁵⁾.

وقراءة حمزة، أجازها معظم الكوفيين، والحقيقة أننا «لسنا متعبدین بقول نخاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيين، وإنما يعرف ذلك من له استبحارٌ في علم العربية...»⁽⁶⁾.

(1) - ابن عطية، المصدر السابق، (5-4/2).

(2) - أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، (القاهرة: دار الحديث، 1424هـ-2004م)، (6/2).

(3) - الفراء، المصدر السابق، (1-252-253).

(4) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط1 (بيروت: دار الفكر، 1401هـ-1981م)، (219/5).

(5) - أبو حيان، المصدر السابق، (159/3).

(6) - المصدر نفسه (500/3).

«والقراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ، فمن رد ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإنّ العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته» (1).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة عدّة توجيهات غير العطف على الضمير المجرور وهي:

1. أن تكون "الأرحام" مجرورة بحرف الباء المكرر ثم حذف لتقدم ذكره فكأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام وهو أمر جائز في اللغة (2).

2. أن تكون الواو واو قسم أي: اتقوا الله وحقّ الرحم " والله عَجَبٌ أن يقسم بما شاء من مخلوقاته (3)، وخصوصاً الرحم التي لها شأن عظيم عند العرب في الجاهلية والإسلام.

2/ - عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: 137].

قرأ الإمام ابن عامر هذه الآية بضم الزاي من "زَيْن" ورفع "قتل" ونصب "أولادهم" وجرّ "شركائهم" (4). فاعتراض بعض المفسرون على هذا الفصل الذي وقع بين المضاف وهو كلمة "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول به وهو "أولادهم" وذلك مردود في نظر بعض النحاة والمفسرين لأنّ العرب لا تفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ولا يكون ذلك إلا في ضرورة الشعر.

أشار إلى ذلك الطبري فقال: «... وقرأ ذلك بعض قراءة أهل الشام: "وكذلك زَيْن" بضم الزاي (لكثير من المشركين قتل) بالرفع (أولادهم) بالنصب (شركائهم) بالخفض بمعنى وكذلك زَيْن لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرّقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ... والقراءة التي لا أستجيز غيرها" وكذلك زَيْن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " بفتح الزاي من "زين" ونصب "القتل" بوقوع "زين" عليه، وخفض

(1) - القرطبي، المصدر السابق، (4/5).

(2) - الرازي، المصدر السابق، (170/5).

(3) - القرطبي، المصدر السابق، (4-2/5).

(4) - وقرأ الباقون «وكذلك زَيْن» بنصب الزاي "لكثير من المشركين قتل" بنصب اللام "أولادهم" خفضاً، "شركائهم" رفعاً. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 205.

"أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "شركاء" بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل ...»⁽¹⁾.

وقال الزمخشري مؤكداً ما ذهب إليه الطبري: «وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمحاً مردوداً كما سمح وردّ (زجّ القلوص أبي مزادة) فكيف به في الكلام المنشور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمّله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء»⁽²⁾.

ومما يؤخذ على كلام الزمخشري أن في رده على قراءة ابن عامر قسوة في العبارة التي تدل على شدة إنكاره لهذه القراءة لدرجة أنه نفى عنها الرواية وجعل مصدرها رسم المصحف، وهذا أمر مستبعد لأنّ القراءات مصدرها التلقي والسماع ويأتي الرسم العثماني ليحفظ ويثبت تلك القراءات المتواترة.

كما صرح ابن عطية بضعف هذه القراءة في قوله: «... وقرأ ابن عامر "وكذلك زين" بضم الزاي، "قتل" بالرفع، "أولادهم" بنصب الدال "شركائهم" بخفض الشركاء وهي قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل، وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله: أبو حية النميري⁽³⁾ [الوافر]:

كما خُطَّ بكفّ يوماً يهوديُّ يقاربُ أو يزيل⁽⁴⁾.

فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ...»⁽⁵⁾.

(1) - الطبري، المصدر السابق، (577/9)، ط م.

(2) - الزمخشري، المصدر السابق، (54/2).

(3) - هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نوير بن عامر أبو حية شاعر فصيح من أهل البصرة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان يروي عن الفرزدق، توفي سنة 183 هـ. ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص 525.

(4) - ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت: عبد الخالق عزيمة، (بيروت: عالم الكتب دت)، (237/1).

(5) - ابن عطية، المصدر السابق، (350-349/2).

ونلاحظ أن المفسرين تأثروا بموقف بعض النحاة في تقديم هذه القراءة المتواترة وفي مقدمتهم الفراء⁽¹⁾، وكذلك نجد النحاس يقول عن هذه القراءة: «... فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن»⁽²⁾.

وقد أنساق بعض علماء القراءة لتضعيف هذه القراءة استناداً إلى قواعد اللغة فقال عنها: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لا تساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»⁽³⁾.

ويمكن الرد على ما سبق من الأقوال بعدة أمور :

- أحدها: أنّ مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر مسألة خلافية بين النحاة حيث منعها البصريون، ذلك أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فلا يفصل بينهما وأجاز الكوفيون ذلك استناداً لقراءة ابن عامر ولقول الشاعر:

فَرَجَحْتُهَا بِمِرْجَحَةٍ ۖ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ⁽⁴⁾.

والتقدير زَجَّ أَبِي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض⁽⁵⁾.

- والثاني: أنّه ثبت تواتر هذه القراءة فقد قرأ بها الإمام ابن عامر وهو من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنه، كما أنّه عربي صريح من صميم العرب،

(1) - الفراء، معاني القرآن، (1/357-358).

(2) - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1 (بيروت" دار الكتب العلمية، 1421هـ)، (33/2).

(3) - مكّي، الكشف، (2/33-34).

(4) - ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، 1409هـ/1989م)، (4/415).

(5) - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد عبد الحميد، (دب: دار الفكر، دت)، (2/227-228).

فكلامه حجة وقوله دليل، لأنه كان قبل وجود اللحن، وقرأ ذلك إتباعاً لما في مصحف عثمان
الجمع على اتباعه⁽¹⁾. قال ابن مالك⁽²⁾:

وعمدتي قراءة ابن عامر
وكم لها من عضدٍ وناصر⁽³⁾.

- **والثالث:** أنه روي عن النبي ﷺ قوله: [فهل أنتم تاركوا لي صاحبي]⁽⁴⁾. ففصل بالجار والمجرور
بين اسم الفاعل ومفعول له، ولا شك أن النبي -ﷺ- هو أفصح من نطق بالضاد.

3- ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ
قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم: 22].

قرأ الإمام حمزة "بمصرخي" بكسر الياء وقرأها الباقون بالفتح⁽⁵⁾، وقد ضعف بعض المفسرين
قراءة حمزة لأنها جاءت بالكسر وهذا في نظرهم مخالف لقاعدة لغوية وهي أن ياء الإضافة لا تحرك
إلا بالفتح، فلا يجوز أن تكسر بأي حالٍ من الأحوال سواء كان ما قبلها ساكن أو متحرك، ويصرح
الزمخشري «بذلك في قوله: "وقرى بمصرخي" بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها بيت مجهول.

قَالَ لَهَا يَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيٌّ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ⁽⁶⁾.

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين

(1) - ابن الجزري، النشر، (263/2-265).

(2) - محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله، إمام النحاة وحافظ اللغة، وكان عالماً
بالقراءات وعلماً، أخذ عن ثابت بن حيان، وأبي علي الشلوين، وابن يعيش الحلبي وغيرهم، له تصانيف عدة، منها:
التسهيل، والعمدة، والألفية في النحو، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية: (2/159)،
والسيوطي، بغية الوعاة: (1/130).

(3) - محمد بن عبد الله ابن مالك، أبو عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي (السعودية: جامعة
أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دت)، (2/979).

(4) - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: فضائل أبي بكر بعد النبي ﷺ، (5/67-68)، رقم: 161،
ونص الحديث: «الله بعثني إليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق، وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركوا لي صاحبي
مرتين، فما أؤذي بعدها».

(5) - أبو عمرو الداني، التيسير، ص102.

(6) - البيت ليس مجهول بل نسب للأغلب العجلي، والشاهد هو: في "كسر فيها ياء الإضافة، ينظر: أبو حيان، البحر
(5/419)، البغدادي، الخزانة، (4/430).

ولكنه غير صحيح لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو: عصاي فما بالها وقبلها ياء. فإنّ قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنّها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات»⁽¹⁾.

وقول الزمخشري هذا يوهم بأنّ قراءة حمزة أخذت عن طريق القياس اللغوي وليس بالسمع وهو أمر مرفوض عند العلماء إذ القراءة مصدرها التلقي والرواية ولا مجال للقياس فيها. وفي هذا يقول الإمام الشاطبي:

وما لقياسٍ في القراءة مدخلٌ فدُونك ما فيه الرضا مُتَكفِّلاً⁽²⁾.

وفي قراءة حمزة أيضاً أورد ابن عطية أقوال المنتقدين لهذه القراءة من النحويين وكذا المدافعين عنها دون بيان موقفه من المسألة⁽³⁾.

ومن النحويين الذين ردّوا قراءة حمزة الفراء حيث يقول: «وقد خفض الياء من قوله "بمصرخي" الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعاً... ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظنّ أنّ الباء في "بمصرخي" خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»⁽⁴⁾.

والفراء هنا يعلل لتضعيف النحاة لهذه القراءة بكونها من وهم القراء وكأنّه يشير إلى أنّ النحاة أضبط من القراء وأعرف لهذا الأمر وقد سبق أن بيّنا هذا الموقف من بعض المفسرين والنحاة⁽⁵⁾.

أما الزجاج فقد هاجم هذه القراءة بشدّة حيث يقول: «وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن

(1) - الزمخشري، المصدر السابق، (551/2).

(2) - القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، حرز الأمايي ووجه التهاني في القراءات السبع، ت: محمد تميم الزعبي، ط4 (دت، مكتبة دار الهدى، ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1426هـ-2005م)، ص29.

(3) - ابن عطية، المصدر السابق، (334/3).

(4) - الفراء، المصدر السابق، (76-75/2).

(5) - ينظر: مبحث أسس نقد القراءات عند المفسرين، المطلب الأول، ص

قبلها ساكن حركت إلى الفتح...»⁽¹⁾.

وطعن في هذه القراءة المبرد بقوله: «لو صليت خلف إمام يقرأ "وما أنتم بمصرخي" واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" لأخذت نعلي ومضيت»⁽²⁾.

ولا شك أن في هذا مبالغة وقسوة شديدة في رد قراءة متواترة للإمام حمزة أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءتهم بالقبول والتسليم، وهي مع ذلك لها عدّة توجيهات لغوية صحيحة منها:

1. أنّ الياء الأولى في "بمصرخي" هي ياء الجمع جرت مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ودخلت ياء الإضافة الساكنة عليها فحركت بالكسر، لأنّ الأصل في التقاء الساكنين هو الكسر⁽³⁾.

2. أنّ ياء الإضافة تشبه هاء الضمير في جواز أن توصل بواو إذا كانت مضمومة وبياء إذا كانت مكسورة، وقراءة حمزة وصلت ياء الإضافة فيها بياء مدّية، فكسرت ياء الإضافة ثم حذف الياء المدية لدلالة الكسرة عليها في ياء الإضافة وهي لغة بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء⁽⁴⁾، ولغات العرب كثيرة لا يتيسر الإحاطة بها ولذلك نجد من العلماء من أنكر بعض القراءات المتواترة التي لا يظهر وجهها في اللغة العربية⁽⁵⁾.

وقد لاحظت من خلال الأمثلة الثلاثة السابقة أنّ القراءات التي انتقدت من حيث اللغة، انفرد القارئ بروايتها، وكان أساس النقد عند المفسرين كان موجهًا للرواية وليس الأمر كذلك لأنّ أئمة القراءة لا تعدّ ذلك انفرادًا حيث أن نسبة القراءة إلى أولئك القراء هي نسبة اشتهار وملازمة وضبط وإلا فأهل كل البلد قد رروا تلك القراءة⁽⁶⁾.

(1) - الزجاج، المصدر السابق، (130/3).

(2) - القرطبي، المصدر السابق، (3/5).

(3) - ابن الجزري، النشر (299/2).

(4) - مكّي، الكشف (137/2)، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ت: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، ط2 (دمشق: دار المأمون للتراث، 1413هـ-1993م)، (29/5).

(5) - طاهر الجزائري، المصدر السابق، ص111.

(6) - ابن الجزري، النشر (52/1).

ويرجع أيضا سبب نقد المفسرين لتلك القراءات لأنها خالفت منهجهم في اختيار الفصح والشائع من الألفاظ، إذ تكرر عندهم نفي الفصاحة عن قراءة حمزة في المثال الأول، وعن قراءة عاصم في المثال الثاني، وقد أشار الطبري إلى ذلك في تفسيره حيث قال: «وأحق اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم»⁽¹⁾.

والمراد بالفصاحة عندهم أن يكثر ويستفيض استعمال تلك اللغة التي وردت بها القراءة على السنة الفصحاء من العرب⁽²⁾، وأن تجري على قوانين اللغة ومقاييس النحو، وتكون سليمة من تنافر الحروف وتعقيد الكلام⁽³⁾.

واجتمعت هذه الصفات في لغة قريش إذ قيل أنها أفصح لغات العرب وهي «مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلاتقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب»⁽⁴⁾، وقد نزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب ثم أباح للعرب أن يقرئوه بما تيسر من لغاتهم ولهجاتهم على اختلافها حتى يجنبهم مشقة الانتقال من لغتهم التي تعودوا عليها إلى لغة أخرى⁽⁵⁾.

فرما دعائهم هذا الأمر إلى ترك الإسلام والقرآن والإعراض عنه بسبب المشقة، ولكن لا يتصور أن الأمر متروك لاجتهادهم الشخصي في أن يقرؤوا كل قراءة بما تيسر لهم من اللغات بل ينبغي تتبع ما جاء به النبي ﷺ من القراءات لأن مسألة القراءات توقيفه، وعمومًا فلغات القرآن الكريم فيها الفصح والأفصح فلا ينبغي رد الفصح لوجود الأفصح لأن كل ذلك من تيسره ﷺ وتوسعته على الناس⁽⁶⁾، ويؤكد هذا ابن مجاهد بقوله: «ما روى من الآثار في حروف القرآن منها المعرب السائر الواضح ومنها المعرب الواضح غير السائر ومنها اللغة الشاذة القليلة ومنها الضعيف

(1) - الطبري، المصدر السابق، (27/24).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق، (421/2-422).

(3) - أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، ط2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ)، ص 416.

(4) - السيوطي، المزهرة (210/1).

(5) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 95.

(6) - أبو حيان، البحر، (523/8).

المعنى في الإعراب غير أنه قد قرئ به ومنها ما توهم فيه فغلط به فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا الأيسر ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم التحير⁽¹⁾ وبكل قد جاءت الآثار في القراءات»⁽²⁾.

والمراد بالمعرب السائر الواضح أي الفصيح الشائع، وأما المعرب الواضح غير السائر هو الكلام العربي قليل الدوران على الألسنة، واللغة الشاذة القليلة هي اللغة المخالفة للقياس اللغوي فهذه تحفظ ولا يقاس عليها⁽³⁾.

وأما ما كان من لحن جلي أو خفي فلا بد لأنه سيكشف ويرد من قبل أئمة القراءة وعلمائها لأن الله تكفل بحفظ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة عن طريق علماء الأمة وحفاظها.

4/ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف/111] .

اختلف القراء في لفظ ﴿أَرْجِهْ﴾ فقرأه ابن كثير وهشام⁽⁴⁾ بهمزة ساكنة ويصلان الهاء بواو في الوصل، وكذلك قرأه أبو عمر، غير أنه يضمّ الهاء ولا يصلها بواو، وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة وبكسر الهاء، من غير أن يصلها بياء، وكذلك قرأ قالون، غير أنه لم يهمز، وقرأ ورش والكسائي بغير همز، ويصلان الهاء بياء في الوصل، وقرأ حمزة وعاصم بإسكان الهاء من غير همز⁽⁵⁾.

وقد انتقدت هذه القراءة الأخيرة ﴿أَرْجِهْ﴾ من قبل بعض اللغويين والمفسرين من حيث أنها جاءت على غير قياس العربية في الفصاحة والشهرة ولذلك لم يجز الزجاج تسكين هاء الضمير في

(1) - النَّحْرُ والنَّحْرِيُّ: الحاذق الماهر العاقل المحرّب، وهو الرجل الفطن البصير بكل شيء. ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، (197/5).

(2) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 49.

(3) - عبد العلي المسؤول، الشاهد القرائي، ص 100-191.

(4) - هو هشام بن عمار ابن نصير ابن ميسرة أبو الوليد السلمي، ويقال الظفري، الدمشقي، شيخ اهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم، ومقرئهم ومحدثهم، ولد سنة 153هـ، وقرأ القرآن على عراك بن خالد، وأيوب بن تميم وغيرهما، وسمع من مالك بن أنس ومسلم بن خالد وغيرهما، وقرأ عليه أبو عبيد مع تقدمه وأحمد بن يزيد الحلواني وغيره، وحدث عنه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب، توفي رحمه الله سنة 245هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (195/1-198).

(5) - مكّي، الكشف (49/2-50).

الوصل لأنها وقعت اسما، ورأى أنّ تحريك الهاء أكثر وأجود في اللغة. (1)

وينتسب الزجاج إلى المدرسة البصرية.

وكذلك لم تكن قراءة الإسكان موضع تفضيل عند الطبري لذلك عدّها أقلّ فصاحة وشهرة من قراءة ﴿أَرْجِهَ﴾ بجزّ الهاء، حيث قال: «...وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب، وذلك ترك الهمز وجزّ الهاء وإن كانت الأخرى جائزة غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب». (2)

واعتبر مكّي ابن أبي طالب إسكان الهاء أضعف القراءات في كلمة ﴿أَرْجِهَ﴾ واختار قراءة ترك الهمز وصلة الهاء بياء مع انه وجّه قراءة الإسكان من حيث اللغة فقال: «ومن أسكن الهاء فعلى نيّة الوقف عليها، أو على توهم أنّها لام الفعل، فأسكن للبناء أو للجزم، وكل هذا في إسكان الهاء ضعيف...والاختيار ترك الهمز وصلة الهاء بياء، لأنك إذا لم تهمز تحرك ما قبل الهاء، فلا تقدر فيه اجتماع ساكنين». (3)

أما القرطبي فقد لحن قراءة الإسكان ولم يجزها إلا في الشاذ من الشعر، مع أنه ليس من عادته انتقاد القراءة المتواترة، وكأنه انساق إلى إنكار نحة البصرة لهذه القراءة، حيث قال القرطبي بعد توجيهه للقراءات في هذه الكلمة: «...وإسكانها لحن لا يجوز إلا في شذوذ من الشعر». (4)

والراجح في المسألة أنه لا يمكن إنكار هذه القراءة المتواترة التي ثبتت عن مجموعة من القراء السبعة المشهورين بدعوى مخالفة أحد أوجه اللغة العربية، مع أنه قد ثبت توجيهها لغويا عند علماء آخرين منهم، الفراء وهو من أئمة المدرسة الكوفية حيث استشهد بهذه القراءة بشواهد من الشعر العربي الفصيح، وأجاز تسكين هاء الضمير فقال: «وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكتّى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها...وكذلك بهاء التأنيث فيقولون: «هذه طلحةٌ قد أقبلت، جزم». (5)

(1) - الزجاج، معاني القرآن (296/2).

(2) - الطبري، المصدر السابق، (12/6).

(3) - مكّي، المصدر السابق، (50/2).

(4) - القرطبي، المصدر السابق، (257/7).

(5) - الفراء، معاني القرآن (388/1).

ومن المفسرين الذين صرحوا أيضا بموافقة قراءة الإسكان لأحد أوجه لغات العرب ابن عطية، حيث يقول: «...وروى أبان⁽¹⁾ عن عاصم "أرجه" بسكون الهاء، وهي لغة تقف على هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها...». (2)

5/ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [البقرة: 34]

وردت في هذه الآية قراءتان، الأولى وهي قراءة الجمهور، وذلك بجر التاء في "للملائكة" والثانية: قراءة أبي جعفر، وهي بضم التاء في "الملائكة"⁽³⁾.

وقد تعرضت قراءة أبي جعفر للنقد والمناقشة من قبل بعض اللغويين والمفسرين، وذلك لأنها خالفت في نظرهم قاعدة لغوية تتمثل في نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها، وهو "التاء" في الملائكة، وأن "الملائكة" في موضع جر، فلا ينبغي أن تُضم بحركة الهمزة الوصلية التي تسقط أصلاً في الوصل، ولا تثبت، ويشترط في النقل أن يكون لحرف ساكن وليس متحرك، ولذلك لم يجزها البصريون، وأجاز الكوفيون ذلك النقل لحركة الهمزة، محتجين بقراءة أبي جعفر الذي يعتبر من أئمة القراء العشر⁽⁴⁾.

وقد ضعف هذه القراءة من اللغويين الزجاج، وابن جني، ومن المفسرين الزمخشري وابن عطية، وفيما يلي عرض لنصوصهم في ذلك:

أ- غلط الزجاج صراحة أبا جعفر في هذه القراءة، بالرغم من توجيهه لها من حيث اللغة، وتركيبته لأبي جعفر، حيث قال عنه: «وقرأ أبو جعفر المدني "للملائكة اسجدوا" بالضم، وأبو جعفر من أهل المدينة وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف، لأنّ الملائكة في موضع خفض فلا يجوز أن يُرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التأنيث بألف الوصل، لأنك إذا ابتدأت قلت

(1) - هو أبان بن يزيد بن أحمد أبو يزيد البصري العطار النحوي، ثقة صالح، قرأ على عاصم، وروى الحروف عن قتادة بن دعامة، روى القراءة عنه بكار بن عبد الله العودي، وحرّمى بن عمارة وغيرهما، توفي بعد المائة بسنين. ينظر: ابن الجزري غاية النهاية، (4/1).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق (438/2).

(3) - البنا الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر (175).

(4) - الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (741/2-744).

"أسجدوا" وليس ينبغي أن يُقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»⁽¹⁾.

ب- وضعف ابن جني هذه القراءة وعلل ذلك لغويا فقال: «هذا ضعيف عندنا جدا، وذلك أن "الملائكة" في موضع جر، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من "أسجدوا" لسقوط الهمزة أصلا إذا كانت وصلا، وهذا إنما يجوز إذا كان قبل الهمزة حرف ساكن صحيح نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ آخُرُجُ﴾ [يوسف: 31]، وادخل ادخل، فضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج، فأما ما قبل همزته هذه متحرك -ولا سيما حركة إعراب- فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قل للرجل ادخل، ولا: قل للمرأة اخلي، لأن حركة الإعراب لا تستهلك الحركة الإتياع إلا على لغة ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: "الحمد لله" بكسر الدال...»⁽²⁾.

فمع أن ابن جني نسب هذه القراءة لإحدى لغات العرب، إلا أنه ضعف تلك اللغة تمسكا منه بقواعد المدرسة البصرية التي لا ترى القياس على النادر، والقليل من لغات العرب، بعكس المدرسة الكوفية التي تتوسع في تعديد قواعدها حتى من الشاذ، أو القليل من كلام العرب وأشعارهم⁽³⁾.

ج- ولم يجوز الزمخشري أيضا قراءة أبي جعفر للاعتبارات اللغوية التي ذكرناها آنفا، فقال: «لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم "الحمد لله"»⁽⁴⁾.

وهذا النص منقول بحرفيته من ابن جني، ولم يشر الزمخشري إلى نسبه لموافقته له وكأنه صار قوله.

د- وكذلك نقل ابن عطية تضعيف بعض اللغويين لهذه القراءة دون إبداء رد أو تعقيب على ذلك، مما يدل على ارتضائه لأقوالهم وتقبله لها، حيث قال: «وقرأ أبو جعفر ابن القعقاع "للملائكة أسجدوا" برفع تاء الملائكة اتبعا لضمة ثالث المستقبل، قال أبو علي: «وهذا خطأ»، وقال الزجاج: أبو جعفر من رؤساء القراءة ولكنه غلط في هذا. قال أبو الفتح: لأن الملائكة في موضع جر، فالتاء

(1) - الزجاج، المصدر السابق (104/1).

(2) - ابن جني، المحتسب (153/1).

(3) - إبراهيم رفيده، المصدر السابق (336/1).

(4) - الزمخشري، المصدر السابق (127/1).

مكسورة كسرة إعراب، وهذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة حرفا ساكنا صحيحا، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّ﴾ [يوسف: 31] (1).

ولقراءة أبي جعفر توجيه صحيح ذكره العلماء وهو:

- أنّ علّة ضم التاء في "للملائكة" هو استئصال الانتقال من الكسرة إلى ضمة، فأجريت الكسرة اللازمة مجرى العارضة، وقد جاء ذلك على لغة أزد شنوءة، أو أنّه نوى الوقف على التاء فسكنها ثم حركها بالضم إتباعا لضمة الجيم، وفيه إجراء للوصول مجرى الوقف (2).

- كما أن تواتر هذه القراءة يعد حجة في قبولها والاعتداد بها، فالإمام أبو جعفر هو أحد القراء العشر المعروفين، بأخذ القرآن عرضا على ابن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ الإمام نافع أحد القراء السبعة (3).

وإذا اختلف النحاة والقراء على قراءة ما، كان المصير إلى القراءة لا إلى النحاة، لأنهم نقلوا لنا تلك القراءة بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ وثبت تواترها عند أئمة القراءة، وما نقله النحويون فأحاد، كما أنه لا ينعقد إجماع النحويين على قراءة دون القراء، لمشاركتهم لهم في نقل القراءة، والكثير منهم كانوا نحويين (4).

فضلا على تخصص القراء في علم القراءة، يبحث وتمحيص أسانيدهم ومعرفة عللها ومساائلها، فتصدروا بذلك للإقراء، فكانوا أئمة يقتدى بهم وحجة على غيرهم في مجال نقد القراءات تصحيحا وتضعيفا.

ويظهر أن موقف المفسرين من بعض تلك القراءات المتواترة كانت نتيجة لحرصهم الشديد على أن توافق القراءة لقواعد اللغة العربية، وبحكم انتمائهم لمدارس مختلفة -بصرية وكوفية- فقد تأثروا بمقاييسهم اللغوية في الحكم على القراءة وإحضاعها لتلك المقاييس التي لم تشمل كل شواهد اللغة العربية، فأغفلوا بذلك جانب التلقي والرواية في قبولهم لتلك القراءات التي ثبت تواترها، وأحيانا

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (1/124).

(2) - ابن الجزري، النشر (2/210).

(3) - أبو حيان، المصدر السابق (1/152).

(4) - الصفاقسي، غيث النفع (ص152).

يخفى توجيه بعض القراءات المتواترة على اللغويين والمفسرين فيقوم بتضعيفها، وبعضهم ينظر إلى الشائع من اللغات العربية ويغفل عن غيره، فينكر تلك القراءة⁽¹⁾.

- ثانيا: نقد المفسرين لبعض القراءات الشاذة:

ومن القراءات الشاذة التي انتقدت من بعض المفسرين لمخالفتها لقواعد اللغة ما يلي:

1 - ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: 10].

قرأ الجمهور: «معاش» وروى خارجة بن مصعب عن نافع أنه قرأ "معاش" بالهمزة، وقد تعرضت هذه القراءة للنقد والتضعيف من بعض المفسرين حيث اعتبرها الطبري شاذة وغير فصيحة وذلك بقوله: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (معاش) بغير همز، لأنها" مفاعل "من قول القائل" عشت تعيش"، فالميم فيها زائدة، والياء في الحكم متحركة، لأن واحدا "مفعلة"، "معيشة" ، متحركة الياء ، نقلت حركة الياء منها إلى "العين" فلما تحركت، ردت حركتها إليها لسكون ما قبلها وتحركها ... وعلى هذا همز الأعرج "معاش". وذلك ليس بالفصح في كلامها، وأولى ما قرئ به كتاب الله من الألسن أفصحها وأعرفها، دون أنكرها وأشدها⁽²⁾.

وذكر أيضًا ابن عطية أن قراءة "معاش" غلط، وصوب قراءة الجمهور التي جاءت على قياس اللغة ومع ذلك قام بتوجيهها لغويا، فقال: «وقرأ الجمهور "معاش" بكسر الياء دون همز وقرأ الأعرج وغيره "معاش" بالهمز كمدائن وسفائن ورواه خارجة عن نافع وروي عن ورش معاش بإسكان الياء فمن قرأ معاش بتصحيح الياء فهو الأصوب لأنها جمع معيشة وزنها مفعلة ويحتمل أن تكون مفعلة بضم العين قالمها سيويه وقال الفراء مفعلة ... ومن قرأ "معاش" فأعلها فذلك غلط وأما توجيهه فعلى تشبيه الأصل بالزائد لأن معيشة تشبه في اللفظ صحيفة فكما يقال "صحائف" قيل "معاش" وإنما همزت ياء صحائف ونظائرها مما الياء فيه زائدة لأنها لا أصل لها في الحركة وإنما وزنها فعيلة ساكنة فلما اضطر إلى تحريكها في الجمع بدلت بأجد منها⁽³⁾.

كما رجح الزمخشري قراءة الجمهور واعتبرها هي الأوجه في اللغة دون قراءة "معاش" فقال:

(1) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، دط، (القاهرة: دار الحديث، دت (22/1-24).

(2) - الطبري، المصدر السابق، (93/5).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق، (377/2).

«... والوجه تصريح الياء، وعن ابن عامر أنه همز على التشبيه بصحائف»⁽¹⁾.

ويرجع بسبب اعتراض هؤلاء المفسرين على قراءة "معائش" بالهمز، هو مخالفتها لقاعدة لغوية، وهي أنّ الياء في مفرد معائش وهي "معيشة" أصلية فتبقى على حالها في الجمع ولا تبدل همزةً، لأنّ التي تبدل عند العرب هي الياء الزائدة نحو: صحيفة وصحائف.

وقد صرح بهذا من النحويين المبرد حين قال: «... فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها، لأنّها في الأصل متحركة فإنّها تردّ إلى ما كان لها كما ذكرت لك في صدر الباب، فأما قراءة من قرأ (معائش) بالهمز فإنّه غلط...»⁽²⁾.

وغلّط هذه القراءة أيضاً من القراء ابن مجاهد حيث قال: «... وروى خارجة عن نافع "معائش" ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غلط»⁽³⁾.

ومثل ابن الجزري بهذه القراءة على: «ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلاّ على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع "معائش" بالهمز...»⁽⁴⁾، وترجم ابن الجزري لراوي هذه القراءة "خارجة بن مصعب" بقوله: «أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه وروى أيضاً عن حمزة حروفاً»⁽⁵⁾.

وبالتالي فإنّ قراءة "معائش" بالهمزة تعتبر شاذة من حيث الرواية ضعيفة من حيث اللغة، لذلك اتفق المقرؤون والنحويون وكذا أغلب المفسرين على ردّها وإنكارها.

2/- قوله تعالى: ﴿الْمَلَأَهُمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: 01-02] .. أورد الزمخشري في

(1) - الزمخشري، المصدر السابق، (89/2).

(2) - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، (بيروت: عالم الكتب، دت)، (123/1).

(3) - ابن مجاهد، السبعة، ص 210.

(4) - ابن الجزري، النشر (16/1).

(5) - ابن الجزري، غاية النهاية، (268/1).

هذه الآية قراءة شاذة نسبتها لعمرو بن عبيد⁽¹⁾. فقال: «فإن قلت: فما وجه قراءة عمرو بن عبيد⁽²⁾ بالكسر؟ قلت: هذه القراءة على توهم التحريك لالتقاء الساكنين وما هي بمقبولة»⁽³⁾.

اكتفى هنا الزمخشري بعبارة موجزة في ردّه لهذه القراءة حيث وصفها بعدم القبول وضعف توجيهها اللغوي، وكذلك فعل ابن عطية حيث قال: «وقرأ أبو جعفر الرُّؤاسي وأبو حيوة بكسر الميم للالتقاء، وذلك رديء لأن الياء تمنع من ذلك، والصواب الفتح قراءة جمهور الناس»⁽⁴⁾.

وقد نسب ابن عطية هذه القراءة إلى أبي جعفر الرُّؤاسي وأبو حيوة كما وصفها بالرداءة، ويرجع سبب ردهم لهذه القراءة إضافة إلى شذوذها في الرواية مخالفتها لقاعدة لغوية تتمثل في أنّ الأصل أن تفتح ميم "آلم" كما في قراءة الجمهور لأنّ ما قبل الميم ياء مكسورة فيثقل اجتماع كسرة مع ياء⁽⁵⁾.

أما توجيه قراءة الجمهور بالفتح فقد قيل أنّه إما لالتقاء الساكنين أو لنقل فتحة همزة الوصل إلى الميم لأن حروف الهجاء ينوي بها الوقف فينوي بما بعدها الاستئناف⁽⁶⁾.

3/- عند قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: 210].

أورد الطبري في هذه الآية قراءة شاذة للحسن البصري فقال: «والقراءة مجمعة على قراءة " وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ " بالتاء ورفع النون لأنّها نون أصلية واحدهم شيطان، كما واحد البساتين بستان.

وذكر عن الحسن أنّه كان يقرأ ذلك (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ)⁽⁷⁾ بالواو وذلك لحن، وينبغي

(1) - هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، ذلك عن الحسن البصري، وروى عنه الحروف بشار بن أيوب الناقد، توفي سنة 144هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (602/1). ابن عماد

الحنبلي، شذرات الذهب، (210/1-211).

(2) - ابن خالويه، القراءات الشاذة (ص39).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (335/1).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق، (397/1).

(5) - الزجاج، السابق، (316/1).

(6) - أبو حيان، البحر، (601/2-602)، (ط.م).

(7) - ابن خالويه، المصدر السابق (ص162).

أن يكون ذلك إن كان صحيحًا عنه أن يكون توهم أنّ ذلك نظير المسلمين والمؤمنين، وذلك بعيد من هذا»⁽¹⁾.

لحن الطبري قراءة الحسن مبينا السبب، وهو ذلك القياس البعيد على "مسلمين مؤمنين". كذلك ردّ هذه القراءة ابن عطية بقوله: "وقرأ الجمهور "الشياطين" وروى عن الحسن أنّه قرأ "الشياطين" وهي قراءة مردودة، قال أبو حاتم: «هي غلط منه أو عليه، وحكاها الثعلبي، أيضا عن ابن السمينف...»⁽²⁾.

وغلط هذه القراءة أيضا ابن جني وذكر أنّها توهم من الحسن البصري⁽³⁾، وسبب هذا التوهم هو مخالفتها لقاعدة نحوية وهي أنّ "الشياطين" جمع تكسير يعرب بالحركات وليس جمع مذكر سالم يعرب بالحروف، فكأنّ الحسن البصري توهم أنّ "الشياطين" جمع مذكر السالم، وليس كذلك.

وقد دافع عن هذه القراءة الزمخشري ووجهها لغويا⁽⁴⁾، وكذلك أبو حيان، حيث ذكر هذا الأخير أنّها جاءت على وجه الشبه بنحو: فلسطين وفلسطين الذي يعرب أحيانا بالحروف كجمع المذكر السالم وهو أمر وارد عند العرب⁽⁵⁾.

وإضافة إلى إنكار بعض المفسرين والنحويين لهذه القراءة فقد خالفت رسم المصحف وشذت في الرواية وبالتالي فهي غير مقبولة عند القراء والنحويين.

والقراءات عموما لا تخرج عن أحد وجوه اللغة العربية وحتى الشاذة منها فإنّها تعبر عن لهجات عربية ربّما كانت غير معروفة وإن كانت شاذة في الرواية والسمع، ولذلك فينبغي أولا أن ينظر في القراءة من حيث الرواية والسند ثم رسم المصحف وتبقى اللغة شرط وقائي لزيادة تأكيد وتدعيم الرواية فالقراءة إذا ثبتت صحتها فلا يردها قياس عربية بل يحتج بها في العربية.

المطلب الرابع: نقد القراءة من حيث المعنى:

(1) - الطبري، المصدر السابق، (653/17)، (ط م).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق، (245/4).

(3) - ابن جني، المنصف، (311/1).

(4) - الزمخشري، المصدر السابق، (419/4).

(5) - أبو حيان، المصدر السابق، (46/7)، (ط م).

لقد استخدم المفسرون ضوابط ومقاييس في تقديمهم للقراءات تتمثل في الرواية أو السند واللغة ورسم المصحف، وقد اشتركوا فيها هم والقراء ولكن إمامهم الكبير بمعاني الآيات واهتمامهم باستنباط أحكامها ومعرفة أوجه تأويلها جعلت البعض منهم ينتقدون بعض القراءات التي تخل بجانب المعنى في نظرهم.

وترجع بدايات هذا النوع من النقد إلى عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- الذين تعاملوا مع القراءات على أساس أنها رواية لا بد أن ينظر ويتحرى في صحة سندها واستقامة متنها. فإذا خالفت القراءة المعنى الظاهر فقد تتعرض للنقد والإنكار وقد ورد مثل ذلك في صحيح البخاري، عن ابن شهاب قال: «أخبره عروة بن الزبير عن عائشة -رضي الله عنها-، قالت له، وهو يسألها عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: 110]، قال: قلت: أكذبوا أو كذبوا⁽¹⁾؟ قالت عائشة -رضي الله عنها-: كذبوا، قلت فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمرى لقد استيقنوا بذلك، فقلت لها: وظنوا أنهم قد كذبوا؟ قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك برهنا. قلت: فما هذه الآية؟

قالت: هم أتباع الرسل آمنوا برهم وصدقوهم فطال عليهم البلاء، وأستأخر عنهم النصر حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنَّ الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر عند ذلك»⁽²⁾.

وهذا النقاش العلمي الذي دار بين عائشة -رضي الله عنها- وعروة بن الزبير يبرز مدى تمسك عائشة -رضوان الله عليها- بالقراءة التي تحمل معنى صحيح يناسب مقام الرسل والأنبياء -قراءة كذبوا بالتشديد- وهذا ما جعلها تنكر قراءة (كُذِبُوا) لاعتقادها أن الضمير في هذه القراءة عائد إلى الرسل، وليس الأمر كذلك لأنَّ الضمير هنا يرجع إلى المرسل إليهم أي وظنَّ المرسل إليهم أن الرسل كذبوا، وبما أن هذه القراءة ثابتة فيحمل إنكار عائشة -رضي الله عنها- لها أنها

(1) - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "كذبوا" مشددة الذال، وقرأ عاصم وحمة، والكسائي "كذبوا خفيفة"، وكلهم ضم الكاف. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 262.

(2) - أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: "لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين"، (1239/3)، رقم: 3209.

لم تبلغها ممن يرجع إليه في ذلك⁽¹⁾.

أما قراءة "كذبوا" بالتشديد فلا إشكال في معناها وتوجيهها أنه جعل الظنّ للأنبياء بمعنى العلم، أي ولما علموا أنّ قومهم قد كذبوهم جاء الرسل نصرنا⁽²⁾.

ويظهر أيضاً اعتداد بعض المفسرين بالمعنى في تقديمهم للقراءات في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا﴾ [البقرة: 148]. حيث قال: «... وقد ذكر عن بعضهم أنه قرأ ذلك ولكل وجهة بترك التنوين والإضافة، وذلك لحن ولا تجوز القراءة به لأنّ ذلك إذا قرئ كذلك كان الخبر غير تام وكان كلاماً لا معنى له وذلك غير جائز أن يكون من الله -جل ثناؤه-، والصواب عندنا من القراءة في ذلك "وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا" بمعنى ولكل وجهة وقبله ذلك الكل مول وجهه نحوها لإجماع الحجّة من القراء على قراءة ذلك كذلك وتصويبها إيّاها وشذوذ من خالف ذلك إلى غيره...»⁽³⁾.

صرّح الطبري في هذا المثال بعدم تجويزه لقراءة "ولكلّ وجهة" بترك التنوين وعلل ذلك بعدم إفادتها لمعنى صحيح وتام والصواب أنّها كذلك لشذوذ هذه القراءة رواية⁽⁴⁾، وخروجها عن إجماع القراء.

ونلاحظ أن الطبري عادة ما يعدّم النقد المعنوي للقراءة بنقد الرواية المنفردة، ورد نحو ذلك في توجيه الطبري للقراءات في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 12] حيث قال: «واختلفت القراء في قراءة قوله (إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ) فقرأه قرأة الحجاز والعراق وغيرهم (لَا أَيْمَانَ) بفتح الألف من "أيمان" بمعنى لا عهود لهم على ما ذكرنا من قول أهل التأويل، وذكر عن الحسن البصري أنّه كان يقرأ ذلك بكسر الألف (إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ) بمعنى لا إسلام لهم وقد يتوجه لقراءته كذلك وجه غير هذا، وذلك أن يكون أراد بقراءته ذلك كذلك أنّهم لا أمان لهم أي لا تأمنوهم ولكن

(1) - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ)، (369-367/8).

(2) - ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ت: أحمد فريد المزيدي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ-1999م)، ص 113.

(3) - الطبري، المصدر السابق، (18/2).

(4) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص26.

أقتلوهم حيث وجدتموهم ... والصواب من القراءة في ذلك، والذي لا أستحيز القراءة بغيره، قراءة من قرأه بفتح الألف دون كسرها لإجماع الحجة من القراء على القراءة به ورفض خلافه وإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويله لا عهد لهم، والأيمان التي تكون بمعنى العهد لا تكون إلا بفتح الألف لأنها جمع يمين سواء كانت على عقد كان بين متواعدين»⁽¹⁾.

ويتضح من خلال هذا القول أن الطبري يعتقد أيضاً بإجماع أهل التفسير في قبوله " لا أَيْمَانٌ " ⁽²⁾. لأنها بفتح الألف وردّه للقراءة الأخرى مع أنها متواترة وكأنه يرى أنّ القراءة المجمع على معناها من طرف المفسرين، أولى بالقبول من غيرها وهو مسلك سار عليه الطبري في نقده للقراءات، وفي الحقيقة لا يمكن أن يجتمع إسناده صحيح مع متن منكر أو ضعيف.

ولذلك اشترط الطبري في مقدمة تفسيره على كل مفسر أن يكون ملماً بالإجماع في تفسيره للقرآن فقال: «لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة»⁽³⁾.

واستدل أيضاً ابن عطية بالمعنى في نقده لقراءة "الأرحام" بالكسر مؤكداً بذلك نقده اللغوي لهذه القراءة فقال: «... ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أنّ ذكر الأرحام فيما يتساءل بها، وهذا تفرّق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، والوجه الثاني أنّ في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرماتها، والحديث يرد ذلك في قوله ﷺ: «من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت»⁽⁴⁾، وقالت طائفة: إنما خفض "والأرحام" على جهة القسم من الله على ما اختصّ به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته، ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله "إنّ الله كان عليكم رقيباً" وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده...»⁽⁵⁾.

(1) - الطبري، المصدر السابق، (366/11-367)، ط م.

(2) - قرأ ابن عامر وحده "لا إيمان لهم"، بكسر الألف، وقرأ الباقر "لا أيمان لهم"، بفتحها. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 233.

(3) - مقدمة تفسير الطبري، (93/1).

(4) - أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف، 951/2، رقم: 2533.

(5) - ابن عطية، المصدر السابق، (5/2).

اعترض ابن عطية على قراءة حمزة لعدم إفلاتها لمعنى منسجم مع سياق الآية في الحث على تقوى الله وطاعته وكذا عدم مجيئها بمعنى مستقل يضيف تفسيراً جديداً للآية، إضافة إلى مخالفتها لنهي النبي ﷺ بعدم الحلف إلا بالله، وقراءة حمزة تقتضي جواز الحلف بالأرحام، وقد ذكرنا فيما سبق جواز هذه القراءة سنداً، أما عن معناها فقد ذكر العلماء عدة توجيهات لهذه القراءة منها:

- "أنّ في هذه القراءة حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية، لأنهم كانوا يقولون: "أسألك بالله والرحم"، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل" وقد جاء التنزيل بما يوافق استعمالهم⁽¹⁾.

- أنّ الواو في "والأرحام" للقسم وليست للعطف والله ﷻ أن يقسم بمخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته، تأكيداً لها وحضاً عليها إذ قرنها بنفسه⁽²⁾.

ولا شك أن أمرها في الإسلام أمر عظيم وأجر صلتها كذلك.

ولم يقتصر المفسرون على نقد معنى القراءة في الآية نفسها بل تعداه ليشمل السياق العام للآيات أو القرائن الموجودة خارج النص كما في الحديث الذي استدل به ابن عطية فيما سبق، والذي يؤكد المعنى الذي ذهب إليه في عدم جواز الحلف بغير الله.

أما السياق فهو هدف جلي سعى المفسرون من خلاله لبيان المقصود من الآية والقراءة التي لا تنسجم معه قد ترد أو تضعف، وقد ورد ذلك في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: 153]. إذ يقول: «أصطفى بفتح الهمزة: استفهام عن طريق الإنكار والاستبعاد، فكيف صحّت قراءة أبي جعفر بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت: جعله من كلام الكفرة بدلاً عن قولهم "ولد الله"، وقد قرأ بها حمزة والأعمش -رضي الله عنها-، وهذه القراءة -وإن كان هذا حملها- فهي ضعيفة والذي أضعفها: أنّ الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها وذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيين»⁽³⁾.

(1) - الرازي، المصدر السابق، (170/9).

(2) - القرطبي، المصدر السابق، (4/5).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (64/4).

فقد ضعف الزمخشري هنا قراءة "اصطفى" بكسر الهمزة الوصلية، لأنها لا تتناسب مع سياق الآيات الذي فيه توييح وتقرع للمشركين بصيغة الاستفهام الإنكاري. أما هذه القراءة "اصطفى" بالكسر وقد جاءت بصيغة الخبر فهي تعبر عن قول المشركين.

وهناك من المفسرين من يذهب إلى أنّ هذه القراءة -اصطفى- مناسبة لسياق ما سبقها من الآيات التي تصرّح بقول الكفار بأسلوب خبري وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ، وَلَدَّ اللَّهُ﴾. أما جملة ﴿وَأِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فهي جملة اعتراضية بين مقالي الكفر جاءت للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم⁽¹⁾.

وبالتالي لا يمكن التسليم لمسألة السياق في تضعيف القراءة لأنها أمر ظني يختلف من مفسر لآخر، لا سيما أن القراءة المعترض عليها آنفاً صحيحة السند رويت عن ابن جعفر، والأصبهاني⁽²⁾ من رواية ورش، وذلك بوصل الهمزة على لفظ الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة⁽³⁾.

وكذلك ضعف ابن عطية قراءة من الشواذ لمخالفتها لمعنى سياق الآية، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 148].

حيث قال ابن عطية: «وقرأ جمهور الناس "تتبعون" على المخاطبة، وقرأ النخعي وإبراهيم بن وثاب "إن يتبعوا" بالياء حكاية عنه... وهذه قراءة شاذة يضعفها قوله "وإن أنتم" و"تخرصون"، معناه تقدرون وتظنون وترجمون»⁽⁴⁾.

فزيادة على شذوذ قراءة "إن يتبعوا" رواية، مخالفتها لرسم المصحف، فقد لم تنسجم مع سياق الآية الذي يحمل معنى الخطاب، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ وقوله:

(1) - أبو حيان، المصدر السابق، (361/7). (ط م).

(2) - هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم أبو بكر الأسدي الأصبهاني، صاحب رواية ورش عن العراقيين، إمام ضابط مشهور ثقة نزل بغداد، اخذ قراءة ورش عرضاً عن أبي الربيع سليمان وعبد الرحمن بن داود وغيرهما، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد وعبد الله بن أحمد البلخي وغيرهما، توفي ببغداد سنة 296 هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (2/169-170).

(3) - ابن الجزري، النشر، (360/2).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق، (360/2).

﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَحْرُصُونَ﴾، وذلك بخلاف القراءة الشاذة التي تحمل معنى الغائب، فهي تخالف السياق القريب للفظة، وبالتالي فنستطيع الحكم على متنها بالضعف، وكذلك هو سندها.

وفي الأخير يمكن القول أنّ عناية المفسرين بالمعنى جعلت البعض منهم ينتقد القراءة التي تتعارض مع ما ذهب إليه من التأويل، واحتجّوا على ذلك بإجماع أهل التفسير على ذلك المعنى الذي تتضمنه القراءة المقبولة عندهم أو بالسياق العام للآيات الذي يؤيد ما ذهبوا إليه، وينبغي التنبيه أنّه لا يمكن الحكم على متن قراءة متواترة بالضعف أو بالرد لأن ذلك يستوجب أن يكون في سندها ضعف وخلل وهذا غير وارد في القراءة المتواترة أو الصحيحة فلا بد أن يكون لها توجيه أو تأويل علمه من علمه وجهله من جهله.

الباب الثاني منهج المفسرين في الترجيح بين القراءات

تمهيد:

الفصل الأول: الترجيح بين القراءات، حكمه
وأنواعه.

الفصل الثاني: أسس الترجيح بين القراءات

تمهيد

يعتمد المفسرون في تعاملهم مع القراءات على مبدأ الحكم عليها، وبيان موقفهم منها، من حيث القبول والرد - كما أسلفنا في الباب الأول -، أو من حيث الترجيح بينها، وهو موقف وسط يُظهر فيه المفسر ميله لإحدى القراءات دون تضعيفه أو رده للقراءة الأخرى، سواء كانت متواترة أو شاذة، وطبقاً لا يكون ذلك مجرد الميل والهوى، وإنما يكون مدعماً بحجج وبراهين تؤكد صحة ما ذهب إليه المفسر من ذلك الترجيح.

وتلك الحجج تعد بمثابة الأسس والمعايير التي ينطلق المفسر من خلالها في ترجيحه بين القراءات، أما عن تطبيق تلك الأسس في الترجيح بين القراءات فهو يختلف من مفسر لآخر، لاختلاف اعتماد كل مفسر على تلك الأسس، وكذا لما يظهر لكل مفسر من قوة دليل وحجة إحدى القراءات، والذي يبني في الأساس على الاجتهاد في استنباط المعاني المختلفة للقراءات، فما يراه المفسر من قراءة راجحة يراه الآخر غير ذلك.

وهذا لا يمنع المفسر من أن يسلك مسلك التوفيق بين القراءات وذلك بالجمع بين معانيها المختلفة، للوصول إلى مراد الله من الآية، والذي يتجسد أحياناً في قراءة ما، فيرجحها المفسر على غيرها أو يظهر ذلك من خلال الجمع بين معاني القراءات للخروج بمعنى واحد يتحقق فيه مقصود الخطاب من النص القرآني.

الفصل الأول الترجيح بين القراءات، حكمه وأنواعه

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات ومصطلحاته
المبحث الثاني: حكم الترجيح بين القراءات وأنواعه

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات ومصطلحاته.

المطلب الأول: التعريف بالترجيح بين القراءات واختيار القراء.

أ - الترجيح لغة واصطلاحًا:

لغة: يقال رجح الشيء وهو راجح إذا رزن فيدل الترجيح بذلك على التزانه والزيادة⁽¹⁾.
ويقال أيضًا أرحح الميزان أي أثقله حتى مال⁽²⁾.

- الترجيح اصطلاحًا:

ويطلق مصطلح الترجيح عند الأصوليين على: «اقتزان أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر...»⁽³⁾، أو هو «تقوية أحد الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر»⁽⁴⁾.

فالترجيح عند الأصوليين يقتزن عادة مع تعارض الأدلة ويقضي ذلك العمل بأحد الدليلين المتعارضين وإهمال الآخر.

ويقصد بالترجيح بين القراءات من خلال كتب التفسير، هو ميل المفسر لإحدى القراءات وتفضيلها على الأخرى سواء كانت متواترة أم شاذة استنادًا إلى أسس وقواعد أغلبها اجتهادية، وذلك من دون إسقاط أو تضعيف القراءات المرجوحة وإلا كان نقدًا للقراءة لا ترجيحًا لها.

وعلة هذا الترجيح هو تفاوت القراءات في صحة النقل وبعض خصوصيات البلاغة والفصاحة. أو كثرة المعاني وهو تمايز متقارب قل أن يكسب إحدى القراءات رجحانًا على الأخرى⁽⁵⁾.

(1) - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (2/489).

(2) - ابن منظور، لسان العرب (2/445).

(3) - أبو الحسن سيد الدين علي الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: عبد الرزاق عفيفي، (بيروت: دمشق، المكتب الإسلامي، دت)، (4/239).

(4) - فخر الدين الرازي، الحصول، ت: طه جابر العلواني، ط3، (دب: مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1997م)،

(5/397). وينظر: محمد بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي، دط، (بيروت: دار المعرفة، دت)، (2/249-250).

(5) - ابن عاشور، التحرير والتنوير (1/61-62).

أما الغرض من ذلك الترجيح فهو بيان خصوصية اللفظة القرآنية وبعض سماتها التي تميزها عن اللفظة في القراءة الأخرى.

ويستخدم المفسر مصطلحات وألفاظ للترجيح بعضها صريحة والأخرى ضمنية تعبر عن ميله وإعجابه بإحدى القراءات.

ومع ذلك فقد يحاول المفسر أولاً الجمع بين معاني القراءات والتسوية بينها في الفصاحة والشهرة إن أمكنه ذلك.

ولا يعني لجوء المفسر للترجيح بين القراءات لأجل التعارض الحاصل بينها كما في الترجيح عند الأصوليين، فالاختلاف بين القراءات هو اختلاف تنوع وتكامل لا اختلاف تناقض وتعارض، ويمكن أيضاً حمل هذا الاختلاف بين القراءات الصحيحة. على تعدد الآيات فيكون لكل قراءة معنى مستقل يجب الإيمان به والعمل بمقتضاه، ولا يجوز ترك موجب أحدهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض⁽¹⁾ إذ تعتبر القراءتين بمنزلة الآيتين إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر⁽²⁾، وفي هذا يقول الرازي⁽³⁾: «القراءتان المشهورتان إذا لم يتناف العمل وجب العمل بهما، كما يعمل بالآيتين إذا لم يتناف العمل بهما وما يقتضيه هاتان القراءتان المشهورتان لا تنافي فيه، فيجب العمل بهما ما لم يقع النسخ فيه»⁽⁴⁾.

وفي ذلك يقول القرطبي في تفسيره تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82] ما نصه: «أي تفاوتاً وتناقضاً عن ابن عباس وابن زيد، ولا يدخل في هذا اختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات

(1) - ابن تيمية، الفتاوى (391/13-392).

(2) - الزركشي، البرهان (326/1-327).

(3) - هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الإمام فخر الدين الرازي القرشي البكري، من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد سنة 544هـ، كان من تلامذته الإمام البغوي، وله تصانيف في علم الكلام وكذا التفسير الكبير، والمحصول في أصول الفقه وغيرهم، توفي سنة 606هـ. ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين (1-115)، ابن خلكان، وفيات الأعيان، (248/4-252).

(4) - الرازي، المصدر السابق، (143/5).

ومقادير السور والآيات وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت»⁽¹⁾.

ب - الفرق بين الترجيح والاختيار في القراءات:

ويقرب من معنى الترجيح بين القراءات مصطلح اختيار القراء.

والاختيار في اللغة هو الانتقاء والاصطفاء⁽²⁾.

أما اصطلاحاً: هو أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة⁽³⁾، وقد اختار كل واحد من القراء المشهورين مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار⁽⁴⁾.

والاختيار ليس مجرد نقل وحكاية في حين قد تكون القراءة كذلك، لأنّ الصحابي الذي تلقى قراءة واحدة عن رسول الله ﷺ ولم يعرف غيرها لا يطلق على قراءته مصطلح الاختيار وكذلك التابعي الذي لم يعرف غير قراءة واحدة، لكنّ الذي قرأ بأكثر من حرف وتلقى عدّة روايات واختار منها ما عرف عنه يمكن أن يطلق على ما قرأ به وأقرأ لفظ "الاختيار" أو "قراءة" ومن هنا فكل اختيار قراءة وليس كل قراءة اختيار⁽⁵⁾.

فالقارئ من الأئمة العشرة وغيرهم يأخذ الأحرف القرآنية من عدد من الشيوخ ويحاول أن يتلقى القراءة على أكبر عدد منهم، ولكن القارئ إذا أراد أن يقرأ غيره من الطلاب فإنه لا يقرئه بكل ما سمع بل يختار من الروايات أشهرها وأكثرها روية ويتجنب ما شذ به الواحد منهم. وكذلك يختار من الروايات ما تيسر منها بحيث تناسب تلامذه⁽⁶⁾.

(1) - القرطبي، المصدر السابق، (290/5).

(2) - ابن منظور، لسان العرب (264/4-265).

(3) - الطاهر الجزائري، المصدر السابق، (ص 90).

(4) - مكّي، الإبانة، (ص 65).

(5) - محمد بلوالي، الاختيار في القراءات والرسم والضبط (المملكة المغربية: مطبعة فضالة الإسلامية، 1418هـ-).

1997م)، ص 16.

(6) - عبد الرزاق موسى، تأملات حول تحريرات العلماء، ط 1 (المدينة المنورة: طبع بإذن وزارة الإعلام، 1413هـ)، ص

وقد ذكر أنّ الإمام نافع قرأ على سبعين من التابعين فنظر إلى ما اجتمع عليه اثنان فأخذه وما شدّ فيه واحد تركه حتى ألف قراءته، وكان أيضا يسهل القرآن لمن قرأ عليه إلاّ يسأله الواحد عن قراءته فيقفه عليها⁽¹⁾.

ومن هنا ينظر إلى الاختيار على أنّه اجتهاد وتحري في اختيار أقوى وأصح الروايات وكذا أيسرها في التلاوة وكل هذا بحسب مقاييس وضوابط يرجع إليها القارئ في الاختيار.

ويظهر الفرق بين الترجيح والاختيار في القراءات في الأمور الآتية:

- أنّ الاختيار في الغالب يبنى على أسس نقلية أجملها الإمام مكي بقوله: «... وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذ اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف واجتماع العامة عليه، والعامة -عندهم- ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، توجب الاختيار، وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم...»⁽²⁾. أما الترجيح بين القراءات فلا يرجع في الغالب إلى النقل بل مرجعه إلى كثرة الاستعمال في اللغة والقرآن أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام⁽³⁾.

- أنّ الاختيار جائز بإجماع العلماء ذلك «أنّ القراءات المشهورة هي اختيارات الأئمة القراء وذلك أن كل واحدٍ منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه، فقليل حرف نافع وحرف ابن كثير ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوّغه وجوّزه، وكل واحدٍ من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر وكلّ صحيح...»⁽⁴⁾.

واختلف العلماء في جواز الترجيح بين القراءات وخصوصًا إذا أدى ذلك إلى إسقاط ورد

(1) - مكي، الإبانة، ص 61.

(2) - مكي، الإبانة، ص 65.

(3) - الزركشي، البرهان، (390/1).

(4) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (47-46/1).

القراءة المرجوحة التي ثبتت صحتها وتواترها وبالنسبة للاختيار لا يكون فيه منع أو تضعيف القراءة المرجوحة.

- أن الاختيار يقع ممن كان له أهلاً بحيث اشتهر القارئ بملازمة القراءة والإقراء وعرف بذلك وكانت له روايات اختار من بينها ما هو الأولى عنده، أما الترجيح فقد يكون ممن لا تتوفر فيه تلك الشروط وقد صدر ذلك عن بعض اللغويين والنحويين والمفسرين وكذا الفقهاء ممن لم يعرفوا بكثرة الروايات ولا بملازمة الإقراء، وبالتالي فإن كل اختيار هو ترجيح لقراءة ما، وليس كل ترجيح اختيار.

المطلب الثاني: مصطلحات المفسرين في الترجيح بين القراءات.

يعتمد المفسرون في الترجيح بين القراءات على صيغ وألفاظ مختلفة تكون في الغالب على صيغة أفعل نحو أفاض: أولى، أبلغ، أحسن أفصح، وكل لفظة تدل على المعيار أو الأساس الذي بني عليه ذلك الترجيح، وقد يصف بعض المفسرين القراءة بأنها حسنة أو فصيحة للدلالة على الترجيح الضمني لتلك القراءة، وأنها أكثر حسن وفصاحة من القراءة المرجوحة.

وفيما يلي بعض أهم وأشهر ألفاظ الترجيح بين القراءات عند المفسرين:

1/- عبارة: "أولى القراءتين بالصواب".

وهي عبارة استعملها الطبري للدلالة على أن القراءتين صائبتان إلا أن إحداهما أكثر صواباً من الأخرى، والمراد بالصواب في الغالب عند الطبري هو إصابة القراءة المعنى المقصود من الآية دون الأخرى.

ومثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: 80]. ذكر الطبري اختلاف القراء في "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" (1). ثم رجح بين القراءتين من حيث المعنى بقوله: «... وأولى القراءتين بالصواب في ذلك "وَلَا يَأْمُرُكُمْ"،

(1) - قرأ نافع وابن كثير والكساني وأبو جعفر "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" بالضم، وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة ويعقوب وخلف "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" بالنصب، ينظر: ابن الجزري، النشر، (240/2).

بالنصب على الاتصال بالذي قبله، بتأول: ما كَانَ لبشر أن يُؤْتِيَهُ اللهُ الكتابَ والحكمَ والنبوةَ، ثُمَّ يَقُولُ للناسِ كونوا عباداً لي من دون الله، ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً...»⁽¹⁾.

وأحياناً يستعمل الطبري هذه الصيغة في الترجيح باعتبار إجماع القراء على تلك القراءة ولو كانت القراءة الأخرى صحيحة أيضاً، وقد ورد مثل ذلك في حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿يُخْرِئُونَ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 02]، حيث يقول: «واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة والعراق سوى أبي عمرو "يُخْرِئُونَ" بتخفيف الراء، بمعنى يخرجون منها ويتركونها معطلة خراباً، وكان أبو عمرو يقرأ ذلك "يُخْرِئُونَ" بالتشديد في الراء، بمعنى يهدمون بيوتهم... وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأه بالتخفيف؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»⁽²⁾.

فقراءة أبو عمرو والبصري "يُخْرِئُونَ"⁽³⁾ هي أيضاً من القراءات سبع المشهورة ولم تكن موضع ترجيح عند الطبري، لاعتماده على الإجماع في الترجيح بين القراءات، وقراءة أبو عمرو خالفت الإجماع في رأي الطبري.

واستعمل الطبري أيضاً عبارة "وأولى القراءتين بالصواب" في الترجيح اللغوي لقراءة "أسرى"⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارَى تَفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: 85]، إذ يقول الطبري: وأولى القراءات بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: "وإن يأتوكم أسرى"؛ لأنّ فعالي في جمع فعيلٍ غير مستفيضٍ في كلام العرب، فإذا كان ذلك غير مستفيضٍ في كلامهم، وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات، التي بمعنى الآلام والزمانة، واحده على تقدير فعيلٍ على فعلى كالذي وصفنا قبل، وكان أحد ذلك الأسير، كان

(1) - الطبري، المصدر السابق (234/3-235)

(2) - المصدر نفسه، (21/10).

(3) - ابن مجاهد، السبعة، ص 440.

(4) - قرأ حمزة "أسرى" وقرأ الباقون أسارى، ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص 56.

الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله فيجمع جمعها دون غيرها ممن خالفها⁽¹⁾.

وقريب من عبارة الطبري في الترجيح استخدم الزمخشري لفظة: "أولى" في ترجيح قراءة متواترة على شاذة وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]. إذ يقول «قريء "وليكونا" بالتشديد والتخفيف، والتخفيف أولى لأنّ النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف وذلك لا يكون إلا في خفيفة»⁽²⁾. وتابع أيضاً القرطبي الزمخشري في لفظ "أولى" في ترجيحه بين القراءات⁽³⁾، وكذلك الرازي في تفسيره⁽⁴⁾.

2/- عبارة: "أعجب القراءات لدي".

وهذه عبارة اختص بها من المفسرين الطبري وهي تدل على ميل وإعجاب الطبري بتلك القراءة التي رجحها وهو في ذلك لا ينقص من قدر القراءة الأخرى ولا يسقطها بل يقبلها ويصرح بجوازها ولذلك تعدّ هذه الصيغة أقل حدة في الترجيح بين القراءات من سابقتها. ومثال ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ، الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: 06-07].

ذكر الطبري اختلاف القراء في: "فعدلك"⁽⁵⁾ ومع تصويبه للقراءتين فيها أظهر إعجابه بقراءة التشديد مع تعليقه لذلك لغويا فقال: «... وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال إنهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن أعجبها إليّ أن أقرأ به قراءة من قرأ ذلك بالتشديد؛ لأن دخول "في" للتعديل أحسن في العربية من دخولها للعدل، ألا ترى أنك تقول عدلتك في كذا، وصرفتك إليه، ولا تكاد

(1) - الطبري، المصدر السابق، (213/2-214).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (467/2).

(3) - القرطبي، المصدر السابق (286/7).

(4) - الرازي، المصدر السابق (137/12).

(5) - قرأ عاصم وحمزة والكسائي "فعدلك" دون تشديد، وقرأ الباقر "فعدلك" بالتشديد. ينظر: المجاهد، المصدر السابق، ص465.

تقول عدلتك إلى كذا، وصرفتك فيه. فلذلك اخترت التشديد»⁽¹⁾.

وقد استخدم هذه العبارة أيضاً قبل الطبري الفراء وهو من اللغويين الذين عرفوا بتوظيف القراءات في معانيه وفي الترجيح بينها لاعتبارات لغوية في الأساس. وقد جاء مثل ذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: 75]. حيث قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف "وَيُلَقَّوْنَ" بالبناء للفاعل وإسكان اللام وقرأ الباقون: "وَيُلَقَّوْنَ" بفتح اللام وتشديد القاف⁽²⁾. فرجح الفراء القراءة الأولى فقال "وَيُلَقَّوْنَ" أعجب إليّ لأن القراءة لو كانت على "يُلَقَّوْنَ" كان بالباء في العربية لأنك تقول: فلان يُتلقى بالسلام وبالخير وهو صواب يُلقونه ويلقون به كما تقول: «أخذت بالخطام وأخذته»⁽³⁾.

3- لفظ: "أبلغ".

ويكثر هذا المصطلح في الترجيح بين القراءات عند المفسرين لاعتمادهم الكبير على المعنى في الترجيح بين القراءات وذلك أن قول المفسرين بأنّ قراءة كذا أبلغ من كذا ليس معناه أنها تفوقها بلاغة وإنما تفوقها مبالغة وقوة في المعنى. لأنّ البلاغة صفة للتركيب فلا تختص بالكلمة المفردة⁽⁴⁾.

وقد ورد لفظ "أبلغ" في تفسير ابن عطية وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 176].

ذكر ابن عطية قراءة شاذة ورجح عليها قراءة الجمهور لأنّها أبلغ في المعنى فقال: «وقرأ الحر النحوي "يُسْرِعُونَ"⁽⁵⁾ في كل القرآن وقراءة الجماعة أبلغ، لأنّ من يسارع غيره أشد

(1) - الطبري، المصدر السابق (55/10).

(2) - ابن الجزري، النشر (335/2).

(3) - الفراء، معاني القرآن، (275/2).

(4) - عبد المنعم سيد الأشقر، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، ط1 (القاهرة: مطبعة الأمانة، 1410هـ-).

1990م، ص 33.

(5) - ابن جني، المحتسب (276/1).

اجتهاداً من الذي يسرع وحده...»⁽¹⁾.

واستخدم أيضاً الزمخشري هذا المصطلح في ترجيحه بين القراءات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: 05]. حيث رجح القراءة المتواترة "كلمة" لقوة معناها فقال: "قري كبرت كلمة"⁽²⁾، وكلمةً بالنصب على التمييز، والرفع على الفاعلية والنصب أقوى وأبلغ وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة"⁽³⁾.

وأطلق أيضاً القرطبي مصطلح "أبلغ" في ترجيح قراءة الجمهور وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: 37].

قال القرطبي: «مرحاً قراءة الجمهور بفتح الراء، وقراءة فرقة فيما حكى يعقوب بكسر الراء⁽⁴⁾ على بناء اسم الفاعل، والأول أبلغ، فإن قولك: جاء زيد ركضاً أبلغ من قولك: جاء زيد راكضاً فكذلك قولك مرحاً...»⁽⁵⁾.

وكذلك نجد الرازي يستعمل مصطلح "أبلغ" في الترجيح بين القراءات⁽⁶⁾.

ويلاحظ من خلال هذه الأمثلة أن الترجيح بصيغة "أبلغ" يُطلق في الغالب في ترجيح القراءة المتواترة على الشاذة، فلاشك أنّ المعنى في القراءة المتواترة هو الأبلغ والأقوى لثبوت صحة نقلها وتواترها.

4/- لفظ: "أفصح".

وهذه اللفة تدل على ترجيح قراءة على أخرى من حيث الفصاحة والتي يراد بها شهرة تلك القراءة على ألسنة الفصحاء من العرب وذيوها فيهم وكذا موافقتها لقواعدهم اللغوية.

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (544/1).

(2) - قرأ "كلمة" بالرفع يحيى بن يعمر وابن محيصن وابن أبي إسحاق وغيره. ينظر: ابن جني، المحتسب (69/2).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (703/2).

(4) - ونسبها ابن خالويه ليحيى بن يعمر. ينظر: القراءات الشاذة، ص 121.

(5) - القرطبي، المصدر السابق (261/10).

(6) - الرازي، المصدر السابق (191/11).

وقد أستخدم الطبري هذا اللفظ في ترجيحه بين القراءات في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا بَيْتِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: 23].

إذ يقول: «واختلفت القراء في قراءة قوله "لا بَيْتِينَ" فقرأ ذلكم عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة لا بئين بالألف، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة "لبئين" بغير ألف⁽¹⁾ وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجًا في العربية قراءة من قرأ ذلك بالألف وذلك أنّ العرب لا تكاد توقع الضمة إذا جاءت على فعل فتعملها في شيء وتنصبه بها، لا يكادون أن يقولوا هذا رجلٌ بجل بماله ولا عسر علينا...»⁽²⁾.

وترجيح الطبري بين القراءتين المتواترتين "لا بئين" و "لبئين" مبني على الفصاحة والتي يقصد بها الطبري موافقة الأسلوب الغالب في الكلام عند العرب.

وقد تابع الزمخشري الطبري على هذا المعنى المقصود من الفصاحة ولكن بشكل أدق وذلك في توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾ [هود: 89].

بعد أن سوى الزمخشري بين القراءة المتواترة في: "لَا يَجْرِمَنَّكُمْ"⁽³⁾ والقراءة الشاذة "لا يُجْرِمَنَّكُمْ" من حيث المعنى رجح بينهما في الفصاحة فقال: «... والقراءتان مستويتان في المعنى لا تفاوت بينهما إلا أنّ المشهورة أفصح لفظًا، كما إنّ كسبته مالا أفصح من أكسبته، والمراد بالفصاحة أنّه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم أدور، وهم له أكثر استعمالاً»⁽⁴⁾.

وأطلق كذلك بن عطية لفظ "أفصح" في الترجيح من القراءات⁽⁵⁾ وكذلك القرطبي⁽⁶⁾،

(1) - قرأ حمزة "لبئين" بغير ألف، وقرأ الباقر "لا بئين"، بالألف. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 461.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (7/10).

(3) - قرأ يحيى والأعمش "يُجْرِمَنَّكُمْ" بضم الياء، ابن جني، المحتسب (450/1).

(4) - الزمخشري، المصدر السابق (421/2-422).

(5) - ابن عطية، المصدر السابق (367/1).

(6) - القرطبي، المصدر السابق (425/5).

كما استعمل الزمخشري مصطلح "الفصح" في الترجيح بين القراءات، وهو ترجيح ضمني للقراءة، يوحي بأن القراءة الأخرى أقل فصاحة ولكن تعد هذه الصيغة أقل حدّة في الترجيح من صيغة "أفعل"، وقد ورد نحو ذلك في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مَنْ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود: 81].

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه قراءة من قرأ "إِلَّا امْرَأَتَكَ" بالنصب؟ قلت: استثناء من قوله: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ" والدليل عليه قراءة عبد الله: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مَنْ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ" ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت، على أصل الاستثناء وإن كان الفصح هو البدل، أعنى قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها عن أحد...»⁽¹⁾.

ومع أنّ في القراءتين في "إِلَّا امْرَأَتَكَ"⁽²⁾ متواترتان فقد رجح بينهما الزمخشري واعتبر قراءة الرفع أكثر فصاحة من الأخرى.

5- لفظ: "أرجح".

واستخدم هذا اللفظ ابن عطية في ترجيحه بين القراءات من حيث المعنى وقد رجّح من خلال هذه اللفظة قراءة متواترة على شاذة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ [البقرة: 49]. إذ يقول: «وقرأ الجمهور "يُدَبِّحُونَ" بشدّ الباء المكسورة على المبالغة وقرأ ابن محيصن: "يذبحون" بالتخفيف⁽³⁾، والأول أرجح إذا الذبح متكرر»⁽⁴⁾.

رجّح هنا ابن عطية قراءة الجمهور على قراءة ابن محيصن لإصابتها المعنى الصحيح الموافق

(1) - الزمخشري، المصدر السابق، (416/2).

(2) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو "إلا امرأتك" بالضم، وقرأ الباقر "إِلَّا امْرَأَتَكَ" بالنصب، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص253.

(3) - ابن جني، المحتسب (163/1).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (140/1).

للوقائع التاريخية، وهي كثرة وتكرر الذبح في بني إسرائيل، فابن عطية لا يدع القارئ حائرًا في معرفة وجه ترجيحه بين القراءات، سواء كانت متواترة أو شاذة، بل يعلل ويفسر له ذلك بأدلة من الواقع، ومن العقل والنقل.

وقد تابع القرطبي ابن عطية في ترجيحه لقراءة الجمهور⁽¹⁾.

6/- لفظ: "أحسن".

وإطلاق لفظ "أحسن" في الترجيح بين القراءات له جوانب متعددة منها التحسين الذي يكون راجعًا إلى البلاغة، وقد جاء مثل ذلك في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: 157].

حيث يقول: «"أو يقولوا" بالياء "فقد جاءكم بينة من ربكم" تبكيت لهم وهو على قراءة من قرأ "يقولوا" على لفظ الغيبة أحسن لما فيه من الالتفات»⁽²⁾، واعتبر الزمخشري أن القراءة الشاذة وهي "يقولوا"⁽³⁾ بالياء أحسن من قراءة الجمهور "تقولوا" بالناء لما فيها من الالتفات وهو غرض بلاغي ولا يُسلم له ذلك لأنّ قراءة الجمهور متواترة فلا يمكن أن تكون قراءة شاذة أحسن منها بلاغة، لأنّ مجيء الآيات على نسق واحد له معنى بلاغي معتبر أيضًا عند العلماء كما في قراءة الجمهور.

واستعمل القرطبي أيضا لفظ: "أحسن" في ترجيحه من القراءات: وذلك باعتبار المعنى، ومثاله ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُدْعُونَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: 23]. إذ يقول القرطبي: "وقرأ الجمهور "لِيَحْكُمَ"، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع "لِيُحْكَمَ" بضم الياء⁽⁴⁾ والقراءة الأولى أحسن، لقوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: 29]⁽⁵⁾. وفي ترجيح القرطبي لقراءة الجمهور من حيث المعنى استدلل بالقرآن الكريم

(1) - القرطبي، المصدر السابق (386/1).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (81/2).

(3) - ونسبها ابن خالويه لابن محيصن. ينظر: القراءات الشاذة، ص 72.

(4) - ابن الجزري، النشر، (239/2).

(5) - القرطبي، المصدر السابق (50/4).

لتأكيد المعنى الذي رجحه من خلال قراءة الجمهور.

واستخدم القرطبي أيضا لفظ: "حسنة" في وصفه لقراءة ترجيحًا لها على غيرها وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184]، قال القرطبي: «وقرأ أهل المدينة والشام "فدية طعام" مضافًا "مساكين" جمعًا⁽¹⁾، وقرأ ابن عباس "طعام مسكين" بالإفراد فيما ذكر البخاري، وأبو داود والنسائي عن عطاء عنه، وهي قراءة حسنة، لأنها بيّنت الحكم في اليوم، واختارها أبو عبيد وهي قراءة أبي عمرو وحمة والكسائي»⁽²⁾.

7/- لفظ: "الاختيار".

استعمل المفسرون مصطلح الاختيار في الترجيح بين القراءات، ويقصدون به الترجيح، ذلك أنهم ليسوا أصحاب اختيار حتى يصفوا القراءة بذلك، عدى الطبري الذي يعتبر من أصحاب الاختيار في القراءة⁽³⁾، وقد ضمن تفسيره بعضا من اختياره، لأنه أحيانا يصرح بلفظ الاختيار في الترجيح بين القراءات وأحيانا لا يصرح بذلك، فقال عن ذلك الداني:

والطبري صاحبُ التفسير له اختيارٌ ليس بالشَّهير

وهو في جامعِهِ مذكُورٌ وعند كلِّ صَحْبِهِ مَشْهُورٌ⁽⁴⁾.

ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل عمران: 12]. حيث ذكر الطبري اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾⁽⁵⁾، وذكر حجة كل قراءة وصرح بلفظ الاختيار في قوله: «والذي

(1) - قرأ نافع وابن ذكوان وأبو جعفر "فدية طعام مساكين" بالجمع، وقرأ هشام "فدية طعام مساكين" بتنوين "فدية"، وقرأ الباقون "فدية طعام مسكين" بالإفراد، ينظر: ابن الجزري، النشر (226/1).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (287/2).

(3) - مكّي بن أبي طالب، الإبانة، ص 65.

(4) - أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، ت: محمد بن محقق الجزائري، ط 1 (السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، 1426هـ-1999م)، ص 162.

(5) - قرأ حمزة والكسائي وخلف "سيغلبون ويحشرون" بالياء وقرأ الباقون "ستغلبون وتحشرون" بالياء، ينظر: ابن الجزري، النشر، (238/2).

نختار من القراءة في ذلك قراءة من قرأه بالشاء، بمعنى: قل يا مُحَمَّدُ للذين كفروا من يهود بني إسرائيل، يتبعون ما تشابه من آي الكتاب الذي أنزلته إليك ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله "سَتُعَلِّبُونَ وَتُخَشِّرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَبْسُ الْمِهَادُ"، وإنما اخترنا قراءة ذلك كذلك، على قراءته بالياء، لدلالة قوله "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ" على أنهم بقوله "سَتُعَلِّبُونَ" مخاطبون خطابهم بقوله "قَدْ كَانَ لَكُمْ" فكان إحقاق الحُطَّابِ بِمِثْلِهِ مِنَ الخطاب أولى من الحُطَّابِ بخلافه من الخبر عن غائب»⁽¹⁾.

وقد علل الطبري في هذا المثال بسبب اختياره لقراءة الخطاب بمراعاة السياق الذي يعد من أسس الترجيح بين القراءات عند الطبري⁽²⁾.

وقد رجح الزمخشري أيضاً بين القراءات مستعملاً لفظ الاختيار وذلك عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 04]. إذ يقول بعد عرضه للقراءات في "ملك". «... وملك هو الاختيار لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله: "لمن الملك اليوم"، ولقوله "ملك الناس" ولأن المملك يعم والمملك يخص...»⁽³⁾.

واحتج الزمخشري لترجيحه بأدلة نقلية (القرآن) ولغوية: بأنها قراءة الحرمين وبالمعنى.

كما تابع القرطبي الزمخشري في مصطلح "الاختيار" الذي يراد به الترجيح ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: 51] عرض القرطبي للقراءات في "واعدنا"⁽⁴⁾ ثم قال: «... والاختيار "واعدنا" بالألف لأنه بمعنى "واعدنا" في أحد معنييه، ولأنه لا بد لموسى من وعد أو قبول يقوم مقام الوعد فتصح المفاعلة...»⁽⁵⁾.

وكذلك نجد لفظ الاختيار في ترجيح الرازي بين القراءات في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

(1) - الطبري، المصدر السابق، (128/3).

(2) - ينظر: مطلب: الترجيح بين القراءات استناداً إلى معنى السياق.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (11/1).

(4) - قرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب "واعدنا" دون ألف وقرأ الباقون واعدنا" بالألف، ينظر: البنا الدمياطي، المصدر

السابق، ص 177-178.

(5) - القرطبي، المصدر السابق (394/1).

عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴿ [النساء: 33]، حيث قال الرازي: «قرأ عاصم وحمزة والكسائي: عقدت بغير ألف، وبالتخفيف، والباقون بالألف والتخفيف⁽¹⁾، وعقدت: إضافة العقد إلى واحد، والاختيار: عاقدت لدلالة المفاعلة على عقد الحلف من الفريقين»⁽²⁾.

وأظن أن المفسرين الذين جاءوا بعد الطبري، تأثروا بالطبري في توظيفهم لمصطلح الاختيار مع أنهم لم يكونوا أصحاب اختيار في القراءة، وهم يريدون به الترجيح بين القراءات. ولا يفوتني في الأخير أن أشير إلى أنّ ألفاظ المفسرين في الترجيح بين القراءات كانت متفاوتة من حيث الشدة واللين وذلك بحسب درجة تفضيل المفسر لتلك القراءة، فأحياناً يظهر ميله لأحدى القراءات وفي نفس الوقت نبذه يصرح بصواب القراءة الأخرى، وأحياناً يكتفي بتحسين قراءة ما، ويغض الطرف عن الأخرى، ويرجع ذلك إلى قواعد وضوابط اعتمدها المفسر في الترجيح بين القراءات نجد من أهمها صحة سند القراءة وثبوتها عند المفسر ولذلك غالباً ما يرجح المفسر القراءة المتواترة على الشاذة، وكذلك يرجح باعتبار قوة المعنى وظهوره ويكون ذلك عادة في الترجيح بين القراءات المتواترة.

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 178.

(2) - الرازي، المصدر السابق، 87/10.

المبحث الثاني: حكم الترجيح بين القراءات وأنواعه.

المطلب الأول: حكم الترجيح بين القراءات.

إن مسألة الترجيح بين القراءات عند العلماء لم تقتصر على الاختلاف الوارد بين القراءات وإنما شملت القرآن كله حيث اختلفت آراء العلماء في تفضيل بعض الآيات والسور على بعضها البعض، فمنع ذلك أبو الحسن الأشعري⁽¹⁾ والقاضي أبو بكر الباقلاني وجماعة من الفقهاء ومنهم يحيى بن يحيى⁽²⁾ الذي قال: «إن تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ وكذلك كره مالك أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها».

واحتج هؤلاء بأن التفضيل يشعر بنقص المفضول، والذاتية في الكل واحدة وهي كلام الله وكلام الله لا نقص فيه⁽³⁾.

(1) - هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ولد سنة 260هـ وقيل 270هـ بالبصرة، إليه تنسب الطائفة الأشعرية، من مؤلفاته كتاب "اللمع"، وكتاب "الموجز"، و"إيضاح البرهان" وغيرها، توفي سنة 333هـ، وقيل 324هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (3/284-286).

(2) - هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي، روى عن مالك الموطأ، وقيل أنه قرأه عليه، ولازمه مدة، وروى عن الليث، وأبي عوانة وابن لهيعة، وغيرهم وروى عنه إسحاق بن راهويه وإسحاق بن بلال وغيره، توفي سنة 226هـ. ينظر: ترتيب المدارك، (3/216-218).

(3) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (1/169-170).

وأجاز التفضيل بين آيات الله وسوره إسحاق بن راهويه⁽¹⁾ وغيره من العلماء والمتكلمين وهو اختيار أبي بكر بن العربي، وأجازه النووي⁽²⁾ وذلك من حيث الأجر والثواب المتعلق بها لا من حيث الآية أو السورة في حد ذاتها⁽³⁾.

ودليلهم في ذلك حديث عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- قال: قال -صلى الله عليه وسلم-: [يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ] ؟ قال: قلت: اللّٰه ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم» ؟ قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. قال: فضرب في صدري وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر»⁽⁴⁾.

وقد اختلفت آراء العلماء أيضاً في الترجيح بين القراءات [الصحيحة منها] بين مانع ومجيز لذلك.

(1) - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه كان أحد أئمة المسلمين، وعلماء من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقهاء والحفظ والصدق والورع والزهد، ورحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، فسمع: جرير بن عبد الحميد الرازي، وإسماعيل ابن عليّة، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح وغيرهم ووروى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، وإسحاق بن منصور، ومسلم بن الحجاج، ومحمد بن نصر المروزي وأبو عيسى الترمذي وغيرهم، وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين بنيسابور. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (50/2)، يوسف بن عبد الرحمن المزري، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ-1980م) (372/2)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (358/11).

(2) - يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقهاء والحديث، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية)، وإليها نسبته، ومن كتبه تهذيب الأسماء واللغات ومنهاج الطالبين والدقائق ومنهاج في شرح صحيح مسلم وغير ذلك، توفي سنة 676 هـ. ينظر في طبقات الشافعية للسبكي 395/8، السيوطي، طبقات الحفاظ (513/1).

(3) - أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2 (بيروت: دار إحياء التراث العربي النووي، 1392هـ)، (93/6-94).

(4) - أخرجه مسلم، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، (565/1)، رقم: 810.

وَمَنْ أجاز الترجيح بين القراءات من المفسرين الإمام الطبري والزخشي وابن عطية والرازي والقرطبي وقد ظهر ذلك في مسلكهم في التفسير، ولم يكن أمر الترجيح بين القراءات عندهم على الإطلاق بل بشروط وضوابط معينة منها: عدم تساوي القراءات في الشهرة والفصاحة واختلاف معانيها.

ومثال ذلك، ما ورد في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ

وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 173].

حيث ذكر القراءتين المتواترتين في لفظ "الميتة"⁽¹⁾ وقام بتصويبهما لاستفاضتهما عند القراء وشهرتهما في كلام العرب واتفاق معنيهما، فقال: «...والصواب من القول في ذلك عندي أن التشديد والتخفيف في ياء "الميتة" لغتان وقراءتان معروفتان في القراءة وفي كلام العرب، فبأيهما قرأ ذلك القارئ فمصيب لأنه لا اختلاف في معنيهما»⁽²⁾.

كما صرح ابن عطية «بجواز الترجيح بين القراءات ولكن ليس على أساس ابتداء نزول القرآن بتلك القراءة كأن تكون لغة أهل الحجاز، فقال: هذه القراءات لا يُظن إلا أنها مروية عن النبي ﷺ وبجميعها عارض جبريل عليه السلام مع طول السنين توسعة على هذه الأمة وتكملة للسبعة الأحرف حسب ما بيناه في صدر هذا التعليق وعلى هذا، لا يُقال: هذه أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رُجحت قراءة، فبوجه غير وجه النزول»⁽³⁾.

وقد ذكر القرطبي أنه لا ترجيح بين القراءات من حيث صحة المعنى، فكل قراءة صح سندها لا بد أنها تحمل معنى صحيحا مقصودا من الآية، ففي تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: 45].

يقول القرطبي: «قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي "والله خالق كل" بالإضافة. والباقون "خلق" على الفعل⁽⁴⁾. قيل: إن المعنيين في القراءتين صحيحان. أخبر الله

(1) - قرأ أبو جعفر "الميتة" بتشديد الياء وقرأ باقي القراء بياء مخففة "الميتة". ينظر: ابن الجزري، النشر، (224/2).

(2) - الطبري، المصدر السابق، (55/3) (ط م).

(3) - ابن عطية، المحرر الوجيز (513/1).

(4) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 332.

عز وجل بخبرين، ولا ينبغي أن يقال في هذا: إحدى القراءتين أصح من الأخرى»⁽¹⁾.
ومن الفقهاء الذين أجازوا الترجيح بين القراءات الصحيحة الإمام ابن رشد⁽²⁾. حيث
سئل عن ذلك فأجاب بقوله: «... أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمقرئين من
تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب، أو أصح في
النقل، أو أيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا
فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلا بها لما فيها من تسهيل الهمزات وترك تحقيقها في جميع
المواضع، وقد تؤوّل ذلك فيما روي عن مالك من كراهية النبر في القرآن في الصلاة»⁽³⁾.

وحجّة القائلين بالترجيح بين القراءات هي: «جواز أن يكون بعض الكلام المعجز
مشمّلاً على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة أو تتعلق بزيادة
الفصاحة... على أنّه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأت عن ترخيص النبي ﷺ وللقارئ
أن يقرأ بالمرادف اليسير على الناس، كما يشعر به حديث تنازع عمر رضي الله عنه مع هشام بن
حكيم، فتروى تلك القراءة للخلف فيكون تمييز غيرها عليها بسبب أن المتميزة هي البالغة غاية
البلاغة وأنّ الأخرى توسعة ورخصة ولا يعكّر ذلك على كونها أيضاً بالغة الطرف الأعلى من
البلاغة وهو ما يقرب من حدّ الإعجاز...»⁽⁴⁾، والصحيح أن كل قراءة ثابتة فهي معجزة
وليست قريبة من الإعجاز.

وأما بالنسبة للذين منعوا الترجيح من القراءات فمنهم أبو العباس أحمد بن يحيى بن

(1) - القرطبي، المصدر السابق (312/15).

(2) - محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، تفقه بأبي جعفر أحمد بن رزق،
وحدّث عن أبي مروان بن سراج، ومحمد بن خيرة، وممن أخذ عنه: القاضي عياض، له: كتاب البيان والتحصيل لما في
المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات لأوائل كتب المدونة، توفي سنة عشرين وخمسمائة. ينظر: ابن بشكوال، الصلة
في تاريخ الأندلس: (576/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب ص373.

(3) - أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، فتاوى ابن رشد، ت: المختار بن الطاهر التليبي، ط1، (بيروت: دار الغرب
الإسلامي، 1407هـ-1987م)، (1107-1104/2).

(4) - ابن عاشور، التحرير والتنوير (63/1).

ثعلب⁽¹⁾ حيث قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام فضّلت الأقوى»⁽²⁾.

ووصل الأمر عند بعض اللغويين إلى حدّ تأيّم فاعله حيث قال: «السلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: أحدهما أجود من الأخرى، لأنّهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك»⁽³⁾.

ومن القراء الذين أنكروا أمر الترجيح بين القراءات "أبو شامة" الذي أشار إلى ذلك عند ذكره لقراءة "مالك" فقال: «قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين واتصاف الرب تعالى بهما، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك»⁽⁴⁾.

ومن المفسرين الذين منعوا بشدة الترجيح بين القراءات أبو حيان الأندلسي وقد نصّ على ذلك في قوله: «وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي لأنّ هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة من رسول الله ﷺ ولكلّ منها وجه ظاهر حسن في العربية فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة»⁽⁵⁾.

وحجة المانعين للترجيح بين القراءات أن ذلك يؤدي إلى إسقاط القراءة المرجوحة وتضعيفها⁽⁶⁾ وخصوصاً إذا كانت القراءات متواترة، فهي في الصحة سواء فلا وجه لترجيح

(1) - هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن يسار الشيباني الإمام اللغوي أبو العباس ثعلب النحوي البغدادي، ثقة كبير له كتاب في القراءات وكتاب الفصيح، روى القراءة عن سلمى بن عاصم ويحيى بن زياد الفراء، وروى القراءة عنه أحمد بن موسى بن مجاهد ومحمد بن القاسم الأنباري، وروى عنه النحو واللغة علي بن سليمان الأخطش، ولد سنة مائتين، وتوفي سنة 291هـ ببغداد. ينظر: ابن الجزري، المصدر السابق، (1/148).

(2) - الزركشي، البرهان (1/339).

(3) - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (5/43).

(4) - أبو شامة، إبراز المعاني، ص 70.

(5) - أبو حيان، المصدر السابق (2/265).

(6) - الزركشي، البرهان (1/339).

قراءة على أخرى⁽¹⁾، ولعلّ الظاهر في المسألة أنّ الترجيح بين القراءات جائز ولكن بشروط وضوابط أهمها: أن يكون ذلك الترجيح من حيث قوة سند القراءة وصحته، وكذلك سهولة ويسر ألفاظ القراءة على القارئ لأنّ الحكمة من إنزال هذه القراءات هي التيسير على الأمة والتخفيف عليها وخصوصاً مع تعدد لهجات العرب واختلافها، فما يسهل من لفظ على قبيلة قد لا يسهل على أخرى.

وإن رُجّحت قراءة بغير وجه النقل وصحة السند كقوة معنى القراءة أو فصاحتها فلا ينبغي إسقاط أو تضعيف القراءة المرجوحة المتواترة، وإن كنت لا أحبذ فكرة الترجيح بين القراءات المتواترة وذلك لمقصودية اللفظ في كل قراءة وأنه يكسب الآيات ثراءً وسعة في المعاني والدلالات، ولا يمكن حصر ذلك في قراءة واحدة، وهو مطلب مهم في التفسير، لأنّه يدخل في باب تفسير القرآن بالقرآن والذي يعتبر من أعلى مراتب التفسير.

المطلب الثاني: أنواع الترجيح بين القراءات.

قد تبين من خلال ما سبق من حديثنا عن حكم الترجيح بين القراءات أنّ هناك أنواع من الترجيح بين القراءات وردت عند المفسرين الذين لا يرون مانعاً من ذلك وهي كالاتي:

أولاً: الترجيح بين القراءات المتواترة.

ويكثر هذا النوع من الترجيح بين القراءات عند المفسرين ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ - في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاحة: 04].

رَجَّح المفسرون بين القراءتين في "ملك" مستندين في ذلك إلى أدلة وحجج أغلبها عقلية، وذلك أن قراءة "ملك" تتضمن معنى قراءة مالك، فالمالك قد لا يكون ملكاً، كما أنّ قراءة "ملك" تضيف معنى جديداً لما سبقها من الآيات وهذا ما لم يتحقق في قراءة مالك التي تؤكد معنى ما سبق من قوله تعالى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وقد ختم الطبري هذا التعليل بقوله: «... أنّ أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأه "مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ" بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين دون قراءة من قرأ "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" بمعنى أنّه

(1) - أبو حيان، المصدر السابق (199/1).

يملك الحكم بينهم وفصل القضاء متفرّدًا به دون سائر خلقه ...»⁽¹⁾.

وكذلك رجّح القرطبي قراءة "ملك" لما فيها من المعنى الذي ليس في قراءة "مالك"⁽²⁾ أمّا الزمخشري، فقد رجّح أيضا قراءة "ملك"، لأنّها قراءة أهل الحرمين وهي نظره أفصح اللغات وكذلك لما تتضمنه من معنى، إذ المملك يعم والمملك يخص⁽³⁾.

واختلف عنهم ابن عطية في الترجيح بين هاتين القراءتين، إذ رجّح قراءة "مالك" لأنّ المعنى فيها أبلغ من قراءة "ملك"، ثم ختم بتسويته بين القراءتين في الحسن فقال: «... واحتج من قرأ "ملك" بأن لفظه "ملك" أعم من لفظه "مالك" إذ كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً، والمملك الذي يدبر المالك في ملكه حتى لا يتصرف إلا عن تدبير المملك. وتتابع المفسرون على سرد هذه الحجة وهي عندي غير لازمة لأنهم أخذوا اللفظتين مطلقتين لا بنسبة إلى ما هو المملوك وفيه المملك. فأما إذا كانت نسبة المملك هي نسبة المالك فالمالك أبلغ مثال ذلك أن نقدر مدينة أهلة عظيمة ثم نقدر لها رجلا يملكها أجمع أو رجلا هو ملكها فقط إنما يملك التدبير والأحكام، فلا شك أن المالك أبلغ تصرفاً وأعظم إذ إليه إجراء قوانين الشرع فيها كما لكل أحد في ملكه ثم عنده زيادة التملك ومملك الله تعال ليوم الدين هو على هذا الحد فهو مالكة ومملكه والقراءتان حسنتان»⁽⁴⁾، وقد جاء ترجيح ابن عطية لقراءة "مالك" في معرض رده على الحجج التي رجح بها المفسرون الآخرون قراءة "ملك".

كما ربط الطاهر بن عاشور⁽⁵⁾ بين القراءتين (ملك ومالك) والسياق الذي وردتا فيه، فاستوت بذلك القراءتان في المعنى ولم يكن بينهما أي اختلاف: حيث يقول: «وقد تصدى

(1) - الطبري، المصدر السابق (50/1).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (140/1-141).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (115/1).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (69/1).

(5) - محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور، نقيب أشرف تونس وكبير علمائها، في عهد الباي محمد الصادق (باشا)، ولي قضاءها سنة 1267 هـ ثم الفتيا سنة 1277 فنقابة الأشراف له كتب منها: شفاء القلب الجريح في شرح البردة، وهدية الأريب، حاشية على القطر لابن هشام وغيرها، توفي بتونس سنة 1284 هـ. الزركلي، الأعلام، (6/173)، كحالة، معجم المؤلفين، (101/10).

المفسرون والمحتجون للقراءات لبيان ما في قراءة ملك بدون ألف وقراءة مالك - بالألف - من خصوصيات بحسب قصر النظر على مفهوم كلمة ملك ومفهوم كلمة مالك، وغفلوا عن إضافة الكلمة إلى يوم الدين، فأما والكلمة مضافة إلى يوم الدين فقد استويا في إفادة أنه المتصرف في شؤون ذلك اليوم دون شبهة مشارك»⁽¹⁾.

فأحيانا يغفل المفسرون عن ارتباط القراءتين بسياقهما الذي وردتا فيه، كما في قراءة (ملك ومالك) فيلجئون إلى الترجيح بينهما، مع أنهما تؤديان نفس المعنى.

ب - في قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: 36].

رجح المفسرون بين القراءتين في "فَأَزَلَّهُمَا" حيث قرأ حمزة "فَأَزَلَّهُمَا" بالألف وقرأ الباقون "فَأَزَلَّهُمَا" بتشديد اللام⁽²⁾.

رجح الطبري قراءة "فَأَزَلَّهُمَا" لأنها تتضمن المعنى المراد من الآية وهو أن إبليس استزل آدم وزوجه عن طاعة الله بإغوائهما للأكل من الشجرة التي نهاهما الله عنها، وفي ذلك يقول الطبري:

«...وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: فَأَزَلَّهُمَا لأن الله -جل ثناؤه- قد أخبر في الحرف الذي يتلوه بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه، وذلك هو معنى قوله فَأَزَلَّهُمَا، فلا وجه إذ كان معنى الإزالة معنى التنحية والإخراج أن يقال: « فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ»، فيكون كقوله: « فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَزَلَّهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ»، ولكن المعنى المفهوم أن يقال: فاستزلهما إبليس عن طاعة الله، كما قال -جل ثناؤه-: فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ...»⁽³⁾.

فيرى الطبري هنا أن قراءة "فَأَزَلَّهُمَا" تحمل نفس معنى ما جاء بعدها من قوله تعالى:

(1) - الطاهر بن عاشور، المصدر السابق (1/175).

(2) - أبو عمرو الداني، التيسير، ص 55.

(3) - الطبري، المصدر السابق (1/186).

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾، وبالتالي فهي تضيف معنى جديداً للآية، والصواب أنه لا يلزم من قراءة "فأزلهما" أن تحمل معنى الإخراج بحرفيته، في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ لأنّ التكرار هنا لا يخلو من فائدة وهي:

1. أنه يجوز أن يزيلهما عن مواضعها ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية.
2. أن التكرار في مثل هذا الموضوع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظٍ مختلفة وهذا شيء مستحب ومستعمل⁽¹⁾.

وكذلك رجح القرطبي قراءة "فأزلهما" لقوة معناها في نظره مستنداً في ذلك بآيات من القرآن تحمل المعنى الذي ذهب إليه حيث قال: «... وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى، إلا أن قراءة الجماعة أمكن في المعنى. يقال منه: أزلته فزل. ودل على هذا قوله تعالى: إنما استزهم الشيطان ببعض ما كسبوا، وقوله: فوسوس لهما الشيطان والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية، وليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان، إنما قدرته على إدخاله في الزلل، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه»⁽²⁾.

ولا بد أن الإنسان إذا زلّ أو عثر فإنه يزول ويتحوّل عن مكانة ولذلك فإن المعنى في القراءتين يكمل بعضه بعضاً، ويحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد، وذلك أن قراءة الجماعة "فأزلهما" يجوز أن تكون من زلّ عن المكان «إذ تنحى عنه فتكون من الزوال كقراءة حمزة فرددنا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة أو نرد قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة بأن نقول معنى أزلهما أي: صرفهما عن طاعة الله فأوقعهما في الزلّة لأن إغواءه وإيقاعه لهما في الزلّة سبب للزوال ويحتمل أن تفيد كل قراءة معنى مستقل فقراءة الجماعة تؤذن بإيقاعهما في الزلّة فيكون بمعنى استزل وقراءة حمزة تؤذن بتنحيتهما عن مكانهما...»⁽³⁾.

ج - في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾

(1) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (16/2).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (311/1)، ينظر: مكي، الكشف (290/1).

(3) - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم، دت) (192/1-193).

[آل عمران: 79].

اختلف القراء في: "تعلمون" فقرأه ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بتشديد اللام المكسورة، وقرأه الباقر "تعلمون" بقاء ولام مفتوحتان وعين ساكنة⁽¹⁾.

وقد رجح الطبري قراءة التثقيـل -تعلمون- فقال: «... وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأه بضم التاء وتشديد اللام، لان الله ﷻ وصف القوم بأنهم أهل عماد للناس في دينهم ودنياهم، وأهل إصلاح لهم ولأمورهم وتربية، يقول -جل ثناؤه-: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ﴾ على ما بينا قبل من معنى الرباني. ثم أخبر تعالى ذكره عنهم أنهم صاروا أهل إصلاح للناس، وتربية لهم بتعليمهم إياهم كتاب ربهم»⁽²⁾.

وحجة الطبري في ترجيح هذه القراءة هي مراعاة المعنى وذلك من خلال السياق العام للآيات، الذي جاء يحمل معنى الإصلاح والتربية، وذلك من خلال كلمة "ربانيين" التي فسرها الطبري كذلك.

ونجد ابن عطية في المقابل يرجح قراءة التخفيف "تعلمون" وذلك بالرغم من تصريحه بتقارب القراءتان في المعنى حيث يقول: «والقراءتان متقاربتا المعنى وقد رجحت قراءة التخفيف بتخفيفهم "تدرسون" وبأن العلم هو العلة التي توجب للموفق من الناس أن يكون ربانيا وليس التعليم شرطا في ذلك ورجحت الأخرى بأن التعليم يتضمن العلم والعلم لا يتضمن التعليم فتجيء قراءة التثقيـل أبلغ في المدح ... ومن حيث العالم بحال من يعلم فالتعليم كأنه في ضمن العلم وقراءة التخفيف عندي أرجح»⁽³⁾.

ونرى هنا أيضا أن ابن عطية ينساق للترجيح بين القراءات، بالرغم من تصريحه بتقاربهما في المعنى، وذلك بعد عرضه لآراء العلماء في الترجيح بين هاتين القراءتين.

ويتضح من خلال هذين النصين أن القراءتين متقاربتان في المعنى فلا مجال للترجيح

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 163.

(2) - الطبري، المصدر السابق (5/532).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق (1/463).

بينهما، وكذلك لا يوجد دليل نقلي من قرآن أو سنة يرجع إليه في الترجيح بين القراءتين، فالاحتكام كان للاجتهاد والرأي الذي من خلاله اختلفت وجهات النظر في الترجيح بين القراءات، من حيث المعنى وبالتالي فليس لأحد المفسرين في ذلك من حجة معتبرة، نسلم بها في الترجيح بين القراءتين «فمعرفة كون هذه القراءة أفصح من هذه أو أدل على المراد ونحو ذلك أمر صعب المدرك عسر المسلك، وكثيرا ما تختلف أنظار أرباب الترجيح في ذلك فيرجح بعضهم خلاف ما رجحه غيره»⁽¹⁾.

ثانيا: ترجيح القراءة المتواترة على الشاذة.

يستعمل المفسرون القراءة الشاذة في كثير من الأحيان لتدعيم وتوجيه القراءة المتواترة من حيث اللغة، والمعنى أو غير ذلك، وهذا في حال الوفاق بينهما أما في حال الاختلاف أو التعارض فالقراءة المتواترة هي الأولى عند المفسرين وينبغي حمل معنى الآية على القراءة المتواترة لا على القراءة الشاذة، التي لم يصح سندها. فكيف يصح متنها ومدلولها وفيما يلي بعض الأمثلة التي تم فيها الترجيح القراءة المتواترة على الشاذة من قبل بعض المفسرين.

أ - عند تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: 196]. عرض الطبري للقراءة المتواترة في "العمرة" بالنصب والقراءة الشاذة التي نسبتها للشعبي⁽²⁾، بالرفع ووجه معنى القراءتين ثم رجح القراءة المتواترة على الشاذة فقال: « وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا، قراءة من قرأ بنصب "العمرة" على العطف بها على "الحج"، بمعنى الأمر بإتمامهما لله، ولا معنى لاعتلال من اعتلّ في رفعها بأن "العمرة" زيارة البيت، وأن المعتمر متى بلغه، فلا عمل بقي عليه يؤمر بإتمامه، وذلك أنه إذا بلغ البيت فقد انقضت زيارته وبقي عليه تمام العمل الذي أمره الله به في اعتماره، وزيارته البيت، وذلك هو الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، وتجنب ما أمر الله بتجنبه إلى إتمامه ذلك، وذلك عملٌ - وإن كان مما لزمه بإيجابه

(1) - طاهر الجزائري، المصدر السابق، ص 105.

(2) - هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، هو تابعي جليل وافر العلم سمع من علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما، واختلف في سنة وفاته فقيل 104 هـ وقيل 105 هـ وقيل 106 هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (16-12/3).

الزيارة على نفسه - غير الزيارة...»⁽¹⁾.

ب - في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: 05]. ذكر الزمخشري أنّ معنى قراءة الجمهور أقوى وأبلغ من معنى القراءة الشاذة في لفظة "كلمة"⁽²⁾، فقال: «قرئ كبرت كلمة، وكلمةً بالنصب على التمييز والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وأبلغ ومنه معنى التعجب كأنه قيل: ما أكبرها كلمة»⁽³⁾، وكذلك رجح الطبري قراءة "كلمة" بالنصب واعتبرها هي قراءة الصواب لأنّ عليها إجماع القراء، ويكون تأويل الكلام عليها: عظمت الكلمة كلمةً تخرج من أفواه القوم الذين قالوا: «اتخذ الله ولداً، والملائكة بنات الله»⁽⁴⁾.

ج - في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾ [آل عمران: 153].

ذكر ابن عطية قراءة شاذة لحميد بن قيس وهي "على أحد" ورجح عليها القراءة المتواترة من حيث المعنى المراد في الآية والذي يؤكده سياق التنزيل حيث قال: " وقرأ حميد بن قيس " على أحد «(بضم الألف والحاء)، يريد الجبل، والمعنى بذلك رسول الله ﷺ، لأنه كان على الجبل، والقراءة الشهيرة أقوى، لأن النبي ﷺ لم يكن على الجبل إلا بعد ما فر الناس، وهذه الحال من إصعادهم إنما كانت وهو يدعوهم، وروي أنه كان ينادى : إني، عباد الله، والناس يفرون»⁽⁵⁾.

فاستدل ابن عطية بوقائع خارج النص القرآني، وهي أن النبي ﷺ لم يكن على الجبل إلا بعد فرار الناس، فبذلك كانت القراءة المتواترة أنسب بالمعنى وأدل على المقصود من

(1) - الطبري، المصدر السابق (122/2).

(2) - قرأ الحسن وعيسى "كلمة" بالرفع وهي قراءة شاذة، ينظر، ابن خالوية، القراءات الشاذة، ص 123، ونسبها ابن عطية أيضاً إلى يحيى بن يعمر وابن محيصن والقواس عن ابن كثير، ينظر: ابن عطية، المصدر السابق (496/3).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (703/2).

(4) - الطبري، المصدر السابق (148/15) (ط م).

(5) - ابن عطية، المصدر السابق (526/1).

الآية.

ثالثاً: ترجيح القراءة الشاذة على المتواترة.

وهذا النوع من الترجيح قليل جداً عند المفسرين ويستند في أغلبه إلى المعنى الظاهر للآية، وبعض العلماء - كما سبق - أنكروا حتى الترجيح بين القراءات المتواترة، فما بالك بترجيح القراءة الشاذة على المتواترة، ولذلك فقد جانب بعض المفسرين الصواب في هذه المسألة، لأن القراءة الشاذة لا تقوى على معارضة القراءة المتواترة لعدم صحة سندها في الأساس، ويتبع ذلك ضعف متنها فلا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أن ترجح قراءة شاذة على متواترة وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

أ - ما جاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ﴾ [النحل: 54]. حيث ذكر الزمخشري «قراءة شاذة وهي "كاشف"⁽¹⁾، ورجحها على القراءة المتواترة وحثه في ذلك قوة معناها إذ تدل على معنى المبالغة فيقول: "وقرأ قتادة"⁽²⁾ كاشف الضر على فاعل بمعنى فعل وهو أقوى من "كشف لأن بناء المبالغة يدل على المبالغة"⁽³⁾، وقد وصف ابن عطية قراءة قتادة بأنها ضعيفة⁽⁴⁾. وفي ترجيح الزمخشري للقراءة الشاذة نظر إذ قوة المعنى لا تقتصر على الصيغ التي تحمل معنى المبالغة، كما أن صحة ثبوت القراءة يتضمن قوة معناها وبلاغته أيضاً.

ب - في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 03].

رجح ابن عطية قراءة شاذة وهي "متجنّف" على القراءة المتواترة المجمع عليها "متجانف"،

(1) - ابن جني، المحتسب (53/2).

(2) - هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر احد الأئمة في حروف القرآن، له اختيار في القراءة، روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن املك، توفي سنة 117هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (25/2-26).
الداودي، طبقات المفسرين، (43/2-44).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (413/2)، وينظر: ابن جني، المحتسب (53/2).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (401/3).

وذلك لأنها تدل على معنى المبالغة في نظره، إذ يقول: «وقرأ أبو عبد الرحمن⁽¹⁾ ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي "غير متجنف" دون ألف، وهي أبلغ في المعنى من "متجانف" لأنّ شد العين يقتضي مبالغة وتوغلاً في المعنى وثبوتاً لحكمه، وتفاعل إنما هي محاكاة للشيء والتقرب منه، ألا ترى إذا قلت تمايل الغصن فإنّ ذلك يقتضي تأوِّدًا ومقاربة ميل، وإذا قلت تميل فقد ثبت حكم الميل»⁽²⁾.

وقد تبع القرطبي ابن عطية في هذا الترجيح حيث يقول: «وقرأ النخعي ويحيى بن وثاب والسلمي "متجنف" دون ألف وهذا أبلغ في المعنى وثبوتاً لحكمه، وتفاعل إنما محاكاة للشيء والتقرب منه»⁽³⁾.

وقد أخذ هذا الترجيح للقراءة الشاذة من ابن جني إذا ورد عنه ما نصه «... كأن متجنفاً أبلغ وأقوى معنى من متجانف، وذلك لتشديد العين، وموضوعها لقوة المعنى بها، نحو تصون، وهو أبلغ من تصاون، لأن تصون أوغل في ذلك، فصح له وعرف به، أما تصاون فكأنه أظهر من ذلك، وقد يكون عليه، وكثيراً ما لا يكون عليه... فصار متجنف بمعنى متميل وممتن، ومتجانف كتمايل، ومتأود...»⁽⁴⁾.

ويلاحظ من خلال ترجيح المفسرين لتلك القراءات الشاذة أنهم يفضلون القراءة التي تحمل معنى المبالغة والكثرة، وذلك بالرغم من شذوذ تلك القراءات.

ويظهر أيضاً، مدى تأثير المفسرين باللغويين في مجال الترجيح بين القراءات والتغاضي عن قوة سند القراءة في المفاضلة بينها وذلك ولا شك مسلك غير صائب، إذ كيف تكون قراءة شاذة أبلغ من قراءة متواترة ولم تصل درجتها في قوة السند واستفاضته، وبالنسبة لقوة معناها

(1) - هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي ﷺ أخذ القراءة عن عثمان وعلي وابن مسعود، وأخذ عنه القراءة عاصم وغيرهن توفي سنة 74هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (1/52-57). ابن الجزري، المصدر السابق، (1/413-414).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق (2/155).

(3) - القرطبي، المصدر السابق (6/64-65).

(4) - ابن جني، المحتسب (1/314).

فليس بحجة قوية في الترجيح، إذ ما يراه المفسر من قوة معنى تلك القراءة، يراه الآخر غير ذلك.

وقد نبه الرازي في تفسيره إلى هذا المسلك في ترجيح المفسرين للقراءة الشاذة على المتواترة، فقال عن القراءة الشاذة أنها: «لا تبطل القراءة المتواترة، ونحن نتمسك بالقراءة المتواترة في إثبات مذهبنا، وأيضا القراءة الشاذة ليست بحجة عندنا، لأننا نقطع أنها ليست قرآنا، إذ لو كانت قرآنا لكانت متواترة»⁽¹⁾.

(1) - الرازي، المصدر السابق (233/11).

الفصل الثاني

أسس الترجيح بين القراءات

عند المفسرين.

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات على أساس الرواية

المبحث الثاني: الترجيح بين القراءات على أساس اللغة

العربية

المبحث الثالث: الترجيح بين القراءات على أساس

المعنى

تمهيد:

لقد اعتمد المفسرون على أسس ومعايير رجحوا من خلالها بين القراءات ويتمثل ذلك في قوة سند القراءة وموافقتها لقواعد اللغة العربية وكذا وضوح معناها وتمكنه عند المفسر، وهي في مجملها تمثل مقاييس قبول القراءة عندهم مع اختلاف بينهم في الأخذ بأحد تلك الأوجه وتغليبها على الأخرى في الترجيح وذلك بحسب ما توفر للمفسر من الأدلة والحجج التي تقوي تلك القراءة وتجليها عنده.

المبحث الأول: الترجيح بين القراءات على أساس الرواية

يعتبر الترجيح على أساس الرواية والسند من بين أهم مقومات منهج المفسرين في الترجيح بين القراءات إذ من خلاله يتم الحسم في مسألة تقوية إحدى القراءات على الأخرى وتعدد مجالات الترجيح من حيث النقل عند كل مفسر بحسب ما ورد له من الأدلة، وما ترجح له منها في الحكم على القراءة تفضيلاً أو تسوية بينهما، سواء ما تعلق الأمر بإجماع القراء أو ما أثر عن النبي ﷺ أو عن الصحابة بلزومهم إحدى القراءات، أو القراءة التي تكون أكثر موافقة لرسم المصحف أو أغلب المصاحف، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: الترجيح بين القراءات استناداً إلى إجماع القراء.

يتجه استعمال مصطلح إجماع القراء إلى الإمام الطبري الذي كثيراً ما وظفه في ترجيحه بين القراءات المتواترة وشاركه باقي المفسرين في ترجيح القراءة المتواترة على الشاذة بهذا الإجماع، وكذا بين القراءات المتواترة.

ويقصد الطبري بالإجماع في الغالب اتفاق أكثر القراء على تلك القراءة وليس كلهم ذلك أن القراءة المنفردة في نظر الطبري مرجوحة ولو كانت صحيحة، ونجد مثل ذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر: 02]. إذ يقول: «واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة والعراق سوى أبو عمرو "يخربون" بتخفيف الراء، بمعنى يخرجون منها ويتكونها معطلة خراباً، وكان أبو عمرو يقرأ ذلك "يخربون" بالتشديد في الراء بمعنى يهدمون بيوتهم ... وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي

قراءة من قرأه بالتخفيف لإجماع الحجة من القراء عليه»⁽¹⁾.

فإجماع الحجة من القراء من أقوى الأدلة النقلية في الترجيح بين القراءات عند الطبري الذي لا يعتد بمخالفة القارئ الواحد وإن كان من القراء السبعة (أبو عمرو والبصري)، إذا أجمعت الحجة من القراء على تلك القراءة.

ويفسر لنا الطبري إجماع القراء أيضا باستفاضة القراءة وذيوعها عندهم ورد ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154]، حيث يقول تعد عرضه للقراءتين في "كله": «... والقراءة التي هي القراءة عندنا، النصب في الكل لإجماع أكثر القراء عليه، من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ في معنى أو عربية. ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراء، لكانت سواءً عندي القراءة بأبي ذلك قرئ، لاتفاق معاني ذلك بأبي وجهيه قرئ»⁽²⁾.

فإذا اتفقت القراءات في المعنى وتفاوتت في الاستفاضة والانتشار، فإن الطبري يرجح القراءة الأكثر شهرة وهي التي عليها أغلب القراء دون الأخرى التي هي في هذا المثال قراءة أبو عمرو البصري ويعقوب حيث قرأوا "برفع اللام في "كله"⁽³⁾.

ونجد المفسرين بعد الطبري أقل استعمالا لمعيار إجماع القراء في الترجيح بين القراءات ذلك أن كل قراءة من القراءات السبع ثم العشر قد اشتهرت وذاعت عند القراء وفي الأمصار. كما أجمع المحققون من العلماء على الأخذ بما حال الاتفاق وحال الاختلاف وكذا الانفراد، فلا يمكن الترجيح بينهما من حيث الاستفاضة والإجماع.

وبالرغم من ذلك فقد تأثر بعض المفسرين بمسلك الطبري في ترجيحه بين القراءات باعتبار الإجماع، وقد ظهر مثل ذلك في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154]، حيث ذكر ترجيح قراءة "كله" بالنصب واصفاً إياها بقراءة

(1) - الطبري، المصدر السابق (21/10).

(2) - المصدر نفسه، (94/3).

(3) - ابن الجزري، النشر، (242/2).

الجمهور، مقرراً بذلك الترجيح بالسكوت⁽¹⁾.

وفي موضع آخر رجح الزمخشري قراءة أغلب القراء بوصفها قراءة العامة. ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: 66]، فبعد عرضه للقراءات في هذه الآية قال: «... والجيد قراءة العامة: إن يعف عن طائفة بالتذكير تعذب طائفة، بالتأنيث»⁽²⁾.

وقد رجح الزمخشري هذه القراءة، وهي قراءة كل القراء عدا عاصم الذي قرأ «إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة»⁽³⁾، وهي من القراءات السبع المتواترة، وكذا قراءة مجاهد⁽⁴⁾ "إن تعف عن طائفة" على البناء للمفعول مع التأنيث وهي قراءة شاذة⁽⁵⁾.

وفي هذا السياق نجد أيضا القرطبي يرجع قراءة متواترة على أخرى متواترة أيضا لصحة إعرابها معتبرا إياها قراءة الجمهور، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: 137]، حيث يقول: «في الآية أربع قراءات أصحها قراءة الجمهور "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم"، وهذه قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل الكوفة والبصرة "شركاؤهم"، رفع بـ "زين" لأنهم زينوا ولم يقتلوا، "قتل" نصب بـ "زين" و "أولادهم" مضاف إلى المفعول...»⁽⁶⁾.

وقراءة ابن عامر أيضا صحيحة حيث قرأ "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" وهي من القراءات السبع المشهورة ولا يحتج بانفرادها وبمخالفتها لبعض قواعد الإعراب على

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (528/1).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق، (287/2).

(3) - وقرأ الباقر "إن يعف عن طائفة" بالياء "تعذب طائفة" بالتاء. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 236.

(4) - هو مجاهد بن جبر، الإمام أبو الحجاج مولى السائب بن أبي السائب المخزومي المكي المقرئ المفسر أحد الأعلام، قرأ على ابن عباس، وروى عن عائشة وأبي هريرة وجماعة من الصحابة، قرأ عليه ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم، توفي سنة 103هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (67-66/1).

(5) - ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 88.

(6) - القرطبي، المصدر السابق (91/7).

مرجوحيتها.

ويدخل في باب الترجيح بالإجماع، ترجيح قراءة من خلال قراءة من لفظها مجمع عليها في موضع آخر من القرآن ففي قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾ [آل عمران: 39].

ذكر الطبري القراءات في "بيشرك"⁽¹⁾ ووجهها من حيث المعنى ثم اختار منها قراءة "بيشرك" وهي التي توافق إجماع القراء على نظيرتها في قوله تعالى: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54]، ويعلل الطبري بسبب اختياره بقوله: «... والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك، ضم "الياء" وتشديد "الشين"، بمعنى التبشير. لأن ذلك هي اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس، مع أن جميع قراءة الأمصار مجمعون في قراءة: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54]، على التشديد. والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره، أن يكون مثله في التشديد وضم "الياء"»⁽²⁾.

واستدل الطبري هنا في ترجيحه "بيشرك" بالتشديد إلى اللغة حيث اعتبر أن قراءة "تبشرون" أكثر شهرة في كلام العرب.

والظاهر في المسألة هو ما ذهب إليه ابن عطية حيث قال: «... في هذه اللفظة ثلاث لغات بشر بشد الشين وبشر بتخفيفها، وأبشر يبشر إخباراً، وهذه القراءات كلها متجهة فصيحة مروية»⁽³⁾.

فعدم استفاضة اللغة التي تضمنتها قراءة "بيشرك" لا يعني أنها غير فصيحة، فالمفسر أو اللغوي لا يستطيع الإحاطة بكل لغات العرب التي نزل القرآن بها، وكل لغة تعد مستفيضة في قبيلتها وبيئتها اللغوية.

المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات استناداً إلى قراءة النبي ﷺ بإحداها.

(1) - قرأ حمزة والكسائي "بيشرك" وقرأ الباقون: "بيشرك" بتشديد الشين، ينظر: ابن مجاهد: المصدر السابق، ص 158.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (369/5) (ط م).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق (429/1).

والمراد بقراءة النبي هو ما ينتهي إلى النبي ﷺ من قراءة سواء كان ذلك بأسانيد متصلة أم لا، أو هي روايات وصلت إلينا عن بعض شيوخ القراءة عن شيوخهم بأسانيد صحيحة وحسنة وضعيفة⁽¹⁾.

وقد اصطلح المفسرون على إطلاق لفظ "قراءة النبي ﷺ" على قراءات رويت عنه ﷺ ولم تنسب إلى أحد من القراء، ولا تعني نسبتها إلى النبي ﷺ أنّها وحدها المأثورة عنه ولا ترجيحها على القراءات المتواترة، لأن القراءات المتواترة قد رويت عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى، لذلك فلا يجوز لغير من سمعها من النبي ﷺ القراءة بها، إلا إذا تواتر نقلها، كما أنّ إطلاق وصف قراءة النبي على قراءة ولو كانت صحيحة توهم أن القراءة الأخرى لم يقرأ بها النبي ﷺ وقد تكون أصح منها⁽²⁾.

وقد رجّح المفسرون بعض القراءات المتواترة على البعض اعتقاداً منهم أنّها قراءة النبي ﷺ، ويبدو أنه ﷺ كان أكثر قراءة بها ومداومة عليها بحيث نسبت قراءتها له وكأنّه اختارها من بين القراءات الأخرى، فالأمة مخيرة بأي تلك الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. فقد يكون ﷺ اختار منها ما كان على لغة قريش وهي لغته، فقد ذكر أن القرآن نزل بلغتها ثم أذن أن يقرأ بلغات العرب على قدر استطاعتهم⁽³⁾.

وقد اخترت بعض النماذج التي تبين ترجيح المفسرين بين القراءات باعتبار قراءة النبي ﷺ والتي منها:

1. في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76] قال الطبري بعد عرضه للقراءات في الآية «والصواب من القول في ذلك عندي أنّهما لغتان فصيحتان، قد قرأ بكلّ واحدة منهما علماء من القرأة للقرآن، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن أعجب القراءتين إليّ في ذلك قراءة من فتح اللام وضمّ الدال وشدّد النون، لعلتين:

(1) - عبد العلي المسؤول، القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، ط1 (السعودية: دار ابن القيم، مصر: دار ابن عفان، 1429هـ-2008م)، ص 71.

(2) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (1/54-55).

(3) - أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز، ص 344.

إحدهما أنها أشهر اللغتين، والأخرى أن محمداً بن نافع البصري»⁽¹⁾ حدثنا عن ابن عباس عن أبي أن النبي ﷺ قرأ " قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي (2) عُدْرًا " مثقلة " (3)(4).

ومع أن الطبري ساوى بين القراءتين من حيث الفصاحة وكثرت من قرأ بها من أئمة القراءة إلا أنه لم يخف إعجابه بإحدى القراءتين وهي قراءة التشديد وذلك باعتبارها أشهر اللغتين ولأن النبي ﷺ قرأ بها.

فكما ذكرت أنه مع ثبوت صحة القراءات لا مجال للترجيح بينها بقراءة النبي ﷺ لأن كلا القراءتين مصدرهما واحد وهو النبي ﷺ عن جبريل عن رب العزة، وقراءة التخفيف قرأ بها نافع وأبو جعفر، فهي من القراءات المتواترة، ولقراءة التخفيف في "لدي" توجيه لغوي معتبر وحجته أنه من خفف النون أنه لم يأت بنون مع الياء لأنه ضمير مخفوض كـ "غلامي وداري" فاتصلت الياء بنون "لدن" فكسرتها⁽⁵⁾ وأصل الأسماء إذا أضيفت إلى الياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية⁽⁶⁾.

2. في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ [يونس: 58]، قال الزمخشري: «وقرئ "فَلتُفْرَحُوا" بالثاء وهو الأصل والقياس وهي قراءة رسول الله

(1) - محمد بن نافع البصري أبو بكر روى عن أبي عبيدة معمر بن المنفى وأميه بن خالد وروى عنه سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني وغيره. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ط2 (بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، 1390هـ-1971م) (403/5)

(2) - قرأ نافع وأبو جعفر "لُدُنِّي"، وقرأ شعبة بإسكان الدال مع إشمامها الضم وله وجه اختلاس ضمة الدال، وقرأ الباقون بتشديد النون في "لُدُنِّي"، ينظر: البنا الدمياطي، المصدر السابق، ص370.

(3) - أخرجه الترمذي، السنن كتاب القراءات، باب: من سورة الكهف، ت: أحمد شاكر وآخرون: (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (188/5)، رقم: 2933. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأميه بن خالد ثقة، وأبو الجارية العبدى شيخ مجهول.

- وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب الحروف والقراءات، باب: حدثنا عبد الله بن محمد (بيروت: دار الكتاب العربي)، (59/4)، رقم: 3987، وقال الألباني: ضعيف.

(4) - الطبري، المصدر السابق (344/15) (ط م).

(5) - مكى، الكشف (176/2).

(6) - أبو حيان الأندلسي، المصدر السابق (188/6) (ط م).

ﷺ فيما روى⁽¹⁾ وعنه "لتأخذوا مضاجعكم"، قالها في بعض الغزوات»⁽²⁾.

وقراءة "فلتفرحوا" بالخطاب رويت عن رويس⁽³⁾. وهو من رواية الإمام يعقوب أحد القراء العشرة المشهورين ورويت عن أبي بن كعب مسندة إلى النبي ﷺ وهي لغة لبعض العرب⁽⁴⁾. والخطاب في هذه القراءة موجه للكفار بمعنى لو كنتم مؤمنين لوجب أن تفرحوا بالإسلام والإيمان، فهو خير مما تجمعون من دنياكم.

أما قراءة "فليفرحوا" بالياء فهي قراءة الجمهور ويكون الخطاب فيها موجهًا للمؤمنين، فما أعطي المؤمنون من الإسلام والقرآن وخير مما يجمع هؤلاء الكفار من دنياهم⁽⁵⁾.

والمعنى في القراءتين وارد ومحتمل، فكل قراءة تحمل معنى مختلف عن الأخرى، وهذا من قبيل تعدد الآيات، كما أن القراءتين ثابتان رواية وإن كانت احدهما -قراءة فليفرحوا- عليها أغلب القراء فلا يمكن اعتبار ذلك حجة للترجيح.

3. وفي تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ [الأعراف: 143]. إذ يقول: «وقرأ النبي ﷺ وابن مسعود وأنس بن مالك والحسن وأبو جعفر وشيبة⁽⁶⁾ ومجاهد وابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر "دكا" وقرأ حمزة

(1) - أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الحروف والقراءات، (33/4)، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية)، وصححه الحاكم في مستدركه، كتاب قراءات النبي ﷺ، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ-1990م)، رقم: (2946)، (263/2).

(2) - الزنجشيري، المصدر السابق (353/2).

(3) - هو محمد بن المتوكل، أبو عبد الله اللؤلؤي، المقرئ، قرأ على يعقوب وتصدر للإقراء، قرأ عليه محمد بن هارون التمار، وأبو عبد الله الزبيرى الفقيه الشافعي، توفي بالبصرة سنة 238هـ. ينظر: الذهبي، معرفة القراء، (216/1).

(4) - ابن الجزري، النشر (285/2).

(5) - مكى، الكشف (96/2-97).

(6) - هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب مقرئ المدينة وقاضيها، عرض القرآن على عبد الله بن عياش وعرض عليه نافع وأبو عمرو بن العلاء وغيره، توفي سنة 130هـ وقيل 138هـ. ينظر: الذهبي، المصدر السابق، 79/1-80.

ابن الجزري، المصدر السابق، 329/1-330.

والكسائي وابن عباس وغيرهم "دكّاء" (1) «(2).

ويلاحظ أن ابن عطية ابتداءً بنسبة قراءة "دكا" إلى النبي ﷺ ثم إلى القراء، وهذا ما لم يفعله في قراءة "دكّاء" وكأنه يقوّي ويدعم تلك القراءة بنسبتها إلى النبي ﷺ، وهذا يوهم بأن القراءة الثانية لم تثبت عنه بل ثبتت فقط عن القراء، وهذا غير صحيح لأن كلا القراءتين ثابتة عن النبي ﷺ، نقلها إلينا القراء بالسند المتصل إلى النبي ﷺ.

4. في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾، [التوبة: 119].

ذكر أبو حيان في تفسيره لهذه الآية قراءة شاذة خالفت رسم المصحف قرأ بها ابن مسعود وابن عباس، ونسبت إلى النبي ﷺ، وهي قراءة "وكونوا من الصادقين" (3).

- المطلب الثالث: الترجيح بين القراءات استناداً إلى قراءات الصحابة.

لقد استخدم المفسرون القراءات المنسوبة للصحابة سواء كانت متواترة أو شاذة في تقوية وتأكيدها إحدى القراءات على الأخرى، وأمثلة ذلك:

1 - ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115]. حيث قال الطبري بعد عرضه للقراءتين في: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ (4) ما نصه: «... والصواب من القراءة في ذلك عندنا وما يفعلوا من خير خير فلن يكفروه، بالياء في الحرفين كليهما، يعني بذلك الخبر عن الأمة القائمة، التالية آيات الله.

وإنما اخترنا ذلك، لأن ما قبل هذه الآية من الآيات، خبر عنهم. فإلحاق هذه الآية إذ

(1) - ابن مجاهد، السبعة، ص 221.

(2) - ابن عطية، المحرر الوجيز (451/2).

(3) - أبو حيان، المصدر السابق (111/5) (ط م).

(4) - قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: بالياء، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: بالياء. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 165.

كان لا دلالة فيها تدل على الانصراف عن صفتهم بمعاني الآيات قبلها، أولى من صرفها عن معاني ما قبلها. وبالذي اخترنا من القراءة كان ابن عباس يقرأ...»⁽¹⁾.

لقد اختار الطبري قراءة حفص وحمة والكسائي والتي يناسب معناها السياق المتصل لما قبلها من الآيات حيث تحمل معنى الغيبة دون الخطاب الذي تحمل معناه القراءة الأخرى، واحتج الطبري لهذه القراءة بقراءة ابن عباس، وهي قراءة متواترة.

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن ابن مسعود وابن عباس قالوا: «إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقروا بالياء»⁽²⁾.

2 - ما جاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: 80]. ذكر الزمخشري قراءة "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" بالرفع⁽³⁾ ورجحها على قراءة النصب مستشهدا بقراءة ابن مسعود لها، فقال: «وقرئ "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" بالنصب عطفًا على ثُمَّ يَقُولُ وفيه وجهان: أحدهما أن تجعل "لا" مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: "ما كان ليشتر" والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبهه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي. والثاني أن تجعل "لا" غير مزيدة... والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبد الله "ولن يأمركم»⁽⁴⁾.

ونجد الطبري في هذا الموضوع يخالف الزمخشري، فيرجح قراءة النصب وهي على اتصال الكلام بما سبقه، وقد ردَّ على من استدل بقراءة عبد الله بن مسعود بدخول "لن" في قراءته على انقطاع الكلام عما قبله وابتداء خبر مستأنف فقال: «... فأما الذي ادعى من قرأ ذلك

(1) - الطبري، المصدر السابق (37/3).

(2) - مكي، الكشف (396/1، 397).

(3) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي "ولا يأمركم" رفعا، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفا، وقرأ عاصم وابن

عامر وحمة "ولا يأمركم" نصبا. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 164.

(4) - الزمخشري، المصدر السابق، (575/1).

رفعاً، أنه في قراءة عبد الله: "ولن يأمركم" استشهداً لصحة قراءته بالرفع، فذلك خبر غير صحيح سنده، وإنما هو خبر رواه الحجاج⁽¹⁾، عن هارون الأعور أن ذلك في قراءة عبد الله كذلك. ولو كان ذلك خبراً صحيحاً سنده، لم يكن فيه محتج حجة. لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثته عن نبيهم ﷺ، لا يجوز تركه لتأويل على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو⁽²⁾.

فالطبري هنا يرى أن القراءة التي لم يصح سندها وخالفت رسم المصحف لا يمكن أن تكون حجة في تقوية إحدى القراءات المتواترة، مع أنها وافقت إحدى القراءات المتواترة في الحركة الإعرابية، إلا أنه لا تجوز القراءة بها لأنها خارجة عن الإجماع منقولة عن الآحاد والإجماع أولى من خبر الآحاد، ولا يقطع بنسبها إلى ذلك الصحابي على الحقيقة، لأن الشيء قد ينسب إلى الإنسان وهو غير صحيح عنه⁽³⁾.

- المطلب الرابع: الترجيح بين القراءات استناداً إلى رسم المصحف.

لقد أجمع المفسرون على ردّ وتضعيف القراءة المخالفة لرسم المصحف مخالفة شديدة ولم يصح نقلها واعتبرت لذلك قراءة شاذة جاءت إما مفسرة لآيات القرآن الكريم من طرف الصحابة - رضوان الله عليهم - .

ويحتمل أيضاً أن تكون في الأصل قراءات صحيحة، ولكن قد سقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف وفيها أخذ القرآن بخبر الآحاد وذلك غير جائز⁽⁴⁾.

(1) - هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، عامل على عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان، فلما توفي عبد الملك وتولى الوليد أبواه على ما بيده، وهو أول من امر بنقط المصاحف وتولى مهمة ذلك نصر بن عاصم، توفي سنة 95هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (29/2-54).

(2) - الطبري، المصدر السابق (534/5-535).

(3) - مكّي، الإبانة، ص 73.

(4) - مكّي، الإبانة، ص 31.

وقد وجد في مصحف عثمان ونسخه التي وجهها للأمصار بعض الاختلاف في إثبات بعض الحروف وحذف الأخرى، وكل ذلك ثابت بالرواية الصحيحة، فيقرأ به إذا لم يخرج عن خط جميع المصاحف⁽¹⁾. أمّا إذا احتل رسم المصحف الواحد الروايات الثابتة فلا نجد ذلك الاختلاف في ألفاظه وحروفه من مصحف لآخر بل يكون الرسم واحداً.

ومن بين أهم شروط القراءة الصحيحة أن توافق أحد المصاحف العثمانية احتمالاً أي تقديرًا أو تحقيقًا وهو الموافقة الصريحة⁽²⁾.

وقد رجّح بعض المفسرون القراءة التي توافق المصحف تحقيقًا لا تقديرًا، ومثال ذلك ما ورد في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 49]، حيث قال: «واختلفت القراء في قراءة ذلك⁽³⁾ فقرأه بعض أهل الحجاز كهيئة الطائر فأنفخ فيه فيكون طائرًا على التوحيد وقرأه آخرون كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرًا على الجمع كليهما وأعجب القراءات إلي في ذلك قراءة من قرأ كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرًا على الجمع فيهما لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله وأنه موافق لخط المصحف وإتباع خط المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به أعجب إلي من خلاف المصحف»⁽⁴⁾.

1 - أظهر الطبري في هذا المثال ميله وإعجابه بقراءة "طيرا" من دون الف لموافقتها للمعنى الذي ذهب إليه الطبري ولموافقتها لخط المصحف أكثر من القراءة الأخرى "طائرًا" بالألف، التي تحتل رسم المصحف تقديرًا لا تحقيقًا.

والصحيح أن القراءتين متواترتان، ولفظ "طير" رسم بغير ألف ثابتة ليحتمل كلا القراءتين.

(1) - المصدر نفسه، ص 57.

(2) - ابن الجزري، النشر (11/1).

(3) - قرأ نافع "طائرًا" بالهمز وقرأ باقي القراء "طيرا" بالياء. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 159.

(4) - الطبري، المصدر السابق (190/3).

2 - وكذلك رجح الطبري القراءة التي توافق إجماع المصاحف وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: 24]. حيث قال الطبري: بعد عرضه للقراءات في "بضنين": «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة وإن اختلفت قراءتهم به وذلك بضنين بالضاد لأن ذلك كله كذلك في خطوطها»⁽¹⁾.

ويجاب على قول الطبري: «أن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصاها وتقديمها وتأخيرها حتى لو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»⁽²⁾، وقد صرح الطبري باختلاف القراء في كلمة "بضنين".

«ولذلك لا يقدر في قراءة الذين قرءوا بالظاء المشالة كونها مخالفة لجميع نسخ مصاحف الأمصار لأن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط ... وقد اعتذر أبو عبيدة عن اتفاق مصاحف الإمام على كتابتها بالضاد مع وجود الاختلاف فيها بين الضاد والظاء في القراءات المتواترة بأن قال: «ليس هنا بخلاف الكتاب لأن الضاد والظاء لا يختلف خطها في المصاحف إلا بزيادة رأس إحداهما على رأس الأخرى فهذا قد يتشابه ويتداني»، ثم قال: «وإذا تواترت قراءة "بضنين" بالضاد الساقطة، و "بظنين" بالظاء المشالة علمنا أن الله أنزله بالوجهين وأنه أراد كلا المعنيين»⁽³⁾.

3 - ورجح الزمخشري القراءة المتواترة التي توافق رسم المصحف دون الشاذة التي تخالفه وإن كانت المخالفة بسيطة وقد ورد ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾

(1) - الطبري، المصدر السابق (53/10).

(2) - ابن الجزري، النشر (13-12/1).

(3) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (162/30).

[يوسف: 32]، حيث قال: «قرئ "وليكونا" بالتشديد والتخفيف⁽¹⁾ والتخفيف أولى لأنّ النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف وذلك لا يكون إلا خفيفة»⁽²⁾.
 فإضافة إلى عدم ثبوت قراءة "وليكونن" من حيث الرواية، فهي مخالفة لرسم المصحف الذي كتب موافقا لقراءة الجمهور في الوقف، ولا يحتمل القراءة الشاذة التي يوقف عليها بالنون الساكنة دون الألف، كما في قراءة الجمهور.

- المطلب الخامس: الترجيح بين القراءات استناداً إلى سبب النزول.

لقد اعتنى المفسرون ببيان سبب النزول في تفاسيرهم، كما استخدموه في تقوية إحدى القراءات على الأخرى حال الاختلاف.

ولعلم أسباب النزول فوائد كثيرة منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، وكذا تخصيص الحكم بسبب النزول عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها أيضاً الوقوف على المعنى⁽³⁾، بتوضيحه وبيانه، فمعرفة سبب النزول تعين على فهم الآية فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب⁽⁴⁾.

ومما ورد من ترجيح المفسرين لإحدى القراءات اعتماداً على سبب النزول ما يلي:

1 - ما ورد في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95]، حيث عرض الطبري لاختلاف القراء في "غير"⁽⁵⁾. بالنصب والرفع، ثم قال: «... والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (غير أولي الضرر) بنصب "غير"، لأنّ الأخبار متظاهرة بأنّ قوله "غير أولي الضرر" نزل بعد قوله (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ)، استثناء من قوله:

(1) - التخفيف قراءة الجمهور، أما قراءة التشديد فهي قراءة شاذة ما لم أعثر على نسبتها، فقد ذكر ابن عطية أنها قراءة فرقة، ينظر، المحرر الوجيز (241/3).

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (467/2).

(3) - الزركشي، البرهان (23/1).

(4) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى (339/13).

(5) - قرأ نافع وابن عامر والكسائي "غير" بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها. ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص 73.

(لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون)»⁽¹⁾.

ثم ساق لنا الأخبار الواردة في ذلك والتي منها ما رواه الطبري بسنده عن أبي إسحاق أنه سمع البراء يقول في هذه الآية ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرْرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فأمر رسول الله - ﷺ - زيداً فجاء بكتفٍ فكتبها، قال: فشكا إليه ابن أم مكتوم ضرارته فنزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرْرِ﴾⁽²⁾.

وقد تابع القرطبي الطبري في ترجيحه لقراءة النصب في "غير" باعتبار سبب النزول الوارد في ذلك، حيث قال بعد عرضه لسبب نزول الآية: «وما ذكرنا من سبب النزول يدل على معنى النصب والله اعلم»⁽³⁾.

فأكد القرطبي النصب في "غير" التي تحمل معنى الاستثناء بسبب نزول الآية، وقراءة "غير" بالرفع، قراءة متواترة قرأ بها جماعة من القراء ويمكن توجيهها على أن «غير صفة للقاعدين، كما قال تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]، فأنت غير صفة لـ "الذين" إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم، فاللفظ لفظ المعرفة، والمعنى معنى النكرة وكذلك القاعدون فلذلك وصفوا بـ "غير" وهي لا تكون إلا صفة النكرة»⁽⁴⁾.

2 - ما ورد في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل عمران: 12].

حيث ذكر الطبري القراءات في هذه الآية⁽⁵⁾ ووجه كل قراءة، ورجح قراءة الخطاب في

(1) - الطبري، المصدر السابق (366/7) (ط م).

(2) - المصدر نفسه (368/7)، وأخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: قوله تعالى: "لا يستوي..."، (1042/3)، رقم: (2676).

(3) - القرطبي، المصدر السابق، (344/5).

(4) - مكّي، الكشف (436/1).

(5) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالواو، وعاصم وابن عامر ونافع "ستغلبون وتحشرون" بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي "سيغلبون وتحشرون" بالياء. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 155.

الآية باعتبار السياق المعنوي للآيات فقال: «والذي نختار من القراءة في ذلك، قراءة من قرأه بالتاء، بمعنى: قل يا محمد للذين كفروا من يهود بني إسرائيل الذين يتبعون ما تشابه من أي الكتاب الذي أنزلته إليك ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله: "ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد"، وإنما اخترنا قراءة ذلك كذلك، على قراءته بالياء، لدلالة قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾، على أنهم بقوله: "ستغلبون"، مخاطبون خطابهم بقوله: "قد كان لكم"، فكان إلحاق الخطاب بمثله من الخطاب، أولى من الخطاب بخلافه من الخبر عن غائب»⁽¹⁾. وأيد الطبري هذا الترجيح بما رواه من سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس قال: «لما أصاب رسول الله ﷺ قريشاً يوم بدر فقدم المدينة، جمع يهود في سوق بني قينقاع. فقال: يا معشر يهود، أسلموا قبل أن يصيبكم مثل ما أصاب قريشاً! فقالوا: يا محمد، لا تغرنك نفسك أنك قتلت نفرًا من قريش كانوا أغمارًا لا يعرفون القتال، إنك والله لو قاتلتنا لعرفت أننا نحن الناس، وأنت لم تأت مثلنا، فأنزل الله ﷻ في ذلك من قولهم: "قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد" إلى قوله: ﴿لأولي الأبصار﴾»⁽²⁾.

ووافق ابن عطية الطبري في ترجيحه للقراءة بالتاء. حيث وجه القراءتين في الآية وبين حجة كل فريق في الترجيح بينهما ثم ختم بقول الفارسي الذي رجح تلك القراءة ولم يعقب عليه إقرارًا به منه إذ يقول: «ورجح أبو علي قراءة التاء على المواجهة وأن الذين كفروا يعم الفريقين المشركين واليهود وكل قد غلب بالسيف والجزية والذلة»⁽³⁾.

أما الزمخشري فقد ذكر توجيه القراءتين دون ترجيح بينها حيث يقول: «معنى القراءة بالتاء الأمر بأن يخبرهم بما سيحري عليهم من الغلبة والحشر إلى جهنم فهو إخبار بمعنى سيغلبون ويحشرون وهو الكائن من نفس المتوعد به، والذي يدل عليه اللفظ ومعنى القراءة بالياء الأمر بأن يحكي لهم ما أخبره به من وعيدهم بلفظه كأنه قال: أد إليهم هذا القول الذي

(1) - الطبري، المصدر السابق (239/5).

(2) - رواه الطبري، المصدر السابق (368/7)، وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب الخراج، باب: كيف كان إخراج اليهود من المدينة، (115/3)، رقم: 3003. وقال الألباني: ضعيف الإسناد.

(3) - ابن عطية، المصدر السابق، (406/1)، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة (18/3-19).

هو قولي لك سيغلبون ويحشرون»⁽¹⁾.

والصحيح أن معنى القراءتين متقارب جدًا لأنّ مؤداه واحد وهو وعيد وتهديد للكفار ومن تبعهم بأنّ مصيرهم هو الهزيمة والخذلان في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة، سواء واجههم بالخطاب في ذلك، أو ذكرهم بصيغة الغائب.

المبحث الثاني: الترجيح بين القراءات على أساس اللغة العربية.

لقد وظّف المفسرون اللغة العربية في توجيه القراءات القرآنية بنوعيتها المتواترة والشاذة، وكذلك في إثبات صحة نقل القراءات، فأحياناً لا يقبلون القراءة التي تخالف قواعد اللغة العربية في نظرهم ولو صحّ سندها كما ذكرنا، وأحياناً يفضلون القراءة التي توافق أشهر لغات العرب والتي تنسجم مع البلاغة العربية والمقاييس النحوية، وبيان ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: الترجيح من القراءات من حيث الفصاحة.

إنّ لغات العرب لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة والشهرة بل كان فيها الأفصح والفصيح ودون ذلك، فلو جاء القرآن، على غير أسلوبهم في الكلام في استعمال الفصيح فقط أو الأفصح فلا تتحقق الحجة في الإعجاز، إذ بذلك يتم ظهور العجز عن معارضته. فلا يقولون مثلاً: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه كما لا يصحّ للبصير أن يقول للأعمى قد غلبتك بنظري، لأنّه يقول له: إنما تتم لك الغلبة لو كنت قادرًا على النظر وكان نظري أقوى من نظرك⁽²⁾. فكذلك أعجز القرآن العرب باستعمال نفس أساليبهم في الكلام في كونه يشتمل على اللفظ الفصيح والأفصح منه، ومع ذلك لم يقدرُوا على التحدي وباءت كل محاولاتهم بالفشل.

(1)-الزمخشري، المصدر السابق، (531/1).

(2)- جلال الدين السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن: ت: علي محمد البجاوي، (دار الفكر العربي، د.ت)، (07/1).

فلا شك أن بعض القرآن أفصح من بعض لما ذكرنا كما أنّ القرآن في لغته أفصح من التوراة والإنجيل، لأنّ تلك الكتب لم تكن معجزاتها في الفصاحة، مع أن الجميع كلام الله تعالى، فكذلك يمكن أن يكون بعض كلامه أفصح من بعض، حتى تكون آية منه أفصح من آية وقراءة أفصح من قراءة والجميع كلام الله⁽¹⁾.

ولا يعني تفاوت اللغات في الفصاحة أن نرد اللغة الأقل فصاحة بالمقارنة مع اللغة الأوضح، وكما صرح ابن جنيّ أن لكل لغة ضرباً من القياس تأخذ به، وليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بصاحبتهما، وبممكننا أن نتخير إحداها فنقويها على أختها، فأما ردّ إحداها بالأخرى فلا، وأما أن تقلل إحداها جدا وتكثر الأخرى فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً⁽²⁾، وكذلك صرح القراء بأن القراءات الصحيحة تتضمن الفصح والأفصح⁽³⁾، وكل ذلك من تسيره تعالى للذكر فينبغي التسليم بها وقبولها⁽⁴⁾، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، فإذا صحت الرواية فوجب قبولها⁽⁵⁾.

فقد تشتهر إحدى اللغات وتقل الأخرى لدواعي مختلفة، فتكون بذلك أفصح من غيرها، ومن العلماء من جعل الاختيار في القراءة يقوم على أساس ذلك فقال: «... وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأصحّها سنداً وأصحّها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي -رحمهم الله-...»⁽⁶⁾.

كما أجمع العلماء أن اللفظة إذا وردت في القرآن فهي الأفصح مما في غيره⁽⁷⁾، ولذلك

(1)- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ت: النبوي عبد الواحد شعلان، (مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، دت)، ص 348.

(2)- ابن جني، الخصائص، (10/2).

(3) - ابن الجزري، النشر (10/1).

(4) - أبو حيان، البحر المحيط (260/7-261).

(5) - المصدر نفسه (493/8).

(6) - مكّي، الإبانة، ص 65.

(7) - السيوطي، المزهّر (210/1-212).

قال ابن عطية في شرحه لمعنى الأحرف السبعة: «إنّ معنى سبعة أحرف أنّ فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه مرّةً بعبارة قريش، ومرّةً بعبارة هذيل، ومرّةً بغير ذلك بحسب الأوضح والأوجز في اللفظة...»⁽¹⁾.

والفصاحة عند اللغويين قسمان: منها ما هو راجع إلى المعنى، وهو خلوص الكلام عن التعقيد، ومنها ما هو راجع إلى اللفظ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلامة ذلك أن تكون أكثر استعمالاً عند الفصحاء من العرب، وموافقة لقوانين اللغة وسليمة من التنافر⁽²⁾.

وبذلك صرح الطبري في ترجيحه بين القراءات في قوله تعالى ك ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ [الأعراف: 110]. إذ يقول: «وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب وذلك ترك الهمز وجر الهاء وإن كانت الأخرى جائزة غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب»⁽³⁾.

فرجح هنا الطبري قراءة " أَرْجِهْ " وهي قراءة متواترة لأنها أكثر فصاحة واستعمالاً عند الفصحاء من العرب، فهو يرى أنّ أحق اللغات التي يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم⁽⁴⁾.

وكذلك رجح الزمخشري بين القراءات إسناداً إلى الفصاحة وبيّن معنى الفصاحة وذلك في توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿ وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ ﴾ [هود: 89]. حيث قال: «... وقرأ ابن كثير يَجْرِمَنَّكُمْ بضم الياء من أجرمته ذنباً إذا جعلته جارماً له أي كاسباً له وهو منقول من جرم المتعدي إلى مفعول واحد كما نقل: أكسبه المال، من كسب وكما لا فرق بين كسبته مالاً وأكسبته إياه فكذلك لا فرق بين جرمته ذنباً وأجرمته إياه والقراءتان مستويتان في المعنى لا تفاوت بينهما إلا أن المشهورة أفصح لفظاً كما أن كسبته مالاً أفصح من أكسبته، والمراد بالفصاحة أنّه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (1/45-46).

(2) - أبو يعقوب يوسف السكاكي، المصدر السابق، ص 416.

(3) - الطبري، المصدر السابق، (6/12).

(4) - المصدر نفسه، (24/27).

أدور وهم له أكثر استعمالاً»⁽¹⁾.

ورجح الزمخشري قراءة "يُجْرِمَنَّكُمْ" بفتح الياء وهي قراءة متواترة على القراءة الشاذة التي نسبها الزمخشري لابن كثير، "يُجْرِمَنَّكُمْ" بضم الياء⁽²⁾ لأنها أفصح لفظاً وإن كانت لا تختلف عنها معنى.

ونجد ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271] يعرض للقراءات المتواترة والشاذة في لفظ، "ويكفر"⁽³⁾ ويوجهها لغويا ومعنوياً، ثم يرجح بينها من حيث الفصاحة فيقول: «... والجزم في الراء أفصح هذه القراءات، لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى»⁽⁴⁾، وذلك مع أن قراءة الرفع أيضاً متواترة.

وتجسدت الفصاحة عند بعض المفسرين في لغة قريش ولذلك فهم يرجحونها على غيرها، ولذلك لما روي عن أنس بن مالك أنّ عثمان رضي الله عنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»⁽⁵⁾.

واختلف في المقصود من كلام سيدنا عثمان في قوله «فاكتبوه بلسان قريش»، فقيل أن معظمه نزل بلسان قريش فإذا وقع الاختلاف في كلمة فوضعها على موافقة لسان قريش أولى من لسان غيرهم، وقيل: أنه نزل في الابتداء بلسان قريش ثم أبيع لهم بعد ذلك أن يقرأ بسبعة

(1) - الزمخشري، المصدر السابق (421/2-422).

(2) - وهي قراءة يحيى والأعمش، ينظر: ابن جني، المحتسب (450/1).

(3) - قرأ ابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو "ونكفر" بالنون ورفع الراء، وحفص وابن عامر بالياء والرفع، والباقون بالنون والجزم. ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص63.

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (366/1، 367).

(5) - أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب: نزل القرآن بلسان قريش، (1291/2)، رقم: (3315).

أحرف⁽¹⁾.

والراجح أنه قد كتب مصحف عثمان على لغة قريش على حرف واحد ليزول الاختلاف بين المسلمين في القرآن، وكان مجرداً من النقط والضبط فاحتمل بذلك الأحرف الأخرى الصحيحة⁽²⁾ التي تمثل لغات العرب المختلفة، التي ثبت ورودها في القراءات القرآنية.

وما يدل على أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة أن الله اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم محمداً ﷺ وكانت قريش تسكن الحرم ووفود العرب تحج إليها من كل مكان.

ويتحاکمون إلى قريش في أمورهم المختلفة وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغتهم وأصفي كلامهم فصاروا بذلك أفصح العرب⁽³⁾.

ومما ورد من ترجيح المفسرين للغة قريش ما جاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ [الفاتحة: 05].

ذكر الزمخشري القراءات في "الصراط"⁽⁴⁾ ورجح القراءة بالصاد واعتبرها الأفصح لأنها جاءت على لغة قريش: «... والصراط من قلب السين صادًا لأجل الطاء، كقوله "مسيطر" في "مسيطر"، وقد تشمّ الصاد صوت الزاي، وقرئ بهنّ جميعًا، وفصاحتهنّ إخلاص الصاد وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام ويجمع سراطاً»⁽⁵⁾.

(1) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 203.

(2) - مكّي، الإبانة، ص 23، 24.

(3) - أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها، ت: عمر فاروق الطباع، ط1، (بيروت،

لبنان، مكتبة المعارف، 1414هـ-1993م)، ص 55.

(4) - قرأ خلف "الصراط" و"صراط"، حيث وقع بإشمام الصاد الزاي، وخلاد بإشمامها الزاي في قوله عز وجل: ﴿الصراط

المستقيم﴾، هنا خاصة، وروى قنبل بالسين حيث وقع، والباقون بالصاد. ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر السابق،

ص17.

(5) - الزمخشري، المصدر السابق (121/1).

كما رجح ابن عطية قراءة الجمهور لفصاحتها ونسبتها إلى قريش وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: 20] إذ يقول: «واختلفت القراءة في هذه اللفظة، فقرأ جمهور الناس: "يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ" بفتح الياء والطاء وسكون الخاء، على قولهم في الماضي خطف بكسر الطاء وهي أفصح لغات العرب، وهي القرشية»⁽¹⁾.

و"يخطف" قراءة الجمهور، ولذلك رجحها هنا على القراءة الشاذة في هذه اللفظة⁽²⁾.

كما وسع الزمخشري في الترجيح بلغة قريش لتشمل لغة أهل الحرمين. مكة ومدينة، وقد جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاحة: 03].

حيث قال بعد عرض للقراءات في: "ملك" ما نصه: «... وملك: هو الاختيار لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: 16] ولقوله "ملك الناس"، ولأنَّ المملِكَ يعم والمملِكُ يخص...»⁽³⁾.

كما رجح الطبري لغة أهل العالية واعتبرها هي الأفصح، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: 61].

قال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة فسيححتكم بفتح الياء من سحت يسحت وقرأته عامة قراءة الكوفة فسيححتكم بضم الياء⁽⁴⁾ من أسحت يسحت، قال أبو جعفر: والقول في ذلك عندنا أنهما قراءتان مشهورتان ولغتان معروفتان بمعنى واحد فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب غير أن الفتح فيها أعجب إلي لأنها لغة أهل العالية وهي أفصح والأخرى وهي الضم في نجد»⁽⁵⁾.

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (103/1).

(2) - ومنها قراءة مجاهد "يخطف" بفتح الياء وكسر الطاء. ينظر: ابن خالويه، المصدر السابق، ص15.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (115/1).

(4) - قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمر وابن عامر: "فيسححتكم" بفتح الياء من "سحت"، وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي "فيسححتكم" بضم الياء وكسر الخاء من أسحت. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص307.

(5) - الطبري، المصدر السابق (119/16).

وسبق أن بينا أن قراءة أهل الحرمين أو الحجاز لا تدل على الرجحان، لأنه لو سلم كون أوائلهم أعلم بالقرآن لا نسلم ذلك في عهد القراء المشهورين، ألا ترى أن صحيح البخاري مقدم على موطأ مالك، وهو عالم المدينة، فالقراءات المشهورة كلها متواترة، وبعد التواتر المفيد للقطع لا ينظر في أصول الرواة⁽¹⁾.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن أغلب المفسرين رجحوا بين القراءات من حيث الفصاحة، حتى اللذين منعوا الترجيح بين القراءات المتواترة، وفي مقدمتهم "أبو حيان"، الذي قال في غير ما موضع: «وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة»⁽²⁾.

فأبو حيان يقبل القراءات الصحيحة ويقر بوجود الفصح والأفصح فيها، وهو يرجح حمل القرآن على اللغة الأفصح⁽³⁾، وهذا ما يتوفر في القراءة المتواترة، لذلك فهو يرجحها على القراءة الشاذة، ومثال ذلك ما ورد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: 59].

حيث يقول: «وقرأ ابن وثاب والأعمش وأبو جعفر والكسائي "غيره" بالجر على لفظ "إله" بدلا أو نعتا، وقرأ باقي السبعة "غيره" بالرفع⁽⁴⁾، عطفًا على موضع "من إله" لأن "من" زائدة بدلا أو نعتا، وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء، والجر والرفع أفصح»⁽⁵⁾.

فاعتبر أبو حيان القراءتين المتواترتين في "غيره" بجر الراء ورفعها أفصح من قراءة "غيره" بالنصب وهي قراءة شاذة تنسب إلى عيسى بن عمر.

(1) - شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ت: علي عبد الباري عطية،

ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ)، (86-85/1).

(2) - أبو حيان، المصدر السابق (265/2).

(3) - المصدر نفسه (164/1).

(4) - البنا الدمياطي، المصدر السابق، ص285.

(5) - أبو حيان، المصدر السابق (320/4).

أما إذا استوت القراءات في الفصاحة فلا ترجيح بينها عند المفسرين.

وأمثلة ذلك:

1 - ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: 39]. إذ يقول بعد ذكره لاختلاف القراء في "فنادته" (1): «... وإنما الصواب من القول عندي في قراءة ذلك أنهما قراءتان معروفتان أعني التاء والياء فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، وذلك أنه لاختلاف في معنى ذلك باختلاف القراءتين وهما جميعاً فصيحتان عند العرب...» (2).

فصوّب الطبري القراءتان لاتفاقهما في المعنى وفصاحتها، إضافة على تواترهما.

2 - ما ورد في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾ [آل عمران: 39]. حيث ذكر ابن عطية اختلاف القراء في "يشرك". ثم قال: «... في هذه اللفظة ثلاث لغات، بشر بشد الشين، وبشر بتخفيفها، وأبشر يُبَشِّرُ إِبْشَارًا، وهذه القراءات كلها متجهة فصيحة مروية» (3)، فلم يرجح ابن عطية بين هذه القراءات لأنها فصيحة اللغة صحيحة الرواية.

3 - وفي تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [النساء: 19]، يعرض لنا القرطبي للقراءات في "مبينة" (4) ثم يقول: «... يقال: أبان الأمر بنفسه وأبنته وبين وبينته وهذه القراءات كلها لغات فصيحة» (5).

فلم يرجح القرطبي بين القراءتين في هذه الآية لأنها تساوت عنده في الفصاحة.

(1) - قرأ حمزة والكسائي "فناداه الملائكة" بالياء (أي ألف مماله)، والباقون بالتاء بغير ألف. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 157.

(2) - الطبري، المصدر السابق (169/3).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق (428/1-429).

(4) - قرأ ابن كثير وأبو بكر "بفاحشة مبينة"، هنا وفي الأحزاب (30)، والطلاق (1)، بفتح الياء، وقرأ الباقر بكسرها فيهن. ينظر: أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 72.

(5) - القرطبي، المصدر السابق (96/5).

المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات من حيث البلاغة.

البلاغة هي كل ما يبلغ به المعنى قلب السامع فيمكنه في نفسه مع صورة مقبولة ومعرض حسن، ومن شرط البلاغة أن يكون المعنى مفهوماً واللفظ مقبولاً⁽¹⁾.

وترتكز البلاغة على دعائم منها: اختيار اللفظة، حسن التركيب وصحته واختيار الأسلوب الذي يصلح للمخاطبين مع حسن الابتداء والانتهاء، وبقدر توفر هذه الركائز يكون الكلام مؤثراً في النفوس⁽²⁾.

والفرق بين الفصاحة والبلاغة، أنّ الفصاحة عادة ما تقتصر على اللفظ. أما البلاغة فهي عبارة عن حسن اللفظ والمعنى فكل كلام بليغ لا بد أن يكون فصيحاً، وليس كل فصيح بليغاً. لأنّ البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة⁽³⁾ هذا في الغالب.

ومع هذا فقد يجوز أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً إذا كان واضح المعنى سهل اللفظ⁽⁴⁾.

ومن بين أهم الأساليب البلاغية التي اعتمد عليها المفسرون في الترجيح بين القراءات أسلوبان: هما: المبالغة والالتفات وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ - أسلوب المبالغة:

المبالغة هي أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وأبعد نهاياته ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازل وأقرب مراتبه، ومن المبالغة نوع آخر هو أن يذكر المتكلم حالاً لو وقف عليها أجزأته في غرضه منها، فيجاوز ذلك حتى يزيد في المعنى لتأكيد⁽⁵⁾، وسميت مبالغة لبلوغها إلى زيادة على

(1) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ت: علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، 1406هـ-1986م)، ص 08.

(2) - حسن عباس، أساليب البيان، ط1، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م)، ص 24.

(3) - ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 348.

(4) - أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 08.

(5) - المصدر نفسه، ص 365-366.

على المعنى، لو أزيلت تلك الزيادة وأسقطت كان المعنى تاماً دونها لكن الغرض منها هو تأكيد المعنى في النفس وتقريره⁽¹⁾.

والمبالغة أيضاً هي الدلالة على كثرة المعنى، وذلك من عدّة وجوه، من بينها المبالغة في الصفة⁽²⁾، ولذلك يمكن تقسيم المبالغة إلى قسمين:

1 - المبالغة في الوصف أو الأخبار بحيث يخرج إلى حد الاستحالة ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: 35].

2 - المبالغة في الصيغة: ومن صيغ المبالغة صيغة: فعلان كرحمان، وفعل كرحيم، وفعل، كتوّاب، وفعل كغفور، وقد اختلف العلماء في أكثر الصيغ مبالغة ففعل فعلاّن أبلغ من فعل وفعل العكس⁽³⁾، فتفضيل بعض الصيغ على بعض، ليست موضع اتفاق بين العلماء فمن خلالها يجتهد العلماء في بيان أي الصيغ أبلغ من الأخرى.

وينبغي التنبيه إلى أنّه عند الترجيح بين هذه الصيغ لا بد أن تشترك في المعنى الذي يفاضل بينهما في الدلالة عليه، لأنّه لا معنى للمفاضلة بين صيغة في دلالتها على معنى وصيغة أخرى في دلالتها على معنى آخر، فنستطيع أن نقول مثلاً إن (اقتدر) أدلّ على معناها من (قدر) ولكننا لا نستطيع أن نثبت أنّ (استغفر) أدلّ على معنى الطلب من (اقتدر) لأنّ الصيغتين من مادّتين مختلفتين، فلا بد من اتحاد المعنى والمادّة التي يفاضل بينها⁽⁴⁾.

وإذا تحقق ذلك الاتحاد، نستطيع القول إنّ هذا الكلام أبلغ من ذلك أي له في موضعه حسن ولطف، وذلك في موضعه له حسن ولطف، وهذا الحسن في موضعه أكمل من ذلك في موضعه.

(1) - ابن قيم الجوزية، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ط2، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1408هـ-1988م)، ص 294.

(2) - أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1411هـ-1991م)، ص 274.

(3) - السيوطي، معترك الأقران، ص 413.

(4) - عبد الحميد أحمد هندراوي، الإعجاز الصربي في القرآن، ط1، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 1429هـ-2008م)، ص 41-42.

فمثلاً: من قال إن: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أبلغ من ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ جعل المقابلة بين ذكر الله، وذكر أبي لهب وبين التوحيد والدعاء على الكافرين، وذلك غير صحيح بل ينبغي أن يقال: " تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ " دعاءً عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه فلا يمكن القول أن أحدهما أبلغ من الآخر⁽¹⁾.

فكل لفظة تناسب المقام الذي وضعت فيه، فالعبارات القوية تكون في موضع الإنذار والعبارات السهلة تكون في مقام التبشير، وكل بليغ في موضعه، فلا تكون عبارات الإنكار كعبارات التبشير، ولا تكون عبارات الدعوة إلى التأمل كعبارات التهديد والتخويف⁽²⁾.

ونلاحظ أن أغلب المفسرين لا يرون حرجاً من الترجيح بين القراءات من حيث المبالغة وخصوصاً تلك الصيغ وما تتضمنه من زيادة ونقصان في بعض الأحرف وما ينشأ عنها من قوة وتأکید للمعنى الذي يراه المفسر.

وقد استعملوا صيغة "أبلغ" في الترجيح بين القراءات وهم لا يقصدون بذلك أنها أكثر بلاغة وإنما يعنون أنها أكثر مبالغة وقوة وكثرة في المعنى، وبالتالي فهم يفضلون الصيغ التي تحمل معنى المبالغة، وذلك من خلال أنواع الترجيح المختلفة بين القراءات، ويمكن تصنيف الترجيح على هذا الأساس عند المفسرين إلى ثلاثة أقسام:

أ - الترجيح بين القراءات المتواترة:

1 - والمثال الذي اختلف فيه المفسرون كثيراً في الترجيح بين القراءات على أساس المبالغة في المعنى هو الوارد في قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 03].

فبالرغم من تسوية الإمام ابن عطية بين قراءة "ملك" و "مالك" في الحسن إلا أنه فاضل بينهما وقال: «... ولا شك أن المالك أبلغ تصرفاً وأعظم، إذ إليه إجراء قوانين الشرع فيها، كما لكل أحد في ملكه، ثم عنده زيادة التملك، وملك الله تعالى ليوم الدين هو على هذا

(1) - الزركشي، البرهان (1/440).

(2) - محمد أبو زهرة، المعجزة الكبرى في القرآن، (مصر: دار الفكر العربي، 1970م)، ص 140.

الحد، فهو مالكة وملكه والقراءتان حسنتان»⁽¹⁾.

فرجح ابن عطية هنا قراءة "مالك" لأن تدل على معنى أبلغ من قراءة "ملك"، في كمال التصرف وزيادة التملك.

وقد ذكر القرطبي اختلاف العلماء في الترجيح بين القراءتين فقال: «اختلف العلماء أئماً أبلغ ملك أو مالك؟ والقراءتان مرويتان عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، ذكرها الترمذي، فقيل "ملك" أعم وأبلغ من "مالك" إذ كل مَلِكٍ مَلِكٌ، وليس كل مالكٍ مَلِكًا، ولأنَّ أمر الملك نافذٌ على المالك في ملكه حتى لا يتصرّف إلا عن تدبير الملك، قاله أبو عبيدة والمبرد، وقيل "مالك" أبلغ لأنه يكون مالكا للناس وغيرهم، فالمالك أبلغ تصرّفًا وأعظم، إذ إليه إجراء قوانين الشرع ثم عنده زيادة التملك»⁽²⁾.

ثم رجح القرطبي قراءة "ملك" لقوة معناها وكثرته وكمالها إذ يتضمن معنى قراءة "مالك"، وزيادة حيث يقول: «... وقد احتج بعضهم على أنّ "مالكا" أبلغ، لأنّ فيه زيادة حرف، فلقارته عشرة حسنات زيادة على من قرأ "ملك"، قلت: هذا نظر إلى الصيغة لا إلى المعنى، وقد ثبتت القراءة بـ "ملك" وفيه من المعنى ما ليس في "مالك" على ما بيّنا -والله أعلم-»⁽³⁾.

وقد سبق أن بيّنا أن القراءتين ترجعان إلى معنى واحد، بحيث تكمل كل قراءة معنى الأخرى، ولكن المفسرين نظروا إلى كل قراءة من زاوية واحدة وجهة معينة دون النظر إلى معنى السياق.

2 - جاء في تفسير الرازي ترجيحه بين قراءتين متواترتين لأنّ أحدهما أبلغ من الأخرى وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: 94]. إذ يقول الرازي: «قرأ حمزة والكسائي هنا وكذلك في الحجرات "فتثبتوا" من ثبت ثباتا، والباقون

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (69/1).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (216/1).

(3) - المصدر نفسه (218/1).

بالنون من البيان⁽¹⁾، والمعنيان متقاربان، فمن رجح الثبوت قال: إنه خلاف الإقدام، والمراد في الآية التأيي وترك العجلة، ومن رجح التبيين قال: المقصود من الثبوت التبيين، فكان التبيين أبلغ وأكمل⁽²⁾.

وتابع القرطبي الرازي في ترجيحه لقراءة: "فتبينوا" لأنها في نظره أو كد وأكمل في المعنى من قراءة "فتثبتوا"⁽³⁾.

فالقراءة التي يكون فيها تأكيد في المعنى ومبالغة فيه هي المرجحة أيضا عند القرطبي.

أما ابن عطية فلم يرجح في تفسيره بين هاتين القراءتين لتقاربهما في المعنى. وقد عرض لآراء العلماء في المسألة فقال: قرأ جمهور السبعة "فتبينوا" وقرأ حمزة والكسائي "فتثبتوا" بثناء مثلثة في الموضوعين وفي الحجرات وقال قوم: «تبينوا أبلغ وأشد من "تثبتوا" لأن المتبين قد لا يثبت، وقال أبو عبيد: هما متقاربان. قال القاضي أبو محمد: والصحيح ما قاله أبو عبيد لأنّ تبين الرجل لا يقتضي أنّ الشيء بان له، بل يقتضي محاولة اليقين، فهما سواء»⁽⁴⁾.

وساوى الطبري بين القراءتين في المعنى فلا ترجيح بينهما عنده حيث قال: «أنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في قراءة المسلمين بمعنى واحد وإن اختلفت بهما الألفاظ، لأنّ المثبت متبين، والمتبين مثبت فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب صواب القراءة في ذلك»⁽⁵⁾.

فاختلفت بذلك آراء المفسرين في الترجيح بين القراءتين بين من اعتبر أنّ إحدى القراءات أبلغ من الأخرى، كما وجدنا من المفسرين من امتنع عن الترجيح بينها لأنها إمّا متقاربة في المعنى، أو أنّها بمعنى واحد، فأمر الترجيح بينها إذن هو أمر ضيّ لا يستند إلى دليل قطعي.

3 - تبّه القرطبي على صيغة المبالغة بالرغم من تصريحه بتقارب القراءتين في المعنى وذلك في

(1) - أبو عمرو الداني، التيسير، ص73.

(2) - الرازي، مفاتيح الغيب (3/6).

(3) - القرطبي، المصدر السابق (337/5).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (96/2).

(5) - الطبري، المصدر السابق (361/7) (ط م).

توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: 112].
فقرأ حمزة والكسائي وخلف "سَحَّار" بالتشديد في الحاء وقرأ الباقون "ساحر"
بالتخفيف⁽¹⁾.

وقد نصّ القرطبي على ما يلي: "قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا "بكل سَحَّار" وقرأ سائر
الناس "ساحر" وهما متقاربان إلا أنّ فعلاً أشد مبالغة"⁽²⁾. فصيغة فعّال هنا أشد مبالغة من
صيغة فاعل وغالبًا يرجح المفسرون الصيغة التي تحمل معنى المبالغة، ومن ذلك أيضاً ما جاء في
تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
[الأعراف: 149].

حيث قال القرطبي: «... وقرأ حمزة وكسائي "لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا" بالتاء على
الخطاب، وفيه معنى الاستغاثة والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء، "ربنا" بالنصب على
حذف النداء وهو أيضاً أبلغ في الدعاء والخضوع، فقراءتهما أبلغ في الاستكانة والتضرع فهي
أولى»⁽³⁾.

فجعل القرطبي الأولوية هنا للقراءة التي تحمل المعنى البليغ وهي قراءة "لئن ترحمنا ربنا
وتغفر لنا" بصيغة الخطاب والنصب في "ربنا" وهي في رأيه أكثر مبالغة في الدلالة على معنى
الاستغاثة والتضرع من قراءة باقي القراء والتي جاءت بصيغة الغائب، والرفع في "ربنا" «يرحمنا
ربنا ويغفر لنا»⁽⁴⁾.

ب-ترجيح القراءة المتواترة على الشاذة: ومن أمثلة ذلك مايلي:

1 - ما ورد في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
[الكهف: 05].

إذ يقول الزمخشري: " قرئ "كبرت كلمة" بالنصب على التمييز، والرفع على الفاعلية،

(1) - الدمياطي، المصدر السابق، ص 287.

(2) - القرطبي، المصدر السابق (257/7).

(3) - المصدر نفسه (286/7).

(4) - الداني، التسيير، ص 86.

والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب كأنه قيل: «ما أكبرها كلمة»⁽¹⁾.

فرجح الزمخشري قراءة الجمهور "كلمة" بالنصب على القراءة الشاذة "كلمة" بالرفع والتي نسبت إلى يحيى بن يعمر والحسن وابن محيصة وابن أبي إسحاق وغيره⁽²⁾، وعللة هذا الترجيح أنّ القراءة بالنصب أبلغ وأقوى في أداء معنى التعجب من القراءة بالرفع وقد ذكر أيضا أبو حيان أنّ النصب في لفظ، "كلمة" أبلغ في المعنى وأقوى، وذلك أن "كلمة" على قراءة الجمهور منصوبة على التمييز، وفاعل "كبرت" مضمّر يعود إلى مقالتهم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ وفي ذلك معنى التعجب، أي: ما أكبرها كلمة، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم⁽³⁾.

2 - رجح ابن عطية قراءة متواترة على قراءة شاذة لأنها أكثر دلالة على المبالغة في المعنى وبالتالي فهي أقوى عنده، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ [آل عمران: 176]، حيث قال ابن عطية: «وقرأ الحر النحوي "يسرعون" في كل القرآن وقراءة الجماعة أبلغ لأنّ من يسارع غيره أشد اجتهادًا من الذي يسرع وحده»⁽⁴⁾.

ففضل ابن عطية صيغة فاعل على صيغة أفعال لأنها تؤكد المعنى الذي ذهب إليه ابن عطية وهو أن الذي يسارع غيره يكون أشد اجتهادًا من الذي يسرع وحده، وهذا ما صرح به أيضا ابن جني في قوله: «معنى "يسارعون" في قراءة العامة: أي يسابقون غيرهم، فهو أسرع لهم وأظهر خفوفًا بهم، وأما يسرعون فأضعف معنى في السرعة من يسارعون لأنّ من سابق. غيره أحرص على التقدم ممّن أثر الخفوف وحده، وأما سرّع فعادة ونخيزة أي صار سريعًا في نفسه»⁽⁵⁾.

(1) - الزمخشري، المصدر السابق (703/2).

(2) - ابن جني، المصدر السابق (69/2).

(3) - المصدر نفسه (97/6).

(4) - ابن عطية، المصدر السابق (544/1).

(5) - ابن جني، المصدر السابق (276/1).

3 - ورجح أيضا القرطبي قراءة متواترة على شاذة من حيث أنها أبلغ في المعنى، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: 37]. إذ يقول: "مرحًا"، قراءة الجمهور بفتح الراء، وقراءة فرقة فيما حكى يعقوب بكسر الراء على بناء اسم الفاعل، والأول أبلغ فإن قولك: جاء زيدٌ رَكُضًا أبلغ من قولك: «جاء زيدٌ رَاكِضًا فكذلك قولك مَرِحًا، والمرح المصدر أبلغ من أن يقال مرحا»⁽¹⁾. ففضل القرطبي قراءة الجمهور التي جاءت بصيغة المصدر -مَرِحًا- على القراءة الشاذة وهي بصيغة اسم الفاعل -مَرِحًا- لأنها أبلغ في الدلالة على معنى المرح.

ب - ترجيح القراءة الشاذة على المتواترة: ومن أمثلة ذلك:

1 - ما ورد في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 03]. حيث قال: «قرأ أبو عبد الرحمن ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي "غير متجنّف" دون ألف وهي أبلغ في المعنى من "متجانف" لأنّ شد العين يقتضي مبالغة وتوغلاً في المعنى وثبوتاً لحكمه، وتفاعل هي محاكاة الشيء والتقرّب منه، ألا ترى إذا قلت تمايل الغصن فإنّ ذلك يقتضي تأوُّداً ومقاربة ميل، وإذا قلت تميل فقد ثبت حكم الميل»⁽²⁾.

وقد سبق ابن جني ابن عطية لهذا الترجيح⁽³⁾ حيث يرى أن صيغة اسم الفاعل المشدد العين أبلغ في معناه من غير المشدد والذي تضمنته القراءة المتواترة "متجانف"، ومنشأ المبالغة هنا هو تضعيف عين اسم الفاعل في قراءة "متجنّف".

فالصيغة التي تحمل معنى المبالغة مرجحة عند ابن عطية.

ويرى الزمخشري أن صيغة "فاعل" وهي قراءة الجمهور يمكن أن تكون بمعنى -فَعَل- بتضعيف عين الفعل، فلا فرق بين القراءتين في المعنى، حيث يقول: «أن يكون من المفاعلة

(1) - القرطبي، المصدر السابق (261/10).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق (155/2).

(3) - ابن جني، المصدر السابق (313/1).

بمعنى التفعيل، فيقال: راءى الناس: يعني رأهم ...، ويدل عليه قراءة ابن أبي إسحاق، يراءؤوهم، بهمزة مشددة مثل يروؤوهم أي يصروهم أعمالهم، وبراءوهم كذلك»⁽¹⁾. فوجهات نظر المفسرين في الترجيح بين هذه الصيغ مختلفة، والصحيح أنه لا يمكن ترجيح قراءة شاذة على قراءة متواترة مهما كانت الحجج والعلل التي تثبت ذلك؛ سواء تعلق الأمر باللغة أو المعنى، وهي في الغالب اجتهادات ظنية لا يمكن الجزم بها.

2 - ما جاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ﴾ [النحل: 54]. حيث قال: «... وقرأ قتادة: كاشف الضر على فاعل بمعنى فعل، وهو أقوى من كشف لأنّ بناء المغالبة يدل على المبالغة»⁽²⁾. فرجح الزمخشري قراءة قتادة وهي قراءة شاذة على قراءة الجمهور لقوة معناها الذي مصدره صيغة المبالغة التي تضمنتها قراءة قتادة "كاشف"، غير أنّ ابن جني يرى أن القراءتين بمعنى واحد لا فرق بينهما إذ يقول: «قد جاء عنهم فاعل من الواحد يراد به فعل، نحو طارقت النعل؛ أي: طرقتها، وعاقبت اللص، وعافاه الله، وقاينت اللون؛ أي: خلطته في أحرف غير هذه. فكذلك "ثم إذا كاشف الضر" أي: كشف، ونحو منه في المعنى، والمثال: راخيت من خناقة؛ أي: أرخيت»⁽³⁾.

وترجح الزمخشري لقراءة "كاشف" لأنها تحمل معنى المبالغة ومنشأ المبالغة في هذه القراءة هو زيادة حرف الألف، فزيادة المبنى هنا تؤدي إلى زيادة المعنى، وهو ما صرح به ابن جني في موضع آخر من كتابه حيث قال أثناء توجيهه لقراءة أبي تباركت الأرض، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [سورة النمل: 08]. حيث قال: «هو تفاعل من البركة وهو توكيد لمعنى البركة، كقولك "تعالى الله" فهو أبلغ من علا ... كما أن احدودب أقوى معنى من حدب، واعشوشب أقوى من أعشب، وذلك لكثرة الحروف، وأصل هذا كله من فعّل في الفعل، كقطعت وكسّرت ألا تراها أقوى معنى من قطعت وكسرت

(1) - الزمخشري، الكشاف (574/1).

(2) - المصدر نفسه (611/2).

(3) - ابن جني، المحتسب (53/2).

؟ وعليه جاء قوله: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ [القمر: 42] فهو أبلغ من قادر...»⁽¹⁾.

وليس الأمر الذي ذكره ابن جني على الإطلاق، فقد قيل أنّ اللفظ إذا حوّل إلى لفظ مثله أكثر حروفًا منه لا يقتضي أن يكون أبلغ منه، بل قد يقترن بقرائن أخرى تجعله أبلغ عند المقارنة بين الصيغ، فمثلا الصيغة الدالة على سجية أو طبيعة فهي تدل على معنى أكثر من وقوع الحدث مبالغًا في صفته أو في مرّات وقوعه⁽²⁾.

3 - ما جاء في تفسير أبو حيان لقوله تعالى: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾

[التوبة: 90] ، حيث قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور كذبوا بالتخفيف، أي في إيمانهم فأظهروا ضد ما أخفوه، وقرأ أبي والحسن في المشهور عنه ونوح وإسماعيل "كذبوا"⁽³⁾ بالتشديد ؛ أي: لم يصدقوه تعالى لا رسوله، وردّوا عليه أمره، والتشديد أبلغ في الذم»⁽⁴⁾.

ذكر أبو حيان قراءة الجمهور وأعقبها بالقراءة الشاذة التي رجحها على القراءة المتواترة، من حيث أنّها أبلغ في الدلالة على معنى الذم، وقد جاءت على صيغة تضعيف عين الفعل في "كذبوا" وهو منشأ المبالغة فيها.

ومّا يلاحظ أن أبا حيان من الذين منعوا بشدة الترجيح بين القراءات وخصوصًا المتواترة منها، فإذا به هنا يرجح قراءة شاذة على متواترة من حيث مبالغة المعنى، وكأنّه غلب عليه جانب الدراية والمعنى على الرواية والنقل.

ولذلك نستطيع القول أن أغلب المفسرين رجحوا بين القراءات من حيث المبالغة، سواء كان ذلك في الصيغة أو الصيغة، من خلال القراءة المتواترة أو الشاذة، وذلك لما للمعنى وقوته من تأثير لدى المفسر في الترجيح بين القراءات، وخصوصًا إذا كان المفسر شديد الاهتمام باللغة كالإمام ابن عطية أو بعلم البلاغة كالزمخشري، ويلاحظ مع ذلك أيضا جانب التأثير

(1) - ابن جني، المصدر السابق (178/2).

(2) - عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصربي في القرآن، ص 43.

(3) - ابن خالويه، المصدر السابق، ص 89.

(4) - أبو حيان، المصدر السابق (84/5).

بمن سبقهم من علماء اللغة كابن جني.

ب - أسلوب الالتفات:

الالتفات هو من الأساليب البلاغية التي يراد بها نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، والمشهور منه ما كان من المتكلم إلى المخاطب أو إلى الغائب.

ومن فوائده، صيانة السمع عن الضجر والملل لما جبلت عليه النفوس من حب التنقل والسآمة من الاستمرار على منوال واحد أو أسلوب واحد.

ويختص كل موضع من مواضع الالتفات بفوائد وأسرار فمثلاً: الالتفات من المتكلم إلى المخاطب هو لأجل حث السامع على الاستماع فيقبل على المتكلم.

أما الانتقال من المتكلم إلى الغائب فمن غرضه إفهام السامع أنّ هذا نمط المتكلم وقصده من السامع سواء حضر أو غاب، وأنه ليس ممن يغير كلامه في الغيبة عن الحضور⁽¹⁾.

ومن أسرار وإعجاز القرآن الكريم تنوع أسلوبه وأغراضه، فإننا نجد في الآية نفسها قراءة جاءت على أسلوب الالتفات لغرض بلاغي معين، والقراءة الأخرى جاءت على نسق واحد من التأليف لغرض آخر وهو الحفاظ على اتصال الأسلوب وترابط المعاني.

وقد فضل بعض المفسرين القراءة التي تكون على أسلوب الالتفات وذلك لما يتضمنه من قوّة وبلاغة في المعنى في نظرهم، وقد كان الزمخشري ممن رجح أسلوب الالتفات في توجيهه للقراءات سواء كانت متواترة أم شاذة.

ومثال ترجيحه بين القراءات المتواترة ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [آل عمران: 180]. حيث قال: "وقرئ "بما تعملون" بالتاء والياء، فالتاء على طريقة الالتفات، وهي أبلغ في الوعيد، والياء على الظاهر"⁽²⁾، وقراءة "بما تعملون" بالياء هي قراءة

(1) - السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ص 378-379.

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (1/667).

ابن كثير وأبو عمرو، أما قراءة "بما تعملون" بالثناء فهي قراءة باقي القراء⁽¹⁾، فرجح الزمخشري قراءة "بما تعملون" التي جاءت على طريقة الالتفات من الغيبة إلى الخطاب في الحديث عن "الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله"، واعتبر الزمخشري أسلوب الالتفات هذا هو الأبلغ وذلك لما يتضمنه من معنى قوي يخدم التفسير، وهذا المعنى يتجلى هنا في الوعد والتهديد.

أما عن ترجيح الزمخشري للقراءة الشاذة على أساس أسلوب الالتفات فقد ورد مثل ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: 157]، حيث ذكر الزمخشري قراءة "أو يقولوا بالياء"، وهي قراءة شاذة رجحها على قراءة الجمهور "أو تقولوا" بالياء، وذلك لأنها جاءت على طريقة الالتفات، فقراءة "أو يقولوا" على ضمير الغائب. ثم انتقل إلى المخاطب في ما يليه من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾.

ونص الزمخشري على ذلك فقال: «أو يقولوا بالياء، "فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ" ، تبكيت لهم، وهو على قراءة من قرأ "يقولون" على لفظ الغيبة أحسن لما فيه من الالتفات»⁽²⁾. فأسلوب الالتفات هو من الأساليب الأحسن والأبلغ في القرآن الكريم عند الزمخشري، ولو تضمنته قراءة شاذة.

وما كان ينبغي أن ترجح قراءة شاذة على متواترة لأي سبب من الأسباب، والذي حمل الزمخشري على ذلك هو اهتمامه الشديد ببيان النواحي البلاغية للفظ القرآنية، والتي يتجسد من خلالها إعجاز القرآن وجماله، وهو مقصد مهم في التفسير ولكن لا يكون ذلك على حساب صحة الرواية، التي يجب أن تكون هي الفاصل في عملية الترجيح بين القراءات.

وينبغي التنبيه أن مجيء الألفاظ على سياق واحد هو أيضا من الأساليب التي يكثر دورانها في القرآن الكريم حيث يعد ذلك من شروط الفصاحة وقواعد البيان.

وكذلك رجح أبو حيان أسلوب الالتفات في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءً

(1) - ابن مجاهد، السبعة، ص169.

(2) - الزمخشري، المصدر السابق (81/2).

مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ [النساء: 114]. حيث عرض أبو حيان للقراءات وتوجيهها في هذه الآية، فقال: «وقرأ أبو عمرو وحمزة "يؤتيه" بالياء والباقون بالنون⁽¹⁾ على سبيل الالتفات ليناسب ما بعده من قوله ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ ﴾ فيكون إسناد الثواب والعقاب إلى ضمير المتكلم العظيم، وهو أبلغ من إسناده إلى ضمير الغائب ومن قرأ بالياء لحظ الاسم الغائب في قوله ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾⁽²⁾.

وقد بين أبو حيان هنا أن كلاً من قراءة "يؤتيه" و "نؤتيه" تتناسب مع سياق الآيات إلا أن قراءة "نؤتيه" أبلغ في نظره وهي جاءت على أسلوب الالتفات وذلك بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم، في حين أسند الفعل في "ومن يفعل" إلى الغائب.

ففي قراءة "نؤتيه" عدل الأسلوب القرآني عن ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم، لأن ذلك أبلغ في التكريم والتعظيم للمخاطب⁽³⁾، وللقراءتين توجيه حسن ذكره مكي في قوله: «وحجة من قرأ بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله -جل ذكره- عن نفسه بمنزلة قوله ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: 151]، بعد قوله "بل الله مولاكم" وهو إجماع، وحجة من قرأ بالياء أنه رده على لفظ الغيبة الذي قبله وهو قوله ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾، أي "يؤتيه الله أجراً عظيماً"⁽⁴⁾، وقد ساوى ابن عطية بين القراءتين فقال: «... وقرأ أبو عمرو وحمزة "يؤتيه" بالياء والقراءتان حسنتان»⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: الترجيح بين القراءات من حيث القواعد اللغوية.

يعتبر التخريج اللغوي للقراءة من أهم أساليب وطرق الترجيح لدى المفسرين. فالقراءة المفضلة عندهم هي التي تكون أكثر انسجاماً وتوافقاً مع مقاييس اللغة العربية من نحو وصرف واشتقاق وغيرها من مباحث اللغة، فيسهم كل مفسر بما لديه من معرفة لغوية وملكة نحوية في

(1) - قرأ حمزة وأبو عمرو "فسوف يؤتيه أجراً" بالياء، والباقون بالنون. ينظر: أبو عمرو الداني: المصدر السابق، ص73.

(2) - أبو حيان: البحر المحيط (349/3).

(3) - السمين الحلبي، المصدر السابق (90/4).

(4) - مكي بن أبي طالب، المصدر السابق (436/1).

(5) - ابن عطية، المصدر السابق (112/2).

إثراء الاختلاف الحاصل بين القراءات الذي له اتصال وثيق باختلاف الإعراب، مما قد يؤثر في كثير من الأحيان في المعنى، وهو مقصد التفسير وجوهره، وأحياناً لا يؤثر ذلك الاختلاف في المعنى وهذا ما يدخل في باب تعدد اللهجات واختلاف اللغات. وكلها حجج لغوية استعان بها المفسرون في بيان القراءات وتوجيهها والترجيح بينها وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

1 - في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾ [البقرة: 85] عرض الطبري لاختلاف القراء في لفظ "أسارى"، حيث قرأ حمزة أسرى، وقرأ الباقون "أسارى"⁽¹⁾، فرجح الطبري قراءة حمزة وقال: «... وأولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأ "وإن يأتوكم أسرى" لأنّ فعلى في جميع فعيل غير مستفيض في كلام العرب. فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم وكان مستفيضا فاشيا فيهم جمع ما كان من الصفات ... كان الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله فيجمع جمعها دون غيرها ممن خالفها»⁽²⁾.

وقد علّل الطبري ترجيحه لقراءة "أسرى" باستفاضة هذه الصيغة من الجمع في كلام العرب، وعبر ابن عطية عن هذه الاستفاضة بـ"الأقيس في اللغة"، حيث رجح قراءة "أسرى" فقال: «أسير فعيل بمعنى مفعول، ولا يجمع بواو ونون، وإنما يكسر على أسرى وأسارى، والأقيس فيه أسرى، لأنّ فعيلاً بمعنى مفعول الأصل فيه أن يجمع على فعلى، كقتلى وجرحى، والأصل في فعلان أن يجمع على "فعالى" بفتح الفاء، و"فعالى" بضمها كسكران وكسلان وسكارى وكسالى...»⁽³⁾.

وقد ورد أيضاً لقراءة "أسارى" توجيه صحيح في اللغة حيث أنّ من قرأ "أسارى" على وزن "فعالى" أنّه شبهه بـ"كسالى" وذلك أن الأسير لما كان محبوباً عن كثير من تصرفه، صار كالكسلان الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفه، فلما اشتبه في هذا المعنى حملاً في الجمع على بناء واحد، فجمع "كسلان" على كسلى «وهو باب أسير، وجمع "أسير" على

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص124.

(2) - الطبري، المصدر السابق (2/213-214).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق (1/175).

"أسارى" وهو باب "كسلان"، فكل واحد محمول على الآخر⁽¹⁾.

وبالتالي فكل قراءة تحمل توجيهًا صحيحًا يوافق قواعد اللغة العربية في أحد وجوهها المشهورة كما في قراءة "أسرى" أو الجائزة كما في قراءة "أسارى"، وبما أنها وردت في قراءة متواترة، فقد اشتهرت واستفاضت في اللغة، ويمكن اعتبارها قاعدة لغوية يستند إليها في التأصيل لعدة مسائل.

2 - في قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الكهف: 28].

ورد في هذه الآية قراءتين: "بالغدوة" وهي قراءة ابن عامر، و "بالغداة" وهي قراءة الباين⁽²⁾ وقد رجح الزمخشري القراءة الأخيرة واعتبرها الأجود في اللغة، فقال: «وقرأ "بالغدوة" و "بالغداة" أجود لأنّ غدوة علم في أكثر الاستعمال»⁽³⁾.

وتعليل الزمخشري لترجيحه قراءة "غداة" ينطلق من قاعدة لغوية، وهي أن "غداة" في كلام العرب نكرة وأدخل عليها الألف واللام للتعريف، و "غدوة" أكثر ما تستعمل معرفة بغير ألف ولام فتترك القراءة بما لثبات الألف واللام في الخط وهما لا تدخلان على معرفة، وقراءة "غداة" نكرة يحسن فيها دخول الألف واللام ولا يحسن في غدوة لأنّها في أكثر اللغات معرفة بغير ألف ولام ولا تصرفها العرب⁽⁴⁾.

وقد حكى الزجاج إجماع العلماء على جودة قراءة "بالغداة" لأنّ "غدوة" معرفة لا تدخلها الألف واللام، والذين أدخلوا الألف واللام جعلوها نكرة⁽⁵⁾.

وقول الزجاج مبالغ فيه، فقراءة "بالغدوة" لها توجيه صحيح ذكره العلماء، يدل على شيوع هذه اللغة أيضًا عند العرب وهو: «أنّ دخول لام المعرفة عليها -بالغدوة- أنّه قد يجوز

(1) - مكّي، الكشف (303/1).

(2) - ابن مجاهد، السبعة، ص 287.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (717/2).

(4) - مكّي، الكشف (12/2).

(5) - الزجاج، معاني القرآن (229/3).

وإن كان معرفة أن يتنكر، كما حكاة أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينةً، والفينة بعد الفينة، ففينة مثل الغدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدر من أمة كلها مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك، ويقوي هذا تشبيه الأعلام وجمعها»⁽¹⁾.

ومن هنا فإن تفضيل اللغة التي جاءت عليها قراءة "بالغداة" ليس بحجة قوية توجب الترجيح، فقد تشتهر لغة عند قوم دون آخرين، فتعد عند كل قوم مشتهرة، ولأن قراءة "بالغداة" قراءة متواترة سبعة فينبغي التأسيس عليها كقاعدة لغوية يحتكم إليها.

3 - عند قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة النساء: 66] اختلف القراء في قوله " إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ" فقرأ ابن عامر: "إلا قليلاً" بالنصب، وقرأ باقي القراء "إلا قليل" بالرفع⁽²⁾، وهذه القراءة الأخيرة رجحها القرطبي لجودتها عند جميع النحاة حيث قال بعد أن عرض للقراءتين: «...والرفع أجود عند جميع النحويين، وقيل: انتصب على إضمار فعل، تقديره إلا أن يكون قليلاً منهم، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ وأولى من المعنى، وهو أيضاً يشتمل المعنى»⁽³⁾.

وأكد القرطبي هذا الترجيح اللغوي لقراءة الرفع بكون القراءة أشمل من حيث المعنى، وقد جاء تعليقه لهذا الترجيح بنوعية مجملاً وبيانه أن قراءة الرفع في "إلا قليل" توافق الأكثر في الاستعمال والأقيس في اللغة: «فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما: أتاني إلا زيدٌ، واحدٌ فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزلة ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ، وأجروا ذلك على "يَدْرُ" و "يَدْعُ" في أن "يَدْرُ" لما كان في معنى "يَدْعُ" فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق، ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأةٌ فيذكرون حملاً على المعنى»⁽⁴⁾.

(1) - الفارسي، الحجة (5/140-141).

(2) - أبو عمرو الداني، التيسير، ص73.

(3) - القرطبي، المصدر السابق (5/270).

(4) - الفارسي، المصدر السابق (3/168).

ويلاحظ أنّ مبنى ترجيح قراءة الرفع هو القياس اللغوي وهو أمر لا تخضع له القراءات، فالقراء يفضلون الرواية الصحيحة إذا تعارضت مع القياس، وفي هذا يقول الداني: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»⁽¹⁾.

فمنهج القراء في الاختيار يختلف عن منهج المفسرين واللغويين في الترجيح الذي يكون في كثير من الأحيان عند المفسرين على أساس جودة القراءة وشهرتها في كلام العرب.

وهو أمر اجتهادي، فكما رجح بعض علماء اللغة قراءة "إلا قليلاً" بالرفع، لموافقته للقياس اللغوي، كذلك نجد من العلماء من وجه قراءة "إلا قليلاً" واحتج لها بكلام العرب " وهو أن النصب على الاستثناء، وعلى الإتيان لمصاحف أهل الشام فإنّها في مصاحفهم بالألف، فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء لأنّ الكلام فيها يتم دون المستثنى، تقول: ما جاءني أحدٌ، فيتم الكلام، وتقول: ما جاءني القوم فيتم الكلام، ثم تستثني إذا شئت فيهما، بعد تمام الكلام، فجرى النصب في النفي مجرى الإيجاب لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثني⁽²⁾.

4 - عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 162].

ورد في هذه الآية أخلاف القراء في لفظة: و "محياي" : «فقرأ ورش بخلف عنه وأبو جعفر بالإسكان وصلأً ووقفاً وقرأ الباقون بما فيهم ورش في الوجه الثاني عنه بفتح هذه الياء وصلأً، أما في حالة الوقف فيقفون عليها بالإسكان»⁽³⁾.

(1) - أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد كمال عتيق، ط1 (تركيا: مديرية النشر والطباعة والتجارة، 1420هـ-1999م)، (13/2).

(2) - مكّي، الكشف (431/1).

(3) - البنا الدميّاطي، إتخاف فضلاء البشر، ص278.

وقد اتفق أغلب العلماء على ترجيح قراءة الفتح، فنجد مثلاً أبو حيان يرجح قراءة الفتح في "محيائي" من حيث أنّها أكثر موافقة للقواعد النحوية فيقول: «... وما روي عن نافع من سكنون ياء المتكلم في محيائي هو جمع بين ساكنين أجرى الوصل فيه مجرى الوقف والأحسن في العربية الفتح»⁽¹⁾.

في حين اعتبر الرازي قراءة نافع بإسكان الياء شاذة غير مستعملة⁽²⁾، وهو ترجيح ضمني لقراءة الفتح.

وكذلك لم يجز النحويون هذه القراءة لأنّ إسكان ياء "محيائي" في نظرهم: «شاذ عن القياس والاستعمال فشذوذه عن القياس أنّ فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محيائي، وأما شذوذ في الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم⁽³⁾، ويشترط النحويون في جواز التقاء الساكنين أن يكون أولهما حرف لين وثانيهما مدغمًا في مثله، مثل: "دابة" وهو قول النحاة البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك⁽⁴⁾.

وقد حكى أنه سمع من العرب قولهم: "التقت حَلَقَتَا البِطَانِ" بإسكان الألف مع سكنون لام المعرفة، وقولهم: له ثلثا المال⁽⁵⁾.

وبما أنّه قد سمع ذلك من العرب وأقره نحاة الكوفة فلا داعي للتشبهت بهذه القاعدة التي تم من خلالها ترجيح قراءة صحيحة على أخرى مثلها في أحد الأقوال أو في القول بشذوذها عند البعض الآخر.

وتصريح ابن الجزري في عرضه للقراءتين (بالفتح والإسكان) ما يزيل كل شك وريب عنها حيث قال: «والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع بالإسكان واختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه. وقيل، بل

(1) - أبو حيان، المصدر السابق (262/4).

(2) - الرازي، المصدر السابق (13/7).

(3) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (440/3).

(4) - إبراهيم رفيده، المصدر السابق (1102/2).

(5) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (441/3).

لأنه روى عن نافع أنه أولاً كان يقرأ ومحيائي ساكنة الياء ثم رجع إلى تحريكها...»⁽¹⁾.

وقد سبق أن بيّنا أن الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه الترجيح هو صحّة ثبوت القراءة وتواترها لا شهرتها وذيوعها لغويًا فكم من قراءة أنكرها بعض النحويين وأجازها آخرون، وهذا لا ينفي وجود الاختلاف بين القراءات من حيث الفصاحة والشهرة، فلغات العرب فيها الفصيح والأفصح وكل ذلك وارد في القراءات القرآنية بنوعها الشاذ والمتواتر.

ومما يلاحظ في ترجيح المفسرين للقراءات من حيث القواعد اللغوية أنه أحياناً يجمع المفسرون بين الترجيح اللغوي والمعنوي للقراءة، وذلك للاتصال الوثيق الذي يربط بين اختلاف إعراب الألفاظ واختلاف معانيها التي تتضمنها القراءات المختلفة، وهو أيضاً مسلك سلكه المفسرون لتقوية الوجه اللغوي والإعرابي الذي ذهبوا إليه بالمعنى الذي يناسبه ويؤكد، ومن نماذج ذلك:

1 - ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: 128]

فبعد توجيه الطبري للقراءتين في قوله تعالى "يصلحا". حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف "يُصَلِحَا" بضم الياء وتخفيف الصاد، وقرأ الباقر "يصلحا" بفتح الياء وتشديد الصاد⁽²⁾.

وهذه القراءة الأخيرة هي المفضلة عند الطبري، فلا يخفي الطبري ميله وإعجابه بها بقوله: "وأعجب القراءتين في ذلك إلى قراءة من قرأ: "يصلحا" بفتح "الياء" وتشديد "الصاد"، بمعنى، "يتصلحا". لأن "التصلح" في هذا الموضع أشهر وأوضح معنى، وأفصح وأكثر على ألسن العرب من "الإصلاح". و "الإصلاح" في خلاف "الإفساد" أشهر منه في معنى "التصلح"⁽³⁾.

استند الطبري في ترجيحه لقراءة "يتصلحا" إلى المعنى. حيث أنّ هذه القراءة تدل على

(1) - ابن الجزري، النشر (172/2-173).

(2) - البنا الدميّطي، المصدر السابق، ص 246.

(3) - الطبري، المصدر السابق (560/7-561) (ط م).

التصالح وهو المعنى الظاهر والمقصود من الآية، أما بالنسبة للغة، فالمعروف في كلام العرب استعمال التصالح عند التنازع، فهو أفصح وأشهر عندهم.

وهذا الذي ذهب إليه الطبري ليس موضع إجماع عند العلماء فهناك من اعتبر أن قراءة "يُصْلِحًا" أيضا مستعملة في التصالح عند التنازع والتشاجر، ودليل ذلك لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: 182]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: 114] ⁽¹⁾.

فالقراءتان كما يبدوا متقاربتان في المعنى والاستعمال اللغوي فعند النزاع والخصام يكون الإصلاح والصلح كما ورد ذلك في الآيات السابقة.

2 - ورد في تفسير الرازي لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 158]. عرضه للقراءتين في "تطوع" وتوجيهه لهما مع تحسينه لقراءة "يطوع" إذ يقول: «قرأ قراءة حمزة وعاصم والكسائي (يطووع) بالياء وحزم العين ⁽²⁾، وتقديره: يتطوع، إلا أن التاء أدغمت في الطاء لتقاربهما، وهذا أحسن لأن المعنى على الاستقبال والشرط والجزاء الأحسن فيهما الاستقبال، وإن كان يجوز أن يقال من أتاني أكرمته فيوقع الماضي موقع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان يوافق المعنى كان أحسن، وأما الباقيون من القراء فقرأوا (تطوع) على وزن تفعل ماضيا...» ⁽³⁾.

استدل الرازي هنا بالمعنى واللغة في ترجيحه لقراءة "يطوع"، ذلك أن هذه القراءة جاءت على الشرط والجزاء؛ وهذا الوجه الإعرابي يوافق معنى الآية الذي يدل على الاستقبال فطابق بذلك بين اللفظ والمعنى، فيكون التقدير، فمن تطوع فيما يستقبل خيرا فهو خير له فإن الله شاكر لفعله عليهم به ⁽⁴⁾.

(1) - الفارسي، المصدر السابق (3/183).

(2) - والصحيح أن "يطوع" بالياء وحزم العين هي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص132.

(3) - الرازي، المصدر السابق (4/178).

(4) - مكّي، الكشف (1/320).

وقد أجاز علماء آخريين أن تكون قراءة "تطوع" -التي جاءت على لفظ الماضي- بمعنى الاستقبال. فتكون القراءتان بمعنى واحد فلا ترجيح بينهما، وذلك أن قراءة "من تطوع" يمكن أن تحمل معنى "المستقبل" لأن الماضي من الفعل مع حروف الجزاء هو بمعنى "المستقبل" (1). أو «أنه استغنى بحرف الشرط على لفظ الاستقبال لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال فأتى بلفظ الماضي، وكأن ذلك أخف من لفظ المستقبل -يطوع- الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد» (2).

ويلاحظ أيضا أنه إذا جعلنا فعل الشرط بصيغة الماضي في قراءة وبصيغة الفعل المضارع في قراءة أخرى في لفظ "يطوع" فإن فيه تنوعا في الأداء الفني الجمالي، وما يتضمنه من دلالات فكرية وبيانية، فدلالة الفعل الماضي هنا على ما وقع وتم من تطوع أما صيغة الفعل المضارع فتدل على ما سيقع ويحصل في المستقبل وكلا المعنيين مقصودين في الآية. وهو مظهر من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم (3).

المبحث الثالث: الترجيح بين القراءات على أساس المعنى.

(1) - الطبري، المصدر السابق (727/2-728).

(2) - مكّي، المصدر السابق (321/1).

(3) - عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله -عز وجل-، ط2، (دمشق، دار القلم،

1989م)، ص 743.

تمهيد:

استعان المفسرون بالقراءات المختلفة في الكشف عن معاني الآيات القرآنية وبيان وجوهها المتعددة، وذلك أنّ ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبيّن المراد من نظيره في قراءة أخرى أو يحمل معنى مستقلاً يثري معنى الآية، وهو مقصد مهم في التفسير.

هذا وقد رجّح المفسرون بين المعاني المختلفة للقراءات، مما يفضي إلى الترجيح بين القراءات من خلال المعنى الذي يظهر لكل مفسر ويميل إليه ويكون ذلك عادة مدعماً بحجج عقلية في الغالب، تستند إما للمعنى الوارد والمقصود في الآية نفسها، أو للسياق العام للآيات وأحياناً يحاول المفسر الجمع بين معاني تلك القراءات، سواء كانت متواترة أو شاذة.

المطلب الأول: الترجيح بين القراءات استناداً إلى معنى الآية.

يعد الترجيح بين القراءات من حيث المعنى من أهم أسس الترجيح عند المفسرين، وذلك لماله من علاقة وثيقة بمجال التفسير فاهتمام المفسر يكون في العادة متوجهاً إلى إبراز المعاني الدقيقة للآيات واكتشاف أسرارها ومضامينها، وهذا لا يتأتى إلى بتتبع القراءات المختلفة وما ينجم عنها من معاني مختلفة، التي تتسم بعدم تضادها وتناقضها في المعنى، بل هي متكاملة ومنسجمة مع الهدف والمقصود من الآية، ولذلك اعتبر العلماء «أن القراءات التي يتغير فيها المعنى كلها حق وصواب وكل قراءة منها بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علمًا وعملاً ولا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض»⁽¹⁾.

وقد قام المفسرون في بياهم لمعاني القراءات ودلالاتها، باختيار أحد تلك المعاني التي تظهر للمفسر، ومن ثمّ ترجيح القراءة المنسجمة مع ذلك المعنى الذي ذهب إليه فتدرّج المفسرون بذلك من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة الموافقة له وأحياناً العكس⁽²⁾.

ويمكن تحديد أساس العلاقة بين معاني القرآن الكريم وتعدد القراءات للكلمة الواحدة بما

(1) - ابن تيمية، الفتاوى (391/13-392)، وينظر: الزركشي، البرهان (327/1).

(2) - الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، ص 35.

نصّ عليه ابن الجزري في قوله: «وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: (أحدها) اختلاف اللفظ والمعنى واحد. (الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد. (الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول فكالاختلاف في (الصراط، والقدس⁽¹⁾، عليهم⁽²⁾ يحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني فنحو (مالك، ومالك) في الفاتحة لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملكه وكذا (يكذبون، ويكذبون) لأن المراد بهما هم المنافقون لأنهم يكذبون بالنبي ﷺ ويكذبون في أخبارهم وكذا (كيف ننشرها⁽³⁾) بالراء والزاي لأن المراد بهما هي العظام وذلك أن الله أنشرها أي أحيها وأنشرها أي رفع بعضها إلى بعض حتى التأمّت فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث فنحو: ﴿وظنوا أنّهم قد كذبوا﴾ [يوسف: 110] بالتشديد والتخفيف وكذا ﴿وإن كان مكربهم لتزول منه الجبال﴾ [إبراهيم: 46] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى وبكسر الأولى وفتح الثانية... فإن ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض...⁽⁴⁾.

ومن هنا فإن موضع ترجيح المفسرين -طبعاً الذين يرون الترجيح بين القراءات- كان في الحالة الثانية والثالثة التي ذكرها ابن الجزري.

أما الحالة الأولى فالمعنى فيها لا يختلف باختلاف القراءات، لأنه يدخل في باب تعدد

(1) - القدس (البقرة: 87). قرأ ابن كثير "القدس" بسكون الدال، وكذلك في جميع القرآن، وقرأ الباقون "القدس" بضم الدال. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 124.

(2) - قرأ حمزة ويعقوب "عليهم" بضم الهاء، وقرأ الباقون "عليهم" بكسر الهاء. ينظر: البنا الدمياطي، المصدر السابق، ص 164.

(3) - قرأ ابن عامر والكوفيون بالزاي المنقوطة، وقرأ الباقون "ننشرها" بالراء. ينظر: ابن الجزري، النشر، 231/2.

(4) - ابن الجزري، النشر (1/49-50).

اللغات والمعنى واحد، ويتركز ترجيح المفسرين أكثر في الحالة الثالثة التي لا يمكن الجمع فيها بين معاني القراءات، لأن المفسرين يلجؤون إلى الجمع بين معاني القراءات، إذا تقاربت معانيها أو أعجزهم الترجيح بينها.

وقد اختلفت آراء المفسرين في تفضيل إحدى القراءات على الأخرى وذلك لما يلحقه كل مفسر من معنى قوي أو جلي أو مقصود من الآية، فيكون بذلك مخالفاً لترجيح غيره من المفسرين فالأمر مبني على الاجتهاد الشخصي المحض ولا يمنع من تدعيم ذلك الترجيح ببعض الأدلة النقلية من كتاب الله - ﷻ -.

وكان للمفسرين اتجاه واضح في ترجيح بعض القراءات على بعض من خلال المعاني التالية:

أولاً: الترجيح بين القراءات من خلال وضوح المعنى وجلالته.

يفضل بعض المفسرون القراءة التي تحمل معنى ظاهراً وواضحاً في نفسه وموضّحاً لغيره من وجوه القراءات المختلفة وفيما يلي بعض النماذج التي تؤكد ذلك:

1- في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [البقرة: 184].

قرأ نافع وابن ذكوان⁽¹⁾ وأبو جعفر "فدية طعام مساكين" وقرأ هشام بتنوين "فدية" ورفع "طعام"، وقرأ الباقر "فدية طعام مسكين" بتنوين فدية وإفراد "مسكين"⁽²⁾، ورجح الطبري هذه القراءة الأخيرة لأنها بيّنت الحكم في الآية وهو أنه على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد لكل يوم أفطره في حين أنّ قراءة "فدية طعام مساكين" حكم عام في فدية طعام مساكين عن الشهر إذا أفطر الشهر كله دون تبين مقدارها عن كل يوم، وفي ذلك يقول: «وأعجب القراءتين إلي في ذلك قراءة من قرأ طعام مسكين على الواحد، بمعنى: وعلى الذين يطيقونه عن كل يوم أفطروه فدية طعام مسكين لأن في إبانة حكم المفطر يوماً واحداً وصولاً

(1) - هو هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان أبو عمرو الدمشقي، شيخ القراء بالشام، ولد سنة 173هـ، قرأ على الكسائي وغيرهن ألف كتاب "أقسام القرآن"، توفي سنة 242هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (1/404-405).

(2) - البناء الدمياطي، المصدر السابق، ص 199.

إلى معرفة حكم المفطر جميع الشهر، وليس في إبانة حكم المفطر جميع الشهر وصول إلى إبانة حكم المفطر يوماً واحداً وأياماً هي أقل من أيام جميع الشهر، وأن كل واحد يترجم عن الجميع وأن الجميع لا يترجم به عن الواحد، فلذلك اخترنا قراءة ذلك بالتوحيد»⁽¹⁾.

وحسن أيضاً القرطبي قراءة الإفراد في "مساكين" لأنها بيّنت الحكم في اليوم⁽²⁾، وهو أنه لكل يوم يفطر فيه يطعم مسكيناً واحداً.

واستدل أبو علي الفارسي في ترجيحه لقراءة الإفراد بآيات من القرآن تؤيد المعنى الذي ذهب إليه فقال: «... ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: 04] وليس جميع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كل واحدٍ منهم طعام مسكين، فأفرد هنا كما جمع قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾»⁽³⁾.

واختار أيضاً مكي بن أبي طالب قراءة "مسكين" لعلّة البيان والتوضيح، ومع ذلك فقد وجّه قراءة مساكين باعتبار مناسبتها لما قبلها فقال: «ووجه قراءة من جمع "مساكين" أنه ردّه على ما قبله لأنّ ما قبله جمعاً في قوله "وعلى الذين" فكل واحد من هذا يلزمه إذا أفطر طعام مسكين، فالذي يلزم جميعهم إذا أفطروا إطعام مساكين كثيرة، على كل واحدٍ على كل يوم أفطره مسكين فالجميع أولى به لهذا المعنى...»⁽⁴⁾.

وعلى كلّ القراءتان تجتمعان في معنى واحد لا يقتضي التضاد وهو أنهما تدلان على جواز إعطاء الفدية إما لمسكين واحد أو لعدد من المساكين وذلك بحسب الأيام التي تم الإفطار فيها، فالقراءتان متكاملتان في أداء المعنى الذي يراد من الآية.

2- في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 21].

(1) - الطبري، المصدر السابق (183/3-184).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (287/2).

(3) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (273/2-274).

(4) - مكي، الكشف (332/1).

قرأ حمزة "ويقاتلون" وقرأ الباقون "ويقتلون" (1).

رجح ابن عطية هذه القراءة الأخيرة واعتبرها قراءة الجمهور لأنّ عليها أغلب القراء وكذلك أنّها أوضح القراءات في المعنى، ومع أنّ كل قراءة لها توجيه صحيح في نظره (2).

وبيان المعنى مع موافقته لأهل التأويل كان أيضاً سبباً في تصويب الطبري لقراءة الجمهور "ويقتلون". لأنّ معنى الآية أنّ أتباع الأنبياء كانوا ينهون أهل الكتاب ويذكروهم، فيقتلونهم، فهم الذين يأمرون بالقسط من الناس (3).

وكذلك رجح مكي قراءة "يقتلون" لعلّة أخرى غير بيان المعنى وهي مناسبتها لما قبلها من الآيات حيث قال: «وَحجّة من جعله من القتل أنّه عطفه على قوله: "ويقتلون النبيين" فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء فقتل من هو دون الأنبياء أسهل عليهم، في كفرهم، ومن تجرأ على قتل نبي فهو أجراً على قتل من هو دون النبي من المؤمنين، فحمل آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم... وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ولأنّه إجماع» (4).

وهذا الترجيح لقراءة "يقتلون" لا ينقص من شأن القراءة الأخرى وهي قراءة "يقاتلون" حيث ذكر أن توجيهها بمعنى يقاتلوهم ولا يوالوهم، ليقالّ نهيهم إياهم عن العدوان عليهم فيكونون مباينين لهم مشاقين لهم لأمرهم بالقسط وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء ولكن يقاتلوهم قتال المباين المشاق لهم (5).

ويظهر أن المعنى في القراءتين متكامل ومترايط ويؤدي مقصود الله تعالى من هذه الآية، إذ أخبر الله -عزّ وجلّ- أنّ ﴿الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ يتعرضون للقتل أو القتال الذي ورد في القراءة الأخرى حيث جاءت بصيغة المفاعلة التي تدل على المشاركة من الطرفين

(1) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 65.

(2) - ابن عطية، المصدر السابق (415/1).

(3) - الطبري، المصدر السابق (144/3).

(4) - مكي، الكشف (382/1).

(5) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق، (24/3).

"فالذين يأمرون بالقسط" عندما يتعرضون لمحاولة القتل لا شك أنهم يدافعون عن أنفسهم برد العدوان عليهم، ويكون ذلك بالمشاركة في القتال من الطرفين -والله أعلم-.

ثانيا: الترجيح بين القراءات من خلال قوّة المعنى.

لقد رجّح بعض المفسرون القراءة التي تحمل معها معنى قوي يخدم التفسير، كما اختلفت وجهات نظرهم في ترجيح إحدى القراءات على الأخرى، ويمكن التمثيل لذلك ما يلي:

1- في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 119]، حيث قرأ: عاصم وحمزة والكسائي "يُضِلُّونَ" بضم الياء وقرأ الباقون "ليضلون" بفتح الياء⁽¹⁾ والقراءتان متواترتان، رجّح بينهما الرازي، حيث اعتبر قراءة "يُضِلُّونَ" بضم الياء أقوى في الدلالة على معنى الذم من قراءة "يضلون" بفتح الياء . فقال: «... ومن قرأ بالضم أشار إلى كونه مضلا، وقد يكون ضالاً ولا يكون مضلاً، فالمضل أكثر استحقاقاً للذم من الضال»⁽²⁾.

ويلاحظ أنّ قوة معنى قراءة "يُضِلُّونَ" بالضم لأنّه يتضمن معنى القراءة الأخرى ويشمله كما صرّح بذلك مكي بن أبي طالب في قوله: «وحجة من ضم أنه جعله فعلا رباعيا، متعديا إلى مفعول محذوف والمعنى ليضلون الناس، فهو أبلغ في ذمهم، لأنهم لا يضلون الناس إلا هو ضالون في أنفسهم، وليس إذا ضلوا في أنفسهم يضلون أحداً بذلك الضلال، فالضم يتضمن معناه ومعنى الفتح فهو أبلغ ولا يتضمن الفتح معنى الضم، والضم أقوى وهو الاختيار»⁽³⁾.

وكذلك رجّح الطبري قراءة الضم لأنها موافقة لما أخبر به الله ﷻ نبيه على إضلالهم من تبعهم ونهاه عن طاعتهم وإتباعهم إلى ما يدعونه إليه فقال: ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 116] ثم أخبر أصحابه عنهم بمثل الذي أخبره عنهم، ونهاهم من قبول قولهم عن مثل الذي نهاه عنه. فقال لهم: «وإنّ كثيرا منهم ليضلونكم

(1) - ابن مجاهد، السبعة، ص203.

(2) - الرازي، المصدر السابق (175/13).

(3) - مكي، الكشف (28/2).

بأهوائهم بغير علم...» (1).

ويتضح من خلال هذه القوال أن المعنى في القراءتين متقارب ومتكامل كما أن السياق العام للآيات يحتمل أن يكونوا ضالين في أنفسهم أو مضلين لغيرهم أو كلا المعنيين، وقد ثبت ذلك في كثير من النصوص القرآنية ولذلك لا يمكن تغليب معنى على آخر، وإهمال باقي المعاني التي قد تكون أيضا مقصودة في النص.

2- في قوله تعالى: ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ [إبراهيم: 24]. رجح هنا الزمخشري قراءة الجمهور "أصلها ثابت" على القراءة الشاذة "ثابت أصلها" المنسوبة لأنس بن مالك (2) لقوة معناها حيث قال: «... وقرأ أنس بن مالك كشجرة طيبة ثابت أصلها. فإن قلت: أي فرق بين القراءتين؟ قلت: قراءة الجماعة أقوى معنى، لأن في قراءة أنس أجريت الصفة على الشجرة، وإذا قلت مررت برجل أبوه قائم فهو أقوى معنى من قولك مررت برجل قائم أبوه، لأن المخبر عنه إنما هو الأب لا رجل» (3). كما أنه الثابت هنا هو للأصل وليس للشجرة، ولا شك أن القراءة المتواترة تكون أقوى معنى من الشاذة لصحة ثبوتها الذي يضمن صحة معناها وقوته.

3- في قوله تعالى: ﴿ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يُذْكَرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 142]، يذكر هنا لابن عطية أنه رجح قراءة "يرؤون" بتشديد الهمزة وهي قراءة شاذة (4) على قراءة الجمهور "يرءون" وذلك لقوة معناها في نظره، حيث قال: «وقرأ جمهور الناس "يرؤون" بهمزة مضمومة مشددة بين الراء والواو دون ألف، وهي تعدية رأى بالتضعيف وهي أقوى في المعنى من "يرءون" لأن معناها يحملون الناس على أن يروهم، ويتظاهرون لهم بالصلاة وهم يطنون النفاق» (5).

(1) - الطبري، المصدر السابق (515/9-516) (ط م).

(2) - ابن خالويه، المصدر السابق، ص 110.

(3) - الزمخشري، المصدر السابق (2/376).

(4) - وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق والأشهب العقيلي، ينظر: ابن جني، المحتسب (1/307).

(5) - ابن عطية، المصدر السابق (2/127).

وقد جانب ابن عطية الصواب هنا لأنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال ترجيح قراءة شاذة لم تثبت صحتها على قراءة متواترة نقلت بالإجماع فقوة صحة القراءة يضمن قوة معناها، كما أنّ صيغة المفاعلة في قراءة "يرأون"، إن كانت على بابها فهي أبلغ من صيغة التفعيل في قراءة "يرؤون"، وإن كانت صيغة المفاعلة بمعنى التفعيل فهي وافية بالمعنى الذي أراده، لأنّ المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل وأنّ متعلق المراءة محذوف يعم كل ما يراءى به (1).

ثالثاً: الترجيح بين القراءات من خلال المعنى المقصود من الآية.

فالقراءة المفضلة عند مفسرين آخرين هي التي تكون أكثر مطابقة لمعنى المقصود من الآية في نظرهم، وفيما يلي نماذج تبين ذلك:

1- عن قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع في "فلا رفت ولا فسوق" وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين (2).

رجح القرطبي قراءة الفتح لأنها أدل على المعنى المقصود من الآية ولأنّ السياق يؤكدها فقال: "قريء" فلا رفت ولا فسوق «بالرفع والتنوين فيهما، وقرأ بالنصب بغير تنوين، وأجمعوا على الفتح في "ولا جدال" وهو يقوي قراءة النصب فيما قبله ولأنّ المقصود النفي العام من الرّفت والفسوق والجدال وليكون الكلام على نظام واحد في عموم المنفي كله...» (3).

وقد ذهب إلى هذا الترجيح أيضاً مكّي بن أبي طالب، كما احتج لهذه القراءة باللغة العربية فقال: «ووجه القراءة بالفتح من غير تنوين أنّه أتى بـ "لا" للنفي لتدل على النفي العام ، والمقصود في الآية نفي جميع الرّفت والفسوق ، كما تقول: لا رجل في الدار، فتنفي جميع الرجال، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد "لا" لأنها تصير "لا" بمعنى "ليس" ولا تنفي إلا الواحد والمقصود في الآية نفي جميع الرّفت والفسوق، فكان الفتح أولى به لتضمنه عموم الرّفت كلّهُ

(1) - السمين الحلبي: الدر المصون (2/446).

(2) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 60.

(3) - القرطبي، المصدر السابق (2/408).

والفسوق كـلّه، لأنه لم يرخص في ضرب الرّفث ولا في ضرب من الفسوق كما لم يرخص في ضرب من الجدال ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح لأنه للنفي العام، وإجماع القراء على الفتح (ولا جدال) يقوي فتح ما قبله...»⁽¹⁾.

فجاءت قراءة الفتح في نظر مكي أيضا تتضمن المعنى المقصود من الآية وهو نفي جميع أشكال الرّفث والفسوق والجدال.

وكذلك اعتبر أبو علي الفارسي أنّ «قراءة الفتح هي أشدّ مطابقة للمعنى المقصود من الآية، ألا ترى أنّه إذا فتح فقد نفى جميع الرّفث والفسوق كما أنّه إذا قال: "لا ريب فيه" (البقرة: 2) فقد نفى جميع هذا الجنس فإذا رفع ونوّن فكأنّ النفي لواحدٍ منه، ألا ترى أن سيبويه يرى: أنّه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جاريةٌ، فهو جواب من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جارية؟ والفتح أولى، لأنّ النفي قد عم والمعنى عليه...»⁽²⁾.

ومن جهة أخرى نجد الطبري يفضل قراءة الضم والتنوين في "ولا رفث ولا فسوق" لاعتبارات أخرى تتعلق أيضًا بالمعنى وهو أنّه لما كان معنى، "ولا جدال" مخالفاً للمعنى "لا رفث ولا فسوق" فهو بمعنى النفي عن الحج أن يكون في وقته جدال ومراء دون النهي عن جدال الناس فيما بينهم فيما يعنيه من الأمور أو لا يعنيه، وأنّ الأخيرين بمعنى النهي عن الرّفث والفسوق في الحج وقد ورد من الأخبار ما يدل على هذا المعنى فاختلفا في الإعراب ليعلم السامع أنّ الذي من أجله خولف بين إعرابيهما اختلاف معنييهما⁽³⁾.

فاختلفت هنا نظرات المفسرين والموجهين للقراءات في الترجيح بين القراءتين في المعنى من عدّة زوايا. فالذين رجحوا قراءه النصب اتجهوا إلى المعنى المقصود من الآية وهو النفي العام لجميع أشكال وأصناف الرّفث والفسوق والجدال، والذين فضلوا قراءة الرفع لا حظوا الفرق الدقيق بين معنى الرّفث والفسوق ومعنى الجدال ورجحوا هذه القراءة لبيانها لهذا الاختلاف في

(1) - مكي، المصدر السابق (1/336).

(2) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (2/291-292).

(3) - الطبري، المصدر السابق (3/492-493).

المعنى وهو في نظرهم أنّ هذا التباين في المعنى مقصود أيضاً من الآية.

ومن هنا فلا يمكن الجزم بأحد تلك الأقوال لأنّ أمر الترجيح بين القراءات من حيث المعنى مبني في الأساس على الظن والاجتهاد، كما يمكن أن تحتل الآية كل تلك المعاني الواردة في القراءات، دون أن يكون بينها تضاد، فلم نحرم الآية من هذا الشراء الكبير والتنوع في المعاني والدلالات ونحصر مقصودها في أحد تلك المعاني التي قد تكون مرجوحة عند علماء آخرين.

2- عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: 85]. رجّح الرازي قراءة "تعملون" بناء الخطاب لأنها أدل على المعنى المقصود من الآية فقال: «قرأ ابن كثير ونافع وعاصم بناء الخطاب والباقون بياء الغيبة⁽¹⁾، وجه الأول البناء على أول الكلام، ﴿أَفْتُوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، ووجه الثاني البناء على أنه آخر الكلام، واختيار الخطاب لأنّ عليه الأكثر ولأنّه أدل على المعنى لتغليب الخطاب على الغيبة إذا اجتمعا»⁽²⁾.

وعبر هنا الرازي عن تفضيله "تعملون" بلفظ الاختيار الذي احتج له بكون القراءة عليها أغلب القراء وبأنها تحمل المعنى المراد في الآية وهو المخاطبة لكثرة ما قبل هذه الآية من الخطاب وذلك في قوله: "وإن يأتوكم أسارى" و "محرم عليكم" وقوله: ﴿أَفْتُوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، وقوله ﴿فَمَا جَزَاء مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ فلما تكرر الخطاب حمل عليه المعنى في الآية، وقد اختار مكي أيضاً قراءة الخطاب⁽³⁾.

أما الطبري فقد رجّح القراءة الأخرى وهي قراءة "يعملون" بالياء وأبدى إعجابه بها لأنها جاءت منسجمة مع سياق الآيات الذي يحمل معنى الغائب. حيث قال: «وأعجب القراءتين في ذلك إلى قراءة من قرأ بالياء إتباعاً لقوله ﴿فَمَا جَزَاء مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ ولقوله

(1) - والصواب أن ابن كثير ونافع وخلف وشعبة عن عاصم قرأوا "يعملون" بالغيب وقرأ الباقيون بالخطاب. ينظر: ابن الجزي، النشر، (218/2).

(2) - الرازي، المصدر السابق (187/2).

(3) - مكي، الكشف، (305/1).

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ﴾ لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ إِلَى ذَلِكَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفْتُوْمُونَ بَبْعُضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بَبْعُضٍ﴾ فإِتْبَاعُهُ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ أَوْلَى مِنْ إِحْقَاقِهِ بِالْأَبْعَدِ مِنْهُ»⁽¹⁾.

نلاحظ هنا أيضاً أن المعنى في القراءتين متقارب، ومتكامل فلا يمكن ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى لاسيما وأنّ السياق يتناسب مع كلا القراءتين، فالمقصود من الآية إذاً يشمل معنى الخطاب والغيبة على حدّ سواء. ويؤدّي هذا الفعل "تعملون" بصيغة الخطاب والغيبة تكاملاً فكري وبياني، أما الفكري فهو قصد شمول النص المخاطبين به وغيرهم من الناس، أما التكامل البياني ففي تاء الخطاب يخاطب الله ﷻ من يستمع إليه من المقصودين به، وفي ياء الغيبة يتحدث الله ﷻ عن البعيدين عن استماع آيات الله والمعرضين عنها من المقصودين بالخطاب⁽²⁾.

ومما يلاحظ أيضاً في ترجيح المفسرين للقراءات استناداً إلى المعنى أنّ هناك بعض المعاني المخصوصة التي كان يفضلها بعض المفسرين ورجحوا من خلالها بين القراءات ومن أمثلة ذلك:

1- تفضيل القراءة التي تحمل معنى التعظيم .

وقد ورد مثل ذلك في تفسير الرازي لقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: 124]. حيث عرض للقراءات في "يدخلون" ثم رجح بينها إذ يقول: «قرأ ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم: "يدخلون الجنة" بضم الياء وفتح الحاء على ما لم يسم فاعله، وكذلك في سورة مريم وفي حم المؤمن، والباقون بفتح الياء، وضم الحاء⁽³⁾. في هذه السور جميعاً على أن الدخول مضاف إليهم، وكلاهما حسن، والأول أحسن؛ لأنه أفخم، ويدل على مثيب

(1) - الطبري، المصدر السابق (217/2) (ط م).

(2) - عبد الرحمن الميداني، المصدر السابق (731-732).

(3) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة عن عاصم "يدخلون" بضم الياء وفتح الحاء، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الحاء. ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص74.

أدخلهم الجنة ويوافق (ولا يظلمون) ...»⁽¹⁾.

فبعد تسوية الرازي بين القراءتين في الحسن رجح قراءة "يدخلون" بضم الياء وفتح الحاء واعتبرها أحسن من القراءة الثانية لأنها تحمل معنى التعظيم والتفخيم لمقام من يدخل الجنة ومكانتهم التي وصلوا إليها بإيمانهم وعملهم الصالح الذي أدخلهم الجنة أما القراءة الأخرى فلا تحمل هذا المعنى.

وهذا الترجيح الذي ذهب إليه الرازي لا يوافقه عليه مكي الذي اعتبر أن القراءتين متقاربتان في المعنى ومتداخلتان فلا ترجيح بينها حيث قال: «... فالقراءتان متداخلتان، لأنهم إذا أمروا بالدخول. دخلوا، لأنهم لا يدخلون حتى يدخلهم الله إياها، فهم داخلون مُدخلون»⁽²⁾ ويؤدّي التنوع في صيغة القراءة ببناء الفعل للمعلوم في قراءة "يدخلون" وبنائه للمجهول في القراءة الأخرى إلى التكامل في الأداء البياني، والجمالي للنص القرآني إضافة إلى تضمنه لدلالات ومعاني مقصودة من الآية وهي أنّ المخاطبين يدخلون الجنة برحمة الله -عزّ وجلّ-، ثم بأعمالهم التي كانت سببا في دخولهم الجنة كما ثبت ذلك في كثير من النصوص.

2- تفضيل القراءة التي تحمل معنى التكثير.

ومن ذلك ما جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: 40]. حيث عرض القرطبي للقراءتين في "لا تفتح" ثم رجح بينهما على أساس المعنى فقال: «... وقرأ حمزة والكسائي: "لا يفتح" بالياء مضمومة على تذكير الجمع. وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث الجماعة⁽³⁾، كما قال: "مفتحة لهم الأبواب" فأنث. ولما كان التأنيث في الأبواب غير حقيقي جاز تذكير الجمع. وهي قراءة ابن عباس بالياء وخفف أبو عمرو وحمزة والكسائي، على معنى أن التخفيف يكون

(1) - الرازي، المصدر السابق (11-55-56).

(2) - مكي، الكشف (1/437).

(3) - قرأ أبو عمرو "لا تفتح" بالتاء خفيفا، وقرأ حمزة والكسائي بالياء خفيفا، والباقون بالتاء شديدا. ينظر: أبو عمرو

الداني، المصدر السابق، ص 83.

للقليل والكثير، والتكرير مرة بعد مرة لا غير ، والتشديد هنا أولى لأنه على الكثير أدل»⁽¹⁾.
فجعل الأولوية لقراءة التشديد في "لا يفتح" لأنها أشد دلالة على معنى التكرير، مع أنّ قراءة التخفيف تحمل أيضاً معنى التكرير الذي يتناسب مع كثرة الأبواب وقد سبق مكّي القرطبي في ترجيحه لقراءة التشديد حيث قال: «... وخفف الفعل أبو عمرو والكسائي وحمزة على معنى أنّ التخفيف يقع للمرة والأكثر، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا﴾ [الحجر: 14]، وشدّد الباقون على معنى التكرير والتكثير مرة بعد مرة، والتاء أحب إليّ، لتأنيث لفظ الأبواب، والتشديد أحبّ إليّ لأنّ عليه الحرمين وعاصمًا وابن عامر»⁽²⁾.

والمعنى في القراءتين جد متقارب لأن "فتحننا" المخففة أيضاً تحمل معنى التكرير، كما صرح بذلك القرطبي نفسه والمقصود العام من الآية يحمل معنى المبالغة في الوصف الذي تحقق في قراءة "لا تفتح" بالتشديد، كما تحقق أيضاً في قراءة التخفيف التي يعقبها قوله تعالى ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ وهذا يدل على أن السياق جاء لتأكيد معنى المبالغة في عدم فتح الأبواب "للذين كذبوا واستكبروا" إلى استحالة دخولهم الجنة في قوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾. وبالتالي فتلك المعاني الواردة في القراءات كلها صحيحة ومقصودة في الآية ولذلك نجد أن الطبري يساوي بين القراءتين في المعنى فيقول: «والصواب في ذلك من القول أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان صحيحتا المعنى، وذلك أنّ أرواح الكفار لا تفتح لهم ولا لأعمالهم الخبيثة أبواب السماء بمرة واحدة، ولا مرة بعد مرة، وباباً بعد باب، فكلا المعنيين في ذلك صحيح...»⁽³⁾ فبذلك تكاملت القراءتان في أداء المعنى المراد من هذه الآية.

والطبري في موضع آخر من تفسير يرجح بين القراءات استناداً إلى إجماع أهل التفسير على المعنى الذي يذهب إليه تأكيداً وتقوية لرأيه، وقد جاء مثل ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿

(1) - مكّي، المصدر السابق (42/2).

(2) - القرطبي، المصدر السابق (206/7).

(3) - الطبري، المصدر السابق (186/10-187) (ط م).

إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴿ [آل عمران: 140].

قرأ شعبة وحمزة الكسائي "قرح" بضم القاف، وقرأ الباقون "قرح" بفتح القاف⁽¹⁾، وقد رجح الطبري القراءة الثانية لإجماع أهل التفسير على أن المقصود من هذه الآية موافق لمعنى قراءة "قرح" بفتح القاف، إذ يقول: «اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء أهل الحجاز والمدينة والبصرة "إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله" كلاهما بفتح القاف، بمعنى: إن يمسسكم القتل والجراح يا معشر أصحاب محمد، فقد مسّ القوم من أعدائكم من المشركين قرح قتل وجراح مثله، وقرأ عامة قراء الكوفة "إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله"، وأولى القراءتين بالصواب، قراءة من قرأ "إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله" بفتح القاف في الحرفين لإجماع أهل التأويل على أن معناه القتل والجراح، فذلك يدلّ على أن القراءة هي الفتح...»⁽²⁾.

وعلة ترجيح الطبري لقراءة "قرح" بالفتح إجماع أهل التأويل على أنّ معناها هو "القتل والجراح" بخلاف الأخرى التي معناها "ألم الجراح" وهو الأمر الذي لم يوافق عليه علماء آخرين، إذ لم يفرق مكي بن أبي طالب بين معنى القراءتين معتبراً ذلك من باب تعدد اللغات والمعنى واحد حيث يقول: «قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف على أنها ألم الجراحات وقرأ الباقون بالفتح على أنّها الجراحات بعينها وأكثر الناس على أنّ القراءتين بمعنى الجراحات بلغتين كالضّعف والضّعف، والكُره والكُره، وقال الأخفش: هما مصدران: لـ "قرح قرحًا وقُرحًا"»⁽³⁾ وذهب إلى هذا الرأي أيضا الزجاج⁽⁴⁾.

والصحيح في قول أغلب العلماء أنّه لا ترجيح بين القراءتين في هذا الموضع لأنّه لا اختلاف بين معنى القراءتين وأنّه من باب تعدد اللغات واللهجات والمعنى واحد، والغرض من هذا الاختلاف اللفظي بين القراءتين هو التيسير والتوسعة على الناس في قراءة القرآن بما تعود

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص166.

(2) - الطبري، المصدر السابق (6/79-80).

(3) - مكي، المصدر السابق (1/398-399).

(4) - الزجاج، معاني القرآن (1/395).

به لسان كل قبيلة، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: 17].

ونلاحظ في هذا المثال أنّ الطبري كثيرا ما يعتمد على الإجماع في الترجيح بين الأقوال سواء كان ذلك في جانب التفسير أو القراءات، التي استند في قبول بعضها أيضا على إجماع القراء، وفي الترجيح بينها على إجماع المفسرين ويقصد بذلك الأغلبية وليس الكل، لأنّه لا يمكن أن يتفق كل المفسرون على معنى واحدا للآية فيرجحون به إحدى القراءات وإذا تحقق ذلك في عصر ما لا يمكن تحقيقه في كل العصور، لأن القرآن حمّال لأوجه وأنّ عجائبه لا تنقضي كما أنّ فهم واتجاهات المفسرين تختلف بحسب اختلاف أدواتهم التفسيرية ومناهجهم الفكرية وبيئاتهم المختلفة وبالتالي فلا يمكن أن يجتمعوا على معنى واحد وتفسير واحد ولذلك نرى هنا الثراء والتنوع الكبير في التفاسير.

المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات استناداً إلى معنى السياق.

تعتبر مناسبة اللفظة للسياق الذي وردت فيه من بين أوجه الإعجاز البياني وإحدى مقوماته، حيث أن آيات القرآن الكريم وسوره ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني.

ويرجع ذلك الانسجام إلى المعنى الذي يربط بينها سواء كان عاماً أو خاصاً، عقلي أو حسي أو غير ذلك من أنواع علاقات التلازم الذهني كالسبب والمسبب والعلّة والمعلول وغير ذلك.

وهذا الارتباط بين الآيات قد يكون ظاهراً وواضحاً لتعلق الكلام ببعضه ببعض وعدم تمامه إلا في الاتصال ويكون أيضاً مؤكداً ومفسراً لبعضه البعض، وقد يكون ذلك الاتصال غير ظاهر بل تبدوا كل جملة مستقلة على الأخرى أو أنّها خلاف لها⁽¹⁾.

ومن خلال ذلك يحاول المفسرون إيجاد ذلك الخيط الرابط بين الآيات والسور مستدلين في ذلك بقرائن معنوية وعقلية وكذا نقلية توضح وتبيّن ذلك الاتصال. أو يرجحون من خلال

(1) - السيوطي، معترك الأقران، ص 55-58.

السياق إحدى احتمالات معاني الألفاظ لتحديد المعنى المقصود من الآية. كما استعان المفسرون في ذلك بتلك الملابسات والظروف التي تكون خارج النص القرآني وتحيط به ويكون لها أثر كبير في توضيح معنى النص وتعيين المراد منه. وخصوصاً إذا كان اللفظ يحتمل أكثر من معنى، أو كان للفظ أكثر من قراءة.

وقد فضل بعض المفسرين القراءة التي تكون أكثر موافقة للسياق الذي وردت فيه سواء كان ذلك داخل النص القرآني أم خارجه، من ناحية المعنى أو اللفظ أو كليهما وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: الترجيح بين القراءات من خلال السياق داخل الآيات.

ويسمى هذا النوع من السياق بالسياق اللفظي أو اللغوي، وهو سياق الكلام نفسه بمفرداته وتركيبه إذ يدل بذاته على نوع الخطاب فيه وغرضه ويكشف مراده ومقصده من الخطاب⁽¹⁾، وذلك من خلال بيان تلك العلاقة التي تربط اللفظة بما قبلها وما بعدها من الكلمات، وما يجعل هذا السياق مترابطاً هو تلك الظواهر التي تعمل على وجود علاقات بين الألفاظ المتجاورة كالإسناد والتعدية والتبعية، وهي ظواهر معنوية وكالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع وغيرها وهي ظواهر شكلية.

فهناك مناسبة معنوية بين الألفاظ ودلالاتها داخل السياق، ومناسبة لفظية شكلية، ويعبر عنها بترتيب الألفاظ وانسجامها على نمط واحد في نسق واحد وذلك كتناسب الألفاظ في رؤوس الآي⁽²⁾.

وهذا الأمر لا يخلو من فائدة إذ يظهر لمسة بيانية وجمالية تتجسد في ذلك الانسجام الصوتي والإيقاعي بين الأحرف والكلمات وخصوصاً في أواخرها حيث له تأثير كبير في الوجدان والشعور الذي بدوه يحفز على الامتثال لأوامر القرآن الكريم، والانتهاء عن نواهيه، وفي

(1) - إحسان الأمين، منهج النقد في التفسير، ص 331.

(2) - مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن، ط 1 (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1428هـ-2007م)،

ذلك يقول الزركشي: «اعلم أنّ إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث يطرد متأكد جداً ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً...»⁽¹⁾.

أما المناسبة بين الألفاظ من حيث المعنى فتتحقق في أمرين:

أحدهما: أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فالمغفرة والرحمة بينهما تقاربٌ في المعنى.

والثاني: أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: 43-44]⁽²⁾.

فكل آية من القرآن تتناسب مع الآية الأخرى في النظم والطريقة على اختلاف المعاني وتباين الأغراض فكأنه قطعة واحدة⁽³⁾.

وقد اتجه بعض المفسرين إلى السياق اللفظي للآيات وذلك بغرض توجيه كل قراءة مع ما يناسبها من السياق القبلي أو البعدي للآية، وأحياناً يتم فيه ترجيح القراءة التي تكون أوفق لذلك السياق، ويكون التركيز فيه على المعنى الذي تحمله ألفاظ السياق، أو على اللفظ دون التعرض للمعنى، أو كليهما.

والغرض من كل ذلك هو التحري عن مقصود الله تعالى من الخطاب في إحدى القراءات التي تختلف معانيها باختلاف ألفاظها ومبانيها.

ويعد الإمام الطبري من أوائل المفسرين الذين كان لهم اهتمام بالغ في اختيار القراءة التي تتواءم مع السياق اللفظي للآيات وما ينجم عنه من تناسب معنوي بينها، حيث وضح في أكثر من موضع مسلكه وقاعدته في اختيار القراءة الأصوب من خلال سياق الآيات، ونمثل لذلك بما يلي:

(1) - الزركشي، البرهان (57/1-58).

(2) - ابن سنان، سر الفصاحة، ص 188.

(3) - محمد صادق الرافي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م)، ص 143.

1. في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: 12].

قرأ حمزة والكسائي: "سيغلبون ويحشرون"، بالياء على الغيبة، وقرأ باقي السبعة: بالتاء خطاباً لهم. أي الذين كفروا بأنهم "سيغلبون ويحشرون إلى جهنم"، واختار الطبري قراءة الخطاب لموافقته لسياق الآيات بعدها الذي جاء بصيغة الخطاب، وهو قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ﴾ [آل عمران: 13]. ونصّ الطبري على ذلك بقوله: «وإنما اخترنا قراءة ذلك كذلك على قراءته بالياء للدلالة قوله "قد كان لكم آية في فئتين" على أنهم بقوله "ستغلبون" مخاطبون خطابهم بقوله قد كان لكم، فكان إلحاق الخطاب بمثله من الخطاب أولى من الخطاب بخلافه من الخبر عن غائب»⁽¹⁾.

وقاعدة الطبري في ترجيحه لقراءة الخطاب أن الكلام إذا كان متصلاً في المعنى فالأولى أن يجري على نسقٍ واحدٍ في اللفظ وقد تمثل هذا في آية "ستغلبون" والآية التي تليها "قد كان لكم"، وكذلك رجّح أبو علي الفارسي قراءة الخطاب لاعتبارات معنوية أخرى غير السياق وهي «أنه إذا قيل: سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظنّ هذا ...»⁽²⁾.

فقراءة "سيغلبون" في نظرا أبي علي أكثر تحديداً وتوضيحاً للمقصود من الخطاب وهم اليهود والذين أشركوا بحسب رأيه وذلك لقوله تعالى ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: 105].

أما قراءة "سيغلبون ويحشرون" بالياء فهي قراءة متواترة ولها توجيه صحيح وقوي وهو أنّ الذين أمر الله نبيه بالقول لهم سواء كانوا يهود أم مشركون فكلاهما غائب عن الخطاب، وإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة، لأنّ المعنى: قل يا محمد لليهود سيغلب المشركون بيدر

(1) - الطبري، المصدر السابق، (3/128).

(2) - أبو علي، المصدر السابق (17/18).

ويحشرون إلى جهنم، ويقوي ذلك إجماعهم على الياء⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38]، فقراءة "سيغلبون ويحشرون" أيضا لا تخرج عن السياق العام للآيات وإن كان ذلك السياق بعيدا كما ورد ذلك في سورة الأنفال أو غيرها.

2. في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 85].

فبعد توجيه الطبري للقراءتين في كلمة "يعلمون" رجح القراءة التي جاءت على صيغة الغائب "يعلمون" لمناسبتها للسياق الأقرب لها، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاء مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ﴾، وهو أقرب من قوله: ﴿أَفْتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ الذي يحمل معنى الخطاب ويناسب قراءة "تعلمون" وقد صرح الطبري بمنهجه في اختيار القراءة بحسب السياق فقال: «فاتباعه الأقرب إليه أولى من إلحاقه بالأبعد منه»⁽²⁾.

فحمل القراءة على السياق القريب أولى من حملها على السياق البعيد عند الطبري.

في حين نجد أن مكي بن أبي طالب يرجح قراءة الخطاب أي "تعلمون" بالثناء، وذلك لتكرر هذا الخطاب فيما تقدم من قوله تعالى: ﴿أَفْتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ وقوله ﴿فَمَا جَزَاء مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾، وهو في نظر الطبري سياق بعيد عن قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

وتحتل قراءة الخطاب عدّة أوجه ممكنة منها:

— أنّ الآية جاءت في مقام الوعيد والتهديد وأنّ تحذير المخاطب أبلغ في زجره وتخويفه من الغائب.

— أن صيغة الغائب إذا اجتمعت مع المخاطب فتغلب صيغة الخطاب ويمكن في الخطاب على

(1) - مكي، الكشف (379/1).

(2) - الطبري، المصدر السابق، (217/2) (ط م).

(3) - مكي، المصدر السابق (305/1).

هذا النحو أن يعني به الغيب والمخاطبون فيغلب الخطاب على الغيبة، ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون، أي فيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.
- ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر وهو أن يراد به: قال لهم أيها النبي: ما الله بغافل عما تعملون⁽¹⁾.

فيشمل بذلك الخطاب كل الناس مؤمنهم وكافرهم طائعهم وعاصيهم.
والمعنى في القراءتين مؤداه واحده وهو أنّ الله -عز وجل- ليس بغافل عن أعمال الناس وسيجازيهم عليها سواء كانوا حاضرين في الخطاب أم غائبين عنه.
3. في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115].

قرأ حفص وحمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقر بالتاء، والمشهور عن أبي عمرو التاء.
اختار الطبري قراءة الياء في الآية باعتبار مناسبتها لأقرب سياق لها وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 113-114].

فقد جاءت هذه الآيات بلفظ الغائب، كما أنه لا توجد قرينة تصرف الكلام عن سياقه، وفي ذلك يقول الطبري: «... وإنما اخترنا ذلك، لأن ما قبل هذه الآية من الآيات خبر عنهم، فإلحاق هذه الآية إذ كان لا دلالة فيها تدلّ على الانصراف عن صفتهم بمعاني الآيات قبلها أولى من صرفها عن معاني ما قبلها...»⁽²⁾.

أما قراءة التاء التي جاءت على لفظ الخطاب فهي أيضاً تتناسب مع السياق القبلي لهذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110].

(1) - أبو علي، الحجة (113/1-114).

(2) - الطبري، المصدر السابق، (37/3).

كما أن قراءة الخطاب يمكن أن تحمل على وجهين:

الأول: وهو مخاطبة هذه الأمة⁽¹⁾ فقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «إن بني إسرائيل قد مضوا، وأنتم الذين تعنون بهذا يا أمة محمد»⁽²⁾.

الثاني: أن في هذه القراءة إلتفات راجع إلى قوله: "أمة قائمة"، لما وصفهم بأوصاف جليلة أقبل عليهم تأنيساً لهم واستعطافاً عليهم، فخاطبهم بأن ما تفعلون من الخير فلا تمنعون ثوابه، ولذلك اقتصر على قوله: من خير، لأنه موضع عطفٍ عليهم وترحم⁽³⁾.

ومعلوم أن أسلوب الالتفات من الأساليب البلاغية التي يكثر استعمالها في القرآن الكريم ولها أغراض بيانية متعددة، تختلف من صيغة لأخرى. فمثلا الالتفات من أسلوب الغائب إلى المخاطب يختلف في الدلالة إذا كان عكس ذلك، وهكذا.

ومن المفسرين الذين أسهموا في بيان المناسبة بين الآيات والسور وتبها عليها لما تحمله من دلالات معنوية، الإمام الرازي الذي ذكر أنه قال: «أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط»⁽⁴⁾. وقد كان لذلك أثر في ترجيحه بين القراءات، إذ القراءة المفضلة عنده هي التي تنسجم مع نمط الكلام وتتألف معه بحيث تربط تلك القراءة بين معاني الآيات فتصبح وحدة متكاملة تحمل معنى واحد وتدور في نسق واحد.

ولبيان ذلك نختار نموذجين من تفسير الرازي وهما:

1. عند قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران: 37].

قرأ حفص وحمزة والكسائي "زكريا" بغير مد ولا همز، وقرأ شعبة "زكرياء" بالمد وفتح الهمز، وقرأ الباقون "زكرياء" بالمد ورفع الهمز⁽⁵⁾.

(1) - ابن عطية، المصدر السابق، (494/1).

(2) - أبو حيان، المصدر السابق (427/1) (ط م).

(3) - أبو حيان، المصدر السابق (54-55) (ط م).

(4) - الزركشي، البرهان، (39/1).

(5) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص66.

رجح الرازي القراءة الأخيرة وذلك بعد توجيهه للقراءتين من حيث اللغة والمعنى، حيث قال: «... وقرأ حمزة والكسائي بالقصر على معنى ضمها الله تعالى إلى زكريا، فمن قرأ "زكريا" بالمد أظهر النصب ومن قرأ بالقصر كان في محل النصب والباقون قرأوا بالمد والرفع على معنى ضمها زكرياء إلى نفسه، وهو الاختيار، لأن هذا مناسب لقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ وعليه الأكثر»⁽¹⁾.

وكان اختيار الرازي لقراءة الرفع لأنها جاءت أكثر مشاكلة لما ورد بعدها من قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 44]. حيث أسند الفعل في هذه الآية إلى زكريا، فهو الذي قام بكفالة "مريم" -عليها السلام- وهذا ما دلت عليها قراءة "زكرياء" بالرفع.

فقد أخبر الله -ﷻ- عن القوم أنهم تنازعوا في كفالة مريم -عليها السلام- حتى رموا أقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي، واستهموا بها على كفالة مريم، فخرج قلم زكريا -بإذن الله تعالى-، فكفلها زكريا⁽²⁾.

والظاهر أن القراءتين متقاربتان في المعنى ولا يمكن الترجيح بينهما، إذ أن قراءة الرفع "زكرياء" ترجع في المعنى إلى قراءة النصب (الظاهر أو المقدر). إذ لولا تقدير الله تعالى وتيسيره لما تمكن من كفالة مريم، فالله ﷻ هو من كلف زكريا للقيام بهذه المهمة ويسرها له، فزكرياء ﷺ ضمها إليه بإيجاب الله تعالى له، وذلك من خلال القرعة التي أخرجها الله له، لأن زكريا وخصوصاً تنازعوا في كفالة مريم، أيهم تكون عنده، تساهموا فخرجت القرعة لزكريا ﷺ، فكان قضاء من الله بها لزكريا على خصومه بأنه أولاهم بها⁽³⁾.

2. عند قوله تعالى: ﴿فَيُوفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ [آل عمران: 57].

ذكر الرازي القراءتين في هذه الآية ثم رجح بينهما باعتبار السياق فقال: «قرأ حفص عن

(1) - الرازي، المصدر السابق، (31/8).

(2) - مكّي، الكشف، (385-384/1).

(3) - الطبري، المصدر السابق (346-345/5).

عاصم "فيوفيههم" بالياء، يعني فيوفيههم الله، والباقون بالنون⁽¹⁾ حملا على ما تقدم من قوله: ﴿فَأَحْكُمُ ، فَأَعَذُّبُهُمْ﴾. وهو الأولى لأنه نسق الكلام⁽²⁾.

فجعل الرازي الأولوية لقراءة "فنفويههم" بالنون لأن الآيات التي سبقت هذه الآية جاءت على نفس النسق وهي تحمل معنى الإخبار عن الله ﷻ، والنون في الإخبار كالمهزمة في الإخبار، وبذلك يكون الكلام على نظام واحد وتتجانس بذلك الألفاظ ومعانيها⁽³⁾.

أما من قرأ بالياء فقد جاء بلفظ الغيبة، وهو أيضا يتناسب مع ما قبله من لفظ الغيبة وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ كِتَابَكِ﴾ [آل عمران: 55].

فذكر الله ﷻ قد تقدم في هذه الآية، فحمل على لفظ الغيبة لتقدم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله "فأعذبهم" وقوله "فيوفيههم" إلى الغيبة⁽⁴⁾.

وتوجيه هذه القراءة أيضا أنها جاءت على سبيل الالتفات والخروج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة للتنوع في الفصاحة⁽⁵⁾.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، إذ المسند إليه في القراءتين هو الله تعالى، وقد كان ذلك بصيغة الغائب وبصيغة نون العظمة وكل قراءة تتناسب مع سياق الآيات، فلا مجال للترجيح بينهما من حيث السياق.

وكذلك رجح القرطبي بين القراءات من حيث السياق، وقد ورد مثل ذلك في تحسينه لقراءة دون أخرى لما تؤديه من اتساق الكلام وارتباطه وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: 140].

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 159.

(2) - الرازي، المصدر السابق، (8/80).

(3) - مكّي، الكشف (1/388-389).

(4) - أبو علي، المصدر السابق (3/45).

(5) - أبو حيان، المصدر السابق (2/499) (ط م).

حيث قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وشعبة "أم يقولون" بالياء وقرأ الباقون "أم تقولون"⁽¹⁾.

رجح القرطبي القراءة بالتاء فقال: «...وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص "تقولون" بالتاء وهي قراءة حسنة؛ لأن الكلام متسق، كأن المعنى: أتحتاجوننا في الله أم تقولون إن الأنبياء كانوا على دينكم، فهي أم المتصلة، وهي على قراءة من قرأ بالياء منقطعة فيكون كلامين وتكون أم بمعنى بل»⁽²⁾.

ويظهر اتساق الكلام في قراءة "تقولون" بالتاء "أن ما قبلها وما بعدها جاء على أسلوب المخاطبة، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ [البقرة: 139]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أأنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: 140].

أما توجيه قراءة "أم تقولون" بالياء فهو إخبار عن اليهود والنصارى وهم غيب فجرى الكلام على لفظ الغيبة، كما أن هذه القراءة تتناسب في المعنى مع ما سبق من آيات جاءت بلفظ الغيبة وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا﴾ [البقرة: 137]، وقوله ﴿فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾، وقوله ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ وغيرها من الآيات التي جرى فيها الإخبار عن اليهود والنصارى بلفظ الغيبة⁽³⁾.

وقد ذكر القرطبي أن من قرأ بالياء تكون فيه "أم" منقطعة، وهذا صحيح، ولكن القراءة بالتاء أيضًا يحتمل أن تكون فيه "أم" منقطعة إذ أن لها وجهين:

الأول: أن تكون فيه أم متصلة، فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين المحاجة في الله والإدعاء على إبراهيم ومن ذكر معه أنهم كانوا يهودًا ونصارى، وهو استفهام صحبه الإنكار والتوبيخ.

الثاني: أن تكون أم فيه منقطعة، فتقدر بيل والهمزة، والتقدير: بل أتقولون. فأضرب عن الجملة

(1) - البناء الدمياطي، المصدر السابق، ص193.

(2) - القرطبي، المصدر السابق، (2/146-147).

(3) - مكي، الكشف (1/317).

السابقة وانتقل إلى الاستفهام عن هذه الجملة اللاحقة على سبيل الإنكار أيضاً، أي أنّ نسبة اليهودية والنصرانية لإبراهيم ومن ذكر معه ليست صحيحة⁽¹⁾.

ومن هنا فإن القراءتين يمكن أن تحملا على الاتصال وكذا على الانقطاع في المعنى، فلا يمكن إذن الترجيح بينها باعتبار سياق الآيات.

ومما يجدر الإشارة إليه أنّه أحياناً لا يرتبط السياق اللفظي للآيات ارتباطاً مباشراً بالمعنى، ومع ذلك نجد بعض المفسرين يرجحون بين القراءات من خلال ذلك التناسب الشكلي بين الألفاظ، وقد ورد مثل ذلك عند الطبري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾ [الفجر: 04]. حيث رجّح قراءة "يسر" بغير ياء⁽²⁾. لتتوافق وتنسجم مع رؤوس الآي التي انتهت بحرف فالراء وفي هذا يقول: " واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الشام والعراق "يسر" بغير ياء، وقرأ ذلك جماعة من القراءة بإثبات الياء.

قال أبو جعفر -رحمه الله-: «وحذف الياء في ذلك أعجب إلينا ليوفق بين رؤوس الآيات إذ كانت بالراء، والعرب ربما أسقطت الياء في موضع الرفع مثل هذا اكتفاءً بكسرة ما قبلها منها...»⁽³⁾.

والغرض من ترجيح الطبري لقراءة الحذف التي تناسب مع رؤوس الآي هو إحداث ذلك الانسجام الصوتي الذي له تأثير كبير على النفس الإنسانية فتطمئن وتخشع لذكر الله تعالى.

ولا يظن أن ذلك التناغم في الألفاظ والأصوات يكون مجرداً عن الدلالة المعنوية، أو يكون فيه إخلال بالمعنى إذ لا يعد هذا من بلاغة القرآن الكريم، وفي هذا ينقل لنا الزركشي، عن الزمخشري في كشفه القديم أنه قال: « لا يحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سدادها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والثمامه ، كما لا يحسن تخير

(1) - أبو حيان، المصدر السابق (587/1) (ط م).

(2) - قرأ نافع وأبو عمرو بإثبات الياء وصلا في "يسري"، وقرأ ابن كثير بإثبات الياء وصلا ووقفاً، وقرأ الباقر بالحذف مطلقاً. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص470.

(3) - الطبري، المصدر السابق، (358/24).

الألفاظ الموثقة في السمع، السلسلة على اللسان، إلا مع مجيئها منقادة للمعاني الصحيحة المنتظمة، فأما أن تحمل المعاني، ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه على بال، فليس من البلاغة»⁽¹⁾.

وقال الزركشي: «اعلم أن من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً وإلا خرج بعض الكلام عن بعض وفواصل القرآن العظيم لا تخرج عن ذلك لكن منه ما يظهر ومنه ما يستخرج بالتأمل»⁽²⁾.

وقد جمع أبو حيان في ترجيحه بين القراءات بين التناسب اللفظي والمعنوي، إذ صرح بذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28]. إذ ورد في هذه الآية قراءتين، قراءة يعقوب "تَرْجَعُونَ" بفتح التاء، وقراءة الباقيين "تُرْجَعُونَ" بضم التاء⁽³⁾. رجح أبو حيان هذه القراءة الأخيرة واعتبرها الأفصح «لأن الإسناد في الأفعال السابقة لهذه الآية. هو إلى الله تعالى ﴿فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ فكان سياق هذا الإسناد أن يكون الفعل في الرجوع مسنداً إليه لكنه كان يفوت تناسب الفواصل والمقاطع إذ كان يكون الترتيب ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ فحذف الفاعل للعلم به وبني الفعل للمفعول حتى لا يفوت التناسب اللفظي، وقد حصل التناسب المعنوي بحذف الفاعل إذ هو قبل البناء للمفعول مبني للفاعل، وأما قراءة مجاهد ومن ذكر معه "تَرْجَعُونَ" فإنه يفوت التناسب المعنوي إذ لا يلزم من رجوع الشخص إلى شيء أن غيره رجعه إليه، إذ قد يرجع بنفسه من غير راد، والمقصود هنا إظهار القدرة والتصرف التام بنسبة الإحياء والإماتة والإحياء والرجوع إليه تعالى ...»⁽⁴⁾.

والجمهور على قراءة "تُرْجَعُونَ" مبنياً للمفعول. أمّا قراءة "تَرْجَعُونَ" فهي مبنية للفاعل، ووجه القراءتين أن "رجع" يكون لازماً ومتعدياً فقراءة الجمهور من المتعدي، لأن أصلها ﴿ثُمَّ

(1) - الزركشي، المصدر السابق، (65/1).

(2) - الزركشي، المصدر السابق (69/1).

(3) - البناء اللمياطي، المصدر السابق، ص173.

(4) - أبو حيان، المصدر السابق، (132/1).

إِلَيْهِ يُرْجِعُكُمْ ﴿١﴾ لَأَنَّ الإِسْنَادَ فِي الأَفْعَالِ السَّابِقَةِ لِلَّهِ تَعَالَى. فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ قِرَاءَةَ الجُمهُورِ، وَقَدْ بَنِيَتْ قِرَاءَةُ الجُمهُورِ لِلْمَفْعُولِ لِأَجْلِ مَنَاسِبَةِ الفَوَاصِلِ⁽¹⁾، وَبِذَلِكَ تَحْتَقِقُ فِيهَا التَّنَاسُبَ اللَّفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ إِذْ أُمَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الآيَةِ وَهُوَ أَنَّ أَمْرَ الإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَالْإِرْجَاعِ يَكُونُ بِيَدِهِ ﷻ وَأَمْرَهُ.

وَالْفَرْقُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ دَقِيقٌ جَدًّا وَمَتَدَاخِلٌ فَلَا يُمْكِنُ التَّرْجِيحَ بَيْنَهُمَا، إِذْ أَنْ مَعْنَى قِرَاءَةِ "تُرْجِعُونَ" أَنَّ اللَّهَ ﷻ هُوَ الْقَادِرُ وَحْدَهُ عَلَى إِرْجَاعِ الْخَلَائِقِ لِمَحَاسِبَتِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا مَا يَتَحَقَّقُ فِي قِرَاءَةِ "تُرْجِعُونَ" الَّتِي تَدُلُّ عَلَى انْقِيَادِ الْخَلَائِقِ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِرْجُوعِهَا إِلَيْهِ وَامْتِثَالِهَا لِأَمْرِهِ.

وَنُخَلِّصُ إِلَى أَنَّ تَنَاسُبَ الآيَاتِ يُوَدِّي وَظِيْفَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: جَمَالِيَّةٌ بَيَانِيَّةٌ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ جَمَالِ الْعِبَارَةِ وَتَجَانُسِهَا فِي الأَلْفَاظِ، وَالأُخْرَى، مَعْنَوِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَرَابُطِ الأَفْكَارِ وَتَكَامُلِهَا وَفِي كِلَيْهِمَا تَحْقِيقٌ وَتَحْسِيدٌ لِلْإِعْجَازِ الْبَلَاغِيِّ وَالبَيَانِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَنَلَاخِظُ أَنَّ أَغْلَبَ الْقِرَاءَاتِ -إِنْ لَمْ نَقُلْ كُلِّهَا- الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا تَرْجِيحٌ مِنْ قِبَلِ الْمَفْسُرِينَ تَتَقَارَبُ فِي الْمَعْنَى وَبِذَلِكَ يَتَعَدَّرُ التَّرْجِيحَ بَيْنَهُمَا إِذْ يَتَكَامَلُ الْمَعْنَى مِنْ خِلَالِهَا وَيَتَضَحُّ الْمَقْصُودُ مِنَ الآيَةِ، وَيُزَالُ الإِشْكَالُ عَنْهَا إِذَا اسْتَفَدْنَا مِنْ مُخْتَلَفِ الْقِرَاءَاتِ فِي مَجَالِ التَّفْسِيرِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِمُوَافَقَةِ إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ لِسِيَاقِ الآيَاتِ فَهُوَ أَمْرٌ اجْتِهَادِي فَكُلُّ مَفْسِّرٍ يَتَبَادَرُ لَهُ مُوَافَقَةُ إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ لِسِيَاقِ مَعِينٍ مَعَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الأُخْرَى لَا تَخْرُجُ أَيْضًا عَلَى سِيَاقِ الآيَاتِ سِوَاءَ مَا كَانَ ذَلِكَ السِّيَاقَ قَرِيبًا أَنْ بَعِيدًا دَاخِلَ النِّصِّ الْقُرْآنِيِّ أَوْ خَارِجَهُ.

كَمَا أَنَّ مَسْأَلَةَ السِّيَاقِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَطْبُقَ عَلَى كُلِّ لَفْظَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ، لِأَنَّ الِاتِّفَاتِ أَيْضًا مِنْ الأَسَالِيبِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَحْمِلُ مَعَانِي بَلَاغِيَّةً وَإِعْجَازِيَّةً لَا حَصْرَ لَهَا، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَمَا ذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ «أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ جَمِيعًا أَنْ يَكُونَ مُسْتَمِرًّا عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَمَا فِي الطَّبَعِ مِنَ المَلَلِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الإِفْتِتَانَ فِي ضُرُوبِ الفِصَاحَةِ أَعْلَى مِنْ الاسْتِمْرَارِ عَلَى ضَرْبٍ وَاحِدٍ، فَلِهَذَا وَرَدَتْ بَعْضُ آيِ الْقُرْآنِ مُتَمَاثِلَةً المَقَاطِعِ وَبَعْضُهَا غَيْرَ

(1) - السمين الحلي، المصدر السابق (240/1).

متماثل»⁽¹⁾.

ثانياً: الترجيح بين القراءات من خلال السياق خارج الآيات.

ويسمى ذلك بسياق الحال وهو كل ما يتصل باللفظة في القرآن الكريم من ظروف وملابسات خارج النص القرآني ولها علاقة به بحيث أنّها توضحه وتزيل الإشكال عنه أو تؤكد أحد معانيه المحتملة، وذلك كالظروف الاجتماعية أو النفسية أو التاريخية التي تحيط بالنص⁽²⁾.

وكأحوال المخاطب والمخاطب والمنزلة التي يحتلها كلٌّ منها، ومقصد الخطاب، وكذا مراعاة المكانة الدينية والاجتماعية وما يليق بحق الخالق ومالا يليق.

وتكليف الخطاب بحسب مقامات المخاطبين والمخاطبين يعتبر من أبرز ملامح اللسانيات الاجتماعية التي تقوم على العرف الاجتماعي⁽³⁾، والفرق بين السياق اللفظي وسياق الحال، أنّ السياق اللفظي يعطي الكلمة أو العبارة معناها الخاص في الحديث أو النص فهو يزيل اللبس عن الكلمة، أما سياق الحال فيزيل اللبس عن الجمل والنصوص والسياق بهذا المفهوم يتعدى ما هو معروف من حيث أنّه تتابع الألفاظ وانسجامها، ليشمل الجو النفسي والبيئي المحيط بكل من المتكلم والسامع، والعوامل المحيطة بالنص من ثقافة وبيئة ووسط اجتماعي⁽⁴⁾.

وبالتالي فهو أوسع من السياق اللفظي في بيان أبعاد النص القرآني التي تساعد على اكتشاف أسرارها، وفهم معانيه وتعيين المقصود منه، إذا كان له دلالات مختلفة من خلال لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، وهذا ما تجسد في القراءات التي اختلفت ألفاظها وتنوعت معانيها فاتخذ بعض المفسرين من السياق الخارجي للنص حجة للترجيح بينها، وذلك إذا كان له اتصال مباشر بمعاني إحدى القراءات.

(1) - الزركشي، البرهان (57/1).

(2) - مصطفى شعبان، المصدر السابق، ص 12.

(3) - خلود عموش، الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ط 1 (الأردن: عالم الكتب الحديث،

1426هـ-2005م)، ص 211-212.

(4) - المصدر نفسه، ص 26.

ولبيان ذلك نختار مثالين:

الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: 02].

اعتمد بعض المفسرين على السياق التاريخي، أو وقائع التنزيل في الترجيح بين القراءتين في هذه الآية وهي قراءة "إن صدوكم" التي قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو، وقراءة "أن صدوكم" بالفتح وهي قراءة الباقيين⁽¹⁾.

حيث رجح الطبري، قراءة -أن صدوكم- لوضوح معناها وبيانه وذلك نظرًا لموافقته لسياق التنزيل: «حيث أن هذه السورة نزلت يوم الحديبية، وإن كان ذلك كذلك، فالصد قد كان تقدم من المشركين، فنهى الله المؤمنين عن الاعتداء على الصادين، من أجل صدّهم إياهم عن المسجد الحرام»⁽²⁾.

ووافق ابن عطية الطبري على هذا الترجيح لقوة معنى قراءة "أن صدوكم" إذ يقول: «... وقرأ الباقيون "أن صدوكم" بفتح الهمزة، إشارة إلى الصدّ الذي وقع، وهذه قراءة الجمهور، هي أمكن في المعنى ...»⁽³⁾.

وقد بيّن أيضا القرطبي علّة ترجيحه لقراءة "أن صدوكم" بالفتح «بأنّ الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدّوا المسلمين عام الحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده...»⁽⁴⁾.

واختار مكّي أيضا هذه القراءة لأنّ تفسير الآية بحسب تاريخ نزولها يتوافق مع قراءة "أن صدوكم" بالفتح، حيث قال: «وحجّة من فتح "أن" أنه هو الظاهر في التلاوة وعليه أتى التفسير لأنّ المشركين صدّوا النبي ﷺ والمسلمين على البيت، ومنعوهم دخول مكة، فهو أمرٌ قد

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص185.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (37/6).

(3) - ابن عطية، المصدر السابق، (150/2).

(4) - القرطبي، المصدر السابق، (49/6).

مضى، قال الله -جل ذكره-: لا يكسبنكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء، والفتح الاختيار لأنّ عليه أتى التفسير أنه أمر قد مضى، وهو ظاهر اللفظ ولأنّ أكثر القراء عليه»⁽¹⁾.

ووجه عدم موافقة قراءة "إن صدوكم" لسياق التنزيل أن الكسر يقتضي أن "إن" شرطية، وهذا يعني أن الأمر المشروط لم يقع، في حين أن الصد قد وقع لأنّ نزول هذه الآية متأخر عن الصد الذي وقع عام الحديبية سنة ست للهجرة والآية نزلت سنة ثمان وأيضاً فإنّ مكة كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم⁽²⁾.

ويمكن إزالة هذا الإشكال الواقع في قراءة "إن صدوكم" بالكسر بما يلي:

1. أن تاريخ نزول هذه الآية عام الفتح ليس مجمعاً عليه، إذ ذكر اليزيدي⁽³⁾ أنّها نزلت قبل أن يقوموا بصدهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً⁽⁴⁾.

2. أنّه يجوز أن يكون الصد قد مضى مع كسر "إن" ولكنه أمر محتمل الوقوع في المستقبل وتقدير معنى الآية: إن وقع صد فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء ف "إن" للشرط والصد منتظر الوقوع⁽⁵⁾. فيكون النهي في هذه الآية تشريع في المستقبل⁽⁶⁾.

وبذلك يكون المعنى في القراءتين صحيحاً ومتملاً سواء تعلق ذلك بموافقته لسياق التنزيل أو لقرائن معنوية أخرى.

(1) - مكّي، المصدر السابق (444/1).

(2) - عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، ط1 (السعودية: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، 1424هـ-2003م)، ص 196.

(3) - هو إبراهيم بن يحيى بن المبارك أبو إسحاق اليزيدي البغدادي، ضابط نحوي شهير قرأ على أبيه، وروى القراءة عنه ابنا أخيه العباس بن محمد وعبيد الله بن محمد شيخ ابن مجاهد، ومن أهم مؤلفاته كتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه". ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (29/1).

(4) - أبو حيان، المصدر السابق (422/3).

(5) - مكّي، المصدر السابق (444/1).

(6) - أبو حيان، المصدر السابق (422/3).

الثاني: في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: 112].

إذ قرأ الكسائي "هل تستطيع ربك" وقرأ الباقر: "هل يستطيع ربك"⁽¹⁾، وقد رجحت قراءة الكسائي باعتبار سياق الحال وهو مراعاة مقام المخاطبين ومنزلتهم وتنزيههم عما قد يثار حولهم من شكوك واعتراضات، وذلك أن قراءة الجمهور "هل يستطيع" بالياء تقتضي في ظاهرها شك الحواريين في قدرة الله على أن ينزل مائدة من السماء، مع أنهم كانوا مؤمنين وذلك بنص الآية: ﴿وَإِذْ أُوحِيَتْ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: 111].

وقد رجح الرازي قراءة الكسائي ونسبها إلى معاذ بن جبل فقال: «... وعن معاذ بن جبل: أقراني رسول الله -ﷺ- (هل تستطيع) بالياء (ربك) بالنصب، والباقر (يستطيع) بالياء (ربك) برفع الباء وبالإظهار، فأما القراءة الأولى فمعناها: هل تستطيع سؤال ربك؟ وقالوا: وهذه القراءة أولى من الثانية لأن هذه القراءة توجب شكهم في استطاعة عيسى، والثانية توجب شكهم في استطاعة الله، ولا شك أن الأولى أولى...»⁽²⁾.

وترجح الرازي لقراءة الكسائي مبني على توجيهه لقراءة الجمهور بأن معناها يتضمن شك الحواريين في قدرة الله تعالى، وهذا ما جعل الزمخشري ينفي الإيمان عن الحواريين حيث قال: «كيف قالوا: "هل يستطيع ربك" بعد إيمانهم وإخلاصهم؟ قلت: ما وصفهم الله بالإيمان والإخلاص، وإنما حكى ادعاءهم لهما، ثم أتبعه قوله: "إذ قالوا" فأذن أن دعواهم كانت باطلة، وأنهم كانوا شاكين، وقول "هل يستطيع ربك" كلام لا يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم، وكذلك قول عيسى -ﷺ- لهم معناه: اتقوا الله ولا تشكوا في اقتداره واستطاعته ولا تقترحوا عليه...»⁽³⁾.

(1) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 76.

(2) - الرازي، المصدر السابق (137/12).

(3) - الزمخشري، المصدر السابق، (314-313/2).

أما بن عطية فقد نزه الحواريين في قراءة الجمهور أن يكونوا قد شكوا في قدرة الله تعالى ووجه هذه القراءة بقوله: «... وهذا ليس لأنهم شكوا في قدرة الله على هذا الأمر كامنة بمعنى هل يفعل تعالى هذا وهل تقع منه إجابة إليه؟ وهذا كما قيل لعبد الله بن زيد: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فالمعنى هل يخف عليك وهل تفعله؟ أما أن في اللفظة بشاعة بسببها قال عيسى (اتقوا الله إن كنتم مؤمنين) وبسببها مال فريق من الصحابة وغيرهم إلى غير هذه القراءة فقرأ علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس وعائشة وسعيد بن جبير هل تستطيع ربك بالثناء ونصب الباء من ربك، قالت عائشة رضي الله عنها: «كان الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك؟»، قال ابن عطية: نزهتهم عائشة عن بشاعة اللفظ وإلا فليس يلزمهم منه جهل بالله تعالى على ما قد تبين آنفا...» (1).

وكذلك نفى أبو علي الفارسي في توجيهه لقراءة "يستطيع" شك الحواريين في قدرة الله تعالى وبالتالي فهذه القراءة لم تكن مرجوحة عنده حيث يقول: «وأما قراءة من قرأ "هل يستطيع ربك" فليس على أنهم شكوا في قدرة القديم سبحانه على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه ليكون علمًا لك ودلالة على صدقك، وكأنهم سألوه ذلك ليعرفوا صدقة وصحة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال...» (2).

ومن خلال ما سبق من الأقوال يتبين أن قراءة الجمهور لا إشكال فيها من حيث المعنى، الذي يوافق أيضًا السياق هنا، وهو تكييف الخطاب مع مقام المخاطب فقد ثبت أن الحواريين لم يشكوا في قدرة الله تعالى وإنما أرادوا أن تطمئن قلوبهم ويزداد يقينهم في قدرة الله تعالى وقد صرح بهذا الغرض القرآن الكريم، على لسان سيدنا إبراهيم -عليه السلام- في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تَأْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 260]، ولذلك نجد الطبري يرجح قراءة الجمهور ولا يرى فيها أي إشكال بل يعتبرها أكثر مناسبة لسياق الآيات حيث وجهها هي وقراءة الكسائي بقوله: «قرأ جماعة من الصحابة

(1) - ابن عطية، المصدر السابق، (2/259-260).

(2) - أبو علي الفارسي، المصدر السابق (3/274-275).

والتابعين "هل تستطيع" بالتاء، "ريك" بالنصب، بمعنى: هل تستطيع أن تسأل ريك؟ وهل تستطيع أن تدعوا ريك؟ ... وأولى القراءتين عندي بالصواب قراءة من قرأ ذلك: "هل يستطيع" بالياء "رئك" برفع "الرب"، بمعنى: هل يستجيب لك إن سألته ذلك ويطيعك فيه؟ وإنما قلنا: ذلك أولى القراءتين بالصواب، لما بيننا قبل من أن قوله: "إذ قال الحواريون" من صلة "إذا أوحيت" وأن معنى الكلام: وإذا أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي، إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ريك، فبيّن. إذ كان ذلك كذلك أن الله تعالى ذكره قد كره منهم ما قالوا من ذلك واستعظمه، وأمرهم بالتوبة...»⁽¹⁾.

فسياق الآيات المتمثل في قوله تعالى: ﴿ اَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ يؤكد قراءة "هل يستطيع" في رأي الطبري. لأن الله عَجَبَك كره مقاتلهم وأمرهم بالإنابة والتقوى على كل حال. وتصديق رسولهم فيما أخبرهم به، وعدم التعرض إلى سخط الله بطلب الآيات التي قد تؤدي بهم إلى الهلاك.

والمعنى في القراءتين متقارب إذ يراد بالاستطاعة في قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رِيكٌ ﴾ على القراءتين نفي الامتناع بمعنى: هل يفعل ريك، أو هل يجيبنا إلى أن نسأل؟ فقد علموا أن الله قادر على الإنزال وأن عيسى قادر على السؤال⁽²⁾.

ونلاحظ في الأخير أن نظرات المفسرين تختلف في الترجيح بين القراءات من حيث السياق وإن كان أغلبهم يفضل القراءة التي تحمل معنى ينسجم مع السياق القريب من الآية، أما مسألة ترجيح من خلال السياق الخارجي للآيات، فهو أمر واسع ولا يمكن الحسم به في الترجيح، لاختلاف القرائن والملابسات خارج النص القرآني، واختلاف فهم المفسرين في ذلك. والقراءة المتواترة لا بد أن توافق السياق في أحد أوجهه، سواء كان ذلك السياق قريباً أم بعيداً، داخل الآيات أو خارجها، إذ لا يمكن أن تخالفه أو تخرج عنه من كل الأوجه، فإن اختلفت أساليب القرآن الكريم، فإن مقاصده وأهدافه تبقى واحدة.

(1) - الطبري، المصدر السابق، (9/117-119) (ط م).

(2) - السيوطي، معترك الأقران، ص 428-429.

المطلب الثالث: الجمع بين معاني القراءات.

يحاول المفسرون الجمع بين معاني القراءات إذ تعدّر عليهم الترجيح بينهما، وذلك حين تتقارب معانيها أو تتفق، ويكون ذلك الاتفاق من باب اختلاف اللغات والمعنى واحد وهو أمر ثابت في القراءات بنوعيتها المتواترة والشاذة، والمقصد الغالب من ذلك هو التنويع في أداء القرآن للفظة الوحيدة بأساليب متعددة تشد السامع وتنبهه، وهو مظهر من مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم، وكذلك التيسير على الناس في قراءة القرآن الكريم لاختلاف لهجات العرب.

وقد صرح الطبري بعلّة تسويته بين القراءات في أنّه لا اختلاف في المعنى، باختلاف القراءات، إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: 57]. فيعد عرضه لاختلاف القراء في "يصدون" (1) قال: «والصواب من القول في ذلك أنّهما قراءتان معروفتان، ولغتان مشهورتان بمعنى واحد ولم نجد أهل التأويل فرقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضم والكسر، ولو كان مختلفاً معناه، لقد كان الاختلاف في تأويله بين أهله موجوداً... فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب» (2)، وقال في موضع آخر من تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: 19].

بعد أن عرض للقراءتين في "عباد" (3) قال: «والصواب من القول في ذلك عندي أنّهما قراءتان معروفتان في قرأ الأمصار صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب وذلك أن الملائكة عباد الله وعنده» (4).

فجمع الطبري بين معنى القراءتين لكونهما صحيحتا المعنى عنده فلم يرجح بينهما.

وكذلك يستوي الطبري بين القراءتين في المعنى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَايِّنَ مِّنْ نَّبِيٍّ

(1) - قرأ نافع وابن عامر والكسائي "يصدون" بضم الصاد، وقرأ الباقر بكسر الصاد. ينظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 409.

(2) - الطبري، المصدر السابق (624/20) (ط م).

(3) - قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر "عند الرحمان" بالنون. وقرأ الباقر "عباد الرحمن" بالباء. ينظر: ابن مجاهد: المصدر السابق، ص 407.

(4) - الطبري، المصدر السابق (567/20) (ط م).

قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ ﴿ [آل عمران: 146]. حيث قرأ ابن كثير بألف ممدودة بعد كاف وبعدها همزة مكسورة "كأئن"، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة "كأئين" (1).

وبعد عرض الطبري للقراءتين قال: «وهما قراءتان مشهورتان في قرأة المسلمين ولغتان معروفتان لا اختلاف في معنهما فبأي القراءتين قرأ ذلك قارئ فمصيب لا تفاق معنى ذلك وشهرتهما في كلام العرب» (2)، والاختلاف هنا بين القراءتين هو اختلاف في أوجه الأداء وهو في الغالب لا يؤثر في اختلاف معاني القراءات لأنه يدخل ضمن اختلاف لهجات العرب والمعنى واحد، وكذلك استوت القراءتين في الاستفاضة عند القراء والشهرة في لسان العرب فلم يرجح بينهما الطبري لانعدام هذه العناصر التي تعد أسس الترجيح بين القراءات عند الطبري.

ولا يجمع المفسرون فقط بين معاني القراءات المتواترة بل يجمعون أيضاً بينهما وبين القراءة الشاذة في المعنى، وكأهم يدعمون معنى القراءة المتواترة بالشاذة وهو مقصد واضح في إيرادهم للقراءات الشاذة، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر من بينها ما يلي:

1- عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿عَجْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: 18].

حيث يقول: «... وقرئ "يشاء" (3) وقيل: الضمير لله تعالى فلا فرق إذا بين القراءتين في المعنى، ويجوز أن يكون للعبد على أن للعبد ما يشاء من الدنيا» (4).

ومعنى القراءة الشاذة "يشاء" جاء موافقاً للمتواترة "نشأ" وهو أن الضمير في كليهما يعود إلى الله -عز وجل-، ولذلك لم يرجح الزمخشري بينهما.

2- عند تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ [البقرة: 267]. حيث جمع

(1) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 166.

(2) - الطبري، المصدر السابق، (6/109) (ط م).

(3) - ابن خالوية، القراءات الشاذة، ص 120.

(4) - الزمخشري، المصدر السابق (2/656).

ابن عطية بين معنى القراءة المتواترة والشاذة في قوله: «... وهكذا جمهور الناس، وروى البري⁽¹⁾ عن ابن كثير تشديد التاء في أحد وثلاثين موضعاً أولهما هذا الحرف، وحكى الطبري أن في قراءة عبد الله بن مسعود "ولا تؤموا الخبيث" من أمت إذ قصدت، ومنه إمام البناء، والمعنى في القراءتين واحد»⁽²⁾.

فقراءة ابن مسعود جاءت موافقة لمعنى قراءة الجمهور في أن مؤداها واحد وهو "القصد".
3- عند تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾ [الإسراء: 04]، ذكر القرطبي في هذه الآية القراءة الشاذة "في الكتب" على صيغة الجمع، واعتبرها موافقة لقراءة "الكتاب" بصيغة المفرد في المعنى وهي قراءة متواترة حيث قال: «وقرأ سعيد بن جبير وأبو العالية "في الكتب"⁽³⁾ على لفظ الجمع، وقد يرد لفظ الواحد، ويكون معناه الجمع، فتكون القراءتان بمعنى واحد»⁽⁴⁾.

وأحيانا لا تكون القراءات بمعنى واحد وإنما تتقارب في المعنى وهو ما يستوجب أيضا الجمع بين معاني القراءات عند المفسرين ومما ورد في ذلك:

1- في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: 87]. قرأ حفص وحزمة وخلف "أتؤه" بفتح التاء وقرأ الباقون "أتؤه" بضم التاء⁽⁵⁾.

عرض الطبري لهاتين القراءتين ثم قال: «والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار متقاربتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب»⁽⁶⁾. فلم يرجح الطبري بين إحدى القراءتين لتقاربهما في المعنى.

(1) - هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المكي أبو الحسن، من كبار قراء مكة، توفي سنة 250هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (119/1-120). الذهبي، معرفة القراء، (173/1).

(2) - ابن عطية، المصدر السابق (362/1).

(3) - ابن خالوية، القراءات الشاذة، ص 119.

(4) - القرطبي، المصدر السابق (214/10).

(5) - ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 350.

(6) - الطبري، المصدر السابق، (137/18) (ط م).

2- في قوله تعالى: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [آل عمران: 181]. ذكر ابن عطية تقارب معاني القراءات في هذه الآية بعد أن عرض لها فقال: «قرأ حمزة وحده "سَيُكْتَبُ" بالياء من أسفل على بناء الفعل للمفعول و"قتلهم" برفع اللام عطفاً على المفعول الذي لم يسم فاعله و"يقول" بالياء من أسفل وقرأ الباقون بنون الجمع⁽¹⁾. فإما أنها نون العظمة وإما هي للملائكة و"ما" على هذه القراءة مفعولة بها و"قتلهم" بنصب اللام عطفاً على "ما"، و"نقول" بالنون على نحو "سنتكتب"، والمعنى في هاتين القراءتين قريب بعضه من بعض»⁽²⁾.

فالمعنى في القراءتين متقارب جداً ومؤداه واحد وهو أن المعنى: سنتكتب مقاتلهم، سواء ينسبنا الفعل إلى الملائكة التي تباشر فعل الكتابة أو نسبناه إلى الله عز وجل، الذي بأمره تكون كتابة مقاتلهم، ولذلك لم نجد ابن عطية هنا يرجح بين القراءتين.

3- في قوله تعالى: ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾ [الأنعام: 83]. قرأ عاصم وحمزة والكسائي "درجات" بالتنوين المجرور، وقرأ الباقون "درجات" بالجر دون تنوين⁽³⁾.

وجه القرطبي القراءتين ثم قارب بينهما في المعنى دون ترجيح بينهما فقال: «وقرأ أهل الحرمين وأبو عمرو بغير تنوين على الإضافة، والفعل واقع على الدرجات، إذا رفعت فقد رفع صاحبها. يقوي هذه القراءة قوله تعالى: ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ﴾ [غافر: 15] وقوله التَّكْوِينُ: «اللهم ارفع درجته». فأضاف الرفع إلى الدرجات. وهو لا إله إلا هو الرفيع المتعالي في شرفه وفضله. فالقراءتان متقاربتان؛ لأن من رفعت درجاته فقد رفع، ومن رفع فقد رفعت درجاته»⁽⁴⁾.

وفي بعض الأحيان نجد أنه بالرغم من تقارب القراءات في المعنى فإن بعض المفسرين يرجحون بينها وقد جاء مثل ذلك فيما يلي:

(1) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 69-70.

(2) - ابن عطية، المصدر السابق، (548/1).

(3) - أبو عمرو الداني، المصدر السابق، ص 79.

(4) - القرطبي، المصدر السابق، (31/7).

1- في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾ [النمل: 89].

ذكر الطبري اختلاف القراء في لفظ "فرع"⁽¹⁾. ثم حكم على القراءتين المتواترتين بأحدهما مشهورتان ومتقاربتان في المعنى، ومع ذلك فقد أظهر ميله لإحدى القراءتين وهي قراءة الإضافة لما تحمله من معنى يلائم سياق الآيات، وفي ذلك يقول الطبري: «... والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن الإضافة أعجب إلي، لأنه فرع معلوم. وإذا كان ذلك كذلك كان معرفة على أن ذلك في سياق قوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [سور:] فإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أنه عني بقوله: وهم من فرع يومئذ آمنون من الفرع الذي قد جرى ذكره قبله. وإذا كان ذلك كذلك، كان لا شك أنه معرفة...»⁽²⁾.

2- في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: 79].

حيث رجح ابن عطية بين القراءتين في "تعلمون" بالرغم من تصريحه بأحدهما متقاربتان في المعنى، لما لاحظته من اختلاف دقيق بين معنى القراءتين حيث قال: «والقراءتان متقاربتا المعنى، وقد رجحت قراءة التخفيف بتخفيفهم "تدرسون" وبأن العلم هو العلة التي توجب للموفق من الناس أن يكون ربانيا وليس التعليم شرطا في ذلك ورجحت الأخرى بأن التعليم يتضمن العلم والعلم لا يتضمن التعليم فتجيء قراءة التثقيل أبلغ في المدح». ثم أبدى ابن عطية رأيه من كل ذلك الترجيح فقال: «ومن حيث العالم بحال من يعلم فالتعليم كأنه في ضمن العلم وقراءة

(1) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: "وهم من فرع يومئذ"، مضافا مكسور الميم من "يومئذ" غير أنّ نافع اختلف عنه في الميم، فروى عنه ابن جهمز وقالون وأبو بكر بن أبي أويس والمسيبي وورش "من فرع يومئذ" غير منون بفتح الميم، وروى عنه إسماعيل بن جعفر "من فرع يومئذ" بكسر الميم غير منون، وقرأ عاصم وحمة والكسائي "من فرع يومئذ" بفتح الميم والتنوين. ينظر: ابن مجاهد: المصدر السابق، ص 351.

(2) - الطبري، المصدر السابق (144/18-145) (ط م).

التخفيف عندي أرجح»⁽¹⁾.

وبالتالي فإنّ تقارب القراءات في المعنى ليس موجباً للجمع بينها في الغالب عند المفسرين، فقد يكون لذلك الاختلاف البسيط بين القراءات أثر في المعنى فيحاول المفسرون إبراز تلك المعاني الدقيقة للقراءات التي توسع في مضامين الآيات فتثري بذلك التفسير لأنّ الهدف من عرض تلك القراءات في الأساس عند المفسرين هو بيان كل تلك المعاني المختلفة التي تحملها الألفاظ، وقد صرح ابن عطية بهذا الغرض في إيراده للقراءات في مقدمته فقال: «وقصدت إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها، واعتمدت تبين المعاني، وجميع محتملات الألفاظ»⁽²⁾.

ونخلص في الأخير إلى أنّ القراءات إذا كان الاختلاف بينها من ناحية الأداء أي تعدد اللهجات والمعنى واحد، فلا يرجح بينها بل يسوّي بينها في المعنى، لأنّه لا أثر لذلك في اختلاف المعنى، أما إذا كان هناك تقارب بين القراءات في المعنى فقد رجح المفسرون بينها في الغالب، وكان الأولى أن يجمع بينهما لأنّها تؤدي تكاملاً في المعنى المقصود من الآية، وقلما يمكن من خلالها ترجيح معنى على آخر، وإن كان المعنى في القراءات متباعد أو مختلف، ومن غير الإمكان الجمع بينها، فالأفضل أن يحمل ذلك الاختلاف على تعدد الآيات، وبالتالي يكون لكل قراءة معنى مستقل مما يكسب الآيات تنوعاً وثراء في الدلالات والمعاني.

(1) - ابن عطية، المصدر السابق (463/1).

(2) - المصدر نفسه (34/1).

الخاتمة

لقد توصلت من خلال دراسة منهج المفسرين في قبول القراءات والترجيح بينها إلى مجموعة من النتائج أو جزها فيما يلي:

1- هناك علاقة وطيدة بين علمي التفسير والقراءات، إذ تعد هذه الأخيرة من أهم العلوم المساعدة في بيان معاني الآيات وتحديد مدلولاتها، ولا سيما إن أدى الاختلاف بين القراءات إلى اختلاف معاني الآيات، كما استعان المفسرون بالقراءات في ترجيح أحد احتمالات معاني التفسير.

2- لقد بذل المفسرون جهودا كبيرة في تتبع أوجه القراءات وتوجيهها لغويا ومعنويا، والحكم عليها أحيانا بالصحة أو الضعف، بما يخدم غرض كل مفسر فجمعوا بذلك بين علمي الرواية والدراية.

3- كان لتوجيه القراءات أثر كبير في قبول القراءات والترجيح بينها عند المفسرين، لذلك نلاحظ أن أسس المفسرين في التوجيه هي في الغالب تمثل أسس القبول والترجيح عندهم فمثلا يوجهون القراءة من حيث اللغة، وكذلك يقبلون ويرجحون القراءة التي تكون أكثر موافقة للقياس اللغوي، فمن خلال ذلك التوجيه يكون أحيانا القبول والترجيح، وكذلك قد تتعرض تلك القراءة للنقد ولو كانت صحيحة، إذا خفي أو أشكل على المفسر توجيهها اللغوي.

4- لقد استفاد المفسرون في توجيههم للقراءات من كتب توجيه القراءات، سواء كانت متواترة أو شاذة، ككتاب الحجة للفارسي والمحتسب لابن جني، وكذا استعانوا بكتب معاني القرآن كما عند الفراء والزجاج وغيره، وكتب اللغة، مما أثرى مادتهم العلمية في التوجيه بحجج وأدلة مختلفة لغوية ومعنوية وغيرها.

5- تختلف ضوابط المفسرين في قبولهم للقراءات عن ضوابط القراء في بعض المسائل والجزئيات التي تنضوي تحت مقياس صحة الرواية وموافقة رسم المصحف واللغة العربية، فمثلا نجد بعض المفسرين ينتقدون القراءة التي تخالف أحد أوجه اللغة العربية، ولو كانت تلك القراءة صحيحة، وذلك أنهم يشترطون أن توافق القراءة أفصح لغات العرب، بينما نجد القراء يقبلون القراءة الصحيحة، سواء وافقت الفصح أم الأفصح من لغات العرب.

6- تعد القراءات السبع موضع قبول عند أغلب المفسرين الذين عرضنا لهم، عدا الطبري

الذي انتقد واعترض على البعض عنها، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم اشتهار وذيوع القراءات السبع في وقته، فقد تحقق لها ذلك بعد تأليف ابن مجاهد لكتابه السبعة وانتشاره في الأمصار، ولذلك نجد الطبري يقبل القراءة التي استفاضت في الأمصار وصح سندها في نظره، أما القراءة التي انفرد بها أحد القراء السبع فهي مردودة لأنها معرضة للزلل والوهم عند الطبري، فيعد إجماع القراء على إحدى القراءات من معايير قبول القراءة عند الطبري.

7- لقد أجمع المفسرون على قبول واتباع القراءة الموافقة لرسم المصحف ورد القراءة المخالفة له ولو نسبت لكبار الصحابة، ويعتبرونها جاءت من باب التفسير لا الرواية الصحيحة، ولذلك رأينا دفاع المفسرين عن رسم المصحف ضد كل من يطعن فيه، إيماناً منهم بوجوب الأخذ به، لأنه موضع إجماع الصحابة والأمة، فتحقق به تواتر القراءات واتصال سندها.

8- لقد بنى المفسرون في حكمهم على بعض القراءات على الكثير الشائع من كلام العرب، وهذا ما أدى ببعضهم إلى نقد القراءات التي لا تتماشى مع تلك المقاييس اللغوية، وتأثروا في ذلك بما أسس له اللغويون والنحويون من قواعد، قد لا تتوافق أحياناً مع بعض القراءات الصحيحة.

9- يعتقد بعض المفسرين بأن اللغويين أصحاب دراية ومعرفة باللغة العربية أكثر من القراء، ولذلك نجدهم يستندون إلى اللغويين في حكمهم على بعض القراءات المتواترة، وأحياناً يصفون بعض القراء بالوهم واللحن لأنهم لم تكن لهم قياسات لغوية يرجعون إليها في نظرهم، والصحيح أن من علماء القراءة من جمع بين علمي الرواية والأسانيد، وكذا اللغات والمعاني وهو الإمام الذي يفرع إليه ويؤخذ عنه علم القراءة، وهو ما صرح به أئمة هذا الشأن كابن مجاهد وابن الجزري وغيرهم.

10- لقد تأثر المفسرون في حكمهم على بعض القراءات بقواعد المدرسة البصرية، إذ أن أغلب أتباعها يحكمون الأقيسة والقواعد اللغوية على القراءات القرآنية، وهم يحصرون قواعد اللغة العربية في شواهد معينة، في حين أننا لا يمكن أن نحصر القواعد اللغوية في تلك الشواهد، التي تكون قاصرة عن استيعاب كل قواعد اللغة، كما أن الجهد البشري لا يمكن أن يحصي كل الشواهد اللغوية المنتشرة في القبائل العربية، ولذلك فلا يمكن أن تصح تلك القواعد القراءة

المتواترة، بل العكس هو الصحيح.

11- سلك المفسرون الذين عرضت لهم في هذا البحث على غرار القراء منهجا نقديا في قبولهم لبعض القراءات وردهم الأخرى، وهذا النقد يتركز على دعائم ومقومات أبرزها جانب الرواية في النقد، وكذلك النقد الذي يستند إلى اللغة ورسم المصحف، إضافة إلى النقد المعنوي للقراءة، في حين أن صحة سند القراءة عند القراء يستلزم صحة المتن والمعنى، فلا مجال لنقدها على أساس ذلك.

13- إن عذر المفسرين في نقدهم لبعض القراءات المتواترة وخصوصا بعد حصول العلم بتواترها لشهرتها وذيوعتها في الأمصار، كأن تكون من القراءات السبعة هو محاولة تقريرهم لضابط موافقة القراءة لقواعد اللغة العربية، فردوا بذلك ما خالفها، وهو ضابط مهم عند القراء، ولكن لا يرق إلى مقياس صحة سند القراءة وتواترها، فالقراءة إذا ثبتت رواية لا يردها قياس العربية، والقراء لا يشترطون في القراءة الصحيحة أن توافق كل أوجه اللغة العربية، بل أحد أوجهها أيضا معتمد في قبول القراءة، سواء كان ذلك الوجه فصيح أو أفصح.

14- إن مسلك المفسرين في نقدهم لبعض القراءات المنفردة التي خالفت قواعد اللغة العربية، يظهر مدى تمسكهم بالقراءة التي عليها أغلب القراء، فانفراد القراء بتلك القراءة يضعف القراءة في نظرهم، وهذا يخالف ما جاء عند المحققين من علماء القراءة، بأن القراءة إذا نسبت إلى أحد القراء السبعة أو العشرة المشهورين، وكانت صحيحة فيجب قبولها ولو انفرد بها أحد القراء، لأنّ القراءة تنسب إلى ذلك القارئ نسبة ذبوع والتزام وشهرة، وإلا فكل أهل تلك البلد يروونها ويقرؤون بها.

15- إن منهج المفسرين في تعاملهم مع القراءات يختلف عن منهمم القراء، الذين يعتدون بالرواية والنقل، ولا يأخذون بالاجتهاد والقياس اللغوي في مسألة القراءات لأنها توقيفية، ولا يكون الاجتهاد فيها إلا في مجال نقد وتمحيص الروايات لإخراج الضعيف والشذ منها، فالقراءة إذا صحت سندا فلا يردها قياس عربية أو غيره.

15- يختلف مصطلح ترجيح المفسرين بين القراءات عن ترجيح الأصوليين، حيث أن الأصوليين يلجؤون إلى الترجيح عند تعارض الأدلة، واستحالة الجمع بينها، فيعمل بالراجح

ويُهمل المرجوح، أما في ترجيح المفسرين بين القراءات وخصوصا الصحيحة منها، فلا يحمل ذلك على التعارض، وإنما هو اختلاف تنوع وتكامل، وإذا بدا تعارض بينها فهو في ذهن المفسر لا في القراءات الصحيحة.

15- أن هناك فرقا بين اختيار القراء لقراءة ما، وترجيح المفسرين لها، إذ أن الذي يختار القراءة لا يصرح في الغالب بمرجوحية القراءة الأخرى ولا يسقطها وهذا ما لا يتحقق في ترجيح المفسرين إذ نجدهم أحيانا يسقطون القراءة المرجوحة معتمدين في ذلك على أدلة وحجج تثبت تلك القراءة و توهم أن القراءة الأخرى غير معتد بها و ليس الأمر كذلك بالنسبة للقراءات المتواترة .

16- إن الترجيح بين القراءات إذا كان لأجل اختيار الأيسر و الأسهل في النطق أو لصحة وقوة السند فلا حرج فيه، أما إذا كان لغير ذلك فيشترط العلماء عدم إسقاط القراءة المرجوحة، وبالنسبة لترجيح القراءة المتواترة على الشاذة فلا شك في جواز ذلك، أما ترجيح القراءة الشاذة على المتواترة فهو غير جائز، وقد سلك هذا المسلك بعض المفسرون استنادا إلى حجج لغوية أو معنوية، وهم بذلك يغضون من جانب الرواية وصحة القراءة.

17- أغلب المفسرين الذين يرجحون بين القراءات يصرحون بعلّة ترجيحهم بينها، وفي ذلك يتبين منهجهم في الترجيح، ويقوم ذلك الترجيح في الغالب على المعنى الظاهر عند كل مفسر، وهم بذلك مختلفون، لأنّ ما يراه المفسر من معنى قوي تمثله إحدى القراءات لا يراه الآخر كذلك، ولذلك اختلفت أقوال المفسرين في الترجيح بين القراءات.

18- إن منهج المفسرين في التفسير كان له أثر بالغ على منهجهم في قبول القراءات والترجيح بينها، لاعتمادهم على الترجيح بين الروايات والأقوال في التفسير واستنادهم على الإجماع في الترجيح بين الأقوال وقبول بعضها، وكذا استنادهم على السياق الذي من خلاله يتبين معنى الآية ويرجح بين احتمالاتها، كل ذلك اعتمد في الترجيح بين القراءات، وهي وسائل التفسير ومناهجه في التعامل مع القراءات.

19- لقد توسع المفسرون في الترجيح بين القراءات من حيث المعنى، إذ يعد هذا الأخير مجال اختصاص المفسرين وموضع اهتمامهم، فكانت لهم بذلك آراء مختلفة وأسس متعددة تبرز

مهاراتهم وقدراتهم في إبراز المعاني الدقيقة التي تضمنتها القراءات المختلفة.

19- إن اتجاهات بعض المفسرين في التفسير أثرت في تناولهم للقراءات من الناحية التي برعوا فيها، فمثلا اهتمام الزمخشري بالناحية البلاغية في اللغة العربية جعلته يهتم بترجيح بعض القراءات التي تؤدي معنى بليغ أو فصيح، أو تحوي أحد أساليب البلاغة المفضلة عنده كالاتفات مثلا.

20- أغلب الأسس والحجج التي استدل بها المفسرون في عملية الترجيح بين القراءات كانت تستند إلى العقل والاجتهاد، ولذلك اختلفت آراءهم ونظراتهم في ذلك، ولا يمكن الجزم بأحد تلك الأقوال في الترجيح بين القراءات.

21- يفضل المفسرون في ترجيحهم بين القراءات من حيث اللغة، لغة قریش لما يذكر عنها أنها أفصح لغات العرب، ولما لها من الخصائص التي لا تتوفر على غيرها من اللغات، والصحيح أن القراءات جاءت على لغات العرب كلها، الفصح منها والأفصح.

22- يعد الاختلاف الحاصل بين القراءات في المعنى اختلاف تنوع وتكامل لا اختلاف تضاد وتناقض، ولذلك لا يتوجب دائما الترجيح بين القراءات على أساس المعنى، إذ قد يؤدي اختلاف القراءات معنى متكامل ومقصود من الآية أو قد تحمل كل قراءة على معنى مستقل، فيكون اختلاف القراءات بذلك من قبيل تعدد الآيات.

23- سوى المفسرون في الغالب بين القراءات التي يكون المعنى فيها واحداً، وهي تندرج ضمن تعدد اللغات واللهجات واتحاد المعنى، وهذا الاختلاف بين القراءات لا يكون له أثر واضح على اختلاف التفسير، إلا ببيان وإظهار اللهجات المختلفة للعرب، سواء كان ذلك من خلال القراءات المتواترة أو الشاذة.

24- يراعي المفسرون في ترجيحهم بين القراءات من حيث المعنى السياق العام للآيات، إذ يفضلون القراءة التي تربط بين معاني الآيات والتي تكون أكثر ملاءمة للسياق القريب من الآية، كما يستدلون بوقائع التنزيل خارج الآيات في ترجيح إحدى القراءات، لأنّ المعنى المقصود في الآية أحيانا يتجسد أكثر في إحدى القراءات فقط دون الأخرى، وأحيانا يتمثل المعنى المراد من الآية في القراءات المختلفة.

25- يلجأ بعض المفسرين إلى الجمع بين القراءات إذا تعذر عليهم الترجيح بينها، أو إذا توفرت أسس ومعايير الترجيح بين القراءات من اختلاف معاني القراءات وتفاوتها في الفصاحة والشهرة وغير ذلك.

الفهارس

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً: فهرس الأشعار

رابعاً: فهرس الأعلام

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

سادساً: فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	طرف الآية
سورة الفاتحة		
51	2	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
155، 162، 199	4	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
193	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
186	7	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...﴾
سورة البقرة		
46	2	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾
100	6	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾
67	7	﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ...﴾
12	10	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا...﴾
193، 82	20	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ...﴾
244	28	﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾
124	34	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا...﴾
164	36	﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا...﴾
65، 99، 104	37	﴿فُلَقِّنْ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾
152	49	﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾

155	51	﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ...﴾
49	60	﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ...﴾
210، 147	85	﴿وَإِن يَأْتُواكُم مَّسْكِينًا مَّفْرُوقِينَ ...﴾
236، 227	85	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾
97	104	﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ...﴾
236	105	﴿مَا يَوْذُ الذَّيْبِ كَفَرُوا ...﴾
70	116	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ...﴾
47	119	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ ...﴾
48	125	﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ...﴾
101	126	﴿ثُمَّ اضْطُرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ...﴾
101-56	128	﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ...﴾
242	139	﴿أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا ...﴾
241	140	﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ...﴾
133، 100	148	﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا ...﴾
109، 88	158	﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ ...﴾
216	158	﴿وَمَنْ نَطَّقَ خَيْرًا ...﴾
158	173	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ...﴾
216	182	﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا ...﴾

220 ، 153	184	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ ... ﴾
167	196	﴿ وَأَنِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ... ﴾
225	197	﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ... ﴾
76 ، 25	198	﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا ... ﴾
103	205	﴿ وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ... ﴾
46	219	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾
48	226	﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ ... ﴾
53	234	﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَرَبِّصْنَ ... ﴾
53	240	﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً ... ﴾
158	255	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ... ﴾
42	259	﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ... ﴾
250	260	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي ... ﴾
254	267	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ... ﴾
68	271	﴿ فَنِعْمَ هِيَ ... ﴾
192	271	﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ... ﴾
108 ، 90	280	﴿ وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ ... ﴾
106 ، 101	284	﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ... ﴾

سورة آل عمران		
129، 98	2-1	﴿الَمْ ۝۱ اللَّهُ لَا إِلَهَ ...﴾
43	7	﴿مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ...﴾
186، 154، 235	12	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ ...﴾
235	13	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ...﴾
97	14	﴿وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعٌ ...﴾
222	21	﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ...﴾
153	23	﴿يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ...﴾
66	28	﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً ...﴾
239	37	﴿وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا ...﴾
196، 176	39	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي ...﴾
196	39	﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ ...﴾
240	44	﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ ...﴾
183	49	﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ...﴾
241	55	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَلْعَسَى ...﴾
240	57	﴿فَيُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ...﴾
53	59	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ...﴾
257، 165	79	﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّنِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ...﴾

181 ، 145	80	﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ ... ﴾
77	81	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ... ﴾
238	110	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ... ﴾
238	114-113	﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾
238 ، 180	115	﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ ... ﴾
57	124	﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ ... ﴾
231	140	﴿ إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرُحٌ فَقَدْ مَسَّ ... ﴾
253	146	﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَّبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ ... ﴾
209	151	﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾
168	153	﴿ إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَىٰ أَحَدٍ ... ﴾
174	154	﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ... ﴾
49	175	﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ... ﴾
203 ، 149	176	﴿ وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ ... ﴾
207	180	﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ... ﴾
255	181	﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمْ ... ﴾
سورة النساء		
، 102 ، 97 111	1	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ... ﴾
25	12	﴿ وَلَهُ إِخٌ أَوْ أُخْتٌ ... ﴾

196	19	﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ...﴾
52	24	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ...﴾
155	33	﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ...﴾
212	66	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ...﴾
142، 27	82	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ...﴾
20	85	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيمًا﴾
200	94	﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾
185	95	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...﴾
216	114	﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ...﴾
209	114	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ...﴾
229	124	﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ...﴾
215	128	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا...﴾
55	135	﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعَرَضْتُمْ...﴾
224	142	﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ...﴾
102	143	﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ...﴾
سورة المائدة		
247	2	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ...﴾
204، 169	3	﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ...﴾

13 ، 11	6	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... ﴾
74	53	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾
50	71	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ... ﴾
108	89	﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... ﴾
249	111	﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ ... ﴾
249	112	﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ... ﴾
سورة الأنعام		
255 ، 52	83	﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ... ﴾
66	108	﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ... ﴾
224	116	﴿وَإِن تَطَّعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ ... ﴾
223	119	﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ ... ﴾
175 ، 114	137	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿...﴾
136	148	﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ... ﴾
208 ، 152	157	﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ... ﴾
213	162	﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ... ﴾
سورة الأعراف		
127 ، 34	10	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ ... ﴾

35	26	﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ حَيْرٌ...﴾
230	40	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا...﴾
16	53	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ...﴾
195	59	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ...﴾
،122 ،81 202 ،191	110	﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ...﴾
202	112	﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ﴾
179	143	﴿فَلَمَّا بَجَلْنَا رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا...﴾
202	149	﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ...﴾
55	170	﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ...﴾
سورة الأنفال		
236	38	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا...﴾
67	41	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾
96	59	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا...﴾
سورة التوبة		
133	12	﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾
175	66	﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ...﴾
206	90	﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾
180	119	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ...﴾

سورة يونس		
179	58	﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ... ﴾
09	92	﴿ لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً... ﴾
سورة هود		
151	81	﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ... ﴾
191-150	89	﴿ وَيَقَوْمٍ لَا يَعْمُرُونَ لِيَجْزِيَكُمْ شِقَاقِي... ﴾
سورة يوسف		
125	31	﴿ وَقَالَتِ آخُوجُّ عَلَيْنَّ... ﴾
147	32	﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ... ﴾
184	32	﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾
99	49	﴿ وَفِيهِ يَعْصُرُونَ ﴾
131	110	﴿ حَقَّ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ... ﴾
219	110	﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا... ﴾
سورة الرعد		
76، 75	31	﴿ أَفَلَمْ يَأْتِيسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا... ﴾
28	43	﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا... ﴾
سورة إبراهيم		
117، 96	22	﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ... ﴾

224	24	﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ... ﴾
219	46	﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾
سورة الحجر		
61	9	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ... ﴾
230	14	﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ... ﴾
176	54	﴿ فِيمَا يُبَشِّرُونَ ﴾
سورة النحل		
50	7	﴿ وَتَعْمَلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ ... ﴾
21	44	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ... ﴾
205 ، 169	54	﴿ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ ... ﴾
سورة الإسراء		
254	4	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ... ﴾
253	18	﴿ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا ... ﴾
204 ، 149	37	﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ... ﴾
سورة الكهف		
، 167 ، 149 202	5	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ... ﴾
211	28	﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ ... ﴾
		﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾

سورة مريم		
109	19	﴿لَا هَبَّ لَكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾
سورة طه		
194	61	﴿قَالَ لَهُم مُوسَى وَيْلَكُمْ...﴾
54	61	﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا...﴾
76	63	﴿إِنَّ هَذَا لَسَّحَرَانِ...﴾
سورة المؤمنون		
59	44	﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا...﴾
سورة النور		
221	4	﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾
73	22	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ...﴾
77	27	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا...﴾
198	35	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ...﴾
159	45	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ...﴾
سورة الفرقان		
148	75	﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا...﴾
سورة الشعراء		
83	136	﴿الْوَاعِظِينَ﴾
105	176	﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾

130	210	﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾
سورة النمل		
205	8	﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ ... ﴾
255	87	﴿ وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ ﴾
256	89	﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ أَمَنُونَ ﴾
سورة العنكبوت		
21	69	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ... ﴾
سورة الأحزاب		
84	33	﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ... ﴾
سورة سبأ		
97، 83	9	﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾
سورة فاطر		
10	1	﴿ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
84	43	﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾
سورة يس		
33	49	﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ... ﴾
سورة الصافات		
135	153	﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾
سورة غافر		

256	15	﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ...﴾
194	16	﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ...﴾
سورة فصلت		
77	42	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ...﴾
سورة الزخرف		
252	19	﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ ...﴾
252، 24	57	﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا ...﴾
سورة الجاثية		
153	29	﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ...﴾
سورة الحجرات		
26	6	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُرْهُ فَاسِقٌ ...﴾
سورة النجم		
234	44	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾
سورة القمر		
232، 4	17	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ ...﴾
206	42	﴿أَخَذَ عَزِيزٍ مُقَدَّرٍ﴾
سورة المجادلة		
90	1	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ...﴾
سورة الحشر		

173 ، 146	2	﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ...﴾
سورة النبأ		
150	23	﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾
سورة عبس		
42	22	﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾
سورة التكوير		
184	24	﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾
سورة الانفطار		
147	7-6	﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ...﴾
سورة الليل		
8	3	﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾
سورة التكاثر		
98	7	﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾
سورة المسد		
199	1	﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾
سورة الإخلاص		
199	1	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
9	إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن...
178	أن النبي ﷺ قرأ "قد بلغت"...
88	سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان...
117	فهل أنتم تاركوا لي صاحبي...
48	قلت يا رسول الله لو اتخذت المقام مصلى...
187	لما أصاب رسول الله ﷺ قريشا يوم بدر...
52	اللهم ارفع درجته
16	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل...
47	ليت شعري ما فعل أبوي..
19	من قال في القرآن برأيه فأصاب..
134	من كان حالفاً فيحلف بالله....
134	من كان حالفاً فيحلف بالله...
158	يا أبا المنذر أتدري أي في أي آية من كتاب الله...

ثالثاً: فهرس الأشعار

الصفحة	الشاعر	البيت الشعري
116	مجهول	فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ ِ زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
118	الأغلب العجلي	قَالَ لَهَا يَا هَلْ لَكَ يَأْتَانِي قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ
115	أبو حية النميري	كَمَا حُطَّ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ
154	أبو عمرو الداني	والطبري صاحبُ التفسيرِ له اختيارٌ ليس بالشَّهيرِ وهو في جامعِهِ مذكُورٌ وعند كلِّ صَحْبِهِ مَشْهُورٌ
117	ابن مالك	وعمدتي قراءة ابن عامرٍ وكم لها من عضدٍ وناصر
118	الشاطبي	وما لقياسٍ في القراءة مدخلُ فدونك ما فيه الرضا مُتكفلاً

رابعاً: فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
-أ-	
123	أبان
51	إبراهيم بن أبي عبلة
49	ابن أبي ليلي
34	الأخفش
157	إسحاق بن راهويه
32	أبو الأسود الدؤلي
136	الأصبهاني
15	ابن الأعرابي
99	الأعرج
50	الأعمش
-ب-	
254	البري
63	البغوي
55	أبي بكر
44	أبو بكر بن السري
69	أبو بكر بن الطيب
72	أبو بكر بن العري

-ث-	
15	ثعلب
-ج-	
3	ابن الجزري
7	أبو جعفر
98	أبو جعفر الرؤاسي
67	الجعفي
45	ابن جني
-ح-	
60	ابن الحاجب
182	الحجاج
157	أبو الحسن الأشعري
51	الحسن البصري
6	حمزة
14	أبو حيان
115	أبو حية النميري
98	أبو حيوة
-خ-	
93	خارجة بن مصعب
44	ابن خالويه

9	الخزاعي
7	خلف
-ذ-	
220	ابن ذكوان
-ر-	
142	الرازي
16	الراغب الأصفهاني
159	ابن رشد
179	رويس
-ز-	
35	الزجاج
2	الزركشي
33	أبو زكريا الفراء
47	الزحشري
74	زيد بن أسلم
-س-	
90	السخاوي
77	سعيد بن حبير
18	ابن سلام
28	ابن السميع

42	سيبويه
	-ش-
69	الشاطبي
60	أبي شامة
167	الشعبي
47	أبو الشعثاء
71	ابن شنبوذ
28	الشوكاني
180	شبية
	-ص-
105	الصفارسي
	-ط-
45	أبو طاهر البزاز
163	الطاهر بن عاشور
16	الطبري
	-ع-
6	عاصم
55	أبو العالية
6	ابن عامر الشامي
160	أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب

170	أبو عبد الرحمن السلمي
33	عبد الله بن أبي إسحاق
18	عبد الملك بن جريج
64	عبد الوهاب السبكي
15	أبو عبيدة
19	ابن عطية
63	أبو العلاء الحسين الهمداني
52	علقمة
44	أبو علي الفارسي
17	علي بن أبي طلحة
6	أبو عمرو
60	أبو عمرو الداني
129	عمرو بن عبيد
99	عيسى
-ق-	
68	قالون
169	قتادة
77	القرطي
83	القشيري
84	قنبل

	-ك-
6	ابن كثير
7	الكسائي
94	الكوثري
-م-	
83	المازني
117	ابن مالك
44	المبرد
175	مجاهد
90	محمد بن صالح
178	محمد بن نافع البصري
64	أبو محمد عبد الله الواسطي
91	ابن محيصن
80	بن مقسم البغدادي
31	مكي بن أبي طالب
79	المهدوي
-ن-	
6	نافع
67	النخعي
32	نصر بن عاصم الليثي

157	النووي
63	النويري
-ه-	
44	هارون بن موسى الأعرور
122	هشام
-ي-	
34	يحي بن وثاب
157	يحي بن يحي
33	يحي بن يعمر
248	اليزيدي
7	يعقوب

خامسا: فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكّي بن أبي طالب، ت: محيي الدين رمضان، ط1(دمشق: دار المأمون للتراث، 1399هـ-1979م).
- إبراز المعاني من حرز الأمايي، أبو شامة المقدسي، (مصر: مطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1349هـ).
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: مطبعة نفضة مصر، 1377م).
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي البناء، ت: أنس مهرة، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، وبالهامش إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني، (بيروت: المكتبة الثقافية، 1973م).
- أثر اختلاف القراءات على اختلاف المفسرين، أحمد سعد الخطيب، (مصر: 1421هـ-2000م).
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين الخطيب، ت: محمد عبد الله عنان، ط1(القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1395هـ-1985م).
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي الآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي (دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، دت).
- الاختيار في القراءات والرسم والضبط، محمد بالوالي (المملكة المغربية: مطبعة فضالة الإسلامية، 1418هـ-1997م).
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، أبو عمرو الداني، ت: محمد بن مجقان الجزائري، ط1(السعودية، درا المغني للنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م).

- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ت: محمد سعيد البدري، ط2(بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1413هـ-1993م).
- أساليب البيان، حسن عباس، ط1(الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م).
- أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، ت: أبو الوفاء الأفعاني، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ-1993م).
- أضواء تجاه القراءات القرآنية والقراء، سعيد أحمد حافظ (مصر: 1414هـ-1994م).
- الإعجاز الصرفي في القرآن، عبد الحميد أحمد هندراوي، ط1(الأردن: عالم الكتب الحديث، 1429هـ-2008م).
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م).
- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط1(بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1411هـ-1991م).
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ).
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط15(لبنان: دار العلم للملايين، 2002م).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن القفطي، ط1(بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ).
- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد (دب، دار الفكر، دت).
- الإيضاح في علم القراءات، عبد العلي المسؤول، ط1(الأردن: عالم الكتب الحديث، 1428هـ-2008م).
- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ط6(القاهرة: عالم الكتب، 1988).

- البحر المحيط، الزركشي، ط1(مصر: دار الكتبي، 1997م).
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر المحيط للمؤلف وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي، ط2(دب، دار الفكر للطباعة والنشر، 1403هـ-1983م).
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ت: عبد الرزاق المهري، ط1(بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1423هـ-2002م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، (بيروت: دار المعرفة، دت).
- البدور الزاهرة ويليها القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ط1(بيروت: دار الكتاب العربي، 1401هـ-1981م).
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: دار المعرفة، 1391هـ-1972م).
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد الظبي، ت: روحية عبد الرحمن السويفي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ط1، (مصر: مطبعة السعادة، 1326م).
- البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جنبي، عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، ط1(القاهرة: مطبعة الأمانة، 1410هـ-1990م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، ت: عبد الستار أحمد فراج (دب: دار التراث العربي، 1385هـ-1965م).
- تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ).

- تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، عبد الرزاق بن علي موسى، ط1(المدينة المنورة، 1413هـ).
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: سعد بن نجدة عمر، ط1(سوريا، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1432هـ-2011م).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م).
- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض اليعصبي، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، ط1(المغرب: مطبعة فضالة، دت).
- تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، ط2(دمشق: دار العلم، بيروت: الدار الشامية، 1427هـ-2006م).
- التعريفات، الجرجاني، ت: عبد المنعم الحنفي (القاهرة: دار الرشاد، دت).
- التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، ت: عبد المنعم الحنفي، (القاهرة: دار الرشاد، 1991م).
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ط1(بيروت: دار الفكر، 1401هـ-1981م).
- التفسير واتجاهاته بإفريقية، وسيلة بلعيد بن حمدة، ط1(تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، 1414هـ-1994م).
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي (دب: مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية، 1424هـ-2004م).
- التفسير ورجاله، محمد الفاضل ابن عاشور، ط1(تونس: دار سحنون، مصر: دار

- السلام، 1429هـ-2008م).
- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1(الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ).
 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ-1980م).
 - توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1(السعودية: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، 1424هـ-2003م).
 - التيسير في القراءات السبع، أبو عمر وعثمان بن سعيد الداني، ت: جمال الدين محمد شرف، (مصر: دار الصحابة للتراث بطنطا، 1427هـ-2006م).
 - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني، ت: محمد كمال عتيك، ط1، (تركيا: مديرية النشر والطباعة والتجارة، 1420هـ-1999م).
 - جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري وبهامشه تفسير النيسابوري (مصر: المطبعة الميمنية، دت).
 - جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله التركي، ط1(دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ-2001م).
 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ-1967م).
 - جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، ت: علي حسين البواب، ط1(القاهرة: مكتبة الخانجي، مكة المكرمة، مكتبة التراث 1408هـ-1987م).
 - حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م).
 - الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: أحمد فريد المزيدي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ-1999م).

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، ط2(دمشق: دار المأمون للتراث، 1413هـ-1993م).
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي، ت: محمد تميم الزعبي، ط4، (دب: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني، 1426هـ-2005م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1409هـ-1989م).
- الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، خلود عموش، ط1(الأردن: عالم الكتب الحديث، 1426هـ-2005م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط (دمشق: دار القلم، د.ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (مصر: دار الحديث، د.ت).
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن فرحون (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ).
- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، ت: النبوي عبد الواحد شعلان، (مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).
- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، ط1(مصر: مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، د.ت).
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (بيروت: دار الكتاب

- (العربي، دت).
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاکر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دت).
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط3(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويسي، ط2(دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م).
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1(السعودية: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، دت).
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، محمد بن أحمد الفتوح، المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي، نزيه حماد، (الرياض: مكتبة العبيكان، 1418هـ-1997م).
- شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، ت: حازم سعيد حيدر، ط1(الرياض: مطبعة رشاد، 1416هـ-1995م).
- شعب الإيمان، البيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ).
- الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، ت: عمر فاروق الطباع، ط1 (بيروت: مكتبة المعارف، 1414هـ-1993م).
- صحيح الإمام مسلم، (ت: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: مصطفى ديب البغا، ط3 (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، 1407هـ-1987م).
- صفحات في علوم القراءات، عبد القيوم السندي، ط2 (بيروت: دار البشائر الإسلامية، السعودية: المكتبة الإمدادية، 1422هـ-2001م).
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن بشكوال، ت: عزت العطار الحسيني، ط2 (مصر: مكتبة الخانجي، 1374هـ-1955م).
- الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت).
- طبقات الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، ت: محمد محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2 (دب: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ).
- طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط1 (بيروت: عالم الكتب، 1407هـ).
- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، ت: علي محمد عمر، ط1 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1396م).
- طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، ت: علي محمد عمر، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1329هـ-1972م).
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن الجزري، ت: برجستراسر، ط3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1402هـ-1982م).
- غيث النفع في القراءات السبع، سيدي علي النوري الصفاقسي، بهامش سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح البغدادي، ت: علي محمد الضباع (دار الفكر للطباعة والنشر

- والتوزيع، (1401هـ-1981م).
- فتاوى ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ت: المختار بن الطاهر التليبي، ط1(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ-1987م).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون (بيروت: دار المعرفة، 1379م).
- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: عدنان العلي (بيروت: المكتبة العصرية، 1430هـ-2009م).
- الفهرست، ابن النديم، ت: إبراهيم رمضان، ط1(بيروت: دار المعرفة، 1415هـ-1994م).
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، ط2، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1408هـ-1988م).
- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، عبد العلي المسؤل، ط1(السعودية: دار ابن القيم، مصر: دار ابن عفان، 1429هـ-2008م).
- القراءات الشاذة، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: محمد عيد الشعباني، ط1(مصر: دار الصحابة للتراث، 1428هـ-2008م).
- القراءات القرآنية، عبد الحلیم قابة، ط1(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م).
- القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي ﷺ لأبي عمر الدوري، أحمد عيسى المعصراوي، ط1 (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1427هـ-2006م).
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بن سالم بازمول ط1(السعودية: دار الهجرة، 1917هـ-1996م).
- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني،

- ط2(دمشق: دار القلم، 1989م).
- قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي، ط1(السعودية: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، 1430هـ-2009م).
 - كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، ت: جمال الدين محمد شرف، ط1(مصر: دار الصحابة للتراث، 1428هـ-2007م).
 - كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، 1406هـ-1986م).
 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (بيروت: دار الكتب العربي، دت).
 - الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مكّي بن أبي طالب، ت: عبد الرحيم الطرهوني، (القاهرة: دار الحديث، 1428هـ-2007م).
 - الكنز في القراءات العشر، عبد الله عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، ت: هناء الحمصي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).
 - لسان العرب، محمد بن مكرم أبو الفضل ابن منظور، ط3(بيروت، دار صادر، 1414هـ).
 - لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط2(بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـ-1971م).
 - لغة القرآن الكريم، عبد الجليل عبد الرحيم، ط1(الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، 1401هـ-1981م).
 - مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد النجدي، دم.
 - محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري الحمد، ط1(عمان: دار عمار، 1423هـ-2003م).

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ-1993م).
- المحصول، فخر الدين الرازي، ت: طه جابر العلواني، ط3، (دب: مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1997م).
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شهبة، ط1(القاهرة: مكتبة السنة، 1412هـ-1992م).
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين عبد الرحمن أبو شامة المقدسي، ت: وليد مساعد الطببائي، ط2(الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 1414هـ-1993م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ت: محمد جاد وآخرون، (بيروت: المكتبة العصرية، 1408هـ-1987م).
- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، مصطفى عبد القادر عطا، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ-1990م).
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، دت).
- المسند، البزار، ت: صبري عبد الخالق الشافعي، ط1(المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 2009م).
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب، ت: محمد عثمان، ط1(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1430هـ-2009م).
- المصنف، ابن أبي شيبة، ت: محمد عوانة، ط1(لبنان: دار قرطبة للطباعة والنشر، 1427هـ-2006م).

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شليبي (القاهرة: دار الحديث، 1424هـ-2004م).
- معاني القرآن، الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1(مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، دت).
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: محمد علي البجاوي، (دب: دار الفكر العربي، دت).
- المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة (مصر: دار الفكر العربي، 1970م).
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد كحالة (بيروت: مكتبة المثني، دار إحياء التراث العربي، دت).
- معجم المفسرين من فجر الإسلام حتى عصرنا الحاضر، عادل نويهض، ط1، (مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1403هـ-1983م).
- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، عبد العلي المسؤل، ط1(مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ-2007م).
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن، ت: عبد السلام محمد هارون (دب: دار الفكر، 1399هـ-1979م).
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، شمس الدين أبي عبد الله محمد الذهبي، ت: بشار عواد وآخرون، ط1(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ-1984م).
- مفتاح العلوم، أبي يعقوب يوسف السكاكي، ت: نعيم زرزور، ط2(بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ-1987م).
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، دت).
- مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس بن تيمية، (بيروت: دار مكتبة الحياة،

دت).

- المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت: جمال السيد رفاعي، ط1(القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م).
- المناسبة في القرآن، مصطفى شعبان عبد الحميد، ط1(مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1428هـ-2007م).
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، (بيروت: دار الفكر، 1408هـ-1988م).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الخير شمس الدين محمد بن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ-1999م).
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج، النووي، ط2(بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ).
- منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1(بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م).
- النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيده، ط3(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1990م).
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، ت: علي محمد الضباع (دب: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان، ت: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، دت).

الرسائل الجامعية

1. الشاهد القرائي عند النحاة، عبد العلي المسئول، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في

الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،
(فاس، المغرب: 1422هـ-2001م).

فهرس الموضوعات

أ مقدمة
	مدخل تمهيدي: القراءات والتفسير
2 أولاً: القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها وفوائدها.
2 1- التعريف بالقراءات
4 2- نشأة القراءات
7 3- أقسام القراءات
7 -القراءات المقبولة
8 -القراءات المردودة
9 4- فوائد اختلاف القراءات
14 ثانياً: أهمية القراءات في مجال التفسير
14 1- التعريف بالتفسير، أقسامه وشروطه
14 أ- التفسير لغة واصطلاحاً
17 ب- أقسام التفسير

17 أولاً: التفسير بالمأثور
18 ثانياً: التفسير بالرأي
20 -شروط المفسر
22 2-أثر القراءات في مجال التفسير
22 أ-صلة القراءات بالتفسير
25 ب-أثر القراءات في التفسير
30 ثالثاً: صلة القراءات بعلوم العربية

الباب الأول: منهج المفسرين في قبول القراءات

38 تمهيد
----	-------------

الفصل الأول: ضوابط قبول القراءات عند المفسرين

40 المبحث الأول: توجيه القراءات عند المفسرين
40 المطلب الأول: تعريف التوجيه نشأته وتطوره
40 أولاً: التوجيه: لغة واصطلاحاً
41 ثانياً: نشأة علم توجيه القراءات وتطوره
45 المطلب الثاني: نماذج من توجيه المفسرين للقراءات وأسهم في ذلك
46 1-توجيه القراءات بالقرآن الكريم
47 2-توجيه القراءات بالسنة
48 3-توجيه القراءة المتواترة بالقراءة الشاذة
49 4-توجيه القراءات لغوياً
50 5-توجيه القراءات نحوياً

52 6- توجيه القراءات معنويا
53 المطلب الثالث: أثر التوجيه في قبول القراءات
59 المبحث الثاني: مقاييس قبول القراءات عند المفسرين
59 المطلب الأول: تواتر القراءة عند المفسرين
59 أولاً: معنى التواتر
59 أ- التواتر لغة
59 ب- التواتر اصطلاحاً
60 ج- آراء العلماء في التواتر
65 ثانياً: التواتر عند المفسرين
68 المطلب الثاني: رسم المصحف عند المفسرين
68 أولاً: معنى موافقة القراءة لرسم المصحف
73 ثانياً: رسم المصحف عند المفسرين
78 المطلب الثالث: موافقة القراءة للغة العربية عند المفسرين
78 أولاً: معنى موافقة القراءة للغة العربية
81 ثانياً: موافقة القراءة للغة العربية عند المفسرين

الفصل الثاني: نقد القراءات عند المفسرين

86 المبحث الأول: نقد القراءات، نشأته، حكمه ومصطلحاته
86 المطلب الأول: تعريف نقد القراءات
87 المطلب الثاني: نبذة موجزة عن تاريخ نقد القراءات
92 المطلب الثالث: حكم إنكار القراءات ونقدها

96	المطلب الرابع: مصطلحات المفسرين في نقد القراءات
96	الأول: ألفاظ تفيد تضعيف القراءة
99	ثانيا: ألفاظ تفيد رد القراءة وإنكارها
103	المبحث الثاني: أسس نقد القراءات عند المفسرين
103	المطلب الأول: نقد القراءة من حيث الرواية (السند)
108	المطلب الثاني: نقد القراءة من حيث رسم المصحف
111	المطلب الثالث: نقد القراءة من حيث اللغة العربية
111	أولا: نقد المفسرين لبعض القراءات المتواترة
111	1- في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
114	2- في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾
117	3- في قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحِي﴾
122	4- في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾
124	5- في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾
127	ثانيا: نقد المفسرين لبعض القراءات الشاذة
127	1- في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ﴾
129	2- في قوله تعالى: ﴿الْعَمَّ ۝۱ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَمَّ ۝۲ الْقِيَوْمُ﴾
130	3- في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾
131	المطلب الرابع: نقد القراءة من حيث المعنى

الباب الثاني: منهج المفسرين في الترجيح بين القراءات

139.....	تمهيد
الفصل الأول: الترجيح بين القراءات حكمه وأنواعه	
141	المبحث الأول: الترجيح بين القراءات ومصطلحاته
141	المطلب الأول: التعريف بالترجيح بين القراءات واختيار القراء
141	أ- الترجيح لغة و اصطلاحا.....
143	ب- الفرق بين الترجيح و الاختيار في القراءات.....
145	المطلب الثاني: مصطلحات المفسرين في الترجيح بين القراءات
145	1-عبارة: "أولى القراءتين بالصواب"
147	2-عبارة "أعجب القراءات لدي"
148	3-لفظ "أبلغ"
150	4-لفظ "أفصح"
152	5-لفظ "أرجح"
152	6-لفظ "أحسن"
154	7-لفظ "الاختيار"
157	المبحث الثاني: حكم الترجيح بين القراءات وأنواعه
157	المطلب الأول: حكم الترجيح بين القراءات
162	المطلب الثاني: أنواع الترجيح بين القراءات
162	أولاً: الترجيح بين القراءات المتواترة
167	ثانياً: ترجيح القراءة المتواترة على الشاذة
169	ثالثاً: ترجيح القراءة الشاذة على المتواترة

الفصل الثاني: أسس الترجيح بين القراءات عند المفسرين

- 173 المبحث الأول: الترجيح بين القراءات على أساس الرواية
- 173 المطلب الأول: الترجيح بين القراءات استنادا إلى إجماع القراء
- 177 المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات استنادا إلى قراءة النبي ﷺ بإحداها
- 180 المطلب الثالث: الترجيح بين القراءات استنادا إلى قراءات الصحابة
- 182 المطلب الرابع: الترجيح بين القراءات استنادا إلى رسم المصحف
- 185 المطلب الخامس: الترجيح بين القراءات استنادا إلى سبب النزول
- 189 المبحث الثاني: الترجيح بين القراءات على أساس اللغة العربية
- 189 المطلب الأول: الترجيح بين القراءات من حيث الفصاحة
- 197 المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات من حيث البلاغة
- 197 أ- أسلوب المبالغة
- 207 ب- أسلوب الالتفات
- 210 المطلب الثالث: الترجيح بين القراءات من حيث القواعد اللغوية
- 218 المبحث الثالث: الترجيح بين القراءات على أساس المعنى
- 218 المطلب الأول: الترجيح بين القراءات استنادا إلى معنى الآية
- 220 أولا: الترجيح بين القراءات من حيث وضوح المعنى وجلالته
- 223 ثانيا: الترجيح بين القراءات من حيث قوة المعنى
- 225 ثالثا: الترجيح بين القراءات من حيث بعض المقصود من الآية
- 233 المطلب الثاني: الترجيح بين القراءات استنادا إلى معنى سياق الآيات
- 234 أولا: الترجيح بين القراءات من خلال السياق داخل الآيات

246	ثانيا: الترجيح بين القراءات من خلال السياق خارج الآيات
252	المطلب الثالث: الجمع بين معاني القراءات
259	الخاتمة

الفهارس

267	أولا: فهرس الآيات القرآنية
281	ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية.....
282	ثالثا: فهرس الأشعار
283	رابعا: فهرس الأعلام المترجم لهم.....
290	خامسا: فهرس المصادر والمراجع
304	سادسا: فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة

لقد بذل المفسرون الذين عرضنا لهم في هذا البحث جهودا كبيرة في توجيه القراءات القرآنية، سواء كانت متواترة أو شاذة، بما يخدم غرض كل مفسر في بيان أبعاد النص القرآني، وإدراك مكنوناته من خلال القراءات القرآنية، مما أثرى تلك التفاسير بمعاني ودلالات متنوعة وقواعد لغوية مختلفة، وهذا يدل على مدى ارتباط القراءات بالتفسير، ولذلك تعد القراءات من أهم أدوات التفسير ومقوما ته.

وكانت للمفسرين تجاه القراءات القرآنية مواقف متعددة ونظرات متفحصة تستند إلى النقل أحيانا وإلى الرأي والاجتهاد أحيانا أخرى، وقد اختلفت مقاييسهم في الحكم على القراءة من حيث القبول والرد أو الترجيح، ولا ينفي ذلك اتفاقهم على وجوب الأخذ بضوابط قبول القراءة عند القراء وهي: التواتر أو صحة السند وموافقة مقاييس القراءة لرسم المصحف، وكذا موافقتها لأحد أوجه اللغة العربية، وقد كثر الاختلاف بين القراء والمفسرين حول هذا الضابط الأخير، إذ يشترط المفسرون في قبولهم للقراءات أن توافق أفصح لغات العرب دون الفصح منها، وإذا خالفت ذلك اعتبرت شاذة أو ضعيفة، ولو صحت رواية متأثرين في ذلك ببعض اللغويين والنحاة الذين حكّموا المقاييس اللغوية على القراءات القرآنية بنوعيتها المتواترة والشاذة، والصحيح عند القراء أن القراءة إذا ثبتت رواية فلا يردها قياس عربية، لأنّ القراءة سنة متبعة.

وانتقد بعض المفسرون القراءة أيضا لاعتبارات أخرى، كمخالفتها للمعنى المقصود من الآية في نظرهم، وكان للمعنى أيضا دور مهم في الترجيح بين القراءات إذ تعد القراءة المفضلة عند المفسرين هي التي تحمل معنى قويا يخدم التفسير، وفي ذلك اختلفت آراء المفسرين وأقوالهم في الترجيح بين القراءات من حيث المعنى، مع أن كل تلك المعاني الواردة في القراءات المتواترة محتملة وصحيحة ولا تضاد بينها، ولو اختلفت وتنوعت وذلك من قبيل تعدد الآيات وهو ضرب من ضروب الإعجاز القرآني.

Abstract :

The interpreters to whom we had exposed this research had expended a great efforts in the orientation of the Quranic Recitations, either had been anecdotal or abnormal recitations, according to each one's purpose in the statement of the dimensions of the Quranic Text; and the realization of its components through the Quranic Recitations, this had led to those interpretations with various meanings and significations and with different linguistic rules, this signified to what extent the recitations were tied to the commentaries, for that the recitations were the mean tools if interpretations and its strengthens.

The interpreters had have variable approaches and closer views towards the Quranic Recitations relied sometimes on the copying and to the opinion and independent reasoning in other times, and their standards had differed in evaluating the recitation between copying, response and weighting; but this did not deny their agreement about the obligation of taking the control of accepting the recitations by the readers that were: the anecdotal, or the correctness of the bond, and the agreement on the recitation standards to the Ottoman Manuscript, also their correspondence to Arabic Language; the disagreement between the readers and the interpreters was big about the last controller. Where the interpreters conditioned in their acceptance when the recitations' spellings were corresponding to the eloquent Arabs languages, and if it differed from that then it would be abnormal or weak recitation, even though the narration had been arbitrated by some linguists or grammarians in using the linguistic standards on the Quranic Recitations in both kinds: anecdotal or abnormal.

The recitation also has been criticized by the interpreters for other considerations, like its violation of the intended meaning of the quranic verse in their point of view, the meaning had an important role in weighting between the recitations, where the favorite recitation for them was which included a strong sense serving the interpretation, in that the interpreters approaches and speeches had differed in weighting the recitations' meanings; even those meaning mentioned in the anecdotal recitations were potential, true and coherent, but; were different and because of the multiplicity of the Quranic Verses that was one figment of the Quranic Miracle.

Key-words:

The interpretation, the Quranic Recitations, Anecdotal Recitations, Abnormal Recitations, Recitations Significances, Recitations Orientation, Recitations True Posting, Recitations Criticism, Weighting between Recitations, Interpreters Curricula, The Grammatical Rules, The Grammatical Standards, The Interpreters, The Ottoman Manuscript, The Acceptance of the Recitations.